قراءة في الواقع السياسي

حوار مع المفكر محمد أرسلان علي



قراءة في الواقع السياسي

حوار مع المفكر محمد أرسلان علي

حاوره: عطا درغام

الباسل للنشر والتوزيع

رقم الإيداع: 22058

الترقيم الدولي: ISBN:978-633-8334-73-4

قراءة في الواقع السياسي

حوار مع المفكر محمد أرسلان علي

حاوره

عطا درغام

الباسل للنشر والتوزيع

الفهرس

إهداء

إلى المفكر الذي حمل على عاتقه مهمة نشر الثورة الذهنية والتنوير في المنطقة، سعيًا لإخراجها من ظلمات عصبويةوقومجية دولة القبيلة، ومن جهل تطرف التدين الشكلاني. والذي، رغم تقييده جسديًا في جزيرة نائية طيلة ربع قرن ونيّف، إلا إنه حوّل تلك الجزيرة إلى أكاديمية السلام وبناء المجتمع الديمقراطي، بهدف بناء الثقة بين شعوب المنطقة من عرب وكرد وآشور وأرمن وتركمان، ليتكلل ذلك في بناء الأمة الديمقراطية، التي عمادها التعايش السلمي بين ثقافاتها وشعوبها....

إلى كل المثقفين الغيورين على بلادهم وشعوبهم لتنويرهم بكل فكر جديد...

مع شكر خاص للمصححين اللغويين، ولكل من ساهم وعمل على إنجاح هذا العمل وايصاله للنور.

تمهيدٌ لكتابٍ لا يشبهُ سواه

في زمنٍ تقطّعت فيه خرائطُ المعنى، وتشقّقت أرضُ اللغة من فرطِ ما حملته من زيفٍ وخداع، يخرج من بين الركام صوتٌ لا يصرخ، بل يُسائل... لا يَعِد، بل يُنذر... لا يُهادن، بل يُعَرّي ويقترح.

هو صوتٌ لم يُعزل في برجٍ عاجي، بل تشكّل في قلب المعاناة، حيث تختلط رائحةُ الدم بالحبر، ويصير الجرحُ مدرسة، والخسارة امتحانًا للوعي لا مبررًا للهزيمة.

هذا الكتابُ ليس حوارًا تقليديًا، ولا محاورة صحفية عابرة. بل هو فعلُ تَفَكُّرٍ بصوتٍ مرتفع، صِيغَ في هيئةِ أسئلة وأجوبة، لكنه في جوهره صرخةٌ وبيان، شهادةٌ وموقف.

هنا لا نقرأ مقالًا ولا تحليلاً جامدًا، بل نلج عوالمَ فكرٍ حيّ، قلق، مشتبك، لا يكتفي بالتوصيف ولا يرضى بالتبرير، بل يُقارب الواقعَ بمشرط الوعي وروح التمرد، ويدعو إلى صناعة المعنى من ركام الفشل والتفكك.

حين طُرِحَت الأسئلة على المفكر والكاتب الكردي محمد أرسلان، لم يكن الهدفُ استنطاقه بصفته شاهدًا على تجربة كردية فقط، بل بصفته فاعلاً نقديًا ضمن خرائط العقل المشرقي، ومجربًا يعرف كيف يتحوّل الألم إلى وعي، وكيف يولد الأملُ من رماد الانهيارات.

لم تُطرح عليه أسئلة مجاملة، بل وُجهت إليه أسئلة كمن يسأل الناجي من الحريق: ماذا تبقّى؟ وأين تبدأ النار من جديد؟

أرسلان، المنتمي إلى جرح لا يُراد له أن يُشفى، لم يُستدرَج إلى رثاء الذات ولا إلى خطاب المظلومية، بل قدّم ما هو أندر وأعزّ: فكرٌ يتجاوز القومية دون أن يتنكّر لها، ويحتفي بالهوية دون أن يختنق بها، ويرى في التعدد شرطًا للتحرر لا سببًا للتفكك.

أجوبته في هذا الكتاب تجلّت كخرائطَ بديلة، تبدأ من نقد القوالب الكبرى: من القومية الغالبة إلى الدولة الأمنية، من الخطابات الشعبوية إلى السلطويات المتلفعة بالدين أو بالتاريخ، وصولًا إلى أزمة المركز العربي واغترابه عن أطرافه.

هذا كتابٌ لمن يريد أن يفهم، لا أن يُصفق؛ أن يفكر، لا أن يُتابع.

هو كتابٌ لمن خاض مرارةَ التجربة، وتجاوز حرجَ الانتماء، وسعى إلى بناء وعيٍ جديد لا يرتكز على الشعارات، بل على الحقيقة مهما كانت موجعة.

إنه دعوةٌ مفتوحة إلى القارئ القلق، إلى الباحث عن جوابٍ خارج المألوف، إلى المُنهك الذي لا يزال يرى في الفكر قدرة على المقاومة؛ فكلُّ سؤال فيه طلقةٌ في جدار الصمت، وكلّ جوابٍ محاولةٌ لبناء الممكن داخلَ قلب المستحيل.

الكاتب المصري إلهامي المليجي

القاهرة – يونيو 2025

مقدمة

تُعدّ المسألة الكردية، ضمن السياق السوري والإقليمي الأشمل، إحدى أبرز تجليات أزمة الدولة القومية في الشرق الأوسط، بما تحمله من تداخلات بنيوية مع مشروع الهيمنة الإمبريالية منذ سايكس – بيكو وحتى يومنا هذا. هذه القضية، التي فُرضت عليها العزلة والإنكار لعقود، لا يمكن فهمها اليوم دون تفكيك الأسس التي قامت عليها الدولة القومية في العالم العربي بعد الاستقلال الشكلي، والتي حوّلت التنوع العرقي والديني والثقافي من مصدر للثراء إلى ذريعة للضبط والتهميش والإقصاء.

في هذا السياق، يُقدم لنا الكاتب محمد أرسلان – المنتمي إلى التيار الفكري المتأثر بطروحات المفكر الكردي عبد الله أوجلان – نصًا سياسيًا وفكريًا يحاول من خلاله إعادة تعريف المسألة الكردية، لا كقضية أقلية تطالب بالحقوق القومية، بل كأحد المداخل الكبرى لإعادة تخيّل الدولة والمجتمع والسياسة في المنطقة بأسرها، على قاعدة الديمقراطية الجذرية، والمواطنة المتساوية، والتعاقد الاجتماعي الطوعي.

بوصفنا فاعلين سياسيين في صفوف اليسار، فإن تعاطينا مع هذا الطرح لا يمكن أن يكون من موقع المتفرج أو المتشكك، بل من موقع المناضل الذي يسعى لتجديد أدوات كفاحه، وتطوير رؤيته في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية. هذا التعاطي يتطلب نظرة نقدية، لكنها غير عدائية؛ متفحصة، ولكن غير متوجسة.

إن المشروع الذي يُطرح في هذا الكتاب يُعدّ أحد أبرز محاولات تخطي النموذج القومي التقليدي للدولة، واستبداله برؤية أكثر مرونة وشمولًا، ترتكز على فكرة "الأمة الديمقراطية"، كمقابل تاريخي وسياسي للدولة القومية الأحادية. هذا

الطرح يكتسب أهمية متزايدة في ضوء التحولات الدراماتيكية التي تعصف بسوريا منذ العام 2011، والتي لم تفرز حتى الآن بديلاً ديمقراطيًا حقيقيًا للنظام البعثي، بل أنتجت صيغًا مشوهة تسعى لتكرار النموذج المركزي تحت مسميات مختلفة.

فبعد أكثر من عقد على اندلاع الثورة السورية، بات من الواضح أن القوى المتصدرة للمشهد – سواء في المعارضة التقليدية أو في قوى الأمر الواقع – لم تقدم رؤية بديلة تحترم التعدد القومي والديني والمذهبي الذي يُميز المجتمع السوري. بل إن مشروع الدولة المركزية الصلبة عاد إلى الواجهة، بدعم من قوى إقليمية ودولية ترى في الوحدة خطرًا على مصالحها، وفي التنوع تهديدًا لسيطرتها.

من هنا تبرز الحاجة إلى إعادة بناء التصور السياسي حول شكل الدولة السورية القادمة. إن الإصرار على إعادة إنتاج الدولة القومية، وفق صيغ أكثر تشددًا، سيكون بمثابة تكريس للأزمة، لا حلاً لها. فالدولة التي لا تعترف بالتنوع لا يمكن أن تُنتج سوى الاستبداد. والديمقراطية التي لا تتسع لكل المكونات، هي ديمقراطية زائفة.

إننا كيساريين وفاعلين في الحقل السياسي، نحتاج اليوم إلى قراءة الواقع بمقاربات أكثر واقعية ومرونة. فالصراع لم يعد فقط بين الأنظمة والشعوب، بل بين نماذج الدولة. الدولة القومية التي تستند إلى التجانس القسري، والدولة الديمقراطية التعددية التي تُبنى على الإرادة الحرة للمواطنين. وفي ظل موازين القوى الراهنة – التي لا تسمح بتحقيق القطيعة الثورية الشاملة – فإن النضال من أجل الدولة الديمقراطية يجب أن يتخذ طابعًا مرنًا، يستفيد من الأدوات القانونية والمؤسساتية المتاحة، ويبني التحالفات المرحلية، ويستخدم آليات التفاوض دون التخلي عن المبادئ الجوهرية.

فالتحولات الدولية، وانهيار ثنائيات الحرب الباردة، وصعود النزعات الشعبوية واليمينية في الغرب، كلها تفرض علينا إعادة النظر في أساليب الكفاح. لم يعد ممكنًا

الاعتماد فقط على الكفاح المسلح أو المقاومة الرمزية. بل لا بد من استراتيجيات طويلة الأمد، تبدأ من التنظيم المجتمعي القاعدي، وتمر عبر بناء مؤسسات سياسية تمثيلية، وتنتهي في إرساء ديمقراطية تشاركية قابلة للحياة.

في هذا الإطار، يُعدّ النموذج الكردي – على علاّته – مختبرًا تجريبيًا مهمًا. من تجربة الإدارة الذاتية في روج آفا، إلى الفيدرالية في كردستان العراق، تتجلى محاولات خلق نماذج بديلة عن الدولة القومية. هذه التجارب، رغم ما يحيط بها من تهديدات ومشاكل بنيوية، تُثبت أن هناك إمكانًا فعليًا لبناء سلطة محلية ديمقراطية، تعتمد على التعدد، وتحترم الحقوق، وتؤمن بالشراكة.

لكن المشروع الديمقراطي الكردي، أو السوري، أو العربي، لا يمكن أن ينجح ما لم يصاحبه نقد جذري من الداخل. فلا معنى للتحرر القومي دون تحرر من الذكورية، ولا معنى للديمقراطية دون مشاركة فعلية للنساء والشباب، ولا معنى للمواطنة دون تفكيك المركزية والاستبداد الثقافي والديني. من هنا تكتسب دعوة أوجلان لـ"الثورة الذهنية" معناها العميق؛ فهي ليست مجرد تجديد للخطاب، بل هي محاولة لإعادة صياغة الوعي السياسي والأخلاقي، بما يتجاوز حدود الجغرافيا، والطائفة، واللغة، والجنس.

من هذا المنظور، يصبح كتاب محمد أرسلان أكثر من مجرد نص تنظيري. إنه مساهمة حيوية في النقاش التاريخي الدائر اليوم حول مستقبل سوريا والمنطقة. دعوة صريحة لإعادة تعريف الهوية، والسيادة، والدولة، على أسس إنسانية وأخلاقية تتجاوز منطق الغلبة والسيطرة. وهو أيضًا نداء مفتوح لليسار العربي لكي يُعيد ترتيب أولوياته، ويتجاوز نمطية الشعارات، ويؤسس لمرحلة جديدة من النضال الديمقراطي الحقيقي.

إننا بحاجة إلى خطاب سياسي يُقنع ويُنظّم، لا يُقصي ويُدين. إلى حركة جماهيرية تُجذّر الديمقراطية من القاعدة، لا نخبة تتحدث باسم الناس من فوق. إلى دولة

تحترم الفضاء المدني، وتضمن الحرية الفردية، وتُعيد توزيع الثروة على أسس العدالة الاجتماعية.

إنّ البديل الذي يُطرحه هذا الكتاب – رغم مثاليته في بعض المواطن – يفتح لنا أفقًا سياسيًا ضروريًا في هذه اللحظة التاريخية الدقيقة. لحظة ما بعد السلطوية، ولكن قبل الديمقراطية. لحظة التشظي الوطني، ولكن قبل العقد الاجتماعي الجديد. لحظة الخوف، ولكن أيضًا لحظة الأمل.

د. علي مهدي – العراق

22 حزيران 2025

رؤية بعيدة لمفكر ديمقراطي حداثي

عبدالرحمن الرياني

يحمل هذا الكتاب بين دفتيه العديد من الرسائل والإجابات حول القضايا الشائكة التي تعيشها المنطقة منذ بداية التشّكل والتكوّن والتي لا تزال منذ عقود تشكل حالة من الجدل والديالتيك في الأوساط الثقافية والسياسية ، وهو إلى ذلك ومن واقع منتجات ومُخرجات تلك الإجابات يفتح المجال واسعًا ورحبًا أمام الباحثين للدخول لمرحلة أخرى من حوار المفاهيم الذي يقدم الحلول ويضع المعالجات وفق الرؤية الواردة في الإجابات المقدمة من شخصية سياسية وفكرية تتصف بالإتزان والرصانة و سعة الأفق شخصية تغلب العقل بعيدًا عن العاطفة تقارب بين المنطق والواقعية تنطلق في إجاباتها الرؤيوية من تجربة عملية وحضور لافت في المشهد بجوانبه المتعددة ، الكتب التي تستند على رؤية ومشروع تعد بمثابة مادة ثرية للنقاش والبحث وهو ما يتوافر في الحوار مع المفكر محمد أرسلان وهو حوار حمل العديد من الرسائل والتي يأتي في مقدمتها الدعوة للحوار الدعوة للتعايش الدعوة لشرق ديموقراطي متحد متضامن قابل للحياة والتقدم والإستقرار والتنمية ، وتكمن أهمية الكتاب في أنه بيان أو منافستو يمحي ويزيح تلك الصورة النمطية من الغموض والضبابية حول القضية الكردية وحول الموقف الكردي من العديد من القضايا والأحداث وهو مايمكن أن يسهم في إعادة القراءة بصورة مختلفة وفق مشتركات يجمع عليها السياسي والمثقف في معًا في المنطقة

تشكّل مُدخلات يمكن البناء عليها لمرحلة جديدة مرحلة حوار الشعوب لا حوار القوميات حوار الجغرافيا الباقية لا حوار التاريخ المنقضي .

الإجابات كانت من العمق بحيث أنها استندت على وقائع وأحداث عصفت بالمنطقة طوال أكثر من قرن تم الإستناد عليها وتفكيكها وفق منظور فلسفي ينحاز للمنطقة وجغرافيتها المتحركة بحيث كانت الردود أشبه بخارطة فكرية ودليل نظري لصناعة الوعي ببعديه النخبوي بمافي ذلك مراكز صناعة القرار والشعبوي المرتبط بفئات الشعب المختلفة ،ًإلى ذلك يعد الكتاب حالة لكسر حالة الجمود التي أصابت العقل السياسي من توالي النكبات على المنطقة والذي لايزال ساكنًا بعيدًا عن المبادرة ببعدها المشروعي الرؤيوي حيث يكتفي بدور الرقابة السلبية على ما تشهده المنطقة من أحداث عاصفة تستهدف رسم خرائط جغرافية جديدة أولى ضحاياها الهويات الثقافية والجغرافيا على حدًا سواء ، مواكبة السيد أرسلان بعقلية الباحث الراصد للمؤشرات الخطيرة الناتجة عن الصراع الدولي على المنطقة باستخدام أدوات اقليمية ستدفع الثمن الفادح حد وصف عالم الجيوبولتيكا الروسي الشهير " الكسندر دوغن " تحمل نفس المخاوف لدى المفكر محمد ارسلان في حالة اكتمال المخطط المعادي للمنطقة الذي يستهدف الجيوبولتيكا الخاصة بالمنطقة وهو مشروع من الخطورة والتعقيد لا يدرك أبعاده سوى القلة من المفكرين المهتمين بمستقبل المنطقة وشعوبها والذي لا يمكن الخروج منه كمأزق تاريخي في هذا المنعطف المخيف إلا من خلال مشروع بيان " مانفستو " آخر ديمقراطي كما عبر عنه المناضل المفكر عبدالله أوجلان ، عدا ذلك ستبقى المنطقة بجغرافيتها وديمو غرافيتها وطوبوغرافيتها فضاءً رحبًا للقوى الاستعمارية ومخططاتها الشريرة منذ مؤتمر كيمبل بانريمان 1907 مرورًا بسايكس بيكو 1916 والمؤتمرات الدولية في القاهرة 1921ولوزان 1923وسنبقى نرواح مكاننا في الدوران في حلقات مفرغة وحلول تلفيقية جزئية ملفقة .

الكتاب الذي جاء على شكل حوار صحفي اتسم بالرؤيويه بمفهومها الاستراتيجي كشف حالة النقص والقصور لدى النخب من العديد من القضايا التي اعاقت التطور والنهوض لشعوب المنطقة وفدم الرؤية والحل لم يكتفي بتفجير القضايا بل قدم الحلول لها وهو جهد يستحق الشكر والثناء عليه والإشادة للصحفي السائل وللمفكر المسؤول القارئ للمشهد من مختلف جوانبه فله كل التقدير على ما قدم للقارئ الباحث عن الحقيقة وليس سواها ..

كاتب وباحث من اليمن

بين يدي القارئ

المنطقةُ برمتها تعيش على صفيحٍ ساخن، وكأننا وجهًا لوجه أمام حربٍ عالمية ثالثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. لم تبق منطقة أو بلدٌ إلا ويعاني الحروب بشكل مباشر أو من تداعياتها. هذه الأزمة التي تنتشر كالتيهور في المنطقة، وكأنها اللوياثان الذي يريد حرقَ الأخضر واليابس، ولا يعيرُ أيّ انتباهٍ لصرخات المقهورين؛ الذين يسعون بكل ما يمتلكون من وعيٍ وقوة وإرادة أن يتجاوزوا الجحيمَ بأقلّ الخسائر على الأقل.

وصلت المجتمعاتُ -جرّاء الأنظمة الفاسدة والمتربعة على عرش السلطة غصبًا عن الشعوب- وصلت لمرحلة غير عابئة بما سيحلّ بالأنظمة، وأنها لن تترحم عليها إن هربت أو تم تغييرها. انتهى زمنُ الحوار مع الأنظمة، التي كانت وما زالت تصمّ آذانها عن صرخات الشعوب من أجل الإصلاح والتغيير الذي مضى وقته. لطالما كانت الشعوبُ تعاني الأمرَّين من الأنظمة المتحكمة بكلّ مقاليد السلطة، وكانت طيلة حكمها تعمل على إلهاء الشعوب بعدوٍ خارجي وينبغي القضاء عليه ورميه بالبحر، وأن كل شيء داخل الوطن قد تم تسخيره في خدمة الحفاظ على السيادة وبناء الجيش العرمرم الذي ستحمي به الأوطان. عقودٌ من الزمن كانت الأنظمة تحشو رؤوسنا بهذه الدغدغات الوطنية حتى سئم الشعبُ الدعاءَ والداعي.

خلال العقد الأخير رأينا كيف تحولت الأوطانُ إلى خرابٍ ودمار، وتم تهجير الشعوب من أجل حماية عرش الزعيم الخالد، والحفاظ على السيادة، وتقديم شباب الوطن كضحايا على مذابح المصالح الشخصية للعائلة المالكة. نراهم كيف يتساقطون كحجر الدومينو تباعًا، ولا زال الحبل على الجرار، كما يقال. بدأت من تونس فليبيا ثم سوريا فاليمن والسودان والعراق، والآن إيران.

إن الحربَ بين إسرائيل وإيران هي حربُ هيمنة بين مشروعين دينيين "يهودي وإسلامي" على المنطقة، وكلّ طرفٍ يريد أن يكون المهيمن، وفق سرديات دينية أو عصبوية قومية؛ فلا يمكن للحرب أن تبني المجتمعَ المتماسك ولا أن تحقق العدالة والحرية والكرامة للمواطن. ولطالما شُنَّت معظم الحروب بفتاوٍ أو سرديات دينية. والآن نعيش هذه اللحظة، ولو على حساب إشعال وتدمير المنطقة برمتها؛ في الوقت الذي يمكن لكل شعوب المنطقة بمختلف أعراقهم وأديانهم التعايش مع بعضهم البعض في جو من ثقافة الديمقراطية واحترام الآخر، وبعيدًا عن التهديد والوعيد.

كلّ هذه الدول كانت تزعم بوجود خطر المؤامرات الخارجية والرأسمالية التي تحاك للقضاء على الأنظمة. ومع أنه ثمة حقيقة في ذلك، إلا أنّ الدافع والعامل الداخلي كان الأرضية الخصبة التي عملت عليها تلك الدولُ لزعزعة الاستقرار وخراب البلدان. لو أن هذه الأنظمة استمعت لشعوبها ولم تدخل شرنقة العصبوية القومية والتطرف الديني، لما وصلت المنطقة لما تعيشه الآن من دمارٍ شبه كامل.

بكلّ تأكيد إن قوى الهيمنة الرأسمالية تعيش أزمةً بنيوية كبيرة جدًا، وللخروج من الأزمة لا بدَّ لها من نشر الحروب والفوضى، وهذا هو ديدنُ تلك الرأسمالية الناهبة لخيرات الشعوب، ولكنّ الطامة الكبرى كانت الأنظمة التي تحولت لدمىً ترصف الطريقَ للرأسمالية للوصول لأهدافها، إن كان بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

كثيرٌ من الأسئلة تراود الناسَ حول ما يدور في المنطقة: ما هي الأسباب؟ ولماذا وصلنا لهذه الدرجة والمستوى من الظلم والقتل والدمار والتهجير؟ لماذا كل هذا الحقد والضغينة في قلوب أبناء الدولة والمنطقة الواحدة؟ أليس من طريقٍ يمكننا سلوكه للخروج من مستنقع القتل والدمار الحقد؟ حلولٌ تكون خارج صندوق (الحل في القومية والرجوع للدين)... أليس هناك حلولٌ يمكن تجربتها للخروج من التقليد الأعمى نحو الإبداع في الحلول للمنطقة؟

كل هذه الأسئلة وغيرها الكثير من التساؤلات التي يفكر فيها الإنسان، سعينا، ولو بتواضع، للردّ عليها، علّنا نكون قد وضعنا يدنا على جراح الريبة والشك، وأجبنا على إشارات الاستفهام الكثيرة التي تدور في عقول الكثيرين من متابعي المستجدات. ما بين أيديكم هو كتابٌ حاولنا من خلاله أن نكون جوابًا لأسئلة بعض الناس الذين يريدون معرفة ما يدور من حولهم، وطرحًا لِما يمكن أن تَكُونه الحلول.

للخروج من هذه الحالة، ربما ينبغي أن يكون الجواب لسؤال: كيف نعيش، وما العمل، ومن أين نبدأ؟ والردّ على هذه الأسئلة الثلاث كفيلٌ بكل تأكيد لإرشادنا نحو بعض الحلول التي يمكن تطبيقها. فبعيدًا عن التقوقع في عصبوية الدولة القومية والدولة الدينية، طرح السيدُ أوجلان فلسفةً جديدة يمكن من خلالها التعايش الأخوي مع بعض على أساس فلسفة "الأمة الديمقراطية". هذه الفلسفة، التي يمكن تعميمها في المنطقة، يمكن أن تكون دواءً لكل القضايا التي تعاني منها شعوبُ المنطقة بمختلف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم وطوائفهم. العيشُ المشترك بين مكونات المنطقة على أساس الاحترام سيكون بدايةَ نشر الديمقراطية في المنطقة والابتعاد عن المعارك الهزلية القومية منها والطائفية.

بمعنى آخر، عندما تفقد الأممُ عقلها الجماعي، تصبح عواطفها المتأججة هي القائدة، وتتسارع خطواتها نحو حافة الهاوية. وهذا لا يحدث لأنها تختار الانتحار، بل لأنها تفتقر إلى البوصلة. العقل ليس ترفًا للنخبة، بل هو شريانُ الحياة. وغيابه لا يؤدي فقط إلى الجهل، بل يشرعن الفوضى ويمنحها غطاءً أخلاقيًا زائفًا.

عندما تتعرض الدولُ للانهيار وتواجه الأزمات، يكون أول ما يُستهدف هو حرية التفكير. إذ يُحاصَر المفكرون، ويُتهم الباحثون بالخيانة، وتُكسَر أقلام النقاد، ويتحول النقاش العام إلى ساحة للمزايدات، بينما يصبح الفضاءُ الإعلامي مسرحًا للسخرية والانفعالات الفارغة. تُصنع الكراهية في الأماكن التي يُفترض أن تُنتج

الأمل، وتُستخدم التكنولوجيا لنشر الجهل وتعزيز التفاهة، بدلًا من استخدامها لبناء المعرفة.

إنّ الوطنَ الذي يفتقر إلى العقل هو وطنٌ يقتل الموهبة في مهدها، يخشى الأسئلة، ويضيق صدره بالنقد. إنه وطن يقدّس الماضي دون أن يفهمه، ويهاجم المستقبلَ لأنه لا يجرؤ على تخيله. وطنٌ يدور في حلقة مفرغة من الأزمات، حيث تنشأ كلُّ أزمة من رحم الجهل وتُغذى بعناد.

وضع الكاتبُ السوداني "زكريا نمر" إصبعه على الجرح حينما قال: "إن العقلَ ليس ضد العاطفة، بل هو دليلها". فحب الوطن لا يعني تأييد الفساد أو الدفاع عن الظلم تحت شعار الاستقرار. العقل هو الذي يميز بين الحماسة الوطنية وبين تهليل القطيع. عندما يختار الناس الغريزة على حساب البصيرة، يغرق الوطن في صراعات قبلية وطائفية وجهوية، لا تنتهي إلا بتمزيق النسيج الاجتماعي.

إذا لم يُبنَ المشروعُ الوطني على أسسٍ عقلانية نقدية، فإنّ أيّ مشروعٍ تنموي أو سياسي سيكون مصيره الفشل. فما قيمة بناء المدن إذا كان العقل مهدومًا؟ وما جدوى الحديث عن التقدم إذا كان الإنسان ما يزال محاصرًا بالخرافة والتعصب والأعراف والتقاليد والانغلاق؟

غالبًا ما يلجأ الطغاةُ إلى استغلال الدين لتعزيز شرعيتهم، حيث يُضفُون طابعًا دينيًا على قراراتهم، مما يجعل من الصعب نقدها أو مساءلتها. يصبح الحاكم وكأنه ظلُّ الله على الأرض، والدستور يُعتبر تجسيدًا للوحي، مما يجعل من المستحيل مناقشة السلطة دون أن يتعرض الشخصُ للاتهام بالكفر أو الردة.

عندما يتداخل الدينُ مع السلطة، يُستخدم العنفُ تحت مسمّى "الحقّ الإلهي". فكم من الحروب أُشعلت بفعل الفتاوى، وكم من عمليات القتل والتكفير تمت تحت شعارات دينية؟ إن أحدَ الأدوار الأساسية للعلمانية هو الحدّ من العنف الديني، وتقليص سلطات رجال الدين الذين يدّعون امتلاكَ الحقيقة المطلقة.

النقطةُ الأخيرة التي لا بدّ من التركيز عليها، هي أنّ معظمَ القضايا التي تعاني منها المنطقة سببها عدمُ إبداء الجدية لحلّ قضية المرأة بشكل جديّ، بعيدًا عن الشكلانية والزيف الذي بات يلاحقها. فالمرأة هي المجتمعُ بأكمله، ولا يمكن تصور مجتمع من دون امرأة حرة تمتاز بالوعي الحرّ والإرادة الحرة والمستقلة بشخصيتها وماهيتها، وتكون هي "هي" قبل أن تكون نسخة عن الآخر الذي تحاول القوى الغربية من خلاله تبضيع المرأة وإبعادها عن حقيقتها.

قضية المرأة والكثير من القضايا تم تناولها في هذا الكتاب من خلال الأسئلة التي تمّ الردّ عليها. والهدف هو معرفة كيفية الخروج من هذا المأزق، وبناء المجتمع الديمقراطي، وإحلال السلام بدلًا من الحروب والدماء والدمار. فلسفة الأمة الديمقراطية التي طرحها السيدُ عبد الله أوجلان يمكن اعتبارها الحلّ الأنجع لمعظم القضايا التي نتعايش معها أو المفروضة علينا.

محمد أرسلان علي

الفصل الأول
(القضية الكردية)

حوارٍ كرديّ- كردي

- **ما السبيلُ إلى عمل حوارٍ كرديّ- كردي وائتلاف كلّ الفرقاء الكرد لصالح القضية الكردية؟**

لطالما كانت التفرقةُ هي نقطةُ ضعف الكُرد في تشردهم وعدم نيل حقوقهم، وأن يتحولوا إلى أدواتٍ بيد الدول المستعمرة لكردستان والدول الإقليمية بل وحتى الدولية. إذ عمل الكلُّ على التلاعب بمشاعر الكرد في الكثير من الأحيان من أجل أطماعهم وتنفيذ مصالحهم على حساب الكرد. فالأتراكُ بنوا دولتهم بعدما دغدغوا مشاعرَ الكرد بشأن منحهم حقوقهم السياسية والاجتماعية. وبعد أن نال الأتراكُ ما أرادوا، واستخدموا الكرد كأداةٍ لتحقيق أهدافهم، سرعان ما تنصّلوا من كافة وعودهم التي أعطوها للكرد، وبدلًا من ذلك نصبوا أعوادَ المشانق لهم، وأعدموا قادتهم ومشايخهم ليكونوا عبرة لكلِّ مَن ينادي بالحرية. كذلك كان الأمرُ في إيرانَ والعراق وسوريا؛ الكل يتنصل من حقوق الكرد حينما ينال مبتغاه، ولكن حينما يلزمهم الكردي كجندي ومقاتل، نرى الكلَّ يتماهى مع الكرد ويتغزل بهم لاسترضائهم على الأقل، حتى وإن كان لإنهاء الأزمة التي يعيشونها.

الصراعاتُ الداخلية بين الأحزاب الكردية في سوريا تُعدّ أحدَ أهم العوائق أمام تحقيق مكتسبات سياسية وعسكرية ملموسة للقضية الكردية. فرغم المحاولات العديدة لتوحيد الصفوف، إلا أنّ التشرذم ظلّ قائمًا بسبب الخلافات والانقسامات

الأيديولوجية، والتدخلات الخارجية، والتنافس على الزعامة؛ مع أن الكل يجزم أنه لا بديلَ عن الوحدة الكردية، وأنها ضرورية جدًا في هذه الفترة، على الأقل لمواجهة التهديدات التركية، مع استمرار أنقرة بعملياتها العسكرية ضد المناطق الكردية (مثل عفرين ورأس العين/سري كاني وكري سبي/تل أبيض وسد تشرين). من جانب آخر، فمن خلال الوحدة فقط يمكن تعزيز الموقف التفاوضي، حيث أنّ وحدةَ الصف تمنح الكردَ قوة أكبر في أي مفاوضات مع السلطة المؤقتة في دمشق، وكذلك في دول العالم. والأهمُّ هو حماية المكتسبات التي تمت بتضحيات الآلاف من مكونات المنطقة من كردٍ وعرب وآشور وغيرهم. وإن لم يكن هناك وحدة بين الأطراف الكردية بحد ذاتها فسيكون كلّ شيء مهددًا من القوى المستفيدة مِن تشتت الكرد.

بكل تأكيد إنّ أية عمليةٍ وحدة بين الأحزاب والأطراف الكردية لن تنجحَ إذا استمرّ أو تَعَنَّتَ كلُّ طرف على ولائه الحزبي والمناطقي. وللخروج من هذا المستنقع ينبغي تغييرُ الذهنية والعمل على بناء ثقافة سياسية جديدة تعزز الهويةَ الكردية الجامعة على حساب الانتماءات الحزبية الضيقة. هذا الذي ينبغي أن يكون، وليس العكس كما هو الآن. طبعًا هذا العمل لن ينالَ النجاح إذا تم الاعتماد على الشخصيات السياسية المخضرمة فحسب، بل ينبغي إشراكُ الشباب والنساء في العملية السياسية، كونهم أقلّ انخراطًا في الصراعات التاريخية بين الأحزاب.

لا يمكن التقليلُ من دور المجتمع الدولي في الضغط على الأطراف الكردية، كي تنحوَ إلى الوحدة والسلم وعدم تخوين بعضها البعض؛ مثلما حصل في اتفاقيات 1991 في واشنطن، حينما جمعت الفرقاءَ من الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يتزعمه المرحوم جلال الطالباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني، حيث كانت مادلين أولبرايت عرّابة الوحدة بين هذين الحزبين، وتم التوقيع على اتفاق الوحدة هناك تحت ضغط دولي وإقليمي. والآن بمقدور هذه الأطراف القيام بنفس الدور أيضًا. وهذا ما هو

موجود على ما أعتقد، حيث تؤدي أمريكا وفرنسا دورًا لا يستهان به بلعب دور الوسيط أحيانًا، وبالضغط أحيانًا أخرى لتوقيع اتفاق الوحدة بين الأطراف الحزبية المتصارعة مع بعضها بعضًا.

مآلُ القول في هذه الجزئية هي أنّ الوحدةَ ليست خيارًا، بل ضرورةٌ وجودية. وينبغي أن يدرك الكل بأن الانقسامَ الكردي يخدم أعداءَ القضية الكردية، بينما الوحدة – حتى لو كانت مؤقتة – يمكن أن تحفظ مكتسبات الإدارة الذاتية، وتمنع التهجير القسري للمدنيين، وتعزز موقفَ الكرد في مفاوضات السلام السورية.

السبيلُ الوحيد لتحقيق ذلك هو تجاوز الخلافات التاريخية تحت مظلة هدف مشترك، مع إدراك أنّ مصيرَ الشعب الكردي في سوريا مرتبطٌ بقدرته على تقديم مصلحة الجمهور على المصالح الحزبية الضيقة.

القضية الكردية والربيع العربي

- **ما تقييمك لثورات الربيع العربي في المنطقة وأثرها على القضية الكردية.. وهل خدمتها أم أضرّت بها؟**

ثمة الكثيرُ الذي يمكن قوله حول ما تم تسميته بثورات الربيع العربي. فمن ناحيةٍ تمّ وصفها بالمؤامرة الغربية على المنطقة لتقسيمها، وأن الدول الغربية لها مشاريعها الخاصة وتعمل على نهب خيراتها، ومنهم مَن وصفها بأنها نتاجُ ما زرعته الأنظمة الفاسدة والظالمة بحق شعوبها. وبين هذين الوصفين ثمة الكثيرُ من الحقائق المخفية التي يمكن الإشارة إلى صحتها. ربما أنّ من روّج للتوصيف الأول هي الأنظمة التي أرادت من وراء ذلك رمي كل ما تعيشه المنطقة على الغرب الساعي لتقسيم المنطقة وتشتيتها ونهب خيراتها، وأنها -أي الأنظمة- تحارب الإمبريالية والصهيونية التي لها مشاريعها الخاصة في السيطرة والنفوذ حسب مشروع الشرق الأوسط الكبير/الجديد. حيث أنّ أنظمة المنطقة بارعةٌ في تصدير

أزماتها البنيوية للخارج وإظهار نفسها على أنها ضحية المؤامرات الكونية، وإلهاء الشعوب بمحاور المقاومة والممانعة، ومن خلف ذلك تعمل على سرقة ما تريد وتحويل البلد إلى حديقة للعائلة، وتقوم الأنظمة بعمل ما تشاء ومتى ما تريد، دون حسيب أو رقيب. ربما أيضًا أنّ من يروّج للتوصيف الآخر يحمل بعض الحقائق في جعبته بنفس الوقت؛ حيث إن المنطقة ومنذ بداية القرن الماضي، هي عرضة للتقسيم والنهب وجعلها رقعة شطرنج يتم اللعب بالأنظمة كيفما أرادت وتريد القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، أي بريطانيا وفرنسا والآن أمريكا وربيبتها إسرائيل.

طبعًا مع عدم إغفال الدور الإقليمي الذي تقوم به تركيا وإيران في تسهيل تمرير مشروع الغرب تحت مسمى المقاومة والممانعة والمماهاة؛ وكلٌ حسب ما يريدون منه بشكل مباشر أو غير مباشر. مع العلم أن تركيا لديها مشروعها الخاص، الذي تعمل على تنفيذه، والذي يتلخص في عثمنة المنطقة من جديد وفق "الميثاق المللي"، واحتلال الشمالَين العراقي والسوري، وكذلك إيران الذي يتمحور مشروعها في الهلال الشيعي الممتد من طهران ويمرّ عبر بغدادَ فدمشق ويصل بيروت.

بين هذه المشاريع المتصارعة تحت مظلة ثورات الربيع العربي، كان الكردُ يعيشون مرحلة عصيبة لا يُحسَدون عليها؛ حيث عانوا الكثير من الضغوط من تركيا وإيران والنظام والمعارضة السورية، فكل طرف من هذه الأطراف يريد أن يجعل من الكرد ورقة بيده لتنفيذ مخططاته وأطماعه. لذلك حاول الكردُ منذ البداية اختيارَ النهج الثالث، كخط مقاومة يسيرون وراءه لتحقيق متطلباتهم في الحرية والكرامة.

كان لثوراتِ الربيع العربي تأثيرها على القضية الكردية بشكل عام، ويمكن التأكيد أنّ القضية الكردية كانت تتأرجح ما بين الفرص الضائعة والمكاسب النسبية، إن صح التوصيف. إذ إن ثورات الربيع العربي، التي كانت بدايتها في

تونس عام (2010)، أحدثت زلزالًا جيوسياسيًا في الشرق الأوسط، لكن تأثيرها على القضية الكردية كان متباينًا بين الدول. فبينما فُتِحت الأبوابُ أمام فرص تاريخية للكرد في بعض المناطق، فإنها زادت من معاناتهم في مناطق أخرى. فمثلاً في سوريا تحققت لهم مكاسبُ نسبية، وظهر الكرد لأول مرة على المسرح السوري بعدما كانوا مهمشين بشكل كبير، حتى إن عشرات الآلاف منهم كانوا محرومين من الجنسية، وتم تعريب الكثير من المدن والقرى في زمن النظام السابق. لكن بعد ثورات الربيع العربي شكَّل الكردُ نظامهم الخاص بهم -بعد أن انسحب النظام السوري من مناطقهم- وشكلوا إدارة خاصة بهم وهي الإدارة الذاتية. النقطة الأخرى المهمة هي أنّ الكردَ شكلوا قواتهم العسكرية الخاصة، وبها تمكنوا من صدّ هجمات الفصائل المسلحة المدعومة من تركيا وكذلك هجمات داعش الإرهابية؛ مما جعلهم ينالون إعجاب العالم في حربهم على الإرهاب، فراحوا يقدمون الدعم لهم؛ وهو ما قامت به أمريكا في نهاية 2014، مما عزز وجودهم العسكري وشكلوا فيما بعد ما عرف بقوات سوريا الديمقراطية (قسد).

أمّا الكرد في العراق، فقد توسعت سيطرتهم على بعض المدن خلال حربهم ضد داعش، وخاصة في المناطق المتنازع عليها مع الحكومة العراقية، بعدما انهار الجيش العراقي عام 2014. وبذلك أصبح الكردُ في العراق شركاءَ في الحرب ضد داعش.

أمّا بالنسبة لوضع الكرد في تركيا، فقد تصاعد القمعُ واستغلت أنقرة الفوضى الإقليمية لتجديد الحرب ضدّ حزب العمال الكردستاني (PKK)، متذرعة بـ"مكافحة الإرهاب" وتدمير المدن الكردية في داخل حدودها السياسية عام 2015. وكذلك اجتياح (احتلال) المناطق الكردية في سوريا (مثل عفرين عام 2018, وسري كانيه وكري سبي 2019)؛ وزادت من القمع السياسي الداخلي، وعملت على حلّ حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) واعتقال قادته.

أمّا في إيران فكان القمعُ متواصلاً، حيث قمعت طهرانُ أيّة احتجاجات كردية (خاصة في مدن مثل مهاباد)، وزادت من عمليات الإعدام للناشطين الكرد.

وبطرح سؤالٍ هل خدم الربيع العربي القضية الكردية؟ فيمكن إجمالُ الجواب من ناحيتين إيجابية وسلبية. الإيجابية؛ عملت على كسر حاجز الخوف لدى الكرد، خاصة في سوريا، ووضعت القضية الكردية على الخريطة الدولية كـ"حلفاء ضد الإرهاب". وأما السلبية فقد تحول الصراع إلى حروب بالوكالة، جعل الكرد وقودًا للمواجهات (مثل استخدام تركيا للمعارضة السورية ضدهم)، وتعميق الانقسامات بين الأحزاب الكردية بسبب تباين التحالفات. هذه الانقسامات الحزبية والفكرية والولائية جعلت الكردَ عرضةً للاستغلال، مما يحتم عليهم الوحدة كشرط أساسي لبقائهم. وأثبتت التجاربُ التي عاشها الكرد أنّ الاعتمادَ على الذات هو مفتاح النجاح والبقاء في نفس الوقت. حيث يبقى الدعم الخارجي مرتبطًا بالتوازنات والاصطفافات ومصالح كل طرف، ويبقى في النهاية مؤقتًا ومشروطًا. هذا ما يحتم على الكرد أن يصروا على الوحدة كمطلبٍ حياتي لا مفرّ منه لنيل ما يريدون كخطوة أولى. أما الخطوة الثانية فهي تسويقُ القضية الكردية كـ"مطلب ديمقراطي" وليس كـ"خطر انفصالي"، لجذب تعاطف دولي أوسع؛ فالربيع العربي لم يقتل الحلم الكردي، لكنه علمهم أنّ الوحدة والتخطيط الطويل هما شرطا النجاح.

الكرد ضحايا القومية

- **لماذا كان الكردُ دائمًا ضحايا للقومية عبر الأنظمة المختلفة؟**

رغم أنّ مصطلحَ القومية كان قد اتخذ شكله بعد الثورة الفرنسية، لكنه انتشر كالنار في الهشيم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية في العالم بشكل عام. ما يهمنا الآن هي منطقةُ الشرق الأوسط التي تعرفت على هذا المصطلح من خلال الأشخاص الذين كانوا يدرسون في أوروبا، وكذلك من خلال الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، حينما بدأت التفكيرَ بتقسيم المنطقة وفق أطماعها وأجنداتها على حساب حقوق شعوب المنطقة. فتشكلت الدولُ القوموية في منطقتنا منذ

بدايات القرن العشرين، والتي بدأت من العراق في نهاية الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا عام 1921 في مؤتمر القاهرة (1). وقد قامت المملكة المتحدة "بريطانيا" في ذاك المؤتمر برسم الحدود السياسية وبتشكيل أول حكومة عراقية. بعدها تتالى تشكيلُ الدول، منها مَن كانت دولًا قومية، ومنها دينية، والتي تشكلت على أنقاض إمبراطوريّة الرجل المريض "العثمانية". وقامت ثوراتٌ عديدة تحت مسميات الاستقلال الوطني والسيادة حتى قبول تلك الدول في عصبة الأمم وبعد ذلك كدول "مستقلة" في الأمم المتحدة.

بعد قرنٍ من الزمن، ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين، ندرك جيدًا أننا قد أضعنا من عمرنا الكثير، وكذلك آباؤنا وأجدادنا في تضحيات لم تكن بمستوى تلك القدسية التي آمنّا بها لزمنٍ طويل. فراحت تلك المصطلحات تتساقط الواحدة تلو الأخرى كأوراق الخريف، التي تقذف بها هنا وهناك ريح غير قوية، ما يدل على أنّ مصطلح (القومية)، لم يكن من جوهر هذه المنطقة وحقيقتها.

تغنينا كثيرًا بالدولة القوموية، التي تقول أنه: لا يمكن للإنسان أن يعيش من دون دولة؛ وأنه على كل مَن يمتلك ولو ذرة من الكرامة أن يضحي بذاته من أجل بناء هذه الدولة والحفاظ على حدودها وسيادتها تجاه أي عدوان تتعرض له. وتغنينا أيضًا بالأمة العربية الواحدة وبالحلم الذي ناضلنا من أجله كثيرًا إن كان عن قناعة أم مرغمين، فالأمر سيَّان، وأنه لا بديل عن هذا الحل إن أردنا الاستقرار

(1) مؤتمر القاهرة هو المؤتمر الذي انعقد عام 1921 واستمر أسبوعين برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، وبحضور أربعين موظفًا إداريًّا وسياسيًّا وعسكريًّا من البريطانيين الذين كانوا يشغلون مناصب هامة في مختلف أرجاء الوطن العربي آنذاك. تحدد خلال المؤتمر المستقبل السياسي لعديد من دول الشرق الأوسط كالعراق وشرق الأردن وفلسطين، ويعتبر من أهم المؤتمرات التي بحث فيها مصير العرب بعد سقوط الدولة العثمانية واحتلال بريطانيا للمنطقة في الحرب العالمية الأولى[2][1].

والاستمرار والديمومة في حياة كريمة. لكن سقطت هذه الأحلامُ والأوهام في أوحال الصراعات التي تعيشها المنطقة تحت مسمى الربيع العربي.

وانطلى هذا المصطلحُ أيضًا على السذّج من أبنائنا الذين انتفضوا مُنادين بالحرية والكرامة اللتين هما مطلب مشروع وشرعي، ولكن تحولنا، بعد ثورات الربيع العربي إلى أكثر من بيادق وعبيد وأدوات وخنجر نلطم به تاريخنا المزيف وحاضرنا الواهن ومستقبلنا المجهول، نعيش بين الأمواج المتلاطمة ولم نعِ بَعدُ أن الأمواج هي مَن تحدد وجهتنا وقرارنا ومصيرنا. وليس كما قال الشاعر (والتيار يغلبه السفين).

حالة من الطوفان نعيشها ونخدع ذاتنا، حينما نعتقد أن كل شيء على ما يرام، وأنه لا حل أمامنا سوى التمسك بأهداب الدولة القومية والدينية، التي راحت هي أيضًا تتهاوى أمامنا كأحجار الدومينو الواحدة تلو الأخرى. وقد بدأت من العراق واستمرت بتونس وليبيا وسوريا واليمن. وبكل تأكيد سيكون لِما حدث في هذه الدول تأثيراتٌ مباشرة على ما تبقى من دول في المنطقة وإن كان بنسب مختلفة.

إنّ تشخيصَ المرض بشكلٍ سليم سيؤدي بنا إلى اختيار الدواء الصحيح كي نحصّن أنفسنا من الضياع في عالم مصطلحات التجربة الدوائية، فلا تكمن العلّة في مرضنا بقدر ما هي موجودة في اختيارنا للدواء الذي كنا نستعمله طيلة القرن العشرين. فلم نكن حينها في حالة صحية سليمة البتة حتى نختار نفسَ الدواء لمرضٍ ومريض يعاني من داءٍ آخر.

ليست المشكلةُ في المرض بل في اختيار نوعية الدواء، وهذا مَرَدُّه للأطباء الذين يصفون نفسَ الدواء لكل الأمراض والمرضى. والعلة فينا أكثر، لأننا نتقبل هذا الواقع على أنه الحقيقة التي لا يمكن تغييرها.

لا يمكن الوصولُ إلى الحرية إلا من خلال بحثنا عن الحقيقة المخبأة في ذاتنا وفي تاريخنا وثقافتنا ومجتمعيّتنا الإنسانية. فالحقيقة التي ينبغي إدراكها هي أنّ منطقتنا غنية بشعوبها وثقافاتها ودياناتها، وليست مقتصرة فقط على شعبٍ معين ودين وحيد

دون الآخر. التعصبُ القومويوالدينوي هو أساسُ ما نعانيه من أمراض، وبدلًا من البحث في الدولة القومويةوالدينوية على أنها الحلّ والفردوس المفقود، لِمَ لا نحيا ونعيش في جمهورياتٍ ديمقراطية، يعيش فيها الكلُّ مع الكل بدلًا من أن يكون الكل ضدّ الكل، وبدلًا من الدولة القوموية لتكن الجمهورية الديمقراطية، وبدلًا من الأمة العربية والإسلامية لتكن الأمّة الديمقراطية التي تحتضن كلَّ الثقافات والأديان والمجتمعات والشعوب في جنباتها، كما قال السيد عبد الله أوجلان.

بدعةُ الدولة القومويةوالدينوية ما هي إلا مصطلحاتٌ اخترعتها الحداثة الرأسمالية، وجرّعَتنا إياها على أنها الدواءُ الناجع لما نعانيه، لكن، تبين أنها "الدواء" القاتل لمجتمعاتنا وثقافتنا وهوياتنا، كما قال أمين معلوف في "الهويات القاتلة". وما هي إلا بدعة تجرّعناها بكل إرادتنا بعد أن عزفتها لنا قوى الحداثة الرأسمالية على أوتار العاطفة والنية الحسنة وجعلناها من المقدسات والتابوهات التي لا يمكن المساس بها، حتى بتنا وأصبحنا وثنيين أكثر من الوثنيين القدماء، ورحنا نبني المعابدَ القومويةوالدينوية كي نتقربَ من الله، ونسينا أنّ الله موجودٌ في داخلنا وليس في الخارج، كما كتب جون ميلتون في ملحمته الشعرية "الفردوس المفقود" (Paradise Lost) عام 1667، حيث انتقد ميلتون الوثنية لأنه يكمن سببها في نظرية بناء معابد وأبنية أخرى كأماكن للعبادة. ويحاول آدم "الانسان" التكفيرَ عن ذنبه بعرضه بناء المذابح لعبادة الله، حين قال له الملاك ميخائيل بقوله: "آدم ليس محتاجًا لبناء شيء لاختبار حضور الله"، وحتى لو قام أحدٌ بتأسيس مبنى باسم الله فإن أفضلَ النوايا يمكن أن تكون عديمة الأخلاق.

ولمعرفة حقيقة لماذا كان وما زال الكردُ ضحايا فكر أو مصطلح القومية، علينا أن ننبشَ في التاريخ والجغرافيا، لمعرفة ما حلّ بالكرد من إخوانهم وجيرانهم من الشعوب التي استفادت وعبدت العصبوية القومية.

لطالما كان الكردُ ضحايا للقومية عبر الأنظمة المختلفة لعدة أسباب تاريخية وسياسية وجيوسياسية متشابكة. يمكن اعتبارُ الموقع الجيوسياسي وتقسيم

كردستان أحدَ أهم الأسباب التي جعلت اللعنة تحوم فوق رؤوس الكرد، طيلة القرن المنصرم. فتم تقسيم كردستان بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، دون منحهم دولة مستقلة. ومن جهة أخرى كانت لمصالحِ القوى العظمى الكلمةُ الفصل. فالاتفاقيات، مثل سايكس-بيكو (1916)، ركزت على مصالح الاستعمار الأوروبي، على حساب المطالب الكردية. الخاصية الأخرى هي السياساتُ القمعية التي تبنتها الدول التي تقاسمت كردستان، ورؤوا في الكرد تهديدًا لـ"الوحدة الوطنية"؛ حيث كانت أنكرت تركيا الهوية الكردية تحت شعار "أمة واحدة، علم واحد، لغة واحدة"، وهذا كان جوهر سياسات أتاتورك، حيث وصف الكردَ بـ"أتراك الجبال"، وحظر اللغة والثقافة الكردية حتى تسعينيات القرن العشرين. وكذلك العراق، حيث حملاتُ الإبادة مثل حملة الأنفال (1988) التي قتل فيها نظامُ صدام حسين نحو 180 ألف كردي، واستخدام الأسلحة الكيماوية في حلبجة (1988). أما في سوريا، فقد تم تجريد آلاف الكرد من الجنسية عبر المرسوم 93 (1962)، ومنع استخدام اللغة الكردية في التعليم والإعلام. وأخيرًا إيران، حيث قمعت أيَّ حراك كردي تحت ذريعة "الانفصالية"، وإعدام النشطاء.

هذا ما ولَّد داء "سيكولوجيا القومية المهيمنة" بالنسبة للأنظمة الحاكمة. فالخوفُ من "التفكك" هو مِن أولى المخاوف التي كانت تهز أركان هذه الأنظمة القومية، التي كانت ترى أن الاعترافَ بالحقوق الكردية قد يشجع أقلياتٍ أخرى على المطالبة بحقوقها (مثل الأمازيغ في شمال إفريقيا أو البلوش في إيران أو الآشور أو التركمان أو الأرمن). النقطة الأخرى الهامة هي حالة الاعتزاز بالنفس أو الغرور الذي أصاب الأنظمة في المنطقة، فمعظمها حينما يصيبه مرض الاستبداد يَعتبِر نفسه أسطورة "النقاء العرقي". تبنت بعضُ الأنظمة (كتركيا العلمانية سابقًا) هوية قومية أحادية، ترفض الاعتراف بالتعددية. وكذلك كان حال بعض الدول العربية.

والآن، في هذه المرحلة، ثمة سؤالٌ مشروع يراود مخيلة الكثيرين ألا وهو: لماذا يستمر هذا الوضع؟ الجواب بكل تأكيد ليس بذاك الطلسم الذي لا يمكن حلَّه، بل

يمكن إنجازه بغياب الحليف الإقليمي القوي، حيث لا تدعم أية دولة عربية أو إسلامية كبرى المطالبَ الكردية علنًا، خوفًا من تأثير ذلك على أقلياتها؛ كذلك العقلية الإقصائية التي تعيشها، والتي لا تعترف إلا بقوميتها على حساب إنكار الآخرين. أيضًا هناك الذاكرة التاريخية المتناقضة، ما بين الأنظمة ونزعتها القومية وبين الكرد بشكل عام. فبينما يرى الكرد أنفسهم ضحايا، تُصوِّرهم الأنظمة الحاكمة كـ"خطر وجودي". النقطة الهامة الأخيرة هي المصالح الاقتصادية، حيث تُعتبَر مناطقُ كردستان غنية بالنفط والمياه (مثل كركوك وحقول نفط البصرة والرميلان)، مما يجعل السيطرةَ عليها محورًا للصراع.

من كل هذا يمكننا الاستنتاج أنّ الكردَ يعيشون بين مطرقة القوميات وسندان الجغرافيا، والكرد هم ضحايا "لعنة الجغرافيا" وتوازنات القوى الإقليمية والدولية. ورغم كل التحديات ومثلما حصل في شمال شرق سوريا، كمثال طبعًا، فإن صمودَ الهوية الكردية عبر القرون يُثبت أن القمعَ لا يقتل الشعوبَ، بل يُذكي إرادتها.

الكرد بين تهمة الانفصالية والعمالة للصهيونية

- **كيف تردّ على الأبواق الإعلامية التي تردد دائمًا بأن الكردَ انفصاليون وعملاءُ للصهيونية وألعوبة بيد القوى الغربية؟**

الردّ على هذه الاتهامات الجاهزة يتطلب تفكيكها بعقلانية وتقديم حقائق تاريخية وسياسية دامغة بعيدًا عن التقربات العاطفية ورد الفعل الحماسي. بكل تأكيد إن الكردَ ليسوا انفصاليين، بل يطالبون بحقوق دستورية ضمن دولهم التي يعيشون فيها، بعيدًا عن تقسيمها أو الانفصال عنها. وفي كل أدبيات الأحزاب الكردية مطالبُ الكرد في سوريا والعراق وتركيا تركز على اللامركزية والفيدرالية، وليس الانفصال.

النقطة الأخرى التي يلوكها العنصريون ويتهمون الكردَ فيها وكأنهم يريدون إخفاءَ حقيقتهم في تعاملهم هذا هي موضوع العمالة لإسرائيل. بكل تأكيد، هناك

بعض الكرد الذين تعاونوا مع إسرائيل لأسباب براغماتية (تمامًا مثلما فعلت تركيا نفسها عام 1949). والقوى والأحزاب الكردية اليوم تختلف مواقفها من إسرائيل (مثل معارضة حزب العمال الكردستاني للصهيونية بشكل واضح)، حتى أن إسرائيل وأمريكا ساهمتا بشكل كبير في اعتقال زعيمهم السيد عبد الله أوجلان وسلمته لتركيا.

وأما تهمةُ التبعية للغرب، فهي مردودةٌ على أصحابها بشكل مطلق، لأنها اتهامٌ ديماغوجي وبعيد عن الحقيقة بشكل كبير؛ ولأن الدعمَ الغربي للكرد في سوريا جاء لمحاربة داعش، وليس حبًا بالكرد، وبالمقابل، فإن الكرد يستغلون الدعم الغربي لأجل تحقيق مصالحهم، على غرار ما تفعل كل الشعوب. تركيا نفسها هي عضو في الناتو وتشتري أسلحة غربية، فلماذا يُنتقد الكردُ فقط؟

ثمة حقائق تاريخية لا يمكن إنكارها ولا يمكن حجبها بغربال، فالكرد كانوا ضحايا اتفاقية سايكس-بيكو 1916 التي قسمتهم؛ والشعب الكردي الذي هو أضخم شعبٍ بلا دولة (40 مليون نسمة) له الحق في تقرير مصيره كأي شعب آخر. ومَنْ مِنْ دول المنطقة لا تتعامل مع الغرب؟ وكأن العالم ودوله يعيشون في جزرٍ معزولة عن بعضها البعض!

أعتقد أن كلَّ من يقوم باتهام الكرد بهذه التهم الجاهزة يضمر أجنداتٍ خفية. وعندما نرى ونراقب الأطراف أو الشخوص الذين يرمون هذه التهم على الكرد، نراهم يمثلون الأنظمة الرسمية بشكل مباشر أو غير مباشر. وبكل تأكيد تأتي هذه الاتهاماتُ بهدف تبرير سياسات القمع ضد الكرد من قبل تلك الأنظمة وشرعنة تلك السياسة الظالمة. علينا أن ندرك أن هذه الاتهامات جزءٌ من حرب نفسية لتبرير سياسات إقصائية. الرد الفعّال يكون بتفكيكها منطقيًا، وبكشف ازدواجية المعايير، وبإبراز الحقائق التاريخية التي تثبت أن الكردَ هم ضحايا التقسيم الاستعماري، مثلهم مثل العرب.

القضية الكردية ومصالح الدول الكبرى

– **هل ثمة تعارضٌ بين القضية الكردية ومصالح الدول الكبرى في المنطقة؟**

التعارض أساسه مبدأ المصالح لدى الدول الغربية، التي لا تهتم إلا بما تريده هي على حساب مطالب الشعوب وحريتهم. لطالما كانت مقارباتُ الدول الغربية تتم دائمًا على حساب آمال وطموحات الشعوب بمختلف مكوناتها وثقافاتها ومعتقداتها، وهو ما كان يؤثر بشكل سلبي على موقف القوى المحتلة للأجزاء الأربعة من جغرافية كردستان، ونقصد تركيا، إيران، سوريا والعراق. إذ استفادت هذه الدولُ الأربعة بشكل كبير من الموقف السلبي للقوى الدولية، فكانت ترتكب بالمجازر وتشن حملات الاعتقالات دون أي اعتراض من قوى الهيمنة أو المؤسسات والمنظمات الأممية. وكل ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، والألاعيب التي تمت بحق الكرد، إن كان من قبل البريطانيين أو الفرنسيين أو الروس، إنما حدثت بقصد حرمان الكرد من نيل حقوقهم وحريتهم كرمى للمصالح الدولية الممتدة طيلة القرن العشرين. إذ تم تقسيم المنطقة لأكثر من عشرين دولة عربية، وبهذا الشكل قضوا على أي حلم يجمع الشعوب. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تم تشكيلُ إسرائيل لتكون المسمارَ الأخير في نعش المنطقة ووحدتها؛ وكان الكردُ ضحية تلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية، التي تمت بين الأطراف الفاعلة على الأرض. وعليه ارتُكِبَت المجازرُ بحقهم، وتمّ ترهيبهم طيلة القرن المنصرم وعلى مدار العقدَين الأولَين من القرن الحادي والعشرين. إذ لا تَعارُض، بل مصالح وأطماع ونفوذ، لا غير.

العلاقة بين القضية الكردية ومصالح القوى الكبرى في المنطقة علاقةٌ معقدة ومتذبذبة، تحكمها حسابات جيوسياسية متغيرة، وليست ثابتة. إذ يمكن اعتبار أن المصالحَ الأمريكية مع الكرد هي تحالفٌ ظَرفي غير مستقر، وهذا واضح جيدًا من خلال الدعم الأمريكي للكرد في سوريا (قوات سوريا الديمقراطية SDF)، الذي كان مؤقتًا ومرتبطًا بمحاربة داعش (2014-2019). وكان بنفس الوقت عامل

توازن وموازنة مع النفوذ الروسي والإيراني. وكانت دائمًا علاقات الأمريكان مع الكرد محدودة وتتعلق بالمصالح الأمريكية في بعض الأحيان. حيث رأينا كيف تخلت واشنطن عن الكرد في عفرين (2018) لصالح تركيا، وكيف رفضت المطالب الكردية بالاستقلال في العراق (2017)، إبان الاستفتاء الذي تم، والذي عارضه الجميع.

أما بالنسبة للموقف الروسي، فهي ترى الكرد مجرد أدوات متغيرة، تستخدمهم ضد تركيا لحماية تواجدها في سوريا، وقلّما دعمت الكردَ في شمالي سوريا. لكن بشكل عام كانت تُقايِض مصالحَ الكرد بضمانات أمنية لتركيا (مثل اتفاقيات سوتشي). (2)

أما عن الموقف الأوروبي فكان عبارة عن خطاب حقوقي دون فعل حقيقي. حيث أن الاتحاد الأوروبي يتبنى خطابًا داعمًا للحقوق الكردية شكليًا، لكنه يقدم الأولوية لعلاقته مع تركيا، مثلما حصل مع (اتفاقية الهجرة 2016). وبنفس الوقت يتجاهل قمع تركيا للكرد، خشية فقدان أنقرة كحليف في الناتو.

هذا كان من جهة الأطراف الفاعلة الدولية، أما فيما يتعلق بالطرف الكردي بحد ذاته ومقارباته في استفحال التناقض مع تلك الأطراف، فيمكن سردُ الكثير من النقاط التي كانت تشكل أرضية لاتساع هذه الهوة بين الطرفين، حيث ما زال التناقض الكردي يشكل المأزقَ الكبير الذي يجعل الكردَ يتأرجحون ما بين الحلم والواقع.

إن الكردَ يعانون من مأزق إستراتيجي ويحتاجون دعمًا دوليًا. لكن هذا الدعم يُعَرِّضهم لاتهام "العمالة". حتى تحالفاتهم لا أرضية قوية لها، وجُلّها تحالفات هشّة

(2) مؤتمر سوتشي أو مؤتمر الحوار الوطني السوري هو مؤتمر رعته روسيا عقد يوم 30 يناير/كانون الثاني 2018 في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود بهدف المساهمة بإيجاد حل سياسي للحرب الأهلية السورية، من أبرز مخرجاته الاتفاق على تأسيس لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري، ودعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية.

(مع أمريكا أو روسيا) التي كانت تتخلى عنهم عند أول منعطف. المشكلة الأخرى هي غيابُ الوحدة الكردية، مما أضعفَ بشكل كبير موقفهم التفاوضي على مرّ التاريخ.

ولو رجعنا إلى معرفة الأسباب التي تجعل القوى الدولية لا تتبنى القضية الكردية، وتستخدمها كورقة عندما تريد؛ فهي المخاوف التي يرونها من تفكك الدول، حيث ترى أن دعم حق تقرير المصير الكردي قد يفتح بابًا لتفكيك سوريا والعراق وتركيا وإيران. ولطالما كانت الأولوية للاستقرار هي الحجة القوية بيدهم؛ فدائمًا المصالح الاقتصادية (النفط، التجارة) تتفوق على المبادئ. ولا يمكن أن نتناسى الموقع الجيوسياسي لتركيا في الاصطفافات الدولية، ومدى مقدرتها على التأثير في موقف القوى الدولية، فأنقرة لاعبٌ لا يمكن تجاوزه في المنطقة، لِما تمتلكه من مضائق وجيش ولأنها قوة لا يستهان بها في الناتو.

حوار عربي-كردي

- **كيف يمكن عمل حوار كردي عربي ناجح لتحقيق الصالحين العربي والكردي؟ وما تقييمك للدور العربي تجاه القضية الكردية وحق الكرد في تقرير المصير؟**

الحديث عن هذا الشأن محفوفٌ بالكثير من الشجون والآهات من قبل المثقفين الكرد والساسة بكل تأكيد، تجاه لامبالاة مغالى بها من قبل نظرائهم العرب بشكل عام، فيما خلا هذه الدولة أو تلك. بشكل عام إن الأخوة العرب لا يرون أنهم بحاجة لهذا التفاعل أو الحوار، بقدر الكرد الذين يرونه حتميًا وحياتيًا بنفس الوقت. قد يكون وراء ذلك الكثيرُ من الأسباب، ولكل طرف حججه التي يتخفى وراءها وإن كان بنية حسنة بكل تأكيد. ورغم الكم الهائل من المؤتمرات التي تم عقدها في بعض الدول العربية، والتي كانت تهدف لرصفِ أرضيةٍ حوارية بين الكرد والعرب، إلا أن معظمها انتهى من دون مخرجات عملية، وبقي كل ما دار وتمخضت عنه تلك المؤتمرات في أحسن الأحوال ضمن دفّتَي كتاب تم نشره عن

واقع المؤتمر، لا أكثر. السؤالُ المطروح على الجانب الآخر- ونقصد العربي؛ هل هم بحاجة لهذا الحوار أم أن الأوان لم يحن بعد؟ ويبقى الكردي هو مَن يبحث عن هذا الحوار ويكون هو صاحب الدعوة، والعربي هو الضيف فقط. إنها مشكلة سيكولوجية بالطبع، وينبغي النقاش حول هذا الأمر بكل جدية وبعيدًا عن المُداراة.

بكل تأكيد إن هذا الحوار مهم جدًا، نظرًا للمستجدات التي تضرب المنطقة والتي غيرت الكثير من شكلها وأنظمتها، حتى الاصطفافات والتحالفات تغيرت نوعًا ما. فما الضير في أن يكون ثمة حوارٌ وآلية تعاون وتفاعل وعمل مشترك بين الكرد والعرب؟ ما الضير في أن يكونوا أصحاب مشروع مشترك لبناء مجتمع ديمقراطي، يعترفان ببعضهما البعض على أساس "إنني موجود بوجود الآخر، وإقصاء الآخر هو بحد ذاته إنكار لذاتي وهويتي وماهيتي"؟ إنها معادلة بسيطة يمكن البناء عليها لبعث هذه العلاقة من جديد، والممتدة جذورها في أعماق التاريخ المشترك لكلا الشعبين.

تشهد منطقة الشرق الأوسط حالة من الغليان الشعبي من النظم الحاكمة نتيجة السياسات الخاطئة التي تقوم بها ومقارباتها السطحية في حل الأزمات التي تعانيها الشعوب. إن هذه الطرق باتت مستهلَكة ومستهلِكة للقوة المجتمعية الكامنة التي تسعى دائما للتغيير على أساس أن المجتمع ظاهرة حيَّة وتجدد ذاتها باستمرار. فالمجتمع منذ تشكله يأبى الركود والسكون، ويعمل دائمًا على إيجاد طرق عدة للتعبير عن ذاته، حتى وإن فُرِضَت عليه التبعية أو اللامبالاة في فترات محددة أو تم إقصاؤه بالعنف. فحينها يقوم المجتمع بحماية ذاته على أساس الدفاع المشروع، وينكفئ على نفسه ويقوم بتجميع طاقاته الكامنة. في هذه النقطة بالذات يظهر دور الشخصية التي تعمل على تغيير الواقع نحو الأفضل، وذلك بعد دراستها لجميع العوامل التي أدت بها إلى ما كانت عليه؛ أو تظهر شخصيات منسوخة الجوهر عن القديم، ولكن بشكل وحِلّة جديدة توهم نفسها والآخر بأنها البديل لِما هو موجود.

الحالة التي نراها في المنطقة، خاصةً بعد ما سُمي افتراضيًا "الربيع العربي"، تحولت وعلى يد نفس الشخصيات التي ادّعت أنها خير مَن تمثل المرحلة الانتقالية وأنها تسعى لمساعدة الغير، خاصة الدول الغربية والرأسمالية التي لا يهمها أي شيء سوى مصالحها؛ سعت هذه الشخصيات الممسوخة إلى ترويج نفسها على أنها تملك مفاتيح الحل. لكنها ظلت تراوح في مكانها، لأن الجديدَ الذي كانت تحتمي خلفه لم يكن سوى العقلية القديمة نفسها. بذلك تحوَّلَ الربيع العربي إلى مستنقع مسخ وآسن، سرَقَ كرامة الشعب وأدخل المجتمع ثانية في حالة اليأس الخريفي، وهذا ما شاهدناه في ليبيا واليمن وسوريا.

على الطرف الآخر، كانت هناك حالة من اليقظة الكردية التي ظلت منذ قرن من الزمن في حالة من السبات والاضطهاد والتقسيم والتشريد نتيجة السياسات التي اتبعتها النظم الحاكمة عليهم تحت مسميات شتى. إذ لاقى الكرد في القرن العشرين جميع أنواع المظالم والقتل والجوع والتهجير من موطنهم الذي عاشوا فيه آلاف السنين، فتم تشريدهم وتحويلهم إلى لاجئين وهم في وطنهم، نتيجة السياسات القومويةالشوفينية والإقصائية المتبعة من جهة واحدة.

حاولت بعض الجهات اللعبَ على هذا الوتر الكردي تحت مسميات عدة، منها "حقهم في تقرير مصيرهم؛ وحقوق الإنسان؛ والمعايير الإنسانية"، والتي ما هي في النتيجة إلا أدوات في يد القوى الرأسمالية والغربية تستخدمها متى ارتأت مصالحُها ذلك، وتَخرس عنها حينما تتعرض مصالحها للتهديد.

حاولت وتحاول بعضُ الأطراف الغربية اللعبَ على الوتر القوموي الكردي وحقنهم بمشاعر الانفصال والحنين لتشكيل الدولة القومية المستقلة، وإن هذه المحاولات ما تزال مستمرة في دغدغة العاطفة البسيطة للشعب الكردي، وبعدها تقوم نفس هذه الأطراف بتأليب الشعوب على بعضها بعضًا، وبافتعال الاقتتال الداخلي بين الشعوب تحت اسم الحفاظ على السيادة الوطنية.

مشروعُ الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، الذي طرحته القوى الغربية والرأسمالية؛ ما هو إلا مشروع لإنقاذ أنفسهم من حالة التضخم والأزمة الفكرية

والبنيوية والمالية التي تعيشها الرأسمالية نتيجة تكديس الإنتاج والبحث عن سوق لتسويقه. وما إشعال الحروب في المنطقة إلا للبحث عن حلٍ للأزمات الداخلية التي تعيشها تلك القوى.

الدواءُ الناجع للداء الذي تعانيه شعوب المنطقة هو التكاتفُ والتلاحم، وعدم الانجرار وراء السم الذي دسته القوى الرأسمالية في عسل تشكيل الدولة القوموية على أساس الأقليات والإثنيات والمذاهب. الدور الذي يلعبه الكردُ في الوقت الحاضر بمحاربتهم القوى الإرهابية المتمثلة في داعش وباقي التنظيمات الإرهابية الأخرى، المتشددة منها والمعتدلة؛ هذا الدور يعتبر مهمًا لجميع شعوب المنطقة، لأنهم بنفس الوقت يقضون على هذا السرطان الذي فتَكَ بقيم وأخلاقيات وثقافة المجتمع، وحاول بكل ما لديه من أفكار خبيثة أن ينهي التلاحم المجتمعي.

تحاول التنظيمات الإرهابية المدعومة من تركيا وبعض الدول الإقليمية نشرَ ثقافة السيطرة والهيمنة على جميع المنطقة تحت مسمى الإسلام عبر أدواتهم المعروفين، إلا أن الكردَ حطموا هذا السيناريو ولقنوا الإرهابيين ومَن يدعمهم الكثيرَ من الدروس والعبر بأن أجنداتهم لن ترى النور. فحينما يحارب الكرد تركيا الداعمة للإرهاب، فهذا يعني أن الكرد يحاربون نيابةً عن شعوب المنطقة قاطبة، لأن تركيا حاولت وما تزال أن تفرض نفسها على أنها حامي المنطقة وأن أردوغان هو خليفة المسلمين والسلطان الوحيد في المنطقة.

وما محاولاتُ تركيا راهنًا بتدخلها واحتلالها لبعض المناطق في شمالي سوريا والعراق، إلا محاولات يائسة لتمرير أجنداتها في تحقيق الحلم العثماني في المنطقة، وأنه لا يهمها أبدًا مصلحة الشعب السوري. فهي مَن حاولت وتحاول تقسيم سوريا تحت حجة محاربة الكرد لمنع التقسيم، مع أن الشعب الكردي في سوريا أعلن منذ بداية الأزمة في سوريا أنه ضد التقسيم، وأنه يرغب في العيش ضمن سوريا الموحدة الواحدة وأنه لن يرضى بأي شكل من الأشكال بأن تقسَّم سوريا. هذه هي عقيدة الكرد في سوريا، وهي ليست مقاربةً سياسية، بل مبدأٌ يحاول الكرد بكل قوة

التشبث به والحفاظ عليه ومحاربة كل مَن تسول له نفسه الاعتمادَ على القوى الخارجية لتنفيذ أجنداتها.

محاربة الكرد لتركيا وللتنظيمات الإرهابية في سوريا تصبّ في خانة محاربة الإرهاب أينما كان، وأن الكرد يكملون باقي الدول والشعوب التي تحارب نفس الإرهاب، خاصة في مصر، لأن الطرفين يحاربان نفس الإرهاب والمدعوم من نفس الجهات إن كانت تركيا أو قطر. لهذا يمكننا اعتبار الكرد الآن بأنهم في الخندق الأول لحماية المنطقة من التقسيم ولمحاربة الإرهاب، لأن الحفاظ على وحدة سوريا والعراق هي الخطوة الأولى للحفاظ على المنطقة وعلى مصر بالذات.

الكرد مقتنعون بأن عمقهم الإستراتيجي موجود بين شعوب الشرق الأوسط من العرب والتركمان والأرمن والسريان والآشوريين على أساس بناء نظام جديد يحتضن الكل، وهذا النظام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الأمة الديمقراطية التي هي البديل الحقيقي لباقي التشكيلات الدينية والقوموية التي لا تعترف إلا بوجودِ قوميةٍ واحدة أو دينٍ واحد.

الشرق الأوسط هو الحضنُ الكبير الذي يجمع كافة شعوبه، وبمقدورهم العيش سويًا وفق مبدأ "وحدة الأضداد" و"الوحدة في الاختلاف"، وليس في أحضان القوى الغربية الرأسمالية التي لا همَّ لها سوى مصالحها.

لا شك أنه منذ أحداث ثورات الربيع العربي التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط، بدأ المشهد السياسي في المنطقة العربية يأخذ مسارًا يتسم تارة بالهدوء وبالضوضاء تارة أخرى، ما بين مطالب لقوميات وأقليات سعت لنيل حريتها أو لشعوب طالما آثرت أن تحصل على حرياتٍ سلبت منها في ظل الانظمة التي سادت أو تلك التي قُدِّرَ لها أن تتغير لا سيما في المنطقة العربية والتي تزخر بأطماع توسعية لبعض دول المنطقة.

والمتتبع للأحداث في المنطقة يلاحظ أنها تزخر بنوع من الصراع بين ثلاثة مشاريع تتناحر فيما بينها: مشروع رجعي يرتدي عباءة دينية قُدِّرَ له أن يفشل،

ومشروع قومي اتسم أتباعه في يومنا بالخطابات الرنانة دون الفكرة التي ربما يتكسب منها جُلُّ المنتمين إليها، ومشروع ثالث يهتم بالضرورة بالحقوق والمصلحة المشتركة بين دول المنطقة وبنبذ العنف من أجل بناء دولة وطنية تؤمن بالتشاركية والتوافق بين جميع أركان المنطقة.

ولعلّ الحالتَين المصرية والكردية، اللتَين ظهرتا في الفترة الأخيرة، ونتيجة تصَدّيهما للفكر المتشدد من قِبل التيارات الدينية المتطرفة، وخاصة الإخوان المسلمون وكل تفرعاتها وبمختلف مسمياتها، والتي كانت تسعى لنشر الفوضى تحت مسمى الدين معتمدةً على تراث الخلافة العثمانية، بل حتى راحت تُؤتَمَر مباشرة من أردوغان بعد أن وَسَمَته بالخليفة؛ فقد نجح الطرفان، أي المصري والكردي، في التصدي لهذا المشروع الذي اتخذ له مسارَين للهيمنة على المنطقة برمتها. ففي سوريا استطاع الكرد إفشالَ مخططات الإخوان المسلمين وزعيمهم أردوغان، ونفس الأمر حصل في مصر بعد ثورة يونيو 2013 التي قطعت الطريق عليهم.

من القوميات التي ينبغي أن تكون داعمة للمنطقة العربية هي القومية الوطنية الكردية، فالشعب الكردي في المنطقة العربية والشرق الأوسط جزء من أمة عظيمة هي "الأمة الكردية"، والتي هي مجزأة ومغبونة تاريخيًا وسياسيًا؛ حيث يبلغ عدد نفوس هذه الأمة ما يقارب 40 مليون نسمة، موزعة بين أربعة دول. وهو شعب تواق للحرية والحياة الحرة القائمة على أساس حقوقه الثابتة في الديانات والمواثيق الدولية، وحقوق المواطنة، والتطلع نحو المستقبل المشرق بتحقيق أمانيه القومية الثابتة والمشروعة. وهو شعب عاشق للجبال لأنها ملاذه الآمن من سلاح العنصرية ومن اضطهاد الفكر الشوفيني الضيق، وكذلك من ممارسات مختلف الأنظمة التي تعاقبت على أرض الشرائع في المناطق التي ينتشر فيها أبناء هذه الأمة.

لا شك أن هذه الخطوة تعد من الخطوات المهمة الأساسية لفهم الآخر، وبناء السلام والتعايش الأخوي بين كل القوميات ومكونات الطيف العربي – الكردي

قوميًا ودينيًا وفكريًا، وفق أسس التسامح واحترام الآخر، وبصورة متساوية ومتكافئة. والحوار المطلوب هو حوار الأخوة القائم على حسن النوايا، لأن الجميع وبخاصة شعب كردستان تعرض لأبشع صور الاضطهاد.

مما يذكر في هذا الشأن محاولة قوى إعلامية ظلامية موجهة لاستغلال هذا الخلاف، والترويج بأن الكرد انفصاليون وعملاء لليهود أو أنهم ألعوبة بيد القوى الغربية والكثير من الاتهامات الأخرى. حتى انطلقت العديد من الأقلام التي تتخوف من التحولات الديمقراطية، ومن نيل الكرد لحقوقهم بعد نضالٍ وتضحيات طويلة، لتقوم بنشر العديد من الأخبار الملفقة وغير الصحيحة وخاصة بخصوص تعاملهم مع أطراف معادية، أو بحجة التجسس على بعض دور الجوار، وغيرها من التهم التي لا صحة لها ولا أصل لها ولا دليل عليها.

لا شك أن مصدرَ هذه الاتهامات ودوافعها معلومة للجميع، والتي تتلقف هذه الأخبار وتوظفها ضد الإخوة الكرد أينما كانوا، في محاولة منهم لتشويه صورتهم إقليميًا ودوليًا. وفي هذا الشأن، يقع على عاتق المثقفين والأكاديميين وضع ورقة وطرحها أجل البدء بمرحلة جديدة من العلاقات المصرية والعربية-الكردية على ضوء المستجدات الحاصلة في المنطقة.

هذه التصرفات غير المسؤولة، تسيء إلى الأخوّة العربية–الكردية، مما يوجب التصدي لها. وهنا تقع على المثقفين العرب والكرد مسؤولية أخلاقية وإنسانية بفضح هذه الادعاءات الزائفة، وعدم السماح مطلقًا لكل ما يسيء إلى الأخوة العربيةالكردية، لأن الوحدة الوطنية وهذه الأخوة هي من الخطوط الحمراء التي لا يجوز المساس بها بتاتًا.

ونظرًا للتاريخ المشترك بين الشعبين، وكذلك الثقافة المتداخلة مع بعضها البعض؛ لا يمكن لأحد أن يضحي بهذه العلاقات والروابط التاريخية والمصيرية بينهما، وليس من الحكمة التضحية بهذه الروابط الأخوية التاريخية. فالكرد هم جزء من الأمة الكردية المجزأة والمغبونة تاريخيًا. وكانت الحركة التحررية الكردية تناضل

من أجل إثبات الهوية للشعب الكردي، والدفاع عن الوجود ضد حملات الإبادة. لذلك، ينبغي على العرب أن يتفهموا الكرد في خياراتهم، وأن يكونوا معهم في تقرير نوع الشراكة في الوطن وإلى جانب حقهم في تأسيس الصيغة الفيدرالية للحكم كضمان لوحدة الجغرافيا الوطنية للدول التي يعيشون فيها.

لأنه ثمة تاريخٌ مشترك لا يمكن القفز عليه، ولا يمكن نسيان الدماء التي سالت من العرب والكرد في حروب ومعارك مشتركة، ولا يمكن نسيان دور العلماء الكرد، في مختلف العلوم وخاصة في علم اللغة العربية، والعلوم الشرعية، والثقافات والعلوم الأخرى. إن مستقبل العلاقات يكمن بين أكبر شريكين في وطن واحد، وهما (الكرد والعرب)، وهذا ما يُحتم على مصر، لِما لها من ريادة عربية، مسؤوليات كبيرة من جهةِ احترامِ وتفهمِ ودعمِ الحقوق المشروعة للكرد، وكذلك الاعتراف بحقوق جميع الأقليات الأخرى في المنطقة، وحث المعنيين على تطبيق القانون بصورة عادلة في الدول التي يعيش فيها الكرد بما يحقق التكامل والكرامة والحرية، وبضرورة تشييع ثقافة حقوق الإنسان ونبذ العنف والعيش المشترك بين الشعوب، وترسيخ التسامح وقيم الفضيلة، وفتح قنوات تلفزيونية ووسائل إعلام أخرى ناطقة باللغة الكردية في المناطق العربية لتقوم بوظيفتها في نشر قيم أخوة الشعوب والتعايش المشترك.

بناءً على ما سبق، يمكن سرد عدد من المقترحات لبناء أسس الحوار الناجح في ظلّ اتحاد اختياري وشراكة عادلة نلخصها في النقاط التالية:

1) يتعين على الشعب العربي أن يحترم حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، وأن يؤمن بأن الشعب الكردي هو جزء من الأمة الكردية، وأن الكرد يعيشون على أرضهم منذ آلاف السنين وأن لهم خصوصياتهم التاريخية، والقومية، والاجتماعية، واللغوية التي يجب احترامها.
2) ثمة روابط تاريخية ولغوية ودينية وجغرافية مشتركة بين الشعبين وبين الأمتين، تحتم عليهما مواجهة القوى التكفيرية والإرهابية في المنطقة.

3) ضرورة التخلص من الفكر العنصري الضيق، الذي جلب الكوارث على البلاد والعباد، والتخلي عن سياسة إلغاء الآخر وصَهره. لا بد من الإيمان بقيم التسامح، لاسيما في ظل العولمة واحترام حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية والمجتمع المدني.

4) يقع على العرب والكرد مسؤولية تطوير العلاقات وتنميتها والاعتراف بالآخر، وأنه من حق الكرد الاستقلال إذا رغبوا في فك الشراكة والاتحاد الاختياري، لأنه حق مشروع قانونًا لهم إذا استحال العيش المشترك. ولا يمكن اللجوء إلى القوة لفرض التعايش، فالشراكة لا تقوم إلا بالتراضي والفهم المتبادل. والأهم من ذلك هو خيار الشعب الكردي في تحديد نمط العلاقة داخل الوطن الواحد بالرجوع إليه، لأنه هو المرجعية في هذا الميدان. ولابد من الاعتراف بأن الذي يستفتى على نمط العيش والشراكة هم الكرد.

5) إقامة ندوات ومؤتمرات دورية توعوية متواصلة عن مفاهيم المواطنة والفيدرالية، والعيش المشترك، وحقوق الإنسان والثقافة الجديدة غير العنصرية. وذلك بهدف خلق وعي مشترك وتهيئة الأرضية للأعمال المشتركة التي تحيي وتتبنى القيم الاجتماعية التكاملية.

6) تقع على عاتق المثقفين العرب ووسائل الإعلام العربية واجباتٌ أخلاقية وإنسانية في تطوير العلاقات بين الشعبين العربي والكردي، وفي نقل الحقيقة كما هي وفقًا لقواعد وأخلاقيات المهنة في العمل الصحفي، ووفقًا لدور المثقفين العرب في ضرورة ترسيخ قيم التسامح والتفاهم، واحترام الخصوصيات لكل شعب. فقد عانى الكرد من التعتيم الإعلامي والغبن الكبير من وسائل الإعلام العربية –وحتى الإسلامية– وهو تقصير واضح يمس شرف المهنة.

7) إقامة مراكز ترجمة وبحوث مشتركة لزيادة التعارف والتواصل بين الثقافتين.

8) تشجيع وتطوير صناعة السياحة بين الشعبين للتعريف أكثر بالتاريخ والثقافة المشتركة.

9) بناء آليات مشتركة للتصدي للإرهاب والأفكار المتطرفة، الدينوية منها والعصبويةالقوموية.

10) الاعتراف بالكرد كشريك، لا كتهديد؛ ودمجهم في المشاريع السياسية والاقتصادية العربية. ومواجهة الرواية التركية، وفضح استخدام أنقرة لـ"الورقة الكردية" في زعزعة الدول العربية. والاستفادة من القوة الكردية، لأن الكرد حلفاء طبيعيون ضد التطرف (كما في محاربة داعش).

11) كما يمكن اقتراح إعداد ميثاق شرف للشراكة العادلة، وللحوار العربي-الكردي تتبناه جامعة الدول العربية، من أجل توثيق العلاقات العربية-الكردية، وبناء السلام والديمقراطية والمجتمع المدني، في ضوء قواعد الاتحاد الاختياري.

من الممكن بعد هذا الطرح الابتعاد عن الخطب الجوفاء، والاعتماد على العقل وما هو متاح. ووفقًا للمشهد الحالي، ينبغي أن يكون للدولة المصرية دور في رأب الصدع في المنطقة، وذلك بالعمل على تقريب وجهات النظر بين دول الجوار وشركاء المنطقة؛ مما يُبعِد شبح الحرب التي حاولت بعض الأطراف إذكاءها بغطاء تحرري تارة وطائفي تارة أخرى، ويضعنا أمام مسؤولية تاريخية إزاء الأجيال القادمة، والعمل على إعمار المنطقة والابتعاد عن الاقتتال والفتن وألاعيب بعض الدول الإقليمية وخاصة تركيا. فالكل يُدرك دور ومكانة مصر في المنطقة، ليس اليوم فقط، بل وعبر التاريخ. إذ كان وما يزال لمصر دور ريادي في قيادة المنطقة نحو الأمن والأمان والاستقرار. وإنه بمقدور مصر أن تشكل جبهة مع الكرد في الدول التي يعيشون فيها للتصدي لأية مساعٍ لنشر الفوضى في المنطقة.

ولتحقيق حوار بَنّاء بين الكرد والعرب، يجب التركيز على أسس عملية تتعامل مع الجذور التاريخية للصراع وتقدم حلولًا واقعية. ولربما كان في التكرار فائدة من ذكر الأسس التي ينبغي الاعتماد عليها لنجاح الحوار بين الكرد والعرب. وأهم هذه الأسس هو الاعتراف المتبادل. الاعتراف العربي بالهوية الكردية كجزء أصيل من المنطقة، واعتراف الكرد بوحدة الدول العربية وسيادتها. ويمكن إنشاء منتديات

حوار تحت رعاية دولية ومشاركة نخب فكرية من الجانبين (مثقفين، أكاديميين، نساء، وشباب). والابتعاد عن الصراعات الجيوسياسية في المنطقة.

ويمكن التخطيط الاقتصادي أيضًا، لِما له من دور كبير في تمهيد الطريق لعودة العلاقات بشكل أسرع. فالمشاريع الاقتصادية المشتركة ستكون أرضية مناسبة لاستثمارات عربية في المناطق الكردية (مثل إعادة إعمار المدن السورية المدمرة).

وعلى أرض الواقع، يمكن تقييم الموقف العربي من القضية الكردية حتى الآن بأنه كان في حالة إخفاق تقليدي، وذلك بسبب التجاهل التاريخي. فمعظم الدول العربية تعاملت مع الملف الكردي كـ"تهديد" بدلًا من اعتباره قضية حقوقية. ومن جهة أخرى، تم دعم الأنظمة القمعية ضد الكرد (مثل دعم صدام حسين في الأنفال). (3) والنقطة الأهم هي التبعية للخطاب التركي/الإيراني؛ إذ إن بعض الدول العربية تبنت الرواية التركية بأن الكرد "انفصاليون".

وبنفس الوقت غياب رؤية عربية موحدة تجاه الملف الكردي. والهيمنة الأمنية في الفكر العربي، وتغليب "استقرار الأنظمة" على حقوق الأقليات. كما لعبت المصالح دورًا لا يستهان به في تغليب الأنظمة العربية علاقاتها مع تركيا وإيران على حساب الكرد. حيث كانت أنقرة وطهران تضغطان على الدول العربية لعدم دعم الكرد.

---

(3) عمليات الأنفال أو حملة الأنفال)بالكردية: کارەساتی ئەنفال هي إحدى عمليات الإبادة جماعية التي حصلت في عهد النظام العراقي السابق برئاسة الرئيس صدام حسين سنة 1988 ضد الأكراد في إقليم كردستان شمالي العراق[2] وقد اوكلت قيادة الحملة إلى علي حسن المجيد الذي كان يشغل منصب أمين سر مكتب الشمال لحزب البعث العربي الاشتراكي وبمثابة الحاكم العسكري للمنطقة وكان وزير الدفاع العراقي الأسبق سلطان هاشم كان القائد العسكري للحملة وقد اعتبرت الحكومة العراقية آنذاك الأكراد مصدر تهديد لها وقد سميت الحملة بالأنفال نسبة للسورة رقم 8 من القرآن الكريم. و(الأنفال) تعني الغنائم، والسورة تتحدث عن تقسيم الغنائم بين المسلمين بعد معركة بدر في العام الثاني من الهجرة. استخدمت البيانات العسكرية خلال الحملة الآية رقم 11 قام بتنفيذ تلك الحملة قوات الفيلقين الأول والخامس في كركوك وأربيل مع قوات منتخبة من الحرس الجمهوري بالإضافة إلى قوات الجيش الشعبي وأفواج ما يسمى بالدفاع الوطني التي شكلها النظام العراقي وقد تضمنت العملية ستة مراحل

طريق الحوار الكردي–العربي طويل، لكنه ليس مستحيلاً. وينبغي الاعتراف بأن الحوار الكردي-العربي يحتاج إلى جرأة عربية في الاعتراف بأخطاء الماضي، ويحتاج بنفس الوقت إلى مرونة كردية في قبول الحلول الوسطى وبدعم دولي غير منحاز بكل تأكيد.

أثبتت التجارب التاريخية أن القمعَ لا يَحلّ المشكلات. أما الاعترافُ بالحقوق المشروعة، فيؤدي إلى الاستقرار الدائم، وحرمان الأعداء من استخدام "الورقة الكردية" لضرب العرب، وبناء شرق أوسط أكثر توازنًا، أو "الشرق الأوسط الديمقراطي" كما سماه السيد أوجلان. مصرُ والعرب أمام فرصة تاريخية لقيادة هذا التحول، بدلًا من ترك الساحة لإيران وتركيا وإسرائيل.

الكرد رابع أكبر قوة عرقية

- **على الرغم من أن الكرد يُعدّون رابع أكبر مجموعة عرقية في الشرق الأوسط، إلا أن لم تكن لهم دولة مستقلة في العصر الحديث.. ما تفسيرك لذلك؟**

يعود عدم وجود دولة كردية مستقلة في العصر الحديث إلى تفاعل معقد بين العديد من العوامل التاريخية والجيوستراتيجية والاجتماعية. وهناك أسباب موضوعية مرتبطة بنتائج الحرب العالمية الأولى والأطراف المنتصرة فيها، وأسباب ذاتية تعود لسيكولوجية الكرد وتحالفاتهم الخاطئة في الزمن الخاطئ مع الأطراف الخطأ. الكثير من العوامل اجتمعت مع بعضها البعض، وأدت إلى أن يكون الكرد والفلسطينيون الشعبَين اللذَين كانا ضحية تقسيم المنطقة على حساب تشكيل عدد كبير من الدول العربية وكذلك تشكيل إسرائيل. كان هناك الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية التي تمت بعيدًا عن مصالح الكرد والشعوب الأخرى بنفس الوقت. وكان الإرث الاستعماري وتقسيم المنطقة وفق اتفاقية سايكس-بيكو (1916)، التي قسمت كردستان بين أربع دول (تركيا، إيران، العراق، سوريا)، دون أي اعتبار لإرادة الشعب الكردي. وكذلك كانت معاهدة

لوزان (1923) التي ألغت بنود معاهدة سيڤر (1920) التي وعدَت الكردَ بحكم ذاتي.

هذا ولا يمكن الاستهانة بالموقع الجيوستراتيجي الحرِج للشعب الكردي، حيث تقع كردستان في منطقة حدودية بين دول قوية (تركيا، إيران) كانت دائمًا تعارض وجود أي كيان كردي. وبنفس الوقت الكرد محاصرون بين قوى إقليمية ترفض أي تغيير في حدودها (مثل معارضة تركيا القوية لأي إدارة ذاتية كردية في سوريا).

وبكل تأكيد، كان للانقسامات الداخلية الدور الأبرز في تشتت الكرد وعدم اتحادهم. فتشتت القيادات الكردية، وتنافس الأحزاب الكردية أعاق الوحدة؛ وتغليب الولاءات القبلية على الولاء الوطني ربما يمكن اعتباره السبب الأكثر أهمية حتى الوقت الراهن، إذ بالمقدور ملاحظة غياب رؤية موحدة بين العشائر الكردية.

سياسات القمع الإقليمية التي كانت تقوم بها الدول المحتلة لكردستان، لم تتوقف مطلقًا. حيث أنكرت تركيا الوجودَ الكردي حتى الوقت الحاضر، بينما العراق كان قد نفّذ حملة الأنفال (1988) التي أبادت عشرات الآلاف، وضرب حلبجة بالكيمياوي. أما في إيران، فالقمع مستمر لأي حراك كردي، وكذلك الإعدامات التي لم تتوقف بحجج تافهة وباتهامات لا أساس لها من الصحة. وأخيرًا سوريا التي حرمت الكرد من الجنسية حتى وقتنا الحاضر.

أما بالنسبة للموقف الدولي المتذبذب والمستمر حتى الآن، فقد كان السببَ الرئيسي وراء استمرار الوضع الكردي كما هو عليه الآن. فالدول الكبرى (أمريكا، روسيا، أوروبا) تتعامل مع القضية الكردية كـ"ورقة ضغط" مؤقتة، حيث دعمت الكردَ ضد داعش ثم تخلّت عنهم. وتفضل الاستقرار مع الدول القائمة على المخاطرة بدعم استقلال كردي.

أما الموقف العربي المغيَّب حتى وقتنا الراهن، فيَعتبِر القضية الكردية "شأنًا داخليًا" للدول التي يعيش فيها الكرد، ولم ينظر إليها على أنها قضية تهمه بالدرجة الأولى لِما لها من تأثير كبير على استقرار المنطقة ككل، وخوفًا من "تأثير الدومينو" على الأقليات الأخرى في المنطقة.

الكرد ضحايا "لعبة كبرى" أو "لعبة الأمم" في الشرق الأوسط، حيث تتغلب مصالح الدول القومية والقوى الكبرى على حقهم في تقرير المصير. مع ذلك، فإن نموذج الفيدرالية في العراق والإدارة الذاتية الديمقراطية في روج آفا (شمال وشرق سوريا) قد يشكلان مسارًا عمليًا للمستقبل، وقد يغيّران خارطة المنطقة مجتمعيًا على الأقل.

دولة أرمنية وغياب كردي

- **لماذا نجح الأرمنُ في عمل دولة بينما فشل الكردُ في تحقيق ذلك؟**

يمكن النظر إلى معظم شعوب المنطقة بكل مكوناتها على أنها مغلوبٌ على أمرها، وأن القرار الأخير لم يكن بيدها ذاك الوقت. إذ كانت المنطقة تشهد حالة من الشد والجذب بين القوى المتصارعة فيما بينها للاستحواذ على المنطقة بمَن فيها. لذلك نرى أن أساس الصراع الذي كانت الحرب العالمية الأولى أحد مخرجاته، كان بين البريطانيين والفرنسيين من جهة والعثمانيين والألمان من جهة أخرى. الصراع كان لأجل فرض النفوذ على المنطقة بشكل عام بكل ما تمتلكه من شعوب وخيرات سطحية وباطنية. لذلك نرى أن ما تم تسميته بـ"الثورة العربية الكبرى"، لم يكن بثورة ولا عربية ولا كبرى! حتى إن زعماء القبائل العربية قالوها صراحةً للبريطانيين: "إننا لا نمتلك الأسلحة ولا خبرة القتال"، فكان جواب البريطانيين: هذه الأمور اتركوها علينا"، أي تمويل الأسلحة والتخطيط وحتى القتال بعض الأحيان. بهذا الشكل بدأت هجمات القبائل العربية على العثمانيين، والتي كانت تشبه غزوات القبائل على بعضها البعض بهدف النهب والسبي والغنائم. وتم إغداق العرب بوعود كثيرة إذا هم حاربوا العثمانيين وطردوهم، وهي نفس الوعود التي أعطوها للكرد والأرمن والآشور. لكن، رسَت المناقصة على العرب فقط من دون الآخرين، الذين تم استغلالهم والاستثمار بهم بغرض المنافسة والمضاربة. وبكل تأكيد، هذا الأمر يحتاج لقرابين، لأن هذا من دواعي اللعبة.

كان للبريطانيين ما أرادوا، ونالوا مبتغاهم في فرض نفوذهم على المنطقة وتقسيمها فيما بينهم (سايكس–بيكو) بعد انسحاب روسيا منها، وسقط اسم سازانوف من المعاهدة. حتى قبل انسحاب روسيا من المعاهدة، كان الجميع على توافق؛ وتم توزيع التَّرِكة العثمانية بين الثلاثة (بريطانيا وفرنسا وروسيا). وكانوا يَعِدون الجميع بفردوس الدولة القومية على حساب العثمانيين. هكذا وعدوا الكردَ وسلحوهم ضد العثمانيين، أثناء ثورة الشيخ محمود البرزنجي. كذلك وعَدَ الروسُ والبريطانيون الشعبَ الأرمني بدعمه وتقديم كل ما يطلبه إن هو أعلن الحرب على العثمانيين. وبعد انتهاء المهمة تنصَّل الروسُ والبريطانيون من وعودهم، وحرضوا العثمانيين على الكرد والأرمن؛ وراح الكل يقتل الكل في حربٍ عبثيةٍ تم استنزاف الكل فيها.

نجح الأرمنُ بتشكيل أرمينيا الصغرى (على حساب الكبرى طبعًا، والتي بقيت تحت الاحتلال العثماني)، نتيجة اتفاقيات دولية كانت أكبر من الأرمن. هذا النجاح تم حوالي عام 1918، أي في نهاية الحرب العالمية الأولى تقريبًا، وبعد عام من انتصار الثورة البلشفية في روسيا. وهو ما ساعد الأرمن في تشكيل دولتهم وفق تفاهمات روسية وبريطانية، على أن يبقى الجزء الكبير تحت السيطرة التركية فيما بعد. وكان هذا الاتفاق على حساب الكرد طبعًا، والذين تخلى عنهم الجميع من دون استثناء، حتى روسيا الاشتراكية، وبعد انتصارها في زمن لينين، الذي تحالف مع كمال أتاتورك ضد تطلعات الكرد أينما كانت؛ وهذا يلزمه بحث آخر بكل تأكيد فيما يتعلق بالاتفاقيات التي تمت بين الطرفين، وكيف أن الاتحاد السوفييتي أنشأ أول حكم ذاتي للكرد في كردستان الحمراء (4)عام 1923، وكيف أن ستالين قضى عليها في عام 1929.

---

(4) كردستان أويزد ،] أ [والمعروفة أيضًا باسم كردستان الحمراء ،] ب [كانت وحدة إدارية سوفيتية داخل جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية التي كانت موجودة لمدة ست سنوات من عام 1923 إلى عام 1929 وشملت مقاطعات كلبجار ولاشين وقوبادلي وجزء من جبرائيل .

عودةً للسؤال المطروح: لماذا نجح الأرمن في إقامة دولة بينما فشل الكرد؟

نجاح الأرمن في إقامة دولة أرمينيا المستقلة (رغم صغر مساحتها وتحدياتها الجيوسياسية)، مقابل فشل الكرد في تحقيق دولة مستقلة، إنما يعود إلى مجموعة من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية. العامل التاريخي يعتمد على إرث الإمبراطوريات والاستعمار. لا يمكن إنكار المأساة التي مهدت الطريق لبناء دولة أرمنية، حيث تعرض الأرمنُ لمذبحة وإبادة جماعية (1915–1917) على يد العثمانيين، مما جعل قضيتهم قضية عالمية. والاتفاقيات الدولية كانت بجانبهم بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، حيث حصل الأرمن على دعم دولي (معاهدة سيفر 1920)، لكن الاتحاد السوفييتي ضم أرمينيا لاحقًا. بعكس الكرد التي كانت كافة الظروف الموضوعية، أي الإقليمية والدولية ضده. حيث كان وما يزال الكرد ضحايا التقسيم الاستعماري: كانوا ضحايا اتفاقية سايكس-بيكو (1916) ومعاهدة لوزان (1923)، التي قسمت كردستان بين تركيا وإيران والعراق وسوريا. ولم يحصل الكرد على أي دعم دولي قوي، على نقيض الحال لدى الأرمن الذين شهدوا المجازر والمذابح فتحولت قضيتهم إلى قضية عالمية.

كما لعب الموقع الجغرافي الجيوستراتيجي عاملاً إيجابيًا بالنسبة للأرمن وسلبيًا بالنسبة للكرد. فقُرب الأرمن من الاتحاد السوفييتي وبُعده عن تركيا ودول المنطقة، منحَه ميزة إيجابية بعدم تشكيله خطرًا على تلك الدول. أما الكرد الذين تم تقسيمهم بين أربعة دول قوموية‌شوفينية، فإن موقعهم الجغرافي هذا جعل تلك الدول تخاف التقسيم، مما دفعها إلى إنكار القضية والوجود الكردي من أساسه، وبالتالي إلى تزوير التاريخ بشكل كبير من قبل الفرس والترك والعرب، وعدم ذكر كلمة الكرد في أي كتاب يتم طباعته. هذا التزوير أنتج بعد عقود من الزمن جيلاً مغتربًا عن نفسه، لا يعرف تاريخه، ولا يعرف شيئًا عن الكرد، بل ويَعتبِرهم ضيوفًا عنده!

القوى الكبرى (أمريكا، روسيا، أوروبا)، كانت وما زالت تتعامل مع الكرد كأداة مؤقتة (مثل محاربة داعش)، لكنها لا تدعم استقلالهم، خوفًا من إغضاب

تركيا وإيران. وقد لعب التشتت الكردي وعدم اتفاقهم مع بعضهم البعض دورًا كبيرًا في أن يكونوا ورقة ضغط على القوى الدولية.

بعد قرن من المأساة الكردية، وكذلك المأساة الأرمنية، رغم امتلاك الأرمن دولة يمكن اعتبارها هشة، لِما رأيناه في كيفية تكالب العالم عليها ودعمهم للأذربيجانيين من أجل منطقة كاراباخ؛ فإن السؤال المطروح هو: هل يمكن أن يحصل الكرد على دولة مستقلة في المستقبل؟ لربما الحالة العاطفية وتغيّر التوازنات الإقليمية والدولية قد تساعد الكرد في الوقت الحاضر على منحهم شيئًا يحافظ على تواجدهم. وللوصول إلى هذه المطالب، لا بدّ قبل كل شيء أن تتّحد الأحزاب الكردية، وأن تترك الخلافات الداخلية جانبًا. حينها، وبكل تأكيد، سيتلقون دعمًا إقليميًا أو دوليًا قويًا (مثلما دعمت روسيا أرمينيا على الأقل).

إن الكرد هم ضحايا الجغرافيا والتاريخ. لكن، ربما أن التاريخ يتغير، والشرق الأوسط ليس ثابتًا. قد تظهر فرص جديدة للكرد إذا ما استفادوا من التحولات الإقليمية والدولية بذكاء وبعيدًا عن العاطفة، وإذ عرفوا كيف يتحولون من أدوات إلى فواعل إيجابية.

محو الهوية الكردية

- **لماذا التصميم التركي على محو الهوية الكردية ووصم الكرد بـ"أتراك الجبل"؟**

المدركُ لحقيقة الترك يعرف جيدًا أن عقليتهم الآن لا تختلف عن بداية القرن العشرين وتَشَكُّل تركيا، ولا عن العقلية العثمانية التي تعتمد على إنكار الآخر وإقصائه. هذه هي حقيقة الترك منذ أكثر من ستة قرون إلى الآن. خلال هذا التاريخ المليء بالمجازر والقتل والخوازيق والسبي، وعلى هذه العقلية، بنوا الخلافة العثمانية ومن بعدها الجمهورية.

يقول ابن خلدون في مقدمته: "الأمة التي تنسى تاريخها تفقد هويتها. التاريخ هو جزء أساسي من هوية الأمة، ويعكس قيمها وتجاربها". على الكرد أن يدركوا

تاريخهم بشكل جيد ويفهموه بكل عمق، لأن مَن احتل جغرافية كردستان قد عمل بشكل ممنهج على محو تاريخ الكرد وتزييفه بشتى الطرق؛ واستخدم في سبيل ذلك القوة العنفية من قتل وتدمير وحرق، أو لجأ إلى القوة الناعمة من صهر للثقافة وتزييف للتاريخ وسرقة الفن والأدب ونَسبها لذاته. ولا عجب أن نرى هؤلاء المحتلين يتفاخرون بتاريخ ليس تاريخهم وبثقافة ليس لهم علاقة بها البتة.

تُعَدّ سياسة مصطفى كمال أتاتورك تجاه الكرد، في جانبها العرقي، استمرارًا لسياسات سلاطين الدولة العثمانية، وذلك من خلال الجمع بين الاحتواء والقمع. إذ حرَمَ الكرد من حقهم في التعبير عن هويتهم الكردية في سلوكياتهم وأدوارهم. هذا السلوك العنصري الذي اتبعه أتاتورك كان بمثابة "انقلاب" على العهود التي وعد بها الكرد بإعطائهم الحق في تحديد مستقبل سياسي يناسب كثافتهم السكانية وتعاونهم مع النظام الكمالي خلال الفترة الانتقالية التي سبقت وتَلَت سقوط الحكم العثماني في إسطنبول.

استمر أتاتورك في اتباع النهج العرقي فيما يتعلق بالقضية الكردية، حيث لم يقتصر على المناورة والتنصل للتقليل من حقوق الكرد من خلال تشكيل تحالفات مع الغربِ انتهت بإفساح المجال للقمع؛ بل وتخطى ذلك إلى السعي لمسح الهويتين العرقية والثقافية للكرد عبر الضغط عليهم لتَرك لغتهم وتغيير أسمائهم، كمقدمة لتدمير الهوية الكردية ومنعها من التواجد بشكل مادي أو غير مادي.

أخذت الفكرة الكمالية طابعًا قانونيًا ومؤسساتيًا تم التأكيد عليه من خلال الدستور الذي صدر في عام 1924، والذي أعلن أن اللغة التركية هي اللغة الوحيدة للدولة. وقد اتخذت هذه الفكرة شكلاً صارمًا بعد ثورة الشيخ سعيد بيران بصورة خاصة. يوضح المؤرخ أحمد تاج الدين هذا الأمر بقوله: "تم إلغاء نمط حياة العشائر، والقضاء على النظام القبلي للكرد، عن طريق توزيع أفراد القبائل على ولايات تركيا المختلفة، وفرض التتريك على السكان، وإلغاء الهوية الكردية بالكامل، ومنع استخدام اللغة الكردية في الحديث أو القراءة أو الكتابة". استمر

أتاتورك في جهود القضاء على الهوية الكردية عبر ما عُرف بسياسة "الاستيعاب العنصري" من خلال "كبت اللغة الكردية وزرع الأتراك بين الكرد، ونقل بعضهم إلى الغرب"، بما عُرِف بالتغيير الديموغرافي أو هندسة المجتمع من جديد.

استنادًا إلى ما سبق، سعى أتاتورك، تحت دواعي الإدماج القسري، إلى محو كل ما يتعلق بالثقافة الكردية، لدرجة إطلاق اسم "أتراك الجبل" على الكرد في محاولة لإنكار تميُّزهم القومي، بالإضافة إلى تدريس الفولكلور التركي في المدارس لتعزيز التتريك وإزالة الفوارق الثقافية والعرقية على حساب الثقافة الكردية.

لم يكتفِ أتاتورك بهذه السياسات التمييزية، بل حاول تقويض القضية الكردية من الداخل من خلال التشجيع على تأسيس منظمات سياسية "كردية" تكون موالية تمامًا لتركيا، في إطار ما سُمي بـ"سياسة الإنكار"، التي تعني إنكار وجود شعبٍ كردي مستقل عن الأمة التركية التي توحدها اللغة والثقافة التركيتان. تم إضفاء الطابع القانوني على هذا الاتجاه في ديسمبر عام 1926، عندما أصدرت وزارة التعليم قرارًا يمنع استخدام الأسماء "الإثنية" مثل كرد أو لاز أو شركس لأنها "تلحق الضرر بالوحدة التركية"!

على مدى عقود عديدة، قامت السلطاتُ التركية بتنفيذ عمليات التتريك في المناطق الكردية عبر الإصرار على قسوة المعاملة تجاه التيارات الكردية. ونتيجةً لحركات التحرر والنضال الكردي التي بدأت في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، اتبعت تركيا بعد توقيع معاهدة لوزان (5) في 24 يوليو 1923 سياسات ممنهجة ضد الشعب الكردي. اعتقد الكماليون بعد تأسيس الجمهورية التركية أنه لا ينبغي أن يكون هناك مكان لشعب غير الأتراك، وأنه يجب عليهم تتريك جميع

(5) معاهدة لوزان تم التوقيع عليها في 24 يوليو 1923. وعادت السيادة التركية على ما يقرب من كل الأراضي التي تشمل تركيا الحالية، وألغيت الامتيازات الأجنبية، وتقررت عدم مطالبة تركيا بالأملاك السابقة، وهي السياسة التي سارت عليها تركيا منذ ذلك الوقت، وتقرر تدويل بوغازي البوسفور والدردنيل، ونزع سلاح الأراضي الممتدة على جانبيهم

القوميات الأخرى الموجودة في البلاد وصَهرها في المجتمع التركي. كما أنهم أنكروا وجود أي شعب غير التركي وأطلقوا على الكرد مسمى "أتراك الجبال". بالإضافة إلى ذلك، تم حظر الأسماء والأزياء الكردية، ومنعوا أيضًا استخدام اللغة الكردية، وأنكروا الهوية العرقية الكردية.

تزايدت حدة الإجراءات ضد الهوية الكردية مع اقتراب ثورة 1925، التي قادها الشيخ سعيد الكردي المعروف بـ"سعيد بيران"، ووصلت سياسات القمع إلى ذروتها مع الانتفاضات الكردية خلال عامي 1930 و1936، لتبلغ مستويات غير مسبوقة في السبعينيات بعد تأسيس حزب العمال الكردستاني بقيادة عبد الله أوجلان. وصلت سياسات التدمير للهوية في المناطق الكردية إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة المواجهات بين الطرفين في الثمانينيات. منذ ذلك الحين، فقدَ أكثر من 40 ألف شخصًا حياته، أغلبهم من الكرد؛ بالإضافة إلى تدمير أكثر من 5 آلاف قرية كردية وتهجير سكانها إلى غرب تركيا والمتربولات الأوروبية.

لم تقتصر ممارسات التتريك على الداخل التركي فحسب، بل امتدت أيضًا إلى دول الجوار. ففي سوريا، حيث يشكل الكرد جزءًا أساسيًا من التركيبة العرقية، إذ يمثل عددهم أكثر من 30 بالمئة من السكان، ويعيش معظمهم في محافظتي الحسكة وحلب إلى جانب العاصمة دمشق؛ تعرض الكرد السوريون للكثير من القمع والحرمان من حقوقهم الأساسية، حيث تم تجريد حوالي 300 ألف كردي من الجنسية السورية منذ الستينيات، وتمت مصادرة الأراضي الكردية وتوزيعها على العرب في محاولة "لتعريب" المناطق الكردية. كما قامت تركيا مؤخرًا بتوطين عدد ليس بالقليل من العرب في بعض المناطق الكردية في سوريا، ودعمت تواجد التركمان في بعضها الآخر ضمن سياق سياستها الاحتلالية للمناطق الكردية هناك.

في الوقت نفسه، لم يكن شمال العراق بعيدًا عن محاولات طمس الهوية الكردية. ففي نهاية السبعينيات، بدأت الحكومة العراقية بنقل العرب إلى عدد من القرى والبلدات الكردية في شمال العراق بهدف تغيير التركيبة السكانية، خاصة حول

مدينة كركوك التي تحتضن ثروات النفط. في عام 1988، أي قبل انتهاء الحرب مع إيران، تعرضت مدينة حلبجة لهجمات بالسلاح الكيماوي، وشنّ صدام حسين حملة انتقامية ضد الكرد أطلق عليها تسمية عمليات "الأنفال". خلال حرب الخليج في 1991، استخدمت السلطات العراقية كافة الأساليب لقمع الانتفاضة الكبرى التي انتشرت في إقليم كردستان. ونظرًا لشدة القمع، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها منطقة حظر جوي فوق شمال العراق.

استمرار سياسات التتريك في شمال العراق: حاولت تركيا أن تطبق سياسات التدرّج في التتريك في شمال العراق، والتي بدأت تبرز بوضوح بعد حرب الخليج في 1991، حيث ازدادت الأنشطة التركية نتيجة التدخلات العسكرية، والتي قُدِّمت كجهود لحماية السكان التركمان في العراق، الذين تَعتبرهم أنقرة جزءًا منها، إذ يُسمّيها تركمان العراق "الوطن الأم تركيا" أو "الأمة التركية الكبرى".

بعد سقوط نظام صدام حسين، وتصاعد التوتر الطائفي في العراق، وجدت تركيا ظروفًا ملائمة لتطبيق سياسات التتريك، خاصة في القرى الواقعة في دهوك، والتي يصل تعدادها إلى نحو ثلاثين قرية عند الحدود التركية-العراقية، يسكنها مزيج من الكرد والسريان والآشوريين. عملت تركيا على جلب عناصر عربية، خاصة من المنتمين للجماعات الإسلامية السياسية والتركمان، إلى تلك القرى. كما استخدمت أراضي هذه القرى لبناء مواقعها العسكرية، والتي ارتفع عددها إلى نحو 29 موقعًا في عام 2019، وزادت في السنوات الأخيرة إلى حوالي 87 موقعًا، وغالبًا ما بُنيت هذه القواعد على أنقاض القرى الحدودية بين العراق وتركيا، تلك القرى التي تعرض أهلها للتهجير بسبب القصف التركي على المدنيين وعلى مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

استطاعت تركيا أن تكسب بعض القوى الكردية في إقليم كردستان العراق/شمال العراق، وخاصة تلك التي تسعى لتحقيق مصالح ضيقة وفورية، مما يؤثر سلبًا على القضية الكردية التاريخية. وبسبب احتياجات هذه القوى، مثل

الحزب الديمقراطي الكردستاني، أصبحت تركيا داعمًا مهمًا لتعزيز نفوذه في كردستان، ولتحييد تأثير منافسه "حزب الاتحاد الوطني الكردستاني"، الذي يعارض الوجود التركي في شمالي العراق. وقد دعمت تلك القوى الأنشطةَ الثقافية والاجتماعية التي سعت تركيا إلى تعزيزها في كردستان بهدف محو هوية الكرد، بل وذهبت أقصى من ذلك بتبريرها للعمليات العسكرية التي تنفذها تركيا في شمالي العراق وسوريا تحت زعم محاربة حزب العمال الكردستاني.

في النهاية تهدف أنقرة، من خلال إصرارها على تطبيق سياسات التتريك، إلى تفكيك المشروع الكردي الديمقراطي. وترتبط هذه السياسة بجهود أنقرة لمنع أي تحرك دولي يهدف إلى إضفاء الشرعية على الوجود الكردي في دول الجوار، سواء عبر تبني سياسات صارمة ضد الحضور السياسي للكرد في تركيا، أو من خلال تغيير التركيبة السكانية في مناطق شمالي العراق وشمال وشرقي سوريا. يبدو أن هناك شعورًا تركيًا بأن تمكين الكرد من الفيدرالية في العراق أو الإدارة المستقلة في شمال سوريا يُعد تهديدًا لأمنها واستقرارها، وقد يحفز الكرد في الداخل التركي ليتبعوا مسار إخوتهم في سوريا والعراق. ولهذا تواصل تركيا جهودها لتقليص الأراضي التي يسيطر عليها الكرد، سواء من خلال سياسات التضييق في المناطق الكردية داخل تركيا أو عبر العمليات العسكرية المستمرة في شمالي العراق وسوريا.

يمكننا القول أن السياسات التي تطبقها تركيا بغرض تغيير الأبعاد الديموغرافية والثقافية والتاريخية لطمس الهوية الكردية، إنما تعكس اتجاهًا راسخًا في عقلية النخب التركية بمختلف توجهاتها. لكن، قد لا تنجح هذه السياسات في تحقيق أهدافها، نظرًا إلى ثبات القوة الكردية في الوعي الجمعي للأجيال، بالإضافة إلى نجاح الكرد في مقاومة هذه الممارسات، وقدرتهم على دمجها وتجاوزها ضمن هويتهم، والتي أظهرت قدرة كبيرة على مواجهة محاولات الإلغاء والإنكار عبر الزمن، وأكدت أن الحل العادل للقضية الكردية هو الاعتراف بهويتهم وحقوقهم السياسية باعتبارهم جزءًا أساسيًا من نسيج دول الإقليم وشركاء في تحرير أوطانهم من الاستعمار.

وإلى الآن، فإن السياسة التركية تجاه الهوية الكردية ليست مجرد مسألة أمنية، بل هي نتاج بنية أيديولوجية عميقة تعود جذورها إلى تأسيس الجمهورية التركية الحديثة. هذا التصميم على محو الهوية الكردية يرتكز على عدة عوامل تاريخية وسياسية وهوياتية وجودية؛ حيث مبدأ "الشعب الواحد" الذي بُنيت عليه تركيا الحديثة بالتأسيس على إنكار التعددية الإثنية، وذلك تحت شعار "دولة واحدة، لغة واحدة، علم واحد".

تستمر تركيا بهذه السياسة رغم انتقادات العالم، لنجاحها النسبي داخليًا ولصناعة عدو خارجي (الكرد)، والتي من خلالها وحّدت القوميين والإسلاميين في تركيا. وفي نهاية المآل، فإن البراغماتية الغربية ومصالح الناتو مع تركيا، تتغلب على موضوع حقوق الكرد.

هذا الإنكار التركي للهوية الكردية هو آخر فصل من فصول القومية المتطرفة التي عفا عليها الزمن. التاريخ يُعلّمنا أن محو الهويات بالقوة لم ينجح أبدًا على المدى الطويل، والشواهد (من كاتالونيا إلى كردستان العراق) تثبت أن الاعتراف بالتنوع هو طريق الاستقرار الوحيد. السؤال ليس "هل" سينتهي هذا الإنكار، بل "متى" و"كيف" ستدفع تركيا ثمن عقودٍ طويلة من السياسات الفاشلة؟

قسد وادعاء الانفصالية

- **لماذا توجَّه الاتهاماتُ إلى (قسد) بأنها تمثل أجندة سياسية منفصلة عن تطلعات الكرد كشعب؟ وإلى أي مدى ستذهب الولايات المتحدة في دعمها للكرد؟**

لِنَدَعِ الاتهامات الموجه إلى قوات سوريا الديمقراطية جانبًا، ولنتمعنْ في: مَن هي الأطراف التي توجه تلك التهم؟ فحين نعرف مَن هي هذه الأطراف، وما هي العلاقة بينها، حينها سنعرف ما هي الأسباب التي يتم توجيه هذه الاتهامات بناءً عليها.

الأطراف التي تتهم قسد بأنها انفصالية، هي النظام السوري سابقًا وروسيا وإيران من جهة، ومن جهة ثانية تركيا والمعارضة التي تدعمها والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه البارزاني والكرد المرتبطون به من جماعة المجلس الوطني الكردي المرتمي في أحضان المعارضة السورية المدعومة تركيًا. طبعًا هذه هي الأطراف الرئيسية، بالإضافة إلى كل الأدوات الذين يدورون في فلك تلك الأطراف. هذه الأطراف تختلف فيما بينها في كل شيء، في نظرتها للنظام وتصورها لإنهاء الإرهاب والحرب في وعلى سوريا، ومن هي الأطراف الداعمة للفصائل الإسلاموية بمختلف مسمياتها... مختلفة على كل شيء، إلا على الشأن الكردي، يا سبحان الله تتفق مباشرة فيما بينها! وأكبر دليل على ذلك هو نفس التهمة التي يتم توجيهها لقوات سوريا الديمقراطية من كل تلك الأطراف مع أدواتها طبعًا.

المشكلة الكبيرة هي أن كل طرف من هذه الأطراف يريد أن يستعمل أو يستخدم الورقة الكردية حسب أجنداته هو، وبعيدًا عن تطلعات الشعب الكردي ومتطلباته في الحرية والكرامة. تركيا تريد استخدام الكرد كمِطية وأداة، تمامًا مثلما تستخدم فصائل المعارضة كمرتزقة في يدها لإسقاط النظام السوري. ومن جهة أخرى، روسيا تريد استخدام الكرد كورقة ضغط ضد تركيا وإيران والنظام. وكذلك إيران تريد استخدام الكرد كورقة ضغط ضد تركيا ولتوسيع نفوذها في سوريا. أي أن الكل يفكر بليلاه ولا أحد يفكر بما يريده الكرد. من هنا بدأ الخلاف ما بين الكرد وتلك الأطراف، بعدما حاولَت كثيرًا استدراج واستمالة الكرد لطرفها لاستخدامهم في صالحها. وما أن باءت كل مساعيهم بالفشل، بدأت عملية شيطنة الكرد واتهامهم بالانفصال والارتباط بأجندات خارجية، وذلك بهدف ضرب أي مشروع ديمقراطي يتبناه الكرد.

مع أن الكرد منذ الأزمة السورية اختاروا الطريق الثالث كمبدأ لهم في الثورة، إلا أن ذلك لم يشفع لهم ولم يحميهم من سيل الاتهامات التي كانوا يكيلونها للكرد. طبعًا

الإعلام العربي لم يقصر -هو الآخر- في إطلاق هذه الاتهامات، فكان صدىً للماكينة الإعلامية التركية والسورية الرسمية. ورغم كل الضغوط النفسية التي مورِسَت على الكرد كي يحيدوا عن النهج الذي اختاروه لأنفسهم، إلا أن الكرد ازدادوا تمسكًا وإصرارًا بالطريق الثالث، ولم يدعموا النظام في حربه ضد المعارضة، تمامًا مثلما لم يساندوا المعارضة ضد النظام؛ ذلك أن الطرفين يحملان نفس العقلية ولا يختلفان عن بعضهما بعضًا من حيث الجوهر. بمعنى آخر، ثمة مشكلة كبيرة في المفاهيم والمصطلحات لدى كافة الأطراف في الساحة السورية. فعملية الخلط التي تتم -عن قصد أو بدونه- يعود سببها إلى زيادة الفوضى والضبابية، بهدف إلهاء الشعب عن القضية الأساسية.

حتى أن تحالف قسد مع قوات التحالف الدولي لمحاربة داعش، لم يمنح الكردَ صك الغفران. فمن خلال هذا التحالف بحد ذاته تم اعتبار أن "قسد" تحولت إلى أداة أمريكية، وأن أمريكا تدعم "قسد" لأغراضها الخاصة (محاربة داعش، مواجهة إيران)، لا لدعم الحقوق الكردية. وأكبر دليل على هذه التهمة الجاهزة هي عندما تخلت واشنطن عن الكرد في عفرين (2018) لصالح تركيا.

تبني قوات سوريا الديمقراطية خطابًا منفتحًا يحترم الآخر ومتعدد الإثنيات (يشمل العرب والسريان)، مما ينتقده بعض الكرد، باعتباره تخفيفًا للهوية الكردية لاسترضاء الشركاء الدوليين، أو تكتيكًا من قبل "قسد" لتحقيق مصالح أمريكية (مثل إضعاف النظام السوري).

بعد كل ذلك، يبقى سؤال: إلى أي مدى ستذهب الولايات المتحدة في دعم الكرد؟ والأطراف التي توجه هذا السؤال تمتلك بعض الأحقية أيضًا. حيث أن الموقف الأمريكي من دعم الكرد براغماتي بحت، ويخضع لمعادلات كثيرة. منها حينما تقتضي مصالح أمريكا ذلك، كما كان في محاربة داعش (2014–2019)، ومواجهة النفوذ الإيراني في سوريا. وبنفس الوقت ستتخلى عنهم عندما يتعارضون مع أولوياتها، وهو ما حصل في عفرين (2018) لاسترضاء تركيا.

يعيش الكرد مأزقًا تاريخيًا بكل معنى الكلمة. فهم بحاجة إلى الدعم الدولي، لكن هذا الدعم مشروط ومؤقت. الحل الوحيد هو تطوير استراتيجية أكثر استقلالية ومرونة، والاعتماد على ذاتهم أولًا وأخيرًا. حيث أن الشعب قوة وطاقة لا تنضب في حال معرفة كيفية استخدامها بالشكل السليم. وبكل تأكيد، فهذا متوقف على درجة الوعي الذي يتم منحه للشعب، حيث أن المجتمع الكردي، وجراء الحرب والمقاومة التي يبديها منذ عقود خلت، تحول إلى كتلة من الإرادة والإصرار في التصدي لكل محاولات الدولة التركية في احتلال شمالي سوريا. وقوة التنظيم والتمسك بالهدف في بناء مجتمع حر وإنسان حر على أساس أن يعيش الكل مع الكل وفق فلسفة الأمة الديمقراطية، سيكون الدعامة والركيزة الأساسية في صمود قوات سوريا الديمقراطية، ووقف كافة الهجمات التي تتم عليها، وكذلك لإفراغ كل الاتهامات من محتواها. بمعنى آخر، فإن ما يُشاع عن قوات سوريا الديمقراطية ليس له أساس من الصحة، وبعيد كل البعد عن الحقيقة التاريخية والمجتمعية لهذه القوات.

التناقض الأمريكي نحو الحليف الكردي

- **بم تفسر التناقض الأمريكي من حماية حليفها الكردي من جهة، والحفاظ على علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا من جهة أخرى؟ هل ستتمكن الولايات المتحدة من تحقيق توازن بين تطلعاتها في محاربة داعش واحتواء النفوذ التركي المتزايد في الشمال السوري؟ ولماذا يُعد الشمال السوري نقطة محورية لرسم المستقبل السوري والمنطقة بأسرها؟**

حينما تكون المصالح أهم من المبادئ، حينها علينا أن ندرك أن الميكافيلية العمياء باتت أساسَ التعامل العام والخاص في كافة مناحي الحياة، وجلبت معها معظم الكوارث التي نعيشها في مفردات أيامنا، الصغيرة منها والكبيرة، حتى أصبحت الحياة بكل معانيها الواسعة والكبيرة والجميلة التي نحلم بها، مجرد مصطلحات نرددها ولا نعيشها، لأنها، كما يقول أخوتنا المصريون: "ما بِتوَكِّل عيش". ونبحث

عن أسباب أخرى نعيش من خلالها، علَّنا نُشبِع جشعنا المادي الذي بات هدفًا في حياتنا.

الوسيلة حينما تصبح هدفًا، تنقلب عوامل نجاح الحياة رأسًا على عقب، تمامًا كأن نضع العربة أمام الحصان ونريدها أن تسير بشكلها الطبيعي. إنها الكوميديا التي نتحسسها ونضحك بها على ذاتنا ونقول: إن "الدنيا غدارة" أو "خاينة". نبحث في النتائج، ونتعامى عن الأسباب أو نتجاهلها.

إنها العقلية المنقطعة عن الماضي والتاريخ، والتي لا تفكر سوى باللحظة التي تعيشها دون غيرها. ويصل بنا المطاف بأن نجعل من ذاتنا محورًا ينبغي على الجميع أن يلتف حوله، ولا ندرك بأننا جزء من هذا الكل، الذي يشكل في النهاية ما نسميه "الحياة".

نعشق الحياة لأننا نحب الوطن، ومن لا يدافع عن وطنه لا يستحق الحياة. هنا لا مكان للميكافيلية والمصالح، بل إن الذي يحدد مسيرة وهدف الحياة هنا هي المبادئ التي لا يمكن التهاون فيها أو النظر إليها على أنها مواضيع ترفيهية أو من كماليات الحياة، بل هي أساس الحياة، وحينما تم التخلي عنها، لم يعد للحياة وكذلك للوطن أي طعم أو معنى.

باتت المصالح تسيطر على الخطابين القومويوالدينوي، بعد أن تخليا عن المبادئ. والنتيجة هي ما نعيشه اليوم من صراعات وحروب جعلناها مقدسة لصالح فئة مستفيدة، إن كان من أصحاب العمامات البيضاء أو السوداء، أم من أصحاب الكرافيتات والطقم الرسمي.

من يتحلى بالمبادئ بات يوصف بالأهبل والمخبول والمجنون، في عالمٍ لا يعترف بوجود أمثال هؤلاء، لأنه عالم الرياء والاستسلام للمادة، وعبوديةٍ المصالح ولتذهب المبادئ في "ستين داهية".

هذا نشاهده في ثورات ما سمي بـ"الربيع العربي"، والتي تحولت إلى حالةِ جمعِ الثروات على حساب الشعوب والمجتمعات. ومتى ما أدركنا وعن قناعة أن

المصالح ليست سوى حفارة قبور لمن يكون أسيرًا لها، حينها ربما يغدو بمقدورنا أن نعيَ المعنى الكامن في الثورة، التي هي من أجل التغيير المجتمعي.

إننا اليوم شهود عيان على وأد الثورة السورية، التي بدأت من درعا تحت شعار "الحرية" قبل سنوات سبع. لكن سماسرة الحروب وتكديس المال، السياسي منه والدينويوالقوموي، عملوا بكل ما أوتوا من إمكانيات على بيع بكارة الثورة في بازارات النخاسة العثمانية. وهاهم الآن يتباكون كذبًا وزورًا على وأد الثورة السورية من حيث خرجت. هؤلاء السماسرة الذين تخلوا عن مبدأ الحرية ولهثوا وراء المال والسلطة والمصالح، هم المسؤلون عمَّا يمكن تسميته بكوميديا الثورة السورية، التي من مصالحها أنه على الكل أن يقتل الكل وإقصاء الآخر والأنانية الليبرالية المتوحشة القاتلة، التي قال عنها يومًا أمين معلوف "هويات قاتلة".

لكن، يبقى للتاريخ مساره الذي يحفره هو بذاته، بعيدًا عن تدخل الإنسان، والذي يفرضه على كل مَن يرغب السير معه. إنه الماضي، والتاريخ، واللحظة التي نعيشها، والمستقبل يُعاش في نفس الوقت ولا يمكن الفصل بينهم البتة. ومَن يدرك هذه الفلسفة، حينها سيَفتح التاريخُ له أبوابه مشرعة، وكأنه يقول له "سر يا عبدي إنني مُلكك". مسيرة شاقة وصعبة، وفيها الكثير من التضحيات الجسام والإرادة القوية المبنية على بعث المبادئ من جديد لبناء حياة أفضل.

هذا ما كانت عليه ميزوبوتاميا على ضفاف نهرَي دجلة والفرات وحواف جبال زاغروس منذ آلاف السنين، المهد الذي ترعرعت فيه الإنسانية وانتشرت منه نحو الأطراف على ضفاف أنهر النيل والأصفر والبنجاب. وكأن التاريخ يكرر نفسه، أو بالأصح أنه يبعث ذاته من جديد، وينمو على جذوره الضاربة في أغوار الأرض، والتي من مبادئها أن يكون الكل مع الكل ويعيش من أجل الكل، وكذلك الروح الجماعية والعيش المشترك وأخوة الشعوب، التي قال عنها يومًا أوجالان "هويات جامعة".

السؤال الذي يمكن طرحه الآن، والرد عليه سيكون في قادم الأيام ربما، هو: هل سيحدد الكردُ الهوية الوطنية السورية بعد كل التراجيديا التي نراها؟ للرد على

هكذا سؤال، علينا أن نستعيد ما حصل على هذه الأرض التي كانت يومًا ما مقدسة. وكيف تحولت إلى أرض ملعونة تقتل أبناءها وتهضمهم في جوفها.

عقد ونيّف تقريبًا يمر على ما سُمي بالربيع العربي، الذي منذ بدايته وُلِد ميتًا وكان السبب في سقوط بعض الدول وتشتت دول أخرى، والباقي ما زال يعيش حالة الصدمة التي لم يخرج منها حتى الوقت الحاضر. حراك شعبي أراد من خلاله الشعبُ التعبيرَ عن نفسه بالمطالبة ببعض الحقوق التي استحوذت عليها النظم الحاكمة تحت حجج كثيرة، وأهمها أنها وضعت نفسها في زاوية دول الممانعة التي ستتحطم عليها كافة المؤامرات، لكننا مع مرور الأيام اكتشفنا أن هذه الدول بحد ذاتها تحولت إلى "مؤامرة" بكل معنى الكلمة.

سنوات مرت وتحول ذاك الحراك إلى عراك بين الشعب بحد ذاته، وذلك بدوافع وعوامل كثيرة، منها الداخلية ومنها الخارجية. ربما يمكننا القول أن أردوغان وأجهزة استخباراته، لعبوا دورًا سيئًا في تحريف الثورة عن دربها، لتتحول المعارضة "الثوار" بعد فترة إلى مجرد بنادق مأجورة تأتمر بما يمليه عليهم سيدهم وخليفتهم أردوغان.

الثورة والثورة المضادة ظهرتا مع بعضهما بعضًا، وكان لكل منهما أهدافها وأجنداتها الخاصة التي تعمل عليها. وما بين الثورة والثورة المضادة حيز صغير جدًا، كان المنتفعون يحاولون العبث فيه بكِلا الجانبين لوضعهما تحت سيطرتهم وتوجيههما كما تمليه المصالح عليهم. ربما نجحوا في السيطرة على طرف معين، والذين ادعوا أنهم من المعارضة التي تمثل الطيف السوري أجمعه، لكننا بعد فوات الأوان نراها أنها لم تعد تمثل حتى نفسها، واعترفت بذاتها بأنها رهينة بيد من يمولهم ويدعمهم. وهاهم مَن كانوا إرهابيي الأمس يتربعون اليوم على عرش السلطة في دمشق، بعدما غيروا من زيهم الأفغاني إلى البدلة وربطة العنق. وبات مَن هو إرهابي ومطلوب على لائحة الإنتربول الدولي، يتحرك بزيارات رسمية ويتم استقباله كما الأبطال. هذه هي التراجيديا التي تحدث عنها "دانتي" في ملحمته الخالدة.

الطرف الآخر حافظ على هويته الذاتية بثبات، رغم المتغيرات الكثيرة التي طرأت على الساحة السورية، والتي كان من تداعياتها التغيرات التي ضربت التوازنات التي كانت قائمة يومًا ما. كل شيء كان ضمن الجغرافيا السورية يعيش الديالكتيكَ المتغير باستمرار والذي لا يعرف معنى السكون، إلا طرفَين لم يطرأ عليهما أي تغيير وكانا مصممين على أن يتمسكا بعقليتهما التي تربَّيا عليها: إنهما المعارضة والنظام، اللذان كانا وما يزالان يصران على أن أسباب الحراك الشعبي والثورة هي أسباب سياسية بحتة، وأنها مؤامرة خارجية. ويخفي كل طرفٍ الأسبابَ الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وكأنها أمور ثانوية. بذلك ربطوا الثورة والحراك بالعسكرة والعنف، حتى تحولت سوريا إلى حلبة صراع للثيران بين النظام والمعارضة.

الكرد انتهجوا لأنفسهم منذ بداية الثورة الخطَّ الثالث غير المرتبط بالنظام ولا بالمعارضة، واللذَين لا يختلفان عن بعضهما البعض من حيث عقليتهما ومقاربتهما من القضايا الأساسية التي قامت لأجلها الثورة السورية. كان للكرد هدف واضح، وهو أن سوريا ينبغي أن تكون للجميع، لا لطائفةٍ على حساب باقي الشعب السوري بكل تنوعاته واختلافاته القومية والمذهبية والأثنية. كان وما يزال النظام والمعارضة يتمسكون بالهوية العربية للجغرافيا السورية الغنية بالكثير من القوميات الأخرى التي لم تشعر بانتمائها لهذه الجغرافيا منذ تسلم عائلة الأسد للسلطة في سوريا.

ورغم أن المعارضة والنظام ومن يقف خلفهما يتهمون الكرد بالانفصال وبتقسيم سوريا، إلا أن تلك التهم رجعت إليهم، وأثبتت الأيام أنهما هما مَن يعملان على تقسيم سوريا حسب مصالحهما وأجندات القوى الداعمة لكل طرف منهما. فلا تركيا وأردوغان يعترفان بالنظام، بل ويقولها جهارًا بأنهم لن ينسحبوا من المدن والمناطق التي احتلوها في الشمال الغربي من سوريا؛ ولا النظام الخائر، الذي

لا حول له ولا قوة، لأنه حبيسٌ ورهينة بيد الروس والإيرانيين المسيطرين الحقيقيين على سوريا، يستطيعون فعل شيء أمام احتلال تركيا لمناطق سورية.

الآن، وحتى بعد فرار بشار الأسد واستلام هيئة تحرير الشام المصنفة على لائحة الإرهاب، لم تختلف عقليته عن عقلية النظام في إقصاء الآخر وإرهاب كل مَن يختلف عنه ولا يتقبله. إذ رأينا ماذا حلَّ بالعلويين الذين تم اتهامهم بأنهم من "فلول" النظام السابق، وهي تهمة جاهزة لدى المتطرفين للثأر من العلويين المحسوبين طائفيًا على النظام. مع العلم أن العلويين أيضًا عانوا كثيرًا من التهميش والفقر جراء سياسة التهميش التي كان يتبعها معهم النظام السابق. مجازر تقشعر لها الأبدان تمت في الساحل السوري، على أساس عقلية الانتقام، لا العفو عند المقدرة.

أما الكرد، فيحملون مشروعًا وطنيًا يعتمد على التعايش السلمي بين شعوب سوريا بمختلف انتماءاتها؛ إنه مشروع يهدف لبناء نظام معاصر، بعيدًا عن الشعبوية القوموية والدينية التي يعتمد عليها النظام والمعارضة على السواء. إنه مشروع "الأمة الديمقراطية" الذي يعتمد في أساسه على أخوة الشعوب، واستطاع حتى الوقت الحاضر، رغم كل الهجمات التي يتعرض لها، أن يصمد ويحافظ على الشكل الجديد من الإدارة ألا وهو نظام الإدارة الذاتية، الذي هو في نفس الوقت نظام يمكن اعتماده لكافة الجغرافيا السورية.

يصرّ الكرد على وحدة سوريا أرضًا وشعبًا، وأن تكون هوية سوريا جامعة لكل شعوبها من دون تمييز أو اصطفاءٍ لطائفة على أخرى مثلما حالُ المعارضة الآن وما تحلم به إنْ ما استلمت السلطة.

بكل تأكيد، فإن الفلسفة التي يعتمدها الكرد في الأمة الديمقراطية ستكون أساسًا لاسترجاع الهوية الوطنية السورية الجامعة لكل السوريين دون تمييز بين أحد. من جديد ستكون مقاومة الكرد ضد الاحتلال التركي ومرتزقته والعقلية السلطوية، هي المحدد الرئيسي للهوية الوطنية السورية الجديدة.

ولطالما كان الإرهاب شماعة لمعظم الدكتاتوريين والمستبدين عبر التاريخ، والورقة التي يتم استخدامها واستثمارها، لإطالة أعمارهم واستمرار سلطتهم وكأنهم سيبقون مخلدين على عرش السلطة هم ومن بعدهم من أولادهم وأحفادهم.

إنها القاعدة الأساسية في محاولة تشكيل مجتمع نمطي متجانس يعيش فيه الكل كما يريد المستبد والظالم، فيضحك حينما يأمر الدكتاتور، ويحزن عندما يريد؛ أما محاولة البعض في اللجوء إلى التفكير أو إبداء الرأي لإدراك مستقبلهم وطالِعِ حظهم عندما يريدون التحرر -ولو قليلاً- من مَلَكوت الظلام والمستبدين؛ فتُعتبر من الذنوب الكبيرة.

ظاهرة تعيشها منطقتنا منذ فجر التاريخ وحتى راهننا، وإن تحت مسميات مختلفة وصفات عديدة يُطلقها المستبدون حينما يشعرون بخطرٍ يحيق بعروشهم. فكانوا "سَحَرة ومشعوذين" خلال عصر الظلمات التي كانت تعيشها أوروبا جراء سيطرة الكنيسة على مفاصل الحياة، ومن بعدها أصبحوا "زنادقة وهراطقة" وتلتها صفة "الكفرة والمرتدين" ومن بعدها "الخوارج" في الفترة الأموية والعباسية، إلى أن نصل عصرنا الحديث، إذ برزت تُهَمُ "الخيانة والعمالة والإرهاب" خلال القرن العشرين وما شهده من حربين عالميتين ونحن على أعتاب الثالثة.

مع العِلم أن هؤلاء كانوا متواجدين بالفعل، كما كانوا يحاولون زعزعة الاستقرار من أجل الوصول للسلطة التي فقدوها أو أرادوا الاستيلاء عليها. كثيرة هي الأمثلة التي يمكن استنباط العِبر منها لمعرفة خبايا تلك الفئة الضالة، التي ما انفكت تعمل في الظلام وخلف الستار. ومحاربة الفئات الضالة تلك، كانت العمل الأهم في أية مجتمعات تسعى للحفاظ على أمنها وعلى وحدتها الداخلية.

إلا إنه، وبمرور الوقت، استثمر الطغاة هذه الورقة الرابحة دومًا، وخاصة خلال العقود الخمسة الأخيرة والتي كان يبحث فيها الدكتاتوريون عن قشة يتمسكون بها، علّها تُنجيهم من مصيرهم المحتوم في الفشل والانهيار. فَعَلَها هتلر

خلال حربه ضد أوروبا، وكذلك بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك، وكان الشعب الأفغاني برمته إرهابيًا في نظر الأمريكيين. والآن تركيا تريد أن تستثمر في هذه الورقة لتصف الكرد بالإرهاب من أجل تنفيذ أجنداتها في احتلال الشمالَين السوري والعراقي مستغِلةً حالة الفوضى التي تضرب هذين البلدين وكذلك بلدانًا أخرى.

الفوضى كمصطلح سياسي تم الاستثمار به في تسعينيات القرن المنصرم، حينما ظهر من خلال المشروع الغربي تحت عنوان "الشرق الأوسط الكبير/الجديد". ولوصول هذا المشروع إلى مبتغاه، كان لا بد من خلق الفوضى وإلهاء الدول والحكومات والشعوب بها، ليتسنى لهم رسم المنطقة كما تحلو لهم مصالحهم وأجنداتهم. الفوضى هي أن يعيش الإنسان حالة من عدم إدراك ما يحيط به ولا معرفة العدو من الصديق، وكذلك أن يصل لنقطة من الإحباط واليأس جراء الوضع المعاش وكذلك المستقبل المجهول. خلال هذه الفوضى يتم التلاعب بعقول البشر من خلال تمييع المصطلحات وقلبها رأسًا على عقب، بحيث لا يمكننا تعريف ما يدور حولنا من أهوال ومصائب ولا تسمية الأشياء بمسمياتها.

الجهادي أردوغان الذي تتلمذ على يد حكمتيار في أفغانسان في ثمانينات القرن العشرين، أصبح الآن رئيسًا لدولةٍ حوَّلها أردوغان بعقليته الإخوانية إلى دولة مارقة لا تتقبل أحدًا، وحارقة تسعى لحرق كل من حولها، ليبقى أردوغان وحده الخليفة المزعوم على أرضٍ يحتلها لإنشاء عثمانيته الجديدة بأيدي عملاء ومرتزقة يستثمر بهم كما كان جده عبد الحميد العثماني يستثمر في جيشه الانكشاري.

ترامب وأردوغان، وخلال اجتماعهما الأخير، راحا يصِفان كل من يخالفهم الرأي والمشروع على أنهم "إرهابيون". كذلك تفعل روسيا وغيرها من القوى الإقليمية. كل طرف يصف الآخر بالعمالة والخيانة والإرهاب والمقسِّم والمشتت والانفصالي والكافر، على أساس أنهم وحدهم فقط الفئة الناجية والصالحة التي تعرف الحق والحقيقة. لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك تمامًا، فهي نفسها، لا أحد

غيرها، مَن يقتل بشعبه ويهجره ويجبره على الخنوع والذُل تحت مسمى الدين والقوموية.

هو أردوغان الإخواني، الذي لا يختلف البتة عن ذاك الذي يلتحف العمامة السوداء. وهذان الاثنان لا يختلفان أبدًا عمّن يرتدي الكرافيتة والبدلة الأنيقة في الكرملين أو البيت الأبيض. جميعهم تربطهم مع بعضهم البعض مصالح الهيمنة على المنطقة. وما بعد ذلك، فلتذهب الشعوب إلى الجحيم.

الشعوب التواقة للحرية والكرامة ستواصل مقاومتها ضد هؤلاء المستبدين والدكتاتوريين من أمثال أردوغان ومَن على شاكلته، ولن يستطيعوا النيل من إرادة وعزيمة الشعوب. الكرد والعرب والآشوريون والسريان والأرمن من قوات سوريا الديمقراطية سيبقون متحدين يلقنون أردوغان دروسًا في المقاومة لنيل الحقوق، وكذلك دروسًا من الذل والفشل لأجنداته وللمرتزقة الذين معه من الانكشاريين.

الكل يعلم أن لعبة المصارعة الحرة هي لعبة أمريكية بامتياز. في هذه اللعبة ليس هناك تعادل أو تفاهم أو توافق، هناك فقط الرابح والخاسر، والخاسر حتمًا سيكون على شفا الموت أو أن عظامه تكون مهشمة ويتم نقله مباشرة للعناية المركزة. هذه هي قواعد اللعبة الأمريكية التي تلقى رواجًا كبيرًا في عالمنا الشرق أوسطي من متابعين ومقلدين. لا توجد في هذه اللعبة قوانين أو أخلاق أو ضمير يجعل أحد الخصمين ينظر لغريمه أو منافسه بعين الرحمة والرأفة والمساعدة. بل سيكون هدفه الوحيد هو تحطيم هذا الخصم وتلقينه الدرس الذي لن ينساه طالما هو حي.

هذه هي المرحلة التي نعيشها بكل تفاصيلها بعد مجيء ترامب، الابن الشرعي لحلبة المصارعة الحرة الأمريكية الصنع والترويج. ونجاحه في الانتخابات هو نجاحٌ لهذه الذهنية والثقافة، التي لا همَّ لها سوى الربح والمراوغة للقضاء على الخصم. إنها الأداة الرئيسية لقوى الحداثة الرأسمالية، التي أخذت ثقافتها من حلبة المصارعة

هذه، ألا وهي: الربح ثم الربح ثم الربح. إذ لا مكان ولو بمجرد التفكير بالخسارة أو التعادل.

القرن الحادي والعشرون هو القرن الذي تعمل فيه الحداثة الرأسمالية على تجديد ذاتها والخروج من غلافها وقوقعتها التي احتمت بها خلال أواخر سنوات القرن المنصرم. أتت قوى الحداثة الرأسمالية نحو منطقة الشرق الأوسط حاملةً في جعبتها أدوات ووسائل تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي خطتّه في أواخر القرن العشرين، وتم الترويج له في تسعينيات القرن العشرين من السمراء كونداليزا رايس.

بدأت مرحلة تنفيذ هذا المشروع مع ظهور ما يسمى بالربيع العربي، الذي كان أردوغان من أهم ممثليه وأفضل أداة تنفيذية بيد القوى الغربية بلبوس الإسلام السياسي أو ما يسمى بالمعتدل. وعليه، تم الترويج لأردوغان من قبل الآلة الإعلامية الغربية على أنه النموذج الأفضل في عالم الفوضى والتشرذم التي تعيشه المنطقة.

لكن، بعد السنوات السبع العجاف على المنطقة، تحول أردوغان من الأنموذج الأفضل للقوى الغربية إلى الولد المنبوذ من نفس القوى، التي روجت له وأظهرته على أنه الخليفة المنتظر الذي سيكون البلسم لجروح المنطقة. يحاول أردوغان الآن، وبكل ما يملك من قوة وإمكانيات، أن يُظهر نفسه بأنه ما زال يمسك بزمام الأمور في المنطقة، وذلك باللعب بورقة الفصائل التي دعمها خلال السنوات السبع العجاف في نشر الخراب والدمار والقتل والتهجير في سوريا والعراق وليبيا وكذلك مصر.

وما زال يقنع نفسه بأنه أفضل كومبارس وممثل وخادم لأسياده من القوى الرأسمالية. إلا أنه -أي أردوغان- لم يعلم أن الرأسمالية في الوقت الحاضر قد غيرت -هي أيضًا- من شكلها، ولم تبقَ مرنة وليبرالية كما السابق. إذ إن انتخاب ترامب هو رسالة للجميع بأن الوجه القبيح للرأسمالية ظهر، وأنها ستعمل كل ما بوسعها

من أجل الحفاظ على ديمومتها، وأنها ستتخلى عن أفضل حلفائها وأصدقائها من أجل مصالحها هي.

بات أردوغان كالثور الهائج، الذي تلقى العديد من ضربات الرماح والسكاكين على ظهره في حلبة المصارعة هذه، وأنه يجهد بكل ما يمتلك من قوة لكي يبقى على رجليه كي لا يقع أرضًا ويكون فريسة سهلة. إلا أنه لا ولم يدرك بَعدُ أن دوره في المنطقة انتهى، وأن ذاكرة الشعوب ليست مثقوبة، وأنه لن يكون المخلِّص، لأنه بديماغوجيته وكذبه قد أوصل شعوب المنطقة، وكذلك تركيا، إلى الحالة التي تعيشها راهنًا.

سيتوجه أردوغان خلال أيام إلى أمريكا ليلتقي الرئيس الأمريكي ترامب، المصارع الموهوب، الذي يعرف كيف يهزم خصمه وهو المتخرج من أكبر الأكاديميات التجارية التي لا تبحث سوى عن الربح، ولا تعترف بالحليف الضعيف واللَّعوب. خسر أردوغان في العراق، وخسر في سوريا أيضًا على يد القوات الكردية التي أفشلت مشروعه التقسيمي فيها؛ والدور الأخير له ربما سيكون بمحاربة العمال الكردستاني والتي لم تكن الأولى أيضًا.

هل سيكون الضوءُ الأخضر الذي سيأخذه من أمريكا لمحاربة العمال الكردستاني هي بنفس الوقت الضربة القاصمة لأردوغان، والتي ستوقعه أرضًا في حلبة المصارعة؟ لأن العمال الكردستاني ليس كما السابق، خاصة بعد النداء التاريخي الذي قدمه عبد الله أوجلان بأنهم سيتخلون عن الكفاح المسلح وسيعتمدون النضال السياسي الديمقراطي والحقوقي أساسًا. وكذلك قبول الدعوة والنداء من قبل حزب العمال الكردستاني، الذي أعلن عن وقف إطلاق النار من جانبه، ليتسنى له إفساح المجال أمام العمل السياسي العلني. كذلك النداء الذي توجه به زعيم حزب الحركة القومية، السيد بخجلي، وترحيبه بنداء أوجلان؛ كل ذلك فتح الطريق واسعًا أمام العمال الكردستاني لدخول لمرحلة جديدة من نضاله. خاصة وأن توازنات المنطقة اختلفت كثيرًا عمَّا كانت عليه في السابق، وأن ما نعيشه

هو مرحلةُ أو عصر الأقوياء والأذكياء، وليس للضعفاء والأغبياء والحمقى مكان فيه.

القوة لا تكمن في العضلات والسلاح فقط، مع أنها أداة مهمة. لكن، تبقى العقلية والذهنية وما تحمله من فلسفة حياة جديدة هي المحدد في النصر. فعلَتها أمريكيا مع صدام حسين، حينما أعطته الضوء الأخضر لغزو واحتلال الكويت، وبعدها الكل حاربه إلى أن تم القضاء عليه. نفس السيناريو تم توكيله لأردوغان كي يلعبه، وربما ستكون نفس النهاية، ولكن بأسلوب مختلف. تتشابه الحوادث، لكن مع اختلاف الزمان والمكان والشخوص.

بعد مرور أكثر من ستة وعشرين عامًا على اعتقال أوجلان، الذي ما زال رهين الاعتقال، لا لأنه يطالب بحقوق الكرد بقدر ما لأنه فكَّرَ خارج الصندوق الذي وضعته ورسمته قوى الهيمنة العالمية. وبعد إعلانه عبر ندائه عن انتهاء مرحلة الكفاح المسلح والتحول إلى النضال السياسي؛ تغيرت الكثير من الأمور في المنطقة.

أنْ تكونَ صاحبَ فكرٍ في هذا الوقت، فهذا يعني أنك تشكل خطرًا على تلك القوى، التي سمحت لنفسها فقط أن تفكر وتضع الحلول، وأنه على الجميع -فقط- أن يطبقوا وينفذوا ما يؤمَرون به، وإلا فستكون العاقبة وخيمة.

ربما يكمن سبب الصمت الإقليمي والدولي على اعتقال المفكر أوجلان في هذه النقطة بالذات، بالإضافة إلى الأفكار والحلول التي طرحها لتجاوز الأزمات التي تعاني منها المنطقة عمومًا والشعوب بنفس الوقت.

القوى الغربية ترى الحل في أن يكون "الكل ضد الكل" على أساس "الفوضى الخلاقة"، لإعادة تشكيل المنطقة وفق مشاريعهم ومخططاتهم. بينما أوجلان يرى أن الحل يكمن في أن يكون "الكل مع الكل" على أساس أخوة الشعوب والإنسانية والتعايش السلمي بين جميع شعوب المنطقة وثقافاتها، لبناء المجتمع الديمقراطي والإنسان الحر على أساس التكامل الإقليمي وبناء "الشرق الأوسط الديمقراطي" كبديل جذري لمشروع "الشرق الأوسط الكبير/الجديد".

جدلية الحل والمشكلة عند أوجلان قد تم وضع أسسٍ أو آليةِ الحل لها وعدم الدخول في ثنائية "إما هذا أو ذاك"، فأفرزت معها الكثير من التساؤلات التي تحث الإنسان على التفكير من أجل إيجاد حلول للكم الهائل من القضايا التي تعاني منها المنطقة، وأن أساس المشاكل التي نعانيها هي مشاكل بنيوية وفكرية وسياسية واجتماعية وثقافية أكثر مما هي اقتصادية فحسب.

الحلُّ المجتمعي هو أساسُ جميع الحلول لأي مشكلة تعاني منها الشعوب أينما كانت، ومنها يمكن السير لحل جميع المشاكل الأخرى.

فمِن تأمينِ احتياجات المجتمع السياسية والدفاعية والثقافية يبدأ حل المعضلات الأخرى، ولا يمكن تَرك المجتمع من دون السياسة، لأنه حينها سيتحول المجتمع إلى مجتمع نمطي لا حول له ولا قوة، وسيكون فريسة أو أرضية خصبة لأية تدخلات أو حلول خارجية دخيلة.

الكلُّ يتابع متى ستكون ساعة الصفر لقصف سوريا وتدمير ما تبقى منها، هذا إن كان قد تبقى شيء لم يتم تدميره من نفس الأطراف التي تلعب الآن في الحلبة السورية. والمتابعون، بكل تأكيد، منقسمون على أنفسهم ما بين تأكيدٍ لضربها وبين نفي الطرف الآخر للضربة. هؤلاء المتابعون للشأن السوري، الكل ينتظر متى ستكون أو لا تكون الضربة، وكأننا في حلبة مصارعة الثيران الإسبانية، وننتظر: هل سيقع الثور أم لا؟ الكل يراهن وكأنه وضع مالَه في هذه المصارعة، وينتظر ساعة الضربة كي يفوز، ويكون رأيه هو المرجح بأن الثور سيقع أرضًا مضطرجًا بدمائه والسهام تعلو ظهره وأكتافه.

ما أشبه الحلبةَ السورية بما كان يقع في الساحات الإسبانية وصراع الثيران، وكأننا نعيش العصورَ الوسطى أو كما كان يسمى عصر البطولات. أو حتى يمكننا القول: إنه عصر العبودية المعاصرة بكل ما تعنيه الكلمة. إذ كان أصحاب العبيد يشترون العبد ذا العضلات المفتولة والقوي البنيان، كي يتباهوا به أمام أقرانهم ويُنزلوه

للمصارعة مع عبد آخر. وهنا يكون الربح هو الأساسُ، وليَقتل العبيدُ بعضَهم بعضًا، لأن المهم هو أن يربح مالكو العبيد المالَ، وما بعد ذلك، فليَمُت العبد.

لتربح الشركاتُ الرأسمالية من السوق السورية ما شاءت من أموال في عمليات بيع الأسلحة وتدمير المدن، بعد أن يتم تجريب تلك الأسلحة، وكذلك فيما بعد المنافسة على إعادة بناء ما تم تهديمه. ولكل مرحلة من هذه المراحل شركاتها الناهبة لخيرات المجتمع، مع وجود اليد العاملة الرخيصة طبعًا بعد مرحلة الحروب التي دمرت كل شيء.

إنه صراعُ الجبابرة وموت العبيد. والجمهور الذي يصفق من على المدرجات، لا يدرك أنَّ اللعبة قد انطلت عليه، مهما علا تصفيقه أو تصفيره في الحلبة، لأنه في النهاية مشاهدٌ وشاهدٌ على حالة الإجرام هذه، وزيادة في التبعية لأصحاب العبيد والتملق لهم، على أنهم يمتلكون العبد القوي ولأنه أصاب ظهر أخيه العبد بعدة سهام (توماهوك أو سكود أو...)، إذ لا فرق بين سهمٍ من العصور البربرية القديمة وبين الصواريخ التي تطلق من عباب البحر من على البوارج الحربية وتدك ظهر الوطن الذي من دونه لا يمكن أن يكون هناك مواطن بالأساس.

متى تعقل الشعوبُ وتَعي اللعبةَ المستمرة منذ آلاف السنين وهي تقصف عقولنا ونحن ما نزال نصفّق ونصفِّر لهذا الطرف أو ذاك؟ ألم يحن الوقت أن نقول: "كفى لقتل الإنسان" و"كفى لتُجّار وسماسرة الحروب أن يسرقوا ما تبقى"، هذا إن تبَقّى شيء بعد هذه السنوات؟

الكل مجرم، إن كانت روسيا أو أمريكا أو إيران أو تركيا. حتى النظام لا يمكن تبرئته من ظلمه الذي أوصل سوريا إلى ما هي عليه الآن، تئن وتصرخ بصمتٍ في عالم لا أخلاق فيه ولا ضمير، عالم همَّه الأول هو الربح ثم الربح ثم الربح.

يقول المثل: حينما تتصارع الثيرانُ مع الدببة أو تتصالح، فالشعبُ هو الخاسر في الطرفين. لذا، علينا ألّا نفرح كثيرًا لِما يقوم به الطرفان، لأنهما لا يفكران إلا بمصالحهما وأطماعهما. فإذا تقاتلت (الثيران والدببة) فسوف تتلف الزرعَ والحقل

والمحصول، وإن تصالحَت أيضًا ستلتهم الزرع والمحصول معًا. وعليه، فلا فرق لدى الفلاح المسكين إن تصالح الطرفان أو تصارعا. بل المهم له هو أن يخرجا من الحقل، كي يبقى المحصولُ للفلاح ولأهل القرية.

هل مَن يعي ويدرك أنه حينما تتصارع القوى الرأسمالية وأذيالها فلن تكون الضحيةُ سوى الشعب، لا غيره؟!

ومَن يرى أنه ثمة تناقضٌ أمريكي في المنطقة، يكون منطقُه في التحليل والاستشراف والبحث سطحيًا نوعًا ما. فأمريكا دائمًا تتعامل مع الكل وهي عدوة الكل بنفس الوقت. فلا أصدقاء دائمون لأمريكا ولا أعداء دائمون. الكل أصدقاؤها حينما تتطلب مصالحها ذلك، وهم أنفسهم يصبحون أعداء لها حينما تنتهي مصالحها معهم، فيتحولون إلى عبء، وعلى أمريكا أن تتخلص من هذا العبء.

السياسةُ الأمريكية في شمال سوريا تعكس تناقضًا جيوسياسيًا عميقًا ناتجًا عن مصالح متضاربة، لكنه ليس "تناقضًا عشوائيًا"، بل استراتيجية محسوبة لتحقيق أهداف واشنطن في المنطقة. أما بخصوص سؤال: لماذا تدعم الولاياتُ المتحدة الكردَ رغم معارضة تركيا؟ فإن الجواب هو: لأن الكردَ حلفاءٌ فعّالون في الحرب ضد داعش؛ فقوات سوريا الديمقراطية (قسد) كانت القوة الرئيسية التي هزمت داعش بين عامَي 2014 و2019. وفقدان هذا الحليف يعني عودة الفراغ الأمني الذي قد يعيد تنظيم داعش إلى الواجهة. كما إنها، أي قسد، ورقة ضغط ضد إيران والنظام السوري، وهي الآن سلطة الأمر الواقع. بالتالي، فإن الوجود الأمريكي في المناطق الكردية (مثل الحسكة) يُضعف النفوذ الإيراني في شرق سوريا، ويُحاصر طرقَ إمداد الميليشيات الموالية لإيران بين العراق وسوريا.

ولكن بنفس الوقت، أمريكا لا تريد إغضابَ تركيا، لأنها -أي تركيا- حليفٌ استراتيجي في الناتو، ولأن القاعدة العسكرية في إنجرليك حيوية لعمليات الناتو

وللسيطرة على مضيق البوسفور (شريان حيوي للتجارة والنفط). ورغم أن أمريكا تعرف أردوغان حقّ المعرفة وبأنه -أي أردوغان- لاعبٌ متقلب، إلا إنه ضروري لها؛ إذ بإمكانه إغلاق مجاله الجوي أمام روسيا (أثناء الأزمات مثل الحرب الأوكرانية). وتركيا بوابة أمريكا لاحتواء اللاجئين السوريين (اتفاقية 2016).

أمريكا حتى الآن تتعامل مع الطرفين، ولا تريد إزعاجَ طرفٍ على حساب الطرف الآخر، وإلى الآن تعمل على تحسين العلاقة بينهما. فمن ناحية تدعم قسد عسكريًا، لكنها لا تعترف بإدارة ذاتية كردية رسميًا. وتمنع تركيا من اجتياحِ كاملِ شمال سوريا، لكنها تتغاضى عن عمليات محدودة (مثل "نبع السلام" 2019). مع إبقاء القوات الأمريكية في شرق الفرات، حيث وجود نحو 900 جندي أمريكي كدرع ضد التمدد التركي أو الروسي، وحماية حقول النفط السورية (مثل الرميلان) لحرمان كل مَن يخالف أمريكا من عائداتها، أكان النظام سابقًا أو السلطة المؤقتة بقيادة أحمد الشرع حاليًا. وشمال سوريا يعتبر نقطة استراتيجية ومحورية بالنسبة لأمريكا، فمن ناحية الجغرافيا، هي بوابة بين العراق وسوريا وتركيا (طريق إمدادات إيران إلى حزب الله)، ومن حيث الموارد هي تحتوي على 80٪ من نفط سوريا وغازها (الحقول التي تسيطر عليها قسد)، ومن أجل مستقبل سوريا فأي تسوية سياسية يجب أن تحدد مصير هذه المنطقة.

لعبة التوازن مستمرة، والمستقبل سيتحدد بناءً على مدى استمرار الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، وتوجهات أردوغان (هل يخاطر بمواجهة مباشرة مع واشنطن؟)، وقدرة الكرد على تنويع تحالفاتهم. وسيظل الشمال السوري ساحة الحرب الباردة الجديدة، حيث تُختبر قدرة أمريكا على الحفاظ على مصالحها في ظل تناقضاتٍ لا حل لها إلا بتحول جذري في موازين القوى الإقليمية.

التقارب الكردي-التركي

- **هل من الممكن أن يكون هناك تقاربٌ كردي تركي؟ وماذا يريد الكردُ من الترك؟**

بالنظر إلى المقاربات والعقلية التركية، نرى بكل وضوح أنهم لا يفكرون حتى بأنّ هناك شعب اسمه الشعب الكردي، وكل محاولاتهم الإنكارية مستمرة حتى الآن، والمجازر التي ارتكبوها لا يزالون يرتكبونها من أجل إنهاء الآخر الكردي من أرضه؛ وكأنهم يسعون إلى إعادة التاريخ من جديد، ولكن هذه المرة بلبوسٍ معاصر يتوافق والمرحلة التي نعيشها في القرن الحادي والعشرين. الملفت للنظر هو أن مَن يحاولون إعادة التاريخ للوراء ليس لهم أية علاقة بإدراك معنى التاريخ والحياة والحاضر الذي نعيشه. هم فقط مجرد عبيد يأتمرون لكَهَنَتِهم ولخليفتهم العثماني الجديد أردوغان، من غير أن يعلموا أن المرحلة العثمانية التي عشناها لمدة قرونٍ أربعة أو أكثر لم تكن سوى مرحلة مظلمة من تاريخ الحضارة الإنسانية، وكأن شعوبَ المنطقة كانت في كهفٍ نائمةً طيلة تلك المدة، وليست لها أية علاقة بما حصل من تطورات ومستجدات في الخارج.

الآن يريدون إعادتنا إلى نفس تلك المرحلة، التي يُجَمِّلونها على أنها كانت مرحلة نهضة وعمران، لكنها كذلك في أوهامهم فقط. بل ونُدرك من مسعاهم هذا أنهم فاقدو البصر والبصيرة، وليس لهم أية علاقة بالحاضر ولا بالمستقبل. تاريخ العثمانية بقرونه الأربعة وبمعظم سلاطينهم كان كابوسًا حلَّ على شعوب المنطقة ومجتمعاتها بكل أطيافهم وألوانهم من دون تمييز. العثمانيون الذين استغلوا الدين الإسلامي لينتشروا في المنطقة، هاهم يعيدون نفس السيناريو ثانية باسم الدين، محاولين استعادة أمجاد الماضي على حساب شعوب المنطقة بأكملها.

أردوغان يدرك سذاجة الشعوب التي وصلت لمرحلة القطيع، ويعرف كيف يقودها من دون عناء، مستغلاً جهلهم بالدين وجشعهم بالمال، وبذلك يجرهم هنا وهناك كبنادق مأجورة ويزجهم في حروب عبثية وأوهام تدغدغ مخيلة خليفتهم فقط. المشكلة الكبيرة ليست في أردوغان بقدر ما هي عند الكهنة المعاصرين الذين

ارتدوا العمائم والجلباب، جاعلين من أنفسهم ظِل الله على الأرض وراحوا يفتون باسم الربّ في الجهاد بكل أنواعه، مدغدغين بذلك غرائز القطيع المنجر وراءهم.

من القرضاوي وحتى القرة داغي، والكثيرون ممن يدافعون عن أردوغان وينفذون ما يريده طمعًا برضاه وعطفه، وكأنه خليفة الله أمام أعين المرتزقة والإرهابيين. هم أنفسهم الذين كانوا عبر التاريخ من حاشية السلطان، يبررون له كل حروبه على أنها غزوات، وسرقاته على أنها غنائم، واغتصابه على أنه سبي، لهم الحق في أن يفعلوا ما يشاؤون أينما كان. وكانوا موجودين أيضًا في المرحلة الأموية والعباسية، التي لم تَنهَر إلا بسبب الابتعاد عن حقيقة الدين الحنفي والارتماء في فواحش الدنيا وزينتها، وكذلك بسبب قَتلِ كل مَن كان يقول لهم لا أو كفى. فلم يتركوا نابغة وفيلسوفًا وطبيبًا وعالمًا إلا وقتلوه بحجة أنه زنديق وكافر.

هذه بعض من أبرز أعلام الأمة الذين يطلق عليهم الناسُ لقبَ علماء الإسلام، ويسترشدون بزمانهم وما قدموه للبشرية. هؤلاء العلماء تم قتلهم بصورة بشعة وتكفيرهم وحرق كتبهم وعلومهم على يد كهنة الخليفة والسلطان. حيث اتُّهِم ابن المقفع بالزندقة وقُتل بعدها على يد سفيان بن معاوية؛ إذ قام بصلبه وتقطيع لحمه قطعة قطعة وشيِّها في النار أمام ناظريه حتى مات. والفارابي وابن سينا وأبو العلاء وأبو بكر الرازي والكندي والجاحظ وحلاج المنصور وكثيرون غيرهم.

اليوم نفس الكهنة المعاصرين الذين يتعبدون أردوغان، يُكَفّرون كل مَن يقف في وجههم، ويرمونه بالزندقة والإلحاد ليشرعنوا كل عمل يقومون به من قتل وحرق وسبي وسرقة. هذا ما رأيناه في سوريا والعراق والآن في ليبيا واليمن. لا فرق بين الخليفة والسلطان السنّي أو آية الله الشيعي، فلكل فريق كَهَنَتهم الخاصة ومرتزقتهم الذين يحملون لواء وراية الدين ومفتاح الجنة، ليوهموا سذج العقول بقدسية الحروب والموت في سبيل بقائهم على سلطتهم.

نعيشُ اليوم مرحلةً تعددت فيها الآلهة وكثرَ فيها الكهنة، فراحوا يعيثون فسادًا في الأرض تحت اسم الدين. فمِن أردوغان وحتى ترامب وبوتين وغيرهم من الآلهة

الغربيين والآسيويين والكهنة من الكُتَّاب والسياسيين والأكاديميين ورجال الدين الذين يُفتون لهذه الآلهة بكل ما تريده أنفسهم، ويبررون لهم القتل تحت مسمى الديمقراطية والحرية والمساواة وإعلاء كلمة الله.

ما يلزمنا الآن هو مطرقة سيدنا إبراهيم لتحطيم هذه الأصنام التي طغت على الأرض، ولتهشيم الكهنة الذين لا يقلّون خطرًا عن سلاطينهم الذين يدَّعون الخلود بسفكهم دماء الشعوب وبتَسَبُّبهم في دمار البلاد. ربما الكرد هم الذين يحملون إرادة التغيير في المنطقة، ويحطمون الأصنام التي تحولت إلى أشباه آلهة، في وقتٍ ينبطح الكثير صاغرين ساجدين لأردوغان الذي جعلهم دمى لا حول لها ولا قوة، ولا هَمّ لها إلا إشباع نهمها من المال والقصور، إلى جانب غرائزها الحيوانية طبعًا.

وعليه، فما ثورةُ الكرد هذه إلا امتدادٌ لثورة سيدنا إبراهيم، مستمرة وبإرادة كبيرة بأنها لن تقف حتى تهشم صنم أردوغان وكل مَن يقف معه ووراءه من الكهنة المعاصرين الذين يبررون له احتلاله لأي مدينة وقتله لأي شعب وتهجيره لأي مجتمع. إنها ثورةٌ ستتحول إلى رسالةِ سلامٍ شرق أوسطيّ، يعمّ المنطقة بأسرها لبناء مجتمعٍ غايتُه بناء إنسانية الإنسان.

من خلال هذه الثورة –فقط وفقط– يمكن أن يتقبل التركي أن يتعايش مع الآخر ويرجعه إلى حقيقته. فالتركي الذي يُعتبر من أحفاد العثمانيين، وبسبب غلوّهم في المنطقة وسيطرتهم عليها لقرون عدة، خلق هذا الأمر لديهم ثقافة خاصة بهم مفادها أن يترفّعوا عن الشعوب الأخرى فراحوا ينظرون لأنفسهم على أنهم من الشعوب المختارة التي يجب ألاّ يكون كل ما هو غير تركي سوى خادم مطيع.

بهذه العقلية كان ولا يزال الترك ينظرون إلى لشعوب الأخرى في المنطقة وفي الدول المجاورة، فما بالك كيف ينظرون إلى الشعوب المختلفة ضمن نطاق الدولة التركية! إنهم لا يعترفون البتة بهذه الثقافات والمعتقدات التي هي من الشعوب الأصيلة والتاريخية في المنطقة. فالعقلية التركية لا تتحمل أن يكون هنالك "الآخر"،

إنها تعترف فقط بـ"الأنا". وقد شكلوا وبنوا تركيا وفق هذه العقلية الطورانية الفاشية. وطبعًا للحديث عن تفاصيل تشكُّل تركيا وكيف انتقلت إليها الذهنية الطورانية وعن دور اليهود في ذلك! فإن هذا يلزمه بحث ودراسة أخرى، لِما فيها من معلومات مخفية عن الكثيرين. ولا زال اليهود حتى راهننا هم المتحكمون المخفيون بكل ما يدور في تركيا بشكل عام. إذ لهم حضور وتأثير واضح في السياسة والاقتصاد والإعلام والرياضة والفن والثقافة، وفي المجالات الأخرى بكل تأكيد، العسكرية منها والأمنية.

لكن رغم كل شيء، ثمة فترةٌ تزيد عن ألف عام كانت شعوب المنطقة تعيش فيها مع بعضها البعض، رغم حالات الاقتتال التي كانت تتم بين الفترة والأخرى، ولكن بكل تأكيد لم يكن بهدف إمحاء أو إقصاء الآخر، بقدر ما كان للسرقة والنهب؛ وهي من ثقافات وعادات العشائر والقبائل منذ فجر التاريخ. أي أن الكرد والترك عاشوا مع بعضهم بعضًا كل هذه الفترة. فكيف تحولوا إلى خصوم أو حتى إلى أعداء لدودين؟ وما أو مَن الذي كان وراء هذا التحول؟ وإلى ماذا كان يهدف؟ إنها العقلية الأحادية والواحدوية التي لا تعترف إلا بنفسها، وذلك حينما تصل إلى مستوى الفاشية والتعصب القومجي الفظ، وتَعتبر نفسها أنها محور الكون وكل ما عداها رعية وقطيع لا قيمة لهم.

مع العلم أن مؤسسَ تركيا، السيد مصطفى كمال، ارتدى الزي الكردي حينما كان يشعر بالخطر الذي يلف حوله، وراح يقطع الوعود للكرد: إن هم ساندوه ودعموه في حربه، فإن هذه الدولة ستكون للكرد والترك معًا، وهو ما كان واضحًا بشكل كبير في اجتماعات البرلمان في ذاك الوقت، والذي كان يحضره الكرد بزيهم الخاص، وكان اسمه البرلمان الكردي التركي. ولولا دعم الكرد لمصطفى كمال في تلك المرحلة في معركة ملاذكرد، لَما كان هناك شيء اسمه تركيا الآن. أي أن تركيا تشكلت من دماء الكرد والترك في المعارك الفاصلة مع اليونانيين في تلك المرحلة من تاريخ تركيا، والتي تم تزويرها وتحريفها بشكل كبير، فتم حذف كل مساهمات

الكرد في تلك المرحلة، وتم اعتبار الكرد وكأنهم شعب غير موجود أو أنهم في أحسن الأحول (أتراك الجبال)، الذين ابتعدوا عن المدن والمدنية والحضارة ونسوا لغتهم ولم يطورها فكانت اللغة الكردية التي هي فرع من التركية! بعد ذلك ابتدأت مرحلة المجازر بحق الكرد والأرمن والعرب والروم. وقد بدأت تلك المجازر منذ عام 1914- 1915 فكان الأرمن والآشور ضحاياها، واستمرت حتى عام 1925 - 1937 فكان الكرد ضحاياها بعد ثورتَي الشيخ سعيد وآغري.

ورغم أن القرنَ العشرين كان دمويًا على الشعبين الكردي والتركي، إلا أنه ليس الأساس أو القاعدة التي يجب أن تستمر، حيث أنه ولأكثر من ألف عام عاش الشعبان مع بعضهما البعض وعلى نفس الجغرافيا بعيدًا عن الإقصاء والإمحاء والتنمر على الآخر إن صح التعبير. بل كان هناك مستوى من التعاون والتبادل والتشارك في الحياة العامة المشتركة، إن كان ثقافيًا أو اقتصاديًا أو حتى اجتماعيًا. أي أن المشترك بين الشعبين أكثر بكثير مما يفرقهما، وهو ما اعتمد عليه نداء السيد أوجلان، الذي أطلقه في 27 من شهر شباط من هذا العام، لإيقاف القتال والبدء بمرحلة النضال السياسي.

كان ذاك النداءُ معنونًا بمسؤولية تاريخية أكثر مما هي سياسية: "نداء من أجل السلام والمجتمع الديمقراطي". بهذا المانشيت بدأ أوجلان نداءه الذي وجَّهه إلى الشعبين الكردي والتركي وإلى المسؤولين لكي يتحملوا المسؤولية والواجبات الملقاة على عاتقهم لحل كافة القضايا من منظور تاريخي سوسيولوجي بعيد عن مقاربات الانتهازية السياسية، التي لن تنفع سوى في تكرار الاقتتال لقرن آخر. وكان مضمون النداء يشي بكثيرٍ من الشعور بالمسؤولية، على عكس ما ادّعى المسؤولون في الجانب التركي.

إليكم النص كما هو:

"ولد حزب العمال الكردستاني في القرن العشرين، في أكثر العصور عنفًا في تاريخ البشرية، وسط الحربين العالميتين، في ظل تجربة الاشتراكية المشيدة والحرب

الباردة في مختلف أنحاء العالم. ولعب الإنكارُ الصريح للواقع الكردي، والقيود المفروضة على الحقوق والحريات الأساسية -وخاصة حرية التعبير- دورًا كبيرًا في نشوئه وتطوره.

لقد كان حزب العمال الكردستاني تحت وطأة حقائق القرن الثقيلة ونظام الاشتراكية المشيدة من حيث النظرية والبرنامج والاستراتيجية والتكتيكات التي تبناها. وفي تسعينيات القرن العشرين، ومع انهيار الاشتراكية المشيدة بسبب الديناميكيات الداخلية، وتفكك إنكار الهوية الكردية في البلاد، وتحسين حرية التعبير، أدى ذلك إلى إضعاف المعنى التأسيسي لحزب العمال الكردستاني وأدى إلى التكرار المفرط.

طوال تاريخ امتد لأكثر من 1000 عام، تم تعريف العلاقات التركية والكردية من حيث التعاون والتحالف المتبادل، ووجد الأتراك والكرد أنه من الضروري البقاء في هذا التحالف الطوعي للحفاظ على وجودهم والبقاء ضد القوى المهيمنة.

لقد تميز آخر 200 عام من الحداثة الرأسمالية بالهدف الأساسي لكسر هذا التحالف. لعبت القوى المشاركة، بما يتماشى مع مصالحها الطبقية، دورًا رئيسيًا في تعزيز هذا الهدف. مع التفسيرات الوحدوية للجمهورية، تسارعت هذه العملية. اليوم، تتمثل المهمة الرئيسية في إعادة هيكلة العلاقة التاريخية، التي أصبحت هشة للغاية، دون استبعاد مراعاة المعتقدات بروح الأخوة.

إن الحاجة إلى مجتمع ديمقراطي أمر لا مفر منه. وجد حزب العمال الكردستاني، أطول وأوسع حركة تمرد وحركة مسلحة في تاريخ الجمهورية، قاعدة اجتماعية ودعمًا، وكان مستوحى في المقام الأول من حقيقة أن قنوات السياسة الديمقراطية كانت مغلقة.

إن النتيجة الحتمية للانحرافات القومية المتطرفة -مثل الدولة القومية المنفصلة، أو الفيدرالية، أو الحكم الذاتي الإداري، أو الحلول الثقافية- تفشل في الإجابة على علم الاجتماع التاريخي للمجتمع.

إن احترام الهويات، والتعبير الحر عن الذات، والتنظيم الذاتي الديمقراطي لكل شريحة من شرائح المجتمع على أساس هياكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود مجتمع ديمقراطي وفضاء سياسي.

إن القرن الثاني للجمهورية لا يمكن أن يحقق ويضمن الاستمرارية الدائمة والأخوية إلا إذا توج بالديمقراطية. ولا يوجد بديل للديمقراطية في السعي إلى تحقيق النظام السياسي. والإجماع الديمقراطي هو الطريق الأساسي.

إن لغة عصر السلام والمجتمع الديمقراطي لابد أن تتطور وفقًا لهذا الواقع.

إن الدعوة التي أطلقها السيد دولت بهجلي، إلى جانب الإرادة التي عبر عنها السيد الرئيس، والاستجابات الإيجابية من الأحزاب السياسية الأخرى تجاه الدعوة المعروفة، خلقت بيئة أدعو فيها إلى إلقاء السلاح، وأتحمل المسؤولية التاريخية عن هذه الدعوة.

كما هو الحال مع أي مجتمع أو حزب حديث لم يتم القضاء على وجوده بالقوة، سيفعل ذلك طواعية، اعقدوا مؤتمركم واتخذوا قرارًا؛ يجب على جميع المجموعات إلقاء أسلحتها ويجب على حزب العمال الكردستاني حل نفسه.

أبعث بتحياتي إلى كل أولئك الذين يؤمنون بالتعايش ويتطلعون إلى ندائي.

25 فبراير 2025عبد الله أوجلان".

بقراءةٍ متأنية لجوهر البيان، نرى أن أوجلانَ أَولى الأهمية الكبرى لمرحلة التعايش المشترك بين الشعوب، والتي تمثل الحقيقة المجتمعية لثقافات المنطقة بمختلف مشاربها وتنوعها، بعكس العقلية المتحجرة والمتكلسة التي ينادي بها أصحابُ الدولة القومجية المبنية على العرق الواحد وإقصاء الآخر. وهذه ليست المرة الأولى التي يعلن فيها العمالُ الكردستاني والسيد عبد الله أوجلان عن وقف إطلاق النار، حيث لهم تاريخٌ مشرف في هذا الشأن، وأنهم أعلنوا مرارًا عن وقف إطلاق النار ولكن الدولة التركية لم تكن تُعِرْهم أي اهتمام، واستمرّت في الخيار العسكري.

أول مرة أَعلنَ فيها حزبُ العمال الكردستاني عن وقف إطلاق النار كانت في عام 1993، وكان وقف إطلاق النار قصير الأمد أعلنه عبد الله أوجلان في مؤتمر صحفي عقده مع جلال طالباني قبل عيد نوروز في 17 مارس 1993، بعد صراع دامٍ جرّاء الكفاح المسلح الذي أعلنه حزب العمال الكردستاني ضد تركيا منذ عام 1984. تضمنت مطالبهم في البداية الاستقلال من أجل إنشاء كردستان من المناطق الكردية في تركيا، لكنها تحولت لاحقًا إلى مطالبة بمزيد من الحرية السياسية والثقافية. في عام 1991، أنهت حكومة تورغوتأوزال إنكار الحكومة التركية للهوية الكردية، وهي سياسة نفذتها بشكل رئيسي الحكومة التركية منذ دستورها الأول في عام 1924. بعد ذلك، أجرى أوجلان مقابلاتٍ مع عدة صحف مقرها تركيا، وتحدث عن استعداده للتوصل إلى حل سياسي في الصراع مع تركيا. في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 17 مارس مع جلال طالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، تمت الإشارة إلى جوانب لوقف إطلاق النار، وهي أن حزبَ العمال الكردستاني لا ينوي الانفصالَ عن تركيا، ويجب حل النزاع داخل حدود متفق عليها وطنيًا.

عُقد مؤتمر صحفي ثانٍ في 19 مارس، حيث وقَّع كمال بوركاي، وهو سياسي كردي من تركيا، اتفاقيةً مع أوجلان، مشيرًا إلى دعمهم لمبادرة السلام. لم تسجل حكومة تركيا أي رد إيجابي تجاه وقف إطلاق النار. على العكس من ذلك، تم شن مزيد من الهجمات على سكان الريف الكرد عقب إعلان وقف إطلاق النار، واشتدت وتيرةُ قمع سياسيي حزب العمل الشعبي. ومع الاحتفال بعيد نوروز في 21 مارس 1993، ساعد ألب أرسلان توركشوإردال إينونو، قادة حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري، في إعادة توحيد الشعب التركي من الاتحاد السوفيتي. ثم رفض سليمان دميرل، رئيس وزراء تركيا آنذاك، التفاوض مع حزب العمال الكردستاني في بيان صدر في 23 مارس 1993.

عُقد مؤتمر صحفي ثالث في 16 أبريل 1993 في برالياس في لبنان، حيث تم تمديد وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى. حضر هذا الحدثَ جلال طالباني وأحمد تورك من حزب العمل الشعبي وكذلك كمال بوركاي، وأعلنوا دعمهم لوقف إطلاق النار. بعد يوم واحد، أي في 17 أبريل 1993، توفي الرئيسُ التركي تورغوتأوزال بشكل غير متوقع. لقد أصدر دوغان غوريش، رئيس أركان الجيش آنذاك، وتانسوتشيلر، رئيس الوزراء آنذاك بيانًا. وانتهى وقف إطلاق النار بعد أن شنت القوات التركية هجومًا في 19 مايو 1993، قُتل فيه 13 من أعضاء حزب العمال الكردستاني. بالمقابل، وفي 24 مايو 1993، نَصَبَ حزب العمال الكردستاني كمينًا قُتل 33 فيه جنديًا تركيًا غير مسلح و5 مدنيين على الطريق السريع من ألازغ إلى بينغول. وفي 8 يونيو 1993 أعلن أوجلان رسميًا انتهاء وقف إطلاق النار.

أما وقفُ إطلاق النار الثاني، فكان عام 1995. حيث طلبت الدولة التركية عبر وسطاء من السيد عبدالله أوجلان، إعلان وقف إطلاق النار. وافق السيد أوجلان بعد عامين من الحرب الشرسة، على وقف إطلاق النار، وأعلن عنه بتاريخ 15 كانون الأول 1995، خلال اتصال هاتفي مع قناة (Med TV)، تمهيدًا لعملية سلام جديدة. لكن تركيا وشمال كردستان كانت ستشهد مذبحة جديدة في الأيام الأولى التي تلت الانتخابات في الشهر الأول من عام 1996، كَرَدّة فعل على وقف إطلاق النار ومناشدات الحوار والسلام. فبتاريخ 16 كانون الثاني 1996، تعرضت حافلة نقل ركاب صغيرة لنيران الرشاشات في منطقة (كوجلو كوناك) في ولاية شرناخ الكردستانية، وأحرقت بالكامل، هذه المجزرة أسفرت عن مقتل 11 مدنيًا كرديًا؛ وقد حاولت هيئة الأركان التركية إلصاق التهمة بمقاتلي حزب العمال الكردستاني. لكن الحقيقة ظهرت لاحقًا، وتبيّن أن عناصر من الاستخبارات العسكرية التركية (JITEM) هي التي قامت بارتكاب هذه المجزرة. لم يقتصر رد الدولة التركية على وقف إطلاق النار على ذلك فحسب. فمن جهة أخرى، وبينما تصاعدت الحرب في كردستان شتاءَ عام 1996، تم تفجير سيارة محملة بِطُنٍّ من

متفجرات C4 بالقرب من المنزل الذي كان يقيم فيه السيد أوجلان في دمشق في 6 أيار 1996.

نجا السيد عبد الله أوجلان من عملية الاغتيال التي خططت لها رئيسة الوزراء التركية آنذاك تانسوتشيلر وفريقها. وفي نفس الليلة تحدث السيد عبدالله أوجلان إلى فضائية (Med TV) قائلاً: "نحن نطلب السلام والأخوة ونقول لِنُنهِ هذه الحرب، لكننا في المقابل نتعرض للقنابل".

في غضون ذلك، كان هناك بعض الحوارات بين السيد عبدالله أوجلان وبين حكومة نجم الدين أربكان التي حكمت منذ صيف عام 1996 حتى منتصف عام 1997، وفقد السلطة على إثر ما عُرِفَ بانقلاب 28 شباط 1997، حيث أعلن حزب العمال الكردستاني آنذاك، إطلاق سراح عدد من الجنود الأتراك الأسرى في زاب، كبادرةِ حُسن نية تجاه التفاوض. رغم ذلك، كانت القوى الدولية، وبالتعاون مع الهياكل العميقة داخل الدولة التركية، مصممة على تنفيذ مؤامرة ضد السيد أوجلان؛ حيث عقد رئيس الوزراء اليوناني كوستاسسيميتس والرئيس الأمريكي بيل كلينتون اجتماعًا سريًا في البيت الأبيض في 9 نيسان 1996، وقَبِلَ سيميتس في هذا الاجتماع التعاونَ مع الولايات المتحدة الأمريكية لأجل القضاء على السيد أوجلان، ووعَدَ بدعم السياسات الأمريكية.

المرة الثالثة التي أعلن فيها حزب العمال الكردستاني عن وقف إطلاق النار كانت في عام 1999، والذي استمر حتى عام 2004 وفي هذا العام أعلن الحزب عن إنهاء وقف إطلاق النار بسبب عدم التزام تركيا بهذا النداء، واستمرارها في هجماتها على الحزب في كل الساحات.

وقد أُعلن عن جولة جديدة من مفاوضات السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني في ديسمبر/كانون الأول 2012. في البداية، أَظهَرت المحادثات الجديدة نتائج واعدة أكثر من تلك التي انتهت في عام 2011. وفي مارس/آذار 2013، أطلق حزب العمال الكردستاني سراح ثمانية رهائن أتراك، وأعلن أوجلان،

الذي كان لا يزال محتجزًا لدى تركيا، وقف إطلاق النار، الذي استمر لأكثر من عامين حتى يوليو/تموز 2015.

في غضون تلك الفترة، مَنَحت الأحداثُ في المنطقة وداخل البلاد تركيا زخمًا ودعمًا شعبيًا لتجديد حملتها على حزب العمال الكردستاني. ففي عام 2015، وفَّرت محاولةُ الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016 (من قبل أعضاء داخل القوات المسلحة التركية) ذريعةً لشن حملة قمع مكثفة على منتقدي الحكومة، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني، وللتعامل بالقوة مع مسائل الأمن القومي. وبدأت المعارك بشكل أكبر من قبل، إلى أن حَلَّ عام 2025 وشهدنا توجيه أوجلان النداء لوقف إطلاق النار والذي رحبت به الكثير من العواصم العالمية والإقليمية.

بعد كل ما قيل وسيقال، وبعد كل التطورات في الساحة، يمكننا الرد على السؤال حول إمكانية التقارب الكردي-التركي، وما هي التحديات والمطالب. الرد الإيجابي ربما يكون هو العقلاني، على الأقل في ظِل الظروف التي تعيشها المنطقة وبعيدًا عن المشاعر ورد الفعل. نعم، ذلك ممكن، لكن بشروط صعبة، بسبب جذور الصراع العميقة والمصالح المتضاربة. فهناك عوامل قد تساعد أو تعيق هذا التقارب، إذ ثمة عوامل إيجابية قد تدفع نحو التقارب، مثل الإنهاك الشعبي من طول فترة الصراع المستمر منذ عقود من الزمن، والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف بين معتقلين وقتلى ومُغيَّبين. كما إن الاستقرار له تأثير كبير على المنطقة بأكملها كي تنعم شعوبها قليلاً بالأمان والازدهار الاقتصادي والخروج من مستنقع الفقر والعوز.

وبكل تأكيد لكل شيء ثمن. وثمن السلام يلزمه تنازلات من كل الأطراف بدون استثناء. فهذه الحرب لا منتصر فيها. وهذا ما يفرض على الكل أن يتمتعوا بحسٍّ عالٍ من المسؤولية. السلام ممكن، لكنه يحتاج إلى الجرأة وإلى وعي مجتمعي كبير وحسّ تاريخي عميق. وبكل الأحوال، فإن التاريخ يُظهر أن أطول الحروب تنتهي دومًا بالتفاوض والسلام.

الأرمن والكرد ضحايا العثمانية

- **لماذا كان الأرمنُ والكرد ضحايا العقلية الاقصائية العثمانية، ومن بعدها التركية؟**

لطالما كانت الجغرافيا هي المكانُ الذي يرتبط به الإنسان عبر التاريخ، وما زالت الموطنَ الأصليَّ الذي يتحول مع الزمن إلى الحضن الدافئ لأي شعب. وهي المهد الذي يترعرع فيه الإنسان، لتتحول الجغرافيا بعد ذلك من المكان وارتباطها بالزمان إلى تاريخ هذا الإنسان ومنه الشعب. وتكون الرابطة بينهما رابطة عضوية لا يمكنها الانفصام، ولا يمكن الانفصال بينهما مهما طال الزمن. إن عملية تغيير الجغرافيا، والانتقال لمكان آخر للعيش، هي بحد ذاتها قرار يتم اتخاذه بعد تفكير طويل، محدد الأهداف والغايات؛ وإلا، لَتَحَوَّل القرار إلى مجرد نزعة ما تلبث أن تخبو وتغدو طي النسيان.

أو أن يكون التغيير الجغرافي عنوة وفرضًا على الإنسان، وهنا نكون أمام كارثة اجتماعية نفسية، يكون القرار فيها نابعًا من الآخر ومفروضًا على صاحب المكان. وهذا يكون لأهداف كامنة في غايات الطرف المعتدي، والهدف هو وضع اليد على كل ما يَمُتُّ لهذا الإنسان أو الشعب بِصِلة، وسرقة تاريخه وجغرافيته وكل ما يتعلق بهما. حينها نكون أمام عملية تغيير ديموغرافي وتهجير قسري لشعبٍ كان صاحبَ المكان والزمان، والذي منه يأتي التاريخ، الذي يعني فيما يعنيه وجودَ الإنسان بنفس الوقت، والذي يحدد شخصية الإنسان وتكوينه ومدى ارتباطه بالمعنى والحياة. وإلا، فحينما يُفصَل الإنسان عن المكان والزمان والتاريخ، فستكون الحياة بالنسبة له عديمة الجدوى والمعنى على السواء.

والمتابع لِما تمّت تسميته الآن من الفوضى المنتشرة في المنطقة عمومًا، يرى أنه في ظلها تقوم القوى الإقليمية والدولية بكل قوتها المادية على تهجير الشعوب عن جغرافيتها لفك ارتباطها بالمكان والزمان، وبالتالي بالتاريخ، وتحويلها لشعوب مستهلكة، فاقدةً لمعنى الحياة، وهمّها الوحيد هو مجرد العيش في أية بقعة أو مكان آخر بغرض البحث عن لقمة العيش فقط. القوى المهيمنة لديها ما يكفيها من

ألاعيب وأجندات لسرقة تاريخ الشعوب وجغرافيتهم، ولتذهب الشعوب بعدها إلى الجحيم في أحسن الأحوال. إنهم بذلك يسعون لتنفيذ المجازر الجماعية بحق كل مَن يرفض أجنداتهم وكل مَن يصرّ على الارتباط بتاريخه والمكان الذي يعني له كل شيء.

وهذا ما يفعله أردوغان ومُشغِّلوه من القوى الدولية، التي تقوم بأكبر ثاني عملية تهجير جماعي للشعوب، تاركين خلفهم ذكرياتهم وآمالهم وطموحاتهم والمكان الذي يعني كل شيء بالنسبة لهم، ولا يعني أي شيء بالنسبة لأردوغان ومن يقف خلفه. المكان والتاريخ بالنسبة لأردوغان لا معنى له أبدًا، وكذلك بالنسبة لأمريكا التي تشكلت بالأساس على دماء الشعوب الأصلية لأصحاب ذاك المكان من الهنود الحمر، كما تركيا التي تشكلت على حساب سكان ميزبوتاميا وبلاد الرافدين من الشعوب الكردية والأرمنية والسريانية والعربية.

منذ قرن من الزمن حصلت الألاعيبُ الكبيرة التي حيكت بحق نفس الشعوب، فكانت أكبر عملية تهجير وتغيير ديموغرافي شهدها التاريخ الإنساني بيد القوى المحتلة من أجل تشكيل وطن متجانس سُمي بعد ذلك "تركيا". هذا الوطن الدخيل والافتراضي تَحَوَّل إلى عصى غليظة بيد القوى المهيمنة الدولية لتربية دول وشعوب المنطقة وكل مَن يجرؤ أو يفكر يومًا ما بالحرية والكرامة.

مجازر راح ضحيتها بالملايين من الأرمن والكرد والسريان في بدايات الحرب العالمية الأولى، بعد أن وعدتهم إنكلترا وفرنسا وروسيا بدولةٍ إنْ هم ساندوهم ودعموهم في دك الخلافة العثمانية والقضاء على الرجل المريض الذي بات يعاني من تراكمات التاريخ. ورغم ما حصل بحق هذه الشعوب من عمليات قتل وتهجير ودمار، إلا إنَّ الذين رفضوا تلك السياسات وتمسكوا بمكانهم، حافظوا على وطنهم وتاريخهم ولغتهم وثقافتهم، رغم كل ما لاقوه من ظلم وتهديد واعتقالات وأمور شتى سيُخَصَّص لها مكانٌ آخر لسردها لتغدو ملاحمَ التشبث بالأرض لأجيالٍ لاحقة.

الأرمن الآن، كما الكرد والعرب، يجابهون أردوغان ومرتزقته والإرهابيين الذين جلبهم من كل مكان، ليزج بهم في حروب عبثية لا ناقة لهم فيها ولا جمل. إنهم بالأساس تم تحويلهم من ثوار في أرضهم إلى مجرد بنادق قاتلة لا تعرف معنى الآخر الإنسان، وتقتل لمجرد القتل، ولأن خليفتهم المعتوه أمرهم بذلك بغرض تحويل الجغرافيا إلى مقصلة لشعوبها إن هو استطاع. نفس العقلية والمخطط الذي حدث قبل قرن من الزمن، يسعى أردوغان والإنكشاريون الذين معه لتحقيق النصر فيه ولسرقة التاريخ والجغرافيا مرة أخرى.

تقريبًا نفس اللعبة التي تمت قبل قرن من الزمن، تعاد ثانية من قبل نفس الأطراف والقوى الدولية الباحثة عن الهيمنة والمواد الخام وعن سوقٍ لتصريف مصنوعاتها الحربية، ونفس الأداة ثانية يتم استخدامها لتفتيت ما تبقى من التقسيم الأول الذي جرى في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ففي الأولى، تم التخلص من إرثِ ما سُميت الخلافة العثمانية الظلامية، التي كان عبد الحميد آخر سلاطينها، من قبل فرنسا وبريطانيا وأمريكا وروسيا. والآن نفس هذه القوى سيتخلصون مما تبقى من الجمهورية التركية، والذي سيكون آخر رئيس لها هو أردوغان.

فالسلطان عبد الحميد، شكَّل الفرق الإنكشارية، وأطلق عليها اسمه "الفرق الحميدية" التي كانت تقتل وتحرق وتغتصب وتهجر الشعوب بأوامر من السلطان مباشرة. هذا ما حصل قبل قرن من الزمن، وكان الضحايا من العرب والأرمن والكرد والسريان.

الآن، وعلى يد نفس الفرق الإنكشارية الأردوغانية، يتم التضحية بالعرب والكرد والأرمن، من أجل التخلص من الجمهورية التركية، التي تم تشكيلها من قبل يهود الدونمة في عشرينيات القرن المنصرم. وكذلك أردوغان، هو المتعهد الرسمي لمشروع الشرق الأوسط الكبير/الجديد وللرأسمال الهالي العالمي.

القوى المهيمنة التي لا تبحث إلا عن مصالحها وأطماعها في المنطقة، أعطت وعودًا كثيرة للعرب والكرد والأرمن مقابل حمل السلاح وإعلان الحرب على الخلافة العثمانية. فكانت رسائل الحسين-مكماهون، والوعود التي تم إعطاؤها للعرب بإقامة الدول العربية الكبرى، خاصة سوريا الكبرى. وبعد أن تم الإعلان عن الثورة العربية الكبرى في 1916، والقضاء على العثمانيين؛ تنصلت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى من وعودها، وتمت تجزئة وتقسيم المنقطة إلى أكثر من عشرين دولة، رُسِمَت حدودها كما أعلامُها بشكلٍ يجعل من هذه الدول على خلاف مستمر بسبب ترسيم الحدود بشكل لا يأخذ شعوبَ المنطقة أساسًا.

كذلك تم التعهد للكرد في معاهدة سيڤر بمنحهم دولة مستقلة إنْ هم حاربوا العثمانيين. وبعد أن حمل الكردُ السلاح، تم خذلان الكرد في معاهدات دولية تخلوا فيها عن سيفر مقابل بعض التنازلات من تركيا. فكانت معاهدة لوزان، التي تركت الكردَ يلاقون مصيرهم المجهول من المجازر والتهجير على يد الجمهورية التركية الحديثة، ليصبحوا ضحايا تلك المصالح.

ما حل بالكرد لم يشفع للأرمن بأن يلاقوا نفس المصير بعد أن وعدوهم بدولة أرمينيا الكبرى إنْ هم حاربوا العثمانيين. لكن نفس المصير لاقوه، وهو المجازر والتهجير والقتل والحرق، وتخلت عنهم القوى العظمى ذاك الوقت، ليلاقوا مصيرهم، ويصبحوا وجهًا لوجه مع الموت والتشتت في أصقاع العالم.

الآن، وبعد قرن من الزمن، نرى أن نفس القوى المهيمنة العالمية (أمريكا – فرنسا – بريطانيا – روسيا... الخ)، تمنح الوعودَ للعرب والكرد والأرمن بدول مستقلة إنْ هم حاربوا تركيا وأردوغان ومرتزقته وإرهابييه، ثم يسعون للتخلي عن ضحاياهم بعد أن حاربوا الفرق الأردوغانية من داعش والنصرة ومرتزقته الآخرين.

إن الكرد حاربوا بكل قوة، وبخاصة "قوات سوريا الديمقراطية" التي هزمت داعش شر هزيمة، وقضت على عاصمته المزعومة في الرقة وعلى آخر معاقله في الباغوز. لكننا نرى بالمقابل أن القوى المهيمنة التي لا هم لها سوى مصالحها، قد تخلت عنهم حينما احتل أردوغان مناطق عفرين وسريكانيه/ رأس العين وتل أبيض/كري سبي، بل ويمكننا القول أن هذا الاحتلال قد تم بضوء أخضر من قبل القوى المهيمنة على الساحة السوية بحد ذاتها.

نفس السيناريو الآن يتم تسييره على الأرمن أيضًا، ونفس هذه القوى تنظر إلى ما يحصل وكأن الأمر لا يعنيها، لا من قريب ولا من بعيد، سوى بإصدار بعض البيانات التنديدية الخجولة التي لا تعني أكثر من مجرد تصريحات إعلامية وضحك على الشعوب.

ما يفعله أردوغان وفرقه المرتزقة الآن، لم يَكُن لِيَتم لولا موافقة القوى المهيمنة العالمية وأصحاب مصانع السلاح، والتي تبحث عن الحروب بل وتفتعلها لتصريف منتجاتها بأكبر كمية ممكنة. ونفس اللعبة سيتم تسييرها على العرب والدول العربية بإعطائهم بعض الوعود في التنمية وعدم وصول المعارك والحروب لداخلها، كما حصل في ليبيا والعراق وسوريا واليمن. هذه الوعود، وإن كانت تسمياتها الآن مختلفة، إلا أنها تحمل نفس الجوهر في الخنوع للأقوى. وكأن داروين ما زال حيًا يرزق وشاهدًا على تطبيق نظريته الداروينية، لكنها هذه المرة تُطَبَّقُ على الشعوب والدول، لا الحيوانات.

للخروج من هذا المأزق الذي تعاني منه جميع الشعوب دون استثناء، لا بد من نهوض مَن كانوا ضحايا قبل قرن من الآن، كي لا يكونوا ضحايا بعد قرن من الزمن. أي، عليهم بالاتحاد فيما بينهم، وتشكيل جبهة شعبية عريضة ذات أهداف مشتركة. العرب والكرد والأرمن والسريان وغيرهم من الشعوب هم أصحاب الحضارة والمدنية، ومن مناطقهم هذه انتشرت جميع العلوم والثقافات نحو شتى

الأطراف. وعليه، بمقدورهم الآن أيضًا أن يحملوا مشعل الحرية ليُنيروا درب شعوبهم والآخرين، إن هم اتّحدوا فيما بينهم.

فهل من يقرأ التاريخ ويعي روحه؟

منذ بداية القرن العشرين والحرب العالمية الأولى وحتى الآن، ما يزال الأرمن والكرد ورقةً يتم اللعب بهم حينما تتطلب مصالح القوى الغربية. وطبعًا يكون اللعب بيد تركيا. فجذور الإقصاء العثماني تاريخي، وليس وليد المرحلة. إذ عملت الإمبراطورية العثمانية كـ"دينامو طائفي"، واعتمدت على نظام الملل، الذي منح الأقليات حكمًا ذاتيًا دينيًا، لكنه حصرها في مكانة دونية كـ"رعايا غير مسلمين" (الأرمن) أو "قبائل متناثرة" (الكرد). واتبعوا هذه السياسة للسيطرة على كافة المكونات وضربهم بعضًا ببعض. أي أنهم نجحوا في تطبيق سياسة "فرّق-تسد". حيث تم استخدام الكرد كـ"قوة ضاربة" ضد العرب والأرمن. وبنفس الوقت شجعوا الصراع بين الأقليات (مثل الأرمن والكرد في شرق الأناضول).

وحتى يومنا هذا، تستمر تركيا بإنكار المجازر التي ارتكبتها خلال مرحلة تشكيل الجمهورية التركية. تركيا ما زالت تنكر الإبادة، خشية دفع تعويضات أو التنازل عن أراضٍ. إنه إرث من الخوف والعنف لا يزال يكتنف العقلية التركية اليوم. بالتالي، فهذه العقلية هي نتاج خوف نفسي ووجودي من التنوع، ورقص على حنجلة أسطورة "النقاء العرقي"، الذي لا وجود له بالأساس سوى في أوهامهم. ومثلما قال المؤرخ التركي تانر أكجام، أن "تركيا الحديثة بُنيت على جثث الأرمن وأحلام الكرد المحطمة". وبكل تأكيد، فإن التغيير في تركيا لن يأتي إلا بزوال هذه العقلية الاستئصالية والإقصائية. وهذا ما يحتاج بدوره إلى ثورة فكرية داخل تركيا نفسها، وهذا ما تفتقده تركيا، حتى الآن على الأقل. كثيرًا ما قال السيد أوجلان: "أبحث عن مخاطب" في تركيا لحل القضية الكردية بالطرق السلمية. لكنه، مع الأسف، وإلى الآن، لم يجد هذا المخاطب العقلاني.

بين القضيتين الكردية والفلسطينية

- **ما أوجه الشبه بين القضية الفلسطينية والقضية الكردية؟**

منذ مؤتمر بازل في سويسرا، مرّ قرنٌ وبضعة سنين على ما سمّي بـ"وعد بلفور"، الذي منح اليهودَ دولةً في فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى، بينما كانت المنطقة تعيش حالة من الحرب ضد العثمانيين. مراسَلاتٌ كثيرة، منها المعلن والآخر الذي ما زال طي الكتمان، جرَت بين فيصل ومكماهون، لإقامة دولة عربية كبرى مقابل إشعال الحرب على العثمانيين والدخول تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي. ولولا السيد سازانوف الروسي وانتصار البلشفية في روسيا، لَما عرف العربُ أي شيء عن اتفاقية سازانوف-سايكس-بيكو. إلا أنه بذلك الانتصار وبانسحاب روسيا من هذه الاتفاقية ونشرها في جريدة البرافدا الروسية آنذاك، تم فضح الاتفاقية. ورغم امتعاض العرب منها، إلا أنّهم لم يستطيعوا عمل شيء سوى القبول بنتائجها، طمعًا بالسلطة على حساب تقسيم المنطقة إلى دول عدة متصارعة مع بعضها البعض.

وعد بلفور أو تصريح بلفور (Balfour Declaration)، هو الرسالة التي أرسلها آرثر جيمس بلفور بتاريخ 2 نوفمبر 1917 إلى اللورد ليونيل والتر دي روتشيلد، يشير فيها إلى تأييد حكومة بريطانيا لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد صدرت بعد اتفاقية الأمير فيصل ممثل ملك الحجاز مع حاييم وايزمان الصهيوني وأول رئيس لدولة إسرائيل، والتي وُقِّعت سنة 1915، وتم اعتمادها في اتفاقية باريس سنة 1919 لتطبيق وعد بلفور.

كان نص الاتفاقية كما يلي:

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1917

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدًا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عُرض على الوزارة وأقَرّته:

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة مقام قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر".

وسأكون ممتنًا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علمًا بهذا التصريح.

المخلص

آرثر جيمس بلفور

انتهى بذلك نص الاتفاقية، التي كان من نتائجها تشكيل دولة يهودية في فلسطين في مايو/أيار 1948 على حساب الشعب الفلسطيني. هذه الاتفاقية لم تنفذ وفق ما هو مذكور فيها، بل وفق ما أرادوا هم تنفيذه، قافزين على بعض بنودها، وخاصة في ما يتعلق باحترام الحقوق السياسية والمدنية والدينية لغير اليهود؛ وهذا ما لم يرَه أحد حتى الآن.

وعليه كان الصراع الإسرائيلي–العربي والإسرائيلي–الفلسطيني المستمر حتى راهننا، والذي حوَّل المنطقة إلى حالة من الحرب من كافة النواحي. حيث كان اقتصاد الدول العربية هو اقتصاد حرب، وهذا ما كان ينطبق على النواحي الأخرى أيضًا، وخاصة السياسية والثقافية والاجتماعية والتعليمية، وكل شيء كان مُعَد

لتحرير فلسطين. أي أن المنطقة برمتها كانت تعيش حالة اللاحربواللاسلم بنفس الوقت لأكثر من ستة عقود من الزمن. ورغم أنه كانت هناك الكثير من القضايا والمشاكل التي تعانيها المنطقة، إلا أنه تم تعليق جميعها وعدم التفكير بإيجاد الحل لها، حتى يتم حل القضية الرئيسية وهي قضية فلسطين.

نحن في نهاية العقد الثاني من الألفية الثالثة، لكن، لا القضية الفلسطينية تم حلها، ولا تلك المشاكل العالقة تم تجاوزها. وكان من نتائج تعليق المشاكل كل هذه الفترة هو ما نعيشه الآن من أزمات تضرب معظم دول المنطقة تحت مسمى ثورات الربيع العربي، والتي حولت المنطقة إلى خراب ودمار وأطلال، وإلى أشباه مدن ودول، وإلى شعوب مهجرة وزعماء دمى لا حول لهم ولا قوة في مرحلة الضعف والوهن التي تعيشها المنطقة وحالات الاقتتال والحروب فيما بين دولها وانقسامها فيما بينها إلى جبهتين وفق مصالحها. وفي النتيجة، فالكل يقتل الكل لحساب المايسترو الغربي، الذي يضبط إيقاع الصراع بكل دهاء ما بين الأطراف المتصارعة.

ومن أولى نتائج هذا الصراع، هو تحوُّل المنطقة، التي كانت يومًا ما مهدَ الحضارة والمدنية والعلوم، إلى ما يشبه المقبرة لتاريخها وحضارتها وقيمها الإنسانية والأخلاقية على حساب السلطة والمال والخنوع. وأولى الثمار كانت اتفاقية القرن الحادي والعشرين، التي سميت بـ"اتفاقية إبراهيم" ما بين الإمارات والبحرين من جهة وإسرائيل من جهة ثانية برعاية أمريكية ترامبية بامتياز، والتي سيستغلها انتخابيًا بكل معنى الكلمة. وبكل تأكيد، ثمة دول عربية أخرى تتحين دورها لإعلان سلامها مع إسرائيل، وما هي إلا مسألة وقت لا أكثر.

تسمية الاتفاقية بـ"اتفاقية إبراهيم" لها معنى ومغزى تاريخي ونفسي بكل تأكيد. وربما ما قيل بشأنِ أن سيدنا إبراهيم أبو الأنبياء ويمثل الدين بفروعه الثلاث (اليهودية-المسيحية-الإسلامية)، يحمل بعضًا من الحقيقة وليس كلها حسب اعتقادي. بل على ما أعتقد، فإن المغزى أو الرمزية أكبر من اتفاقية بعض الدول

العربية مع إسرائيل، لأن اليهود يعتبرون خط سير سيدنا إبراهيم على أنه مُلكهم ودولتهم المنشودة، التي تبدأ من مدنية أورفا، مسقط سيدنا إبراهيم، حتى وصوله لمكة مرورًا بالقدس وسيناء، أي من الفرات إلى النيل.

قد تكون المرحلة الأولى من اتفاقيات بعض الدول العربية مع إسرائيل تسير بسلاسة ومرونة، وتبقى المرحلة الأصعب في الشمال، حيث مدينة أورفا الواقعة على الحدود التركية–السورية. إذ يعمل اليهود منذ فترة ليست بالقصيرة، وبدعم تركي، على شراء أراضٍ كثيرة في هذه المدينة، وخاصة على نهر الفرات وسهل حرَّان، على غرار ما فعله اليهود في فلسطين وشرائهم أراضٍ من الفلسطينيين بدعم من العثمانيين ومن بعدهم البريطانيين. بمعنى آخر، وكيفما أن العثمانيين ساعدوا اليهود على استيطانهم في فلسطين قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى، فالآن أيضًا يعمل أردوغان، الخليفة والسلطان العثماني في الحرب العالمية الثالثة، على دعم ومساعدة اليهود لتمكينهم في أورفا وسهول حران. وما احتلاله لعفرين وجرابلس والباب والراعي إلا لهذا السبب، وإن لم يعلن. لكن صمت وتخاذل الروس والأمريكان عن هذا الاحتلال له معناه ومغزاه المخفي. وسنترك هذا الأمر للتاريخ والزمن، علَّهما يكشفان عن الكثير من الخفايا والأسرار وعن مدى علاقة تركيا أردوغان بهذا المشروع.

قرن مرَّ ولا زالت شعوب المنطقة تجترّ مآسي الحروب وتراجيديا التقسيم والتشتت، الذي عصف في المنطقة بعد التخلص من ظلام الخلافة العثمانية، التي تسلطت واحتلت المنطقة طيلة أربعة قرون ونيف. لندخلَ مرحلة جديدة، بعد التخلص من الاحتلال العثماني بالقيام بـ(الثورة العربية الكبرى)، ونلجَ نفقًا مظلمًا آخر تحت مسميات مختلفة، مع بقاء الجوهر كما هو دون أن يتغير فيه شيء البتة. بمعنى أنه انتقلنا من الاحتلال المباشر للعثمانيين نحو الاحتلال غير المباشر عبر وكلاء وأدوات تم تنصيبهم، يتكلمون نفس لغة الشعوب التي تم استعبادها ثانية.

الحرب العالمية الأولى لم تكن للتخلص من العثمانيين المحتلين، بقدر ما كانت لاحتلال المنطقة ثانية، بعدما تم اكتشاف البترول من قبل بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية وقوى الهيمنة الأخرى. فتحت شهيتها على هذا الاكتشاف الجديد الذي كان العامل الأول في تطور الصناعة وانتشارها في عموم العالم. وللسيطرة على هذا الاكتشاف الهام، عملت القوى المنتصرة مع بعضها بعضًا على وضع أجنداتها وأطماعها في المنطقة في المرتبة الأولى على حساب الشعوب، ولتنفيذ ذلك، تم اعتماد سياسة "فرق-تسد" وسياسة "الأرض المحروقة" للوصول إلى مبتغاهم.

وعليه كان التقسيم الذي حصل بعد وعود كثيرة تم اعطاءها للعرب والكرد والأرمن على أن يتم منحهم استقلال دولهم إنْ همّ ساعدوهم في التخلص من العثمانيين. وبعد الانتهاء من هذه المهمة، تنصلت قوى الهيمنة من وعودها، وظهرت حقيقتها الناهبة للشعوب، ولكن بعد فوات الأوان، واللعب على كافة الأطراف لاستنزافهم أو القبول بهم كما يقولونه. وعليه بدأت تتشكل ما تمت تسميتها "دول مستقلة" تخلصت من الانتداب، وبتنا نحتفل بهذا اليوم على أنه يوم الاستقلال الوطني وبناء الدولة والوطن!

هكذا قالوا لنا وأقنعونا به على أن هذا الوطن سيكون الفردوس الذي نبحث عنه وفيه سنعيش بكرامة وحرية ورفاهية ضمن تلك الحدود التي رسموها لنا، والتي لم تكن سوى أقفاصًا وضعونا داخلها كي يتم تسييسنا كما حيوانات السيرك، لنقفز بعدها على حبال عدة سميت بالقومجيةالشوفينية المتعصبة والدين المتطرف. ورحنا نتنازع فيما بيننا على الأحقية في ريادة المنطقة بتلك الأيديولوجيتين القومجيةوالدينوية، حتى وصلنا إلى ما نحن عليه: نتصارع فيما بيننا وفق ثنائيات زرعوها في أدمغتنا عبر أدواتهم في الأنظمة التي شكلوها.

من تركيا بدأت اللعبة، ولا زالت مستمرةً وكأن القرن لم يمضِ بعد. نفس اللعبة تتكرر بجوهرها وإن اختلفت الأسماء والتواريخ العددية، وغير ذلك كل شيء يسير وفق ما يريدونه هم، وليس نحن. أردوغان الذي لبس قناع الدين، واعتبر نفسه

خليفة وسلطان المسلمين، لا يختلف أبدًا عن شخصية السلطان عبد الحميد. كِلاهما يستتران خلف الدين، وكِلاهما يتظاهران بالعِداء لليهود وإسرائيل، وكِلاهما يتباكيان على القدس، ليهيّجوا الشعوب الساذجة التي حولوها إلى قطيع، كي تهب إلى الشوارع وتنادي بتحرير القدس بالصراخ فقط، وليكونوا ظاهرة صوتية قبل التضحية بهم في بازارات وسراديب النخاسة السياسية.

لقد لعبوا على الشعوب ووعدوها بالحرية والكرامة والديمقراطية إن هي ثارت على حكامها وأنظمتها، وقدموا لها الأسلحة والدعم المادي، لتبدأ المسرحية الثانية بإدخال المنطقة في الفوضى، ولكن هذه المرة تحت اسم ثورات (الربيع العربي). ثارت الشعوب، ودمرت ما كان مقدسًا يومًا ما (الوطن–الحدود–السيادة) كرمىً لوعود منحتها لهم نفس قوى الهيمنة التي وعدت نفس الشعوب قبل قرن من الآن. ولكن، تم خداعها، وتخلت هذه القوى عن وعودها، وحولت المنصاعين إلى بيادق وبنادق مأجورة وإلى مرتزقة عند الخليفة العثماني أردوغان، بعدما تخلوا عن وطنهم وشعوبهم كي ينشروا الفوضى في أماكن أخرى، إن كان في ليبيا أو أرمينيا أو اليمن، مع بقاء الصراع مستمرًا في سوريا والعراق حتى حين.

قبل قرن من الزمن تم تقسيم جغرافيا الكرد إلى أربعة أجزاء وتوزيعها على أربعة دول تم تشكيلها وفق أطماعهم. وتم تقسيم المنطقة إلى أكثر من عشرين دولة عربية. بهذا يكون الكرد والعرب هم ضحية التقسيمات التي حصلت والوعود التي تم التنصل منها. في معاهداتٍ مشبوهة بكل مسمياتها (سايكس–بيكو، لوزان، سيفر، فرساي، وعد بلفور، مؤتمر القاهرة)، خُدِعَت شعوب المنطقة من عرب وكرد وأرمن وآشور وكلدان، ونُفِّذت بحقهم المجازر والتهجير القسري، لا لشيء سوى لإعادة هندسة المجتمعات وفق ما تقتضيه أطماع قوى الهيمنة المنتصرة آنذاك في الحرب العالمية الأولى.

أكثر مَن طالهم الإجحاف بحقهم هم الشعبان الكردي والفلسطيني، اللذان تم احتلال أرضهما من قبل تركيا وإسرائيل. تركيا كانت السبب في تشكيل إسرائيل

عن طريق سلاطينها العثمانيين. والآن يُكمل أردوغان ما بدأه أجداده كي يوسع من حدود إسرائيل، لتصل إلى تحقيق هدفها من الفرات إلى النيل، وكل ذلك تحت اسم الإسلام وعلى يد السذج ممن يسيرون خلف أردوغان.

تركيا أردوغان بدأ بحرب شاملة ضد الكرد في تركيا وسوريا، والآن في العراق من أجل احتلال منطقة "متينا"، كما صرح مسؤولون أتراك بأنهم بصدد بناء قاعدة عسكرية فيها. بكل تأكيد، الحجة هي محاربة الإرهاب، والتي باتت شماعة عند أردوغان ليقوم من خلفها باحتلال الأراضي وتأسيس العثمانية الجديدة. ما يقوم به الآن الجيش التركي في منطقة "متينا والزاب" لا يختلف كثيرًا عما تقوم به إسرائيل في غزة والقدس. كِلاهما يحاولان احتلال أراضٍ ليست لهما، وكِلاهما يتحجج بالإرهاب، وكِلاهما يعتمدان النزعة القومجية والدينية، وكِلاهما يستفيدان من الصمت العربي المخزي، وكِلاهما يُسخّران التواطؤ الدولي لخدمة مآربهما وتنفيذ ممارساتهما من قتل ودمار وتهجير بحق السكان الأصليين.

العلاقة التركية–الإسرائيلية معلومة للجميع، ولا نريد الخوض بتفاصيلها الممتدة منذ أكثر من قرن من الزمن. وبكل تأكيد، فلولا تركيا، لَما وُجدت إسرائيل من الأساس. والعكس صحيح في نفس الوقت. كِلاهما يعتمدان على بعضهما البعض في وجودهما في المنطقة واحتلالهما المدن، وكِلاهما يلعبان بمشاعر الشعوب ودغدغتها دينيًا وقومجيًا.

بالتالي، وما دام الكرد والفلسطينيون هم ضحية الفكرَين الطوراني والصهيوني الفاشيَّين والنازيَّين، اللذَين يعتمدان على "الشعب الواحد واللغة الواحدة والدولة الدينية والقومجية الواحدة"، فإن هذا يحتم على الشعبين الكردي والفلسطيني على وجه الخصوص، والكردي والعربي في العموم، أن يتحدا في جبهة مشتركة عريضة لمجابهة هذه العنجهية الفاشية الطورانية منها والصهيونية.

بكل تأكيد، ثمة فرق بين الصهيونية كفكر متعصب ومنغلق، وبين الشعب اليهودي؛ وكذلك بين الطورانية كفكر فاشي، وبين الشعب التركي. وحينما نقول

محاربة الفكر المتعصب الفاشي، إنما نقصد به العقليةَ التي تفكر بها تلك النخبة التي ترى مصالحها في صراعِ وقتال الشعوب مع بعضها البعض وأنْ يكون "الكل ضد الكل". بينما ما ننشد له أن تتعايش هذه الشعوب وغيرها مع بعضها البعض على أساس "الكل مع الكل ومن أجل الكل". حينها يمكن أن تعود المنطقة إلى حقيقتها الجغرافية والتاريخية، التي هي عبارة عن مجموعة من الشعوب والثقافات المتعايشة مع بعضها بعضًا، وليست مجموعة من الدول المتعصبة والقومجية المتناحرة والمتصارعة مع بعضها البعض.

بَرعَت الحداثة الرأسمالية، التي كنا نسميها مسبقًا "الاستعمار الغربي الأجنبي"، في زرع قنابلها الموقوته بين ثنايا المجتمعات والشعوب، بغية تفجير هذه القنبلة في الوقت الذي ترتأيه مصالحها، بغض النظر عما ستعاني منه المجتمعات. ثنائياتٌ وهوياتٌ قاتلة أصبحت الشعوبُ والمجتمعات الشرق أوسطية ضحيةً لها، نتيجة الشحن المستمر منذ عقود في أدمغتنا وفق ثنائية: "نحن" أو "هم". هذه الثنائيات القاتلة باتت بالنسبة للكثير من حكام المنطقة العصا السحرية، التي عن طريقها تقود المجتمعات نحو الهاوية والدمار والاقتتال. وكأنه لم تكتفِ الحداثة الرأسمالية وحكامها في المنطقة منذ آلاف ومئات السنين من القتل والدمار والخراب الذي تعرضت له الشعوب والمجتمعات، وأن حالة الجشع التي أعمت بصرها وبصيرتها جعلتها من دون أخلاق أو ضمير مجتمعي إنساني.

كل المجتمعات والشعوب بدون استثناء هي ضحية تقسيمات القرن العشرين في ما كان يسمى سايكس بيكو أو وعد بلفور، التي عليها باتت المجتمعات تتقاتل فيما بينها من أجل الفردوس المفقود، إن كان متجسدًا في بناء الدولة القوموية أو في صون الدين. وهذا ما لعب عليه البريطانيون والفرنسيون وروسيا القيصرية، وتلعب عليه الآن أمريكا لتأجيج الصراع والحروب بمصطلحات دوغمائية ليس لها وجود سوى في العلم الوضعي البعيد كل البعد عن العلم المجتمعي أو ما يسمى "سوسيولوجيا الحرية".

كل الدول التي تشكلت في منطقتنا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى الآن لم تعرف معنى الاستقرار والأمان، بل كانت وما تزال تعيش الحروب المصطنعة فيما بينها أو مع شعوبها تحت حجج كثيرة تم سوغها لنا على أنها من المسَلَّمات التي ينبغي أن نؤمن بها ونضحي بحياتنا من أجلها. والدين والدولة القوموية هما من الأدوات الجاهزة بيد الحداثة الرأسمالية الناهبة في نشر الفوضى والحروب والدمار في أية منطقة تريدها، وما زلنا نحن نصدق ذلك ونُعِدُّ العِدَّة للقتال أو للانقلابات.

فعلها البريطانيون والفرنسيون بداية الحرب العالمية الأولى بتَرَكِ الكرد من دون وطن، وبتجزئة كردستان بين سوريا وتركيا وإيران والعراق وفق معاهدة سايكس بيكو ولوزان. كذلك فعلوها مع الفلسطينيين بتجريدهم من وطنهم وفق معاهدة أو ما سمي بوعد بلفور. منذ ذلك الحين يسعى الشعبان ويناضلان من أجل تحرير الوطن، إن كان كردستان أو فلسطين. وبنفس الوقت تم اختزال هذين الوطنين وحتى نضالهما في تحرير القدس وتحرير كركوك، التي يسميها الكرد بـ"قدس الأكراد".

الشعبان ضحايا؛ فالكردي ضحيةُ وعد لوزان، والفلسطيني ضحية وعد بلفور. انقضى القرن العشرون وظل الشعبان ضحية للدول الرأسمالية الناهبة والحكام الذين تم تنصيبهم لزيادة النهب ولإشباع جشع ونهم القوى الرأسمالية. فلاقى الشعبان الويلات والقتل والتهجير القسري والسجون طيلة القرن الماضي لتحقيق حلم بناء الدولة القوموية، إن كانت كردستان أو فلسطين، والتي كانت السبب في إنهاك الشعبين على حد سواء. وبنفس الوقت تم تربية وتسييس الدول الأخرى بهذين الشعبين؛ فمن ناحية، تم ويتم تربية تركيا وإيران وتخويفهما من الكرد ببناء دولتهم كردستان؛ ومن ناحية أخرى انطبق الأمر نفسه على العرب باستغلال قضية الشعبين بكل ذكاء في إدامة القوى الناهبة الرأسمالية وتأمين استمرارية بقائها في المنطقة بزرع الفتن بين طرفي النزاع وبيع الأسلحة للطرفين لتعقيد القضية أكثر.

وبنفس الوقت جعلت من نفسها -أي القوى الناهبة الرأسمالية- المخَلِّص أو المهدي المنتظر، كي يتم حل هاتين القضيتين. ووصل الأمر بالشعبين الكردي والفلسطيني بحيث أصبحا يستجديان حقوقهما من ظُلاّمهما الاستعماريين تحت مسميات القوانين والأعراف الدولية تارة والديمقراطية وحقوق الإنسان تارة أخرى والأمم المتحدة تارة ثالثة.

بعد مرور قرن، ومع كل التضحيات الجِسام، لم تتحرر كردستان ولا فلسطين، ولم تتحرر قدس الأكراد "كركوك" ولا قدس العرب. فهل سندرك لعبة القوى الرأسمالية أم أننا سنمضي ونكرر ما فعلناه طيلة القرن الماضي؟ فلا التعصب القوموي، ولا التطرف الديني يمكنهما حل هاتين المعضلتين اللتين أنهكتا الشعبين الفلسطيني والكردي، لأن القدس هي لكل الشعوب والأديان ولا تخص شعبًا أو دينًا بعينه. وكذلك الحال بالنسبة لكركوك.

لا "الاستفتاء" شفع للكرد في أن يخلّصهم من النكسة والتراجيديا، ولا بيانات التنديد والشجب ستشفع للفلسطينيين في أن تخلّصهم من نكسة أخرى. ينبغي على الطرفين أن يعِيا أن الحل الأمثل يكمن في العيش المشترك بين الشعوب والأديان من دون استعلاء أو إقصاء لتيار على حساب آخر؛ وأنّ فلسفة الأمة الديمقراطية التي طرحها السيد أوجلان، قد تكون الحل الأمثل لتفادي المجتمعات والشعوب الحروبَ والاقتتال مرة أخرى. لِتَكن كركوك والقدس مدينتَي "الكل مع الكل" على أساس أخوّة الشعوب والقوميات والأديان. عدا ذلك، سنستمر في تكرار ذاتنا، ولن نصل إلى حياة كريمة لكافة الشعوب كي تحيا مع بعضها البعض ثانيةً. وينبغي الابتعاد عن الثنائيات والهويات القومويةوالدينوية القاتلة، التي هي أساس الصراع من أجل المال والسلطة تحت شعارات دينية وقوموية.

لقد اختزلوا تاريخ منطقتنا الممتد لأكثر من عشرة آلاف سنة، بكل قومياتهوإثنياته وأديانه، في قومية واحدة ودين واحد. بمعنى آخر، وكأنه تم تحجيم المجتمع بفرد واحد، وجعله هو فقط من يَحق له الحياة، وعلى غيره (الآخر) أن

يموت أو يضحي بذاته في خدمة هذا الفرد ووجوده؛ لأنه من دونه سيكون العدم والقيامة وتنتهي الحياة. هذا هو "المنطق" و"العقلانية" التي صدّرتها لنا القوى الرأسمالية الغربية الناهبة لكدح وجهد المجتمعات الإنسانية، واختزال كل العالم بوجودها هي دون سواها؛ فهي التاريخ وهي الحاضر ومن دونها ليس هناك مستقبل. هذه هي نظرتنا للغرب لأننا من دونه لسنا موجودين البتة. ونسينا أنه حينما كنا "نحن" متواجدين فإن "هم" لم يكونوا موجودين أصلاً.

ولكي نعود كما كنا أصحاب الجغرافيا والأرض، وننشر العلم والحضارة في كل مكان؛ لا بدَّ لنا من أن نعود إلى ذواتنا ونتعرف عليها أكثر، لا أن نبتعد عنها ونلعنها. فهذه الأرض لكل القوميات من عرب وكرد وأرمن وأشور وتركمان ودروز، وكذلك لكل الأديان الإسلامية والمسيحية واليهودية. فلا يمكن إنكار هذا التاريخ وكأنه لم يكن موجودًا.

الغرب وأوروبا فعلوا ذلك حينما ابتدأوا التاريخ والحضارة والفلسفة من اليونان وأنكروا كل شيء قبله. وها نحن نقلدهم في ذلك، ونبتدئ تاريخنا من انتشار الدين الإسلامي وكأنه لا تاريخ قبله. إنه نفس المنطق الذي لن يوّلد سوى الابتعاد عن الحقيقة المجتمعية للتاريخ والسياسة والأخلاق.

إذا فكرنا بهذا الأسلوب الجديد، فحينها ستعود القدس عاصمة لكل شعوب المنطقة وأديانها. وهذا الكل سيبنيها ويحميها ويصونها. وإلا، فإذا استمرينا بالعقلية التعصبية القوموية والدينية، فحينها لن يحق لنا أن نلوم الآخر، بل علينا فقط أن نلوم أنفسنا وضِيقَ أفقنا الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه.

العيش المشترك بين الشعوب والأديان -وليس الصراخ والعويل- هو الأسلوب الناجع في إخراج المنطقة مما هي عليه من حالة الحروب والقتل والدمار.

القدس ضحية أفكارنا وتعصبنا الأعمى للقوموية والدين، أكثر مما هي ضحية القوى الاستعمارية الغربية. كلنا نعلم أن الأعداء متوحشون وغدّارون، وأنهم كالذئاب ينهشون بنا. المشكلة ليست هنا، بل المشكلة هي أننا جعلنا من أنفسنا نعاجًا وخرافًا نخاف إزعاج ذئابنا التي صنعناها بأيدينا. فلنجعل من أنفسنا أُسُودًا

تهابنا الذئاب وتهرب منا، بدلًا من حالة الانبطاح والخنوع التي نعيشها كالخراف التي لا حول لها ولا قوة وتنتظر في المسلخ كي يأتي دورها وتُذبح.

القضية الفلسطينية والقضية الكردية هما من أبرز القضايا القومية في العالم العربي والإسلامي، وكلاهما تعكسان صراعًا طويل الأمد من أجل الحقوق الوطنية والقومية. وعلى الرغم من اختلاف السياقات التاريخية والجغرافية بين القضيتين، فإن هناك العديد من أوجه الشبه التي يمكن ملاحظتها بينهما.

تعود الجذور التاريخية للصراع من أجل القضية الفلسطينية إلى وعد بلفور عام 1917 وإنشاء دولة إسرائيل على أراضٍ فلسطينية عام 1948، مما أدى إلى تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئين على أرضهم. بينما القضية الكردية تعود بجذورها إلى تقسيم الأراضي الكردية بين دول عدة (تركيا، العراق، إيران، سوريا) بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وفق معاهدة لوزان عام 1923، مما حرم الشعب الكردي من إقامة دولته المستقلة.

والفلسطينيون يناضلون من أجل إقامة دولة مستقلة على أرضيهم التاريخية، مع القدس الشرقية عاصمة لها. والكرد يناضلون من أجل إقامة دولة كردية مستقلة أو حكم ذاتي كامل في المناطق التي يشكلون فيها غالبية سكانية.

لعب التقسيم الجغرافي والتشرذم السياسي دورًا سلبيًا كبيرًا في القضيتين. حيث أن الفلسطينيين يتواجدون في مناطق متفرقة (الضفة الغربية، قطاع غزة، الداخل الفلسطيني المحتل، والشتات)، مما يجعل من الصعب تحقيق الوحدة السياسية. بينما الكرد يتوزعون على أربع دول رئيسية (تركيا، العراق، إيران، سوريا)، مما يجعل قضيتهم معقدة بسبب اختلاف السياسات والمصالح في كل دولة.

تعرض الفلسطينيون للاحتلال الإسرائيلي، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وانتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي والسياسي. بينما الكرد تعرضوا لسياسات التمييز والقمع، مثل سياسات التعريب أو التتريك أو

التفريس/الفرسَنة، كما شهدوا عمليات إبادة جماعية (مثل الأنفال في العراق) وتجريف القرى وتغيير التركيبة السكانية.

على الرغم من الاختلافات الجغرافية والسياسية بين القضيتين، فإن أوجه التشابه بينهما تعكس نضالًا مشتركًا من أجل الحرية والعدالة والحقوق القومية. وكِلتا القضيتين تسلطان الضوء على أهمية حل النزاعات بطرق عادلة تحترم حقوق الشعوب وتطلعاتها. وكِلتا القضيتين تعكسان إشكاليات "الدولة القومية" في الشرق الأوسط، لكن، لكل منهما مساره الخاص. إذ يواجه الفلسطينيون احتلالًا خارجيًا مباشرًا، بينما الكرد يعانون من قمع هوياتهم داخل دول موجودة. وفي نهاية المآل، فكِلتا القضيتين تحتاجان إلى حل عادل يعترف بحقوقهما دون تفجير المنطقة.

وربما يتجسد الحل الأمثل لكِلتا القضيتين الفلسطينية والكردية في تطبيق فلسفة السيد أوجلان من خلال مشروع "الأمة الديمقراطية"؛ أي العمل على دمقرطة الدول التي يعيش فيها كِلا الشعبين على أساس نظام اتحادي لامركزي يمثل كل مكون نفسه بنفسه عبر تنظيمات ديمقراطية أو إدارات ذاتية ديمقراطية.

الفصل الثاني
(العثمانية الجديدة)

النبش في الماضي

- رغم المتغيرات الدولية... لماذا يسعى العثماني الجديد إلى النبش في الماضي وبعث الحياة في ميت أضر بالمنطقة؟

أوهام استعادة العثمانية بلبوس جديد، هي حلم يراود كل تركي على امتداد جغرافيتهم التي يستوطنونها. هذه الأوهام لم تغادر مخيلة كافة رؤساء وحكومات الدولة التركية منذ نشأتها 1923 وحتى الوقت الحاضر. حيث كان ولا يزال تطبيق الدستور الخفي والمعنون بـ"الميثاق المللي"، هو الهدف بالنسبة لهم. هذا الهدف يريدون تحقيقه بأي وسيلة كانت لاستعادة أمجاد الخلافة العثمانية مرة أخرى. حيث أن الترك شعب جاء إلى المنطقة في بدايات القرن العاشر تقريبًا وبالتزامن مع بدايات انحلال الدولة العباسية وتحت مسميات مختلفة. لكنهم استطاعوا بسط نفوذهم بالترغيب والترهيب، إلى أن احتلوا المنطقة كلها حتى بداية القرن العشرين. وأفول نجمهم كان على حساب تشكيل دول عربية مشتتة ونظم عربية شكلية.

سوسيولوجية الإنسان التركي المشحون بالنزعة الطورانية الشوفينية، يرى نفسه بأنه سيد العالم، وأن على الجميع أن يكونوا خَدَمًا لديهم، وأن العنصر التركي هو فقط الذي يحق له أن يعطي الأوامر، وكل ما عداهم هم من الطبقة الثانية والثالثة وخدم ينفذون ما يوجه إليهم. هكذا هي بنية الذهنية التركية، التي لم تتغير إلى الآن منذ قرون عدة، حيث ينظرون إلى الكرد بأنهم أتراك الجبال، وأنهم فقط حراس

وخدم مطيعون. أما نظرتهم إلى العربي، فهو ذاك النجس المقرف، الذي ينبغي تجنب التعامل معه. وأما الأرمني والآشوري وغيرهم فهم كفَرة لا يستحقون الحياة. وإلى الآن لم تتغير نظرتهم مهما غيروا من شكلهم وخطاباتهم، لتبقى حقيقتهم واضحة للقاصي والداني، فقط من خلال متابعة خطابات أردوغان خلال العقد الأخير، لترى كيف يقفز من حبل لآخر ومن اتهام إلى مراوغة لكل الأنظمة في المنطقة.

تحاول السياسة التركية الحالية تحت حكم أردوغان وحزب العدالة والتنمية، بعثَ روح الإمبراطورية العثمانية بشكل انتقائي، رغم أن هذا الماضي "المَيِّت" تَرَكَ جراحًا عميقة لدى الشعوب العربية والكردية والأرمنية. هذا التوجه ليس حنينًا تاريخيًا بريئًا، بل له أهداف جيوسياسية واقتصادية وأيديولوجية محددة. وأهم الأسباب الاستراتيجية لاستدعاء العثمانية مرة أخرى هي تبرير التوسع الإقليمي، حيث احتلت في سوريا (عفرين ورأس العين وتل أبيض، إلى جانب دعمها الفصائل المسلحة)، وفي ليبيا نجد (إرسال مرتزقة ومعدات عسكرية)، وفي أذربيجان (حرب قره باغ ضد أرمينيا). ومن طرف آخر يعمل أردوغان على تعزيز الهوية الإسلاموية السنية لمنافسة المشروع الشيعي الإيراني، أي أنه يحوِّل العثمانية إلى أيديولوجيا سياسية، وتقديم تركيا كزعيمة للعالم الإسلامي (بديلاً عن السعودية ومصر). من ناحية أخرى، فإن أحد الأسباب الأخرى المهمة أيضًا هو إلهاء الداخل التركي، حيث الأزمات الاقتصادية (التضخم تجاوز 80٪ في 2023) دفعت النظام لاستثارة المشاعر القومية والدينية عبر خطاب "عظمة الماضي". وتشتيت الانتباه عن الفساد وتراجع الديمقراطية.

بكل تأكيد، إن ما تسعى إليه تركيا وأردوغان من استعادة العثمانية الماضوية مجددًا، مضرٌّ كثيرًا بالمنقطة، لأن العثمانية ليست مجرد تاريخ، بل هي رمز للاستعمار والقمع بالنسبة للعديد من شعوب المنطقة. فالعرب تم قمعهم وصهر ثقافتهم من خلال تتريكهم بشكل كبير، والكرد مارس العثمانيون ومن ثم الترك بحقهم التمييز واضطهدوا النشاط الثقافي الكردي. أما بالنسبة للأرمن والآشور–السريان فكانت الإبادة الجماعية عام 1915، والتي ما زالت جرحًا مفتوحًا. لذا، لم ولن يُكتب

لتركيا النجاح في استعادة العثمانية مجددًا، لأن الذاكرة الجماعية للشعوب ترفض العودة إلى حكم "الوالي العثماني".

يمكن النظر إلى العثمانية الجديدة على أنها "فانتازيا" خطيرة. وبكل تأكيد، فإن الاستنجاد بالماضي العثماني هو أداة سياسية لأردوغان لتوسيع النفوذ في الفراغ العربي الحاصل جراء ما يسمى بالربيع العربي من جهة، ولإعادة تعريف الهوية التركية بعيدًا عن العلمانية الأتاتوركية من جهة أخرى.

علينا ألاّ ننسى أن الشعوبَ التي عانت من العثمانيين لن تقبل بـ"الوصاية الجديدة"، وسيبقى هذا المشروع مصدرًا للصراع، لا الاستقرار. التاريخ لا يُعاد، اللهم إلا كـ"كاريكاتير" يفضح نفسه بنفسه.

الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

- لماذا فشل أردوغان في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي رغم التنازلات السياسية التي يقدمها؟

من خلال متابعة ودراسة مواقف الطرفين خلال العقود الأخيرة، قد نتوصل إلى تصورَين أو سيناريوهَين اثنين يمدانا بالأسباب الكامنة وراء فشل الحكومات التركية المتعاقبة ومؤخرًا أردوغان في الانضمام للاتحاد الأوروبي. السيناريو أو التصور الأول؛ هو أنه منذ تشكُّل تركيا كخطوة أولى وفق مشيئة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية، ومن ثم الانسحاب الذي قامت به بسبب ثورة أكتوبر؛ منذ ذاك الوقت تم رسم الحدود السياسية التركية من خلال مؤتمرات واجتماعات وتفاهمات وحتى إملاءات غربية على تركيا. ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية أُنيطَت تركيا بدور رئيسي كان يتوجب عليها القيام به، ألا وهو أن تلعب دورَ المخفر المتقدم للغرب في المنطقة لحمايتها من التوغل الشيوعي من الشمال، ولحماية أمن إسرائيل من الدول العربية والإسلامية. هذا هو الدور الذي تم منحه لتركيا بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية وانضمام

تركيا لحلف الأطلسي وجعلها قوة إقليمية عسكرية في المنطقة؛ وأنه يجب على تركيا ألاّ تخرج من هذا الدور الإستراتيجي المُناط بها، اللهم عدا بعض حرية المبادرة للتعبير عن نفسها ضمن محيطها الإقليمي، لا غير. وبكل تأكيد، كان ذلك على حساب دعم الغرب والناتو لكل ما تقوم به تركيا في الداخل من انقلابات تحمي النظام السياسي الموالي لها، كما حدث في انقلابات الستينات والسبعينات والثمانينات، فجميعها كانت من تنفيذ غلاديو الناتو المتواجد على الأراضي التركية، والذي كان يعتبر مكتب الناتو في تركيا. لذلك نرى الصمت الفظيع الذي كان يتخذه الاتحاد الأوروبي لكل الانتهاكات التي قامت بها تركيا في الداخل، حيث إن عمليات الانتقام والقتل وحرق القرى والمدن، كانت تتم من خلال تعتيم إعلامي كبير وصمت غربي فظيع. وثمة الكثير من الكُتّاب والإعلاميين والصحفيين الغربيين الذين وصفوا الإجرام التركي بحق الكرد في تركيا خلال أعوام السبعينات والثمانينات والتسعينات بـ"الحرب الصامتة"، وكان يتم استخدام تركيا كأداة فقط في تحقيق أطماع وأجندات الغرب على حساب شعوب المنطقة بشكل عام والكرد على وجه الخصوص. لذا، لم يكن لدى الأوروبيين أي تصور من الأساس بأن يضموا تركيا للاتحاد، بل كل ما كان هو مجرد تشجيع تركيا على تقديم التنازلات مقابل بيعها أوهام الانضمام لا أكثر، وهو ما حدث، إلى الآن على أقل تقدير.

التصور أو السيناريو الثاني؛ هو أن فشل تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، رغم المحاولات والتنازلات الجزئية التي قدمتها الحكومات المتعاقبة وآخِرها أردوغان، يعود إلى مجموعة معقدة من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى المصالح الجيوسياسية للاتحاد وأعضائه. فمنها عقبات سياسية وقانونية جوهرية، مثل انتهاكات حقوق الإنسان وتآكل الديمقراطية، وكذلك قمع الحريات وخاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة (2016)، حيث شنّت تركيا حملات اعتقال واسعة ضد الصحفيين والمعارضين، مما دفع البرلمان الأوروبي إلى إدانة تركيا مرارًا. والتعديلات الدستورية المثيرة للجدل، حيث تم تحويل النظام إلى "رئاسي مطلق"

(2017)، مما أضعف فصل السلطات، واعتبره الاتحاد الأوروبي انتكاسة ديمقراطية.

ولا ينبغي أن ننسى أن النزاع القبرصي أيضًا، إذ يمكن اعتباره أحد أهم الأسباب التي عرقلت مساعي تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي. وكذلك احتلال شمال قبرص، حيث لا تعترف تركيا بجمهورية قبرص والتي هي (عضو في الاتحاد الأوروبي منذ 2004)، أعلنت كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقيرغيزستان أنها لا تعترف بالجمهورية التركية لشمال قبرص، عقب اتفاقية الاستثمار التي وقعها مع الاتحاد الأوروبي واصفة الوجود التركي في قبرص بأنه "احتلال".

تعهدت أربع حكومات تركية بالامتثال الكامل لسياسة الاتحاد الأوروبي في شبه جزيرة قبرص المنقسمة مقابل التزام استثماري أوروبي بقيمة 12 مليار يورو. وتدعم انفصال الشطر الشمالي، مما يجعل أي تفاوض مع الاتحاد مستحيلاً دون حل هذه الأزمة. والعامل الأخير هو أنه ثمة خلافات حول الموارد البحرية والتي يتخللها توترات حول حقوق التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط بين تركيا وقبرص واليونان.

وبشكل عام، لدى الاتحاد الأوروبي معايير معروفة، ألا وهي (معايير كوبنهاغن)، والتي يُشترَط على كل دولة تحقيق وتطبيق هذه القوانين للدخول إلى النادي الأوروبي. وأهم هذه المعايير هي الديمقراطية وسيادة القانون. لكن تركيا فشلت في إصلاح القضاء وتقليص نفوذ الجيش في السياسة. وكذلك حقوق المكونات والأقليات، وأهمها القضية الكردية التي تشكل نقطة خلاف، خاصة مع إطلاق عمليات تركيا العسكرية في سوريا والعراق. والنقطة الأخيرة هي سياسة الاقتصاد الحر، حيث الأزمة الاقتصادية التركية (التضخم الذي تجاوز 80٪ في 2023، وانهيار الليرة) جعلت تركيا غير جاهزة لمعايير اليورو.

كما وثمة دول تُعارِض دخول أو انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وأهم هذه الدول هي ألمانيا، التي تخشى من تدفق المهاجرين الأتراك (هناك جالية تركية يبلغ

تعدادها 3 ملايين نسمة في ألمانيا)، وتعارض الانضمام تحت حكم أردوغان. كذلك فرنسا التي تَعتبر تركيا "دولة غير أوروبية" ثقافيًا وجغرافيًا، وتعارض عضويتها بشكل قاطع. وأيضًا النمسا التي ترفض انضمام تركيا علنًا وتصفه بـ"الخطر على الهوية الأوروبية".

لذا، يُعتبر انضمامُ تركيا للاتحاد ونيلها العضوية أمرًا شبه مستحيل، دون حصول تغيير جذري. إلى الآن على الأقل، فشل أردوغان في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ ليس بسبب "رفض أوروبا لتركيا" فحسب، بل ولأن سياساته الداخلية والخارجية تتعارض مع القيم التأسيسية للاتحاد. وحتى مع تقديم التنازلات، يبقى الطريق مسدودًا أمام غياب الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح، واستمرار النزاعات مع أعضاء الاتحاد (اليونان وقبرص). وعلى ما يبدو أن الشراكة الاستراتيجية (بدل العضوية الكاملة) هي السيناريو الواقعي الوحيد لعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي في المدى المنظور.

تناقض البراغماتية الأردوغانية

- **بم تفسر تناقض البراجماتيةالأردوغانية... فعلى الرغم من أن تركيا عضو في الناتو فهي نفسها حليفة روسيا في الأزمة السورية؟**

بالنسبة للتناقض البراغماتي لأردوغان بين الناتو وروسيا في الأزمة السورية، فيمكن وصف هذه السياسة بـ"الأردوغانية"، والتي ينبغي تدريسها كمنهج جديد تخطّى فيه معلمه في هذا المجال، ألا وهو "ميكافيللي". حتى هذه الشخصية التي رسمها الأخيرُ في كتابه "الأمير"، لا يمكن إلا أن يكون عبدًا أو تلميذًا في مدرسة أردوغان. لذا، يمكن القول إن أردوغان قد تخطى الأمير في كتاب ميكافيللي، وتحول ذاك الأمير إلى "مَلك" التناقضات السياسية والمتأرجحة على حبال متعددة

في وقت واحد. فأي متتبع لأردوغان ومُلِمّ بسياساته سيدرك أن الشخصية الأردوغانية هي شخصية جديدة، فإنْ وصَفَها ميكافيللي بـ"الأمير"، فبكل تأكيد عند أردوغان يمكن تسميتها بـ"المَلك". ونظرًا للظروف التي تضرب المنطقة من أزمات وفوضى، والتي قلبت كافة الموازين والاصطفافات السائدة منذ فترة طويلة، فإن هذه الظروف بحد ذاتها أفرزت شخصية "المَلك"، التي رسمها لنا أردوغان من خلال مقارباته وسياساته المتقلبة في نفس اللحظة. والسبب هي أن الشعوب أصابها مرض النسيان، فلم تَعُد تفرِّق بين الحاكم والأداة. وراحت تنظر لأردوغان على أنه السلطان وأمير المؤمنين والفاتح العظيم للمنطقة من الحكام الخوارج. وبكل تأكيد، هكذا رعاع تم تحضيرهم من قِبَل الأنظمة وسياساتهم الجوفاء وعديمة القيمة، إن كان في المجال التعليمي والتربوي أو في المجالات الأخرى. حيث لم تُخَرِّج سوى الجهل والأشخاص التي لها "ذاكرة السمَك".

سياسيًا، حيث السياسة التركية تحت حكم أردوغان تُظهر براغماتية متعمدة تبدو للمتابع متناقضة للوهلة الأولى، لكنها في الواقع تستند إلى حسابات جيوسياسية واقتصادية دقيقة تُعبِّر عن دهاء أردوغان. هذا التناقض يتجلى بوضوح في تحالف تركيا مع روسيا في سوريا رغم عضويتها في الناتو. يمكن إرجاع ذلك لأسباب استراتيجية وفق منطق السياسة الأردوغانية. حيث تُعلمنا هذه السياسة أن المصالح التركية فوق الولاءات التحالفية مهما كانت. فعند اردوغان، الأمن القومي التركي أولوية. لذا، كان تهديد "الممر الكردي" الذي تَصوّرته تركيا يمثل خطرًا وجوديًا على تركيا بحدِ ذاتها! من جهة أخرى، فإن التنسيق مع روسيا سمح لأردوغان بشن عمليات عسكرية (مثل "درع الفرات" و"نبع السلام") ضد الكرد في سوريا، إذ تمتلك روسيا نفوذًا حاسمًا على النظام السوري. وبذلك تتجنب المواجهة المباشرة مع النظام السوري.

اقتصاديًا، الاعتماد الاقتصادي على روسيا وخاصة صفقات الطاقة الحيوية، حيث أن 45٪ من واردات تركيا من الغاز تأتي من روسيا (عبر خط "السيل التركي"). والمحطة النووية الكهربائية أي محطة أكويو النووية. والتي هي مشروع روسي بقيمة 20 مليار دولار لتلبية احتياجات تركيا من الكهرباء.

كما نجحت تركيا في استغلال التنافس الدولي لصالحها، إذ جعلت من لعبة "الطرف الثالث" بين القوى العظمى نقطة قوة بالنسبة لها، واستفادت منها نوعًا ما. أول استفادة تمثلت في عملية شراء صواريخ إس-400 الروسية (2019)، التي استخدمها أردوغان كأداة ضغط على الناتو للحصول على تنازلات (مثل تحديثات إف-16). وكذلك التوسط بين روسيا وأوكرانيا، حيث عرضت تركيا نفسها كوسيط في الحرب الأوكرانية، مما عزز مكانتها الدولية. النقطة المهمة الأخرى هي تجنب العزلة الدولية، وخاصة بعد الانقلاب الفاشل (2016). حيث جعل أردوغان يشك في دعم الناتو، فاتجه إلى موسكو كشريك بديل. نقطة مهمة أخرى استغلها أردوغان، ألا هي ورقة أزمة اللاجئين، حيث استخدمها كورقة ضغط ضد الاتحاد الأوروبي، بينما تعاون مع روسيا لإدارة تدفق المهاجرين.

بكل الأحوال، فإن علاقة أردوغان مع روسيا لن تكون على حساب الناتو بالتأكيد، وهذا ما كان يحسبه أردوغان بشكل دقيق، على الأقل خلال فترة لعبه على الحبال والأوتار الحساسة تلك. إذ ليس بمقدور أردوغان التخلي عن حلف الناتو، الذي تُعَد تركيا عضوًا مهمًا فيه. فالناتو يوفر الحماية العسكرية والضمانات الأمنية ضد أي تهديد خارجي (خاصة من إيران أو سوريا)، كذلك لأن الجيش التركي يعتمد على أسلحة الناتو (مثل الطائرات إف-16). بكل تأكيد، فالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي هي أقدم من أردوغان وتسلّمه السلطة قبل أكثر من عقدين. فالاقتصاد التركي مرتبط بأوروبا أساسًا (75٪ من الاستثمارات الأجنبية تأتي من دول الناتو).

في النهاية، يمكن اعتبار البراغماتية فنًا للبقاء وفق سياسة أردوغان التي اتبعها خلال الأزمة التي ضربت المنطقة. فأردوغان لا يرى تناقضًا بين عضوية الناتو والتحالف مع روسيا، بل يعتبر ذلك "توازن قوى" ضروريًا لتركيا في بيئة جيوسياسية متقلبة. وأساس هذه الاستراتيجية تعتمد على رفض الانحياز الكامل لأي قطب دولي، والاستفادة من الصراعات لتعزيز النفوذ التركي، والمرونة في تحقيق المصالح حتى لو أثارت حفيظة الحلفاء.

لكن المخاطرة هنا هي أن اللعب على الحافتين قد يؤدي إلى عزل تركيا إذا فشلت في الحفاظ على هذا التوازن الدقيق، خاصة مع تصاعد الحرب في أوكرانيا وتنامي التوتر بين روسيا والناتو. وكذلك في سوريا، لربما يأتي الوقت وتتضارب مصالح أردوغان مع الناتو أو إسرائيل، وهو ما سيجعل الناتو ينحاز إلى إسرائيل بكل تأكيد. حينها ماذا يمكن لأردوغان أن يفعل؟ حينها لن يكون أمامه سوى خيارات محدودة جدًا؛ إما التوجه نحو إقامة حلف جديد مكون من (روسيا وإيران والصين)، وهو ما سيؤدي إلى خلق تحالفات جديدة في المنطقة ويؤدي إلى تحويل المنطقة إلى جحيم بكل معنى الكلمة؛ أو أن تنصاع تركيا وتقدم التنازلات أكثر للغرب وتستمر في لعب الدور الموكل إليه، أي إلى أردوغان، باعتباره المتعهد الرسمي والوحيد لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير/الجديد، كما صرح هو ومعلمه أربكان.

بكل تأكيد، لا يمكن لهذه السياسة الأردوغانية البراغماتية أن تنجح في المراحل الانتقالية. إذ ستأتي اللحظة التي تفرض على أردوغان تحديد وجهته وترجيحه وأن يصرّح علنًا في أي كفة سيكون. وثمن هذا القرار، قد يكلف الدولة أو الشعب كثيرًا وربما قد تمتد تداعياته لقرن كامل. فهل سيتم تحمل تبعات هكذا قرار؟ اللحظات المفصلية ينبغي أن تكون قراراتها تاريخية، لا انتقائية أو انتقامية أو ثأرية؛ وإلا، فحينها ستتقلص تركيا لحدود الأناضول فقط.

اللعب الأردوغاني في الشرق الأوسط

- لماذا منحت الولايات المتحدة وأوروبا أردوغان حيزًا كبيرًا للّعب في الشرق الأوسط، رغم التقارب الديني مع دول المنطقة؟

رغم كل الذي حدث ويحدث في المنطقة، ورغم المستجدات المتسارعة وتحرك الاصطفافات والتحالفات فيها وتغيرها بشكل دوري، تبقى الأسئلة المهمة والمطروحة من قبل الكثيرين من الباحثين هي: مَن هو أردوغان؟ ومَن أتى به؟ هل الانتخابات في إسطنبول هي مَن أصعدته للحكم، أم ثمة خطبٌ ما وراء كواليس الهيمنة العالمية؟ ما هو الدور المنوط به؟ وغيرها الكثير من الاستفسارات والأسئلة التي يمكن سردها بغية فهم ما يحصل، أو لماذا حصل كل الذي نراه الآن؟ وما هي الدوافع؟ وما هي الأرضية؟ وهل حكام أنظمة المنطقة، الذين سقطوا كأحجار الدومينو، هل كانوا زعماء حقًا، أم أنهم ليسوا سوى أحجار دومينو أو أحجارًا على رقعة شطرنج اسمها الشرق الأوسط؟

ثمة رأيان حول حقيقة أردوغان واعتلائه السلطة في تركيا. الأول؛ يرى أنه نتاج تزاوج النزعة الدينية والقومجية في تركيا، وتم إظهاره على المسرح ليقوم ببعض الأدوار التي أوكلت إليه من قبل قوى الهيمنة الرأسمالية العالمية والمتحكمة في مصائر البلاد والعباد. وهذا ما يؤكده الزعيم الإسلامي ورئيس حزب الرفاه، السيد نجم الدين أربكان. إذ يقول في إحدى مقابلاته أن أردوغان ما هو إلا المتعهد الرسمي لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد/الكبير، حسب ادعائه طبعًا. وحسب هذه المعلومات، فقد تم تكليف أردوغان بهذه المَهَمّة، وتحضيره ليكون الزعيم والرمز الذي تحتاجه شعوب المنطقة والمفتقدة لإرادة وروح الزعيم في وقتنا الحاضر. فتم النفخ فيه من خلال بعض المواقف على أنه الزعيم الذي بمقدوره تحدي الغرب الكافر وإسرائيل، في وقتٍ معظمُ زعماء المنطقة خانعين للغرب وينفذون ما يَطلبونه منهم؛ وأن الشعوب لا تنتظر شيئًا من حكامها، وأنهم لا حول ولا قوة لهم. بالتالي، فشعوب هذه المنطقة بحاجة ماسة لزعيم يدغدغ نزعاتهم الدينية والقومية على أساس تحرير القدس. فكان مؤتمر دافوس والمشهور بموقف

أردوغان حينما قال "وون منيت" لرئيس الوزراء الإسرائيلي. وتم اعتبار ذلك نصرًا كاسحًا تجاه العنجهية الإسرائيلية من قبل شخص أردوغان. أما الموقف الثاني، فكان في حادثة سفينة مرمرة، التي تم إرسالها نصرةً لغزة، والتي حاول فيها جنود إسرائيليون التسلل إليها واعتقال مَن عليها، فقُتِل عدد من الأتراك الذين كانوا متوجهين لغزة وهم يحملون معهم بعض المساعدات. استغل أردوغان هذه الحادثة أيضًا بشكل كبير ضد إسرائيل، وراح يهددهم بقطع العلاقات معهم وتربيتهم، حسب إدعائه. بهذين الحدثين تحوَّل أردوغان إلى المخَلِّص وإلى "صلاح الدين" الذي سيحرر بيت المقدس. وجاءت بعدها أزمة المنطقة بشكل عام، وبروز ما سمي بـ"ثورات الربيع العربي"، التي ظهر فيها أردوغان مهدِّدًا معظم أنظمة المنطقة بإسقاطهم، وأنهم مستبدون ولا يستمعون لشعوبهم، فكان يحثهم على الديمقراطية واحترام متطلبات الشعوب! ونجح بذلك في أن تحوَّل إلى الأب الروحي للإسلام السياسي والإخوان المسلمين، الذين اعتبروه خليفتهم في زمن الزعماء الأقزام.

لهذا كله، كان الغرب يستغلون أردوغان في تنفيذ مشاريعهم في المنطقة. ومن خلاله، أي أردوغان، تم جلب عشرات الآلاف من الإرهابيين من كل بلدان العالم وعبر موانئ ومطارات تركيا، فكان يتم استقبالهم وإرسالهم إلى سوريا أو العراق أو ليبيا أو أذربيجان وأوكرانيا وغيرها من الدول.

أما الرأي الثاني؛ فيمكن سرده من خلال الطرق الرسمية التي صعد فيها أردوغان لكرسي السلطة، بعيدًا عن نظرية المؤامرة طبعًا.

فالسياسة التركية تحت حكم أردوغان تمكنت من تحقيق نفوذ واسع في الشرق الأوسط، رغم التقارب الديني المحدود مع دول المنطقة؛ وذلك بسبب مجموعة من العوامل الاستراتيجية والجيوسياسية، التي جعلت القوى الغربية (خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) تتسامح مع تحركاته، بل وتتعاون معه في بعض الملفات. وذلك لأسباب عديدةٍ أهمها الموقع الجيوسياسي الفريد لتركيا. إذ تُعتبَر تركيا جسرَ وصلٍ بين الشرق والغرب، وبوابةَ أوروبا إلى الشرق الأوسط، وتُعَدّ معبرًا حيويًا

للطاقة (مثل خطوط أنابيب الغاز من أذربيجان وقزوين إلى أوروبا). وتركيا يمكن عدّها قاعدة عسكرية للناتو، إذ تضم قاعدة إنجرليك، التي تستخدمها الولايات المتحدة لعملياتها في المنطقة.

النقطة الهامة الأخرى، هي السيطرة على مضيق البوسفور والمضائق التركية التي تُشكل شريانًا حيويًا للتجارة العالمية والنفط، مما يجعل تركيا لاعبًا لا يمكن تجاوزه. ولا يمكن إغفال تركيا كشريك "ضروري" في قضايا إقليمية حساسة أيضًا، مثل احتواء روسيا وإيران في سوريا، حيث لعبت تركيا دورًا في مواجهة النفوذ الإيراني عبر دعم المعارضة، كما أنها تحجّم طموحات روسيا في التمدد جنوبًا. وفي ليبيا، عملت تركيا على مساعدة حكومة الوفاق ضد قوات حفتر (المدعومة من روسيا ومصر والإمارات).

كما لا يمكن إغفال المصالح الاقتصادية والعسكرية المشتركة. فسوق تركيا كبير، ولديها ثاني أكبر جيش في الناتو، وهي شريك مهم في الصناعات الدفاعية الغربية (مثل إنتاج طائرات إف-35)، بالإضافة إلى الاقتصاد المتشابك مع أوروبا، حيث يُعتبَر الاتحادُ الأوروبي الشريكَ التجاري الأول لتركيا (40٪ من صادراتها إليه).

ويمكن اعتبار الحاجة إلى قوة إقليمية "فاعلة" من قِبل الغرب بأنها من أهم العوامل التي كانت تجعلهم لا يتخذون أية قرارات ضد تركيا. فتركيا لديها جيش قوي وقدرة على التدخل السريع (كما في أذربيجان ضد أرمينيا 2020). ويمكن اعتبار أردوغان أفضلَ مَن يستغل الفراغ العربي، بعد تراجع دور مصر، وبذلك أصبحت أنقرة لاعبًا مركزيًا.

لا يُعتبر التقارب الديني عاملاً حاسمًا في هذه الأمور. فرغم أن أردوغان يتبنى خطابًا إسلاميًا، إلا إن الغرب يتعامل مع تركيا كقوة جيوسياسية، وليس كدولة إسلامية؛ وذلك لأن التاريخ العلماني لتركيا يجعلها مختلفة عن إيران أو الحركات الإسلامية الراديكالية. كذلك، فالمصالح الاستراتيجية أهم من الأيديولوجيا،

حيث أن الغرب يفضل التعامل مع أنقرة (حتى لو استخدمت الإسلام سياسيًا) على أن يتركها تنزلق نحو محور روسيا-الصين.

في النهاية، فإن "البراغماتية القذرة" هي سيدة الموقف في المنطقة، أو أنها بمثابة قانون التعامل مع أردوغان. فالغرب يمنح أردوغان مساحة للمناورة، لأنه لا يستطيع الاستغناء عن تركيا جيوسياسيًا وعسكريًا، ويخشى من انهيار تحالف الناتو إذا تمت معاقبة أنقرة بشدة. ثم إن الغرب يُفضل "تركيا المزعِجة" على "تركيا المعادية" التي تتحالف كليًا مع روسيا أو الصين. وبكل تأكيد، فللصبر حدود أيضًا بالنسبة للغرب. باختصار، أردوغان يلعب بورقة "الضرورة الاستراتيجية" لصالحه. والغرب يتحمل تناقضاته، لأنه لا يملك خيارًا أفضل في المنطقة، حاليًا على الأقل.

نشر الفوضى في الشرق الأوسط

- هل ترى أردوغان مسؤولًا عن نشر الفوضى والاستقرار في الشرق الأوسط... ولماذا؟

لا يمكن إلقاء اللوم كثيرًا على أردوغان فيما تشهده المنطقة من فوضى. فرغم أنه ساهم بشكل مباشر في الكثير من هذه الفوضى، وحرَّض عليها، وعمل على نقل الآلاف من المرتزقة والإرهابيين عابرًا للحدود وغير مكترث بخرائط سايكس بيكو؛ إلا إنه يمكن اعتبار أردوغان بحد ذاته أداةً بيد قوى الهيمنة العالمية بنفس الوقت. فبقدر ما كان أردوغان يستخدم الفصائل كأدوات في تنفيذ ما يُطلب منهم على أساس أنه المحرك الأساسي بنظرهم، الأمر الذي يمكن اعتباره نصفَ الحقيقة؛ إلا أن أردوغان نفسه لم يكن سوى أداة تنفذ تعليمات قوى الرأسمالية العالمية.

عليه، وبعيدًا عن نظرية المؤامرة، يمكن اعتبار السياسة التركية تحت حكم أردوغان على أنها عامل ساهم في تعزيز الفوضى في الكثير من الملفات. إذ ساهم أردوغان في نشر الفوضى من خلال التدخلات العسكرية المباشرة: ففي سوريا، قام

بغزوات واحتلالات عسكرية متكررة (عفرين 2018، رأس العين 2019) أدت إلى تهجير مئات الآلاف وإلى تغيير ديموغرافي ممنهج، إلى جانب دعمه لجماعات مسلحة متنافسة (بعضها متطرف)، مما زاد من تعقيد المشهد السوري. أما في ليبيا، فأرسل مرتزقة سوريين وأسلحة ثقيلة دعمًا لحكومة الوفاق، مما أطال أمد الحرب الأهلية. كذلك فعل في ناغورنوكاراباخ (أذربيجان)، إذ قام بدعم باكو عسكريًا ضد أرمينيا (2020)، مما أشعل صراعًا إقليميًا جديدًا.

وعرف أيضًا كيف يستخدم "ورقة اللاجئين" كسلاحِ تهديدٍ متكرر بفتح الحدود أمام اللاجئين السوريين نحو أوروبا (كما في 2020)، مما زاد الضغوط على الاتحاد الأوروبي، وأنشأ أزمات إنسانية.

ولا ننسى أن أردوغان عمل على تأجيج الصراعات الطائفية من خلال الخطاب الإسلامي المتشدد، وصَوَّر تركيا كـ"حامية للسُّنّة" ضد إيران والشيعة، مما عمّق الانقسامات في العراق وسوريا ولبنان.

وعن الأسباب التي جعلت أردوغان يتبع هذه السياسات؛ ربما أنه كان يسعى إلى تعظيم النفوذ وتحويل تركيا إلى قوة إقليمية لا يُمكن تجاهلها، وإلهاء الداخل التركي عن الأزمات الاقتصادية (تضخم 80٪ في 2023) عبر خطاب قومي-إسلامي.

الخلاصة التي يمكن التوصل إليها بعد كل هذا السرد السريع، هي أن أردوغان "صانع فوضى" و"بائع استقرار"، من غير منافس. فأردوغان ليس مجرد "براغماتي" إقليمي، بل هو زعيمٌ في نظر البعض. إذ عمل على استغلال الفوضى لصالحه، رغم أن سياسته تلك كانت تنطوي على مخاطر عديدة بنفس الوقت. الدرس المستفاد هنا، هو أن الشرق الأوسط أصبح ساحةً لصراع القوى المتوسطة (تركيا، إيران، إسرائيل، الإمارات) أكثر من كونه ساحةً للصراعات الكبرى (أمريكا-روسيا).

وأردوغان، ورغم كل الانتقادات الموجهة إليه، واستبداده وتقلباته الآنية؛ إلا أنه أتقن هذه اللعبة ببراعة.

العيش في الماضي

- **بم تفسر إصرار العقلية التركية وتعنتها وعدم مواكبتها للمتغيرات التاريخية والظروف السياسية؟**

إصرار العقلية التركية على المواقف المتصلبة، وعدم مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية، إنما يعود إلى جذور عميقة في التكوين التاريخي والسياسي والهوياتي لتركيا الحديثة. هذا التعنت ليس مجرد موقف ظرفي، بل هو نتاجُ تفاعلٍ معقد بين عدة عوامل داخلية وخارجية.

الإرث العثماني والصراع على الهوية، يمكن اعتبارهما من أهم العوامل التي ساهمت في حالة التعنت التي تصيب تركيا حتى راهننا. فتركيا تعيش "أزمة الهوية" منذ تأسيس الجمهورية (1923) على يد أتاتورك: صراع قوي بين الحداثة العلمانية (النموذج الأتاتوركي) والحنين إلى الصبغة العثمانية (التي يستغلها أردوغان لتعزيز شرعيته). كذلك عقدة "الدولة المحاصَرة"، وهي العقلية التركية ما زالت تعاني من صدمة انهيار الإمبراطورية العثمانية، مما يدفعها للتمسك بمواقف دفاعية متصلبة. ولا يمكن إنكار دور الجيش في ذلك أيضًا، حيث أن العسكرة عميقة في الدولة التركية، وكان ثمة دورٌ تاريخي للجيش. فلطالما كان الجيش التركي "حامي العلمانية" والهوية التركية، مما خلق ثقافة سياسية تقوم على الريبة من الخارج (نظرية "القلعة المحاصَرة"). ورفض التنازلات (خاصة في الملفات الأمنية مثل القضية الكردية).

هذا ويمكن اعتبار القضية الكردية أيضًا من أهم العقد الأمنية الدائمة، حيث الخوف من التقسيم، والذي تتعامل به تركيا مع المطالب الكردية على أنه "خطر

وجودي" منذ ثورة الشيخ سعيد (1925)؛ مما جعلها ترفض أية حلول سياسية مرنة، بل وتلجأ إلى الاستثمار في العداء وتحويل الصراع مع الكرد إلى أداة لتوحيد القوميين والإسلاميين في الداخل التركي.

كما اعتمدت تركيا، منذ تأسيسها في بدايات الحرب العالمية الأولى، بشكل كبير على التناقضات ولعبة التوازنات. فكانت تركيا تعتمد على تناقضات القوى الكبرى (بين الناتو وروسيا) لتأمين مصالحها، مما يجبرها على اتخاذ مواقف متشددة لإثبات حضورها.

وطبعًا، العامل الديني، وخاصة الإسلام السياسي كأيديولوجيا حاكمة، استثمرت فيه كلُّ الأنظمة المتعاقبة في تركيا. فعمل أردوغان على إحياء العثمانية واستخدام الخطاب الإسلامي لتعويض فقدان الشرعية الداخلية (خاصة بعد الأزمات الاقتصادية).

وهناك حالة العداء مع الجوار، التي أكدت على تعنت تركيا على مواقفها، وأنها تسعى لنشر التناقضات كي تستثمر فيها؛ حيث الخلافات مع مصر واليونان وقبرص وسوريا والعراق، والتي جعلت تركيا ترفض التراجع لتجنب "فقدان الهيبة"!

السؤال الهام الذي لا يزال مطروحًا هو: ولماذا لا تتغير؟ يمكن استشفاف الأجوبة من خلال تتبع تاريخ تركيا في مقارباتها مع الفواعل الداخلية وتقرباتها إقليميا ودوليًا. فالبنية المؤسسية للدولة التركية بُنيت على مركزية القرار ورفض التعددية، وأن تركيا تشكلت على أساس الاستثمار في العداء وصناعة عدو خارجي (كرد، يونان، غرب، إسرائيل) لتحقيق التماسك الداخلي، إلى جانبِ غياب البديل، حيث المعارضة التركية ضعيفة ومشتتة، ولا تقدّم مشروعًا واضحًا بديلاً.

النتيجة التي يمكن استخلاصها، هي أنه ثمة تعنت بلا رؤية. فتركيا تدفع ثمن الارتهان للماضي (العثماني والأتاتوركي)، بدلًا من تطوير رؤية مستقبلية. هذا التعنت قد يحقق مكاسب قصيرة المدى (كاسترضاء القاعدة الشعبية)، لكنه على

المدى البعيد يعمق عزلتها الدولية، ويفاقم الأزمات الاقتصادية، ويهدد استقرار المنطقة. وهذا ما تعيشه تركيا بكل تفاصيله في هذه الأيام.

أي أن العقلية التركية لن تتغير، إلا بتحقيق تحول جذري في البنية السياسية والثقافية. وهذا ما يحتاج بدوره إلى وجودِ زعيم شجاع يعيد تعريف الهوية التركية بعيدًا عن ثنائيات (عثمانية/علمانية) التي أنهكت البلاد. وحتى ذلك الحين، ستظل تركيا سجينةَ تاريخها وحروبها العبثية في الداخل والخارج. من جانب آخر، فإن حل القضية الكردية بالطرق السلمية والديمقراطية قد يُجنِّب تركيا حالةَ التقسيم التي تلوح في الأفق. أما إصرار تركيا على حل القضية الكردية بالطرق العسكرية، فسيُزيد من فرص تقسيم تركيا وانكماشها لتبقى محصورة في الأناضول، كما قال السيد أوجلان في لقائه مع الوفد المفاوض مع الحكومة التركية.

السيطرة باسم الدين

- **رغم نجاح العثمانيين في السيطرة على الشعوب الإسلامية باسم الدين لمدة تزيد عن أربعة قرون؛ بم تفسر الفشل الأردوعاني في تكرار هذه الفكرة؟**

كلمة السرّ في نجاح أية ثورة، تعتمد في الأساس على القوة المجتمعية وتنظيمها بشكلٍ واعٍ، بعيدًا عن الشعارات الرنانة للبرجوازية والليبرالية، والتي أفقدت الشعوبَ قوّتَها من خلال إبعادها عن التنظيم وشلِّ حركتها ببعض الأساليب الليبرالية، التي لا تهدف سوى إلى تعميق الانقسام النفسي والمجتمعي بين مَن يدَّعون الطليعية وريادة الثورة من جهة، وبين المجتمع الباحث عمّن يسير به نحو برّ الأمان من جهة أخرى. هنا كانت الفجوة الحقيقية؛ وهنا، في نفس هذه النقطة، خسرت القوى التي ادّعت ريادتها للثورات، تحت مسمى الإسلام المعتدل وكل مشتقاته وبناته وأخواته.

الهجمة على المنطقة هي هجمة أيديولوجية، فكرية، ثقافية، عسكرية، واقتصادية. ولكي نواجه هذه الهجمة، لا بد لنا من امتلاك نظرية وفلسفة حياتية

توازيها على الأقل، إن لم نقل أنه ينبغي أن تكون أقوى منها، كي نحمي ذاتنا من الضياع في هذه الفوضى التي ادّعوا أنها خلاّقة.

لا يمكن اعتمادُ فلسفة قديمة تم تجربتها منذ فترات طويلة. وإن تم استخدامها، فلن تكون عملياتُ التجميل أو الترميم لهذه الفلسفة سوى إدامة عمرها قليلاً، ولكنها لن تنجو من المقصلة التي يتم إعدادها لها. كل فلسفة يلزمها فلسفة مضادة حديثة كي تنجح. ولا يمكن البتة الاعتماد على نفس الفلسفة في كل زمان ومكان. وإلا، فسنناقض أنفسنا، وسندخل منزلق الديماغوجية. الزمكان، الذي هو أحد القيم الأساسية من قوانين الطبيعة، ينبغي التقرب منه بشكل فلسفي وعلمي، بعيدًا عن الديماغوجية والسفسطائية. بل ينبغي أن نمتلك فلسفة معاصرة من واقعنا وزماننا نحن، كي يمنحنا التاريخ حق العيش بكرامة. وإلا، فسنكرر ذاتنا ثانيةً لقرن آخر يستعجلنا بتغيير ما في أنفسنا قبل فوات الأوان.

وكل مَن لا يعمل على تغيير ذاته ووعيه، ولا يتسلح بفلسفة جديدة؛ فلن ينقذ نفسه من التكرار والعيش الرتيب، كما كنا في القرن العشرين: عبارة عن مفعول به وفيه، لا غير. وللتحول إلى فاعل، يجب قبل كل شيء البحث عن الجديد بين ظهرانينا، مع الاستفادة من العلوم التي تظهر هنا وهناك. ولكن، تبقى معرفة الذات، كما قالها أرسطو "اعرف نفسك"، هي الحلّ الأكيد والسبيل الوحيد للنجاح.

تاريخُ الإنسانية مليءٌ بالدروس والعبر التي مرّت علينا ونحن نتصفح الكتب وما بين الأسطر والكلمات، علَّنا نُدرك ما عاشه الأولون من أجدادنا تحت رحمة الطغيان وظلم الجبابرة، الذين حكموا الأرض ومَن عليها، وجعلوا من أنفسهم آلهةً يَخِرُّ لها الفقراء مطيعين ساجدين. وقد كانت عاقبة هؤلاء الجبابرة تحمل في طياتها المأساةَ لهم والتراجيديا لمن اتبعهم. ولنا في القرآن الكريم كثيرٌ من القصص التي كشفت عن هؤلاء الظالمين؛ من فرعون إلى نمرود وغيرهما، وكيف كان المتمردون عليهم سببًا لنهاية الظلم وبزوغ فجر حرية الشعوب.

كمية الاستعلاء والتكبر التي لازمت الظالمين والدكتاتوريين حتى على أقرب المقربين لهم، أصابتهم بالجهل وبعمى البصر والبصيرة. في هذه النقطة بالذات، يعمل الطغاة على ترهيب المجتمعات وزرع الرعب والخوف فيهم، لتربيتهم على الطاعة العمياء، بعد أن يضع الطاغي نفسه مكان الإله، ولسان حاله يقول: "وما أُطعِمُكم إلا لتعبدون"!

وينساق الجهلة من عامة الشعب وراء هذا الطاغوت، علَّهم يحصلون على فتات الطعام من موائد الآلهة المتكبرين والمتغطرسين. وحينما يرى هذا الطاغي سجود القطيع من الشعب له ويُسَبّحون بكَرَمه؛ هنا يبدأ الدكتاتور بتصديق ما تراه عيناه، وتبدأ مرحلة القتل والتكفير، واعتقال كل مَن يخالفه الرأي أو حتى مَن يتمنى الخلاص منه.

هذه هي الحال التي وصلناها ونحن في بدايات الألفية الثالثة، التي شغلت العالم بالتطور التكنولوجي والمعلوماتية؛ حتى بتنا وكأننا نعيش في شقة أو قرية صغيرة، نعلم ما يدور من حولنا بفضل الثورة المعلوماتية والرقمية، التي لا نستطيع حتى مجاراتها في الكثير من الأحيان.

طغاة وظالمون يريدون تنصيب أنفسهم آلهة على رؤوسنا، بالرغم من كل التطورات التي نعيشها وكمية المعلومات التي تهطل على عقولنا بشكل يومي. لكن، وبالرغم من كل ذلك، علينا أن نقرّ ونعترف أنه ما زال هناك مَن يفرح لأنه يعيش هذه الثورة المعلوماتية، ولكنه في نفس الوقت يقبع في قعر بئر الجهل والتعنت، ويريد أن نعيش مثله في كهوف الغباء وظلام العبودية.

وأردوغان، الظالم والمتكبر، يسعى لكي يعلن نفسه إله العصر، بعدما أعلنه الجهلة ممن يَدَّعون تمثيل الدين بأنه "خليفة الله" على الأرض، وأن الله يحميه وينصره على أعدائه.

لنقرأْ قصة نمرود وفرعون، وكيف أنهما طغيا واستكبرا وعاثا في الأرض، وكيف كانت نهايتهما الوخيمة التي ما زلنا نكررها منذ آلاف السنين، وكأننا في يومنا هذا نعيش تلك العصور.

فعندما نتابع أردوغان وخطاباته الرنانة بأنه يسعى للديمقراطية وإقرار حقوق الإنسان، وأنه مناصر للمظلومين في القدس وغزة، وأنه يُطهر أرض الشام من الكفرة والمجوس، وأنه أمَرَ شيوخه كي يقرؤوا سورة "الفتح" أثناء احتلاله عفرين؛ حينها علينا أن ندرك أننا نعيش مرحلة فرعون ونمرود بكل تفاصيلها ومآسيها.

أردوغان، لم ولن يتوانَ عن قتل الآلاف من الكرد والعرب، إن كان في تركيا أو سوريا أو حتى في ليبيا، وكذلك دعمه للإرهابيين من الإخوان المسلمين في مصر، وأخيرًا وليس آخرًا دعوته دولَ العالم لكي تؤيده في قتل الشعب في شمالي سوريا باحتلاله لها وتهجير أهلها كي يوطّن الإرهابيين مكانهم، وكل ذلك أمام مرأى العالم في منظمة الأمم المتحدة؛ وكأنه يريد أن يقول "أنا ربكم الأعلى، فأطيعوني".

حتى الآن يتقرب الكرد من أردوغان ببرودة أعصاب كبيرة، ولا يريدون استفزازه أكثر، ويقولون له قولًا لينًا في السلام وأخوة الشعوب؛ علَّه "يتذكر" بأن كُردَ اليوم ليسوا كرد الأمس، بل إنهم هم الذين قضوا على داعش، زبانية أردوغان الذين رعاهم ودعمهم؛ أو علَّه "يخشى" من عاقبةِ ما سيحل عليه، إن هو ازداد غطرسة وتكبرًا. فحينها، ستحلّ عليه لعنة شعوب المنطقة بأسرها، وليس فقط الكرد؛ وستتحول المنطقة التي باتت شبه الآمنة بعد القضاء على داعش، إلى جحيم ونار وطوفان تلتهم الكل، ولن يكون فيها رابح، لأن الكل سيكون خاسرًا، وأولهم أردوغان الذي يسعى لنشر الفوضى في المنطقة ويحولها لحرب هرمجدون، فتكون نهايته مثيلة لنهاية فرعون الذي غرق في الماء أو نهاية نمرود الذي قضت عليه بعوضة.

سقط أردوغان حينما سقط محمد مرسي، وسقط أردوغان في الانتخابات البرلمانية في تموز 2015 حينما أعاد الانتخابات عنوةً بعدما حصد حزب الشعوب الديمقراطية مزيدًا من الأصوات، مما أدى إلى اعتقال صلاح الدين دميرتاش، رئيس الحزب؛ وسقط في الاستحقاق الرئاسي، حينما فاز بطعم العلقم وعمليات التزوير واحتلال عفرين؛ وسقط أيضًا حينما تحررت كوباني والرقة، وحينما سقط داعش في الباغوز.

متواليةُ سقوطِ أردوغان تركيا ستستمر، إلى أن يأخذ تركيا والمنطقةَ معه نحو الجحيم. إنه ديالكتيك سقوط الدكتاتوريين، الذي لا بد أن يعيشوه هم وأن نكون نحن شهودًا على ذلك. إن كل ما نعيشه ونراه الآن، ليس سوى محصول ونتاج ما زرعناه، نحن الشعوب، في سياق تأليه الإنسان والسير كقطيعٍ خلف دكتاتورياتٍ صنعناها بأيدينا؛ تمامًا كما فعل الجاهليون حينما كانوا يتعبدون ربهم الذي صنعوه بأيديهم من تمر، ثم يأكلونه حينما يتضورون جوعًا. إنها حلقة مفرغة من الحياة، لا بد للشعوب المستهلكة وغير المنتجة فكريًا أن تعيشها، إلى أن يقضي الله أمرًا ويهدينا.

مسلسل السقوط سيستمر من الآن فصاعدًا أيضًا، وسيزداد أردوغان تركيا وحشية وظلمًا وقتلاً وتدميرًا، وسيحاول بكل إمكاناته أن ينقل ويُصَدّر السقوط والفشل الداخلي (سياسيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا، ثقافيًا، ومجتمعيًا) نحو الخارج؛ إن كان عبر تهديداته بغزو واحتلال شمالي سوريا أو تدخله السافر في ليبيا أو في أماكن أخرى.

لا يتّعظ معظم الحكام المستبدون من التاريخ الذي يعلمنا الكثير من العبر والدروس، بأنه ليس هناك "خالدٌ" إلا الله الذي في السموات، وأن كل مَن على الأرض فانٍ. لقد حاول جلجامش العثور على سر الخلود في الخارج، لكنه في النهاية رجع إلى قومه، وأدرك أن سر الخلود يكمن في محبة واحترام المجتمعات والشعوب، وفي تأمين الرفاهية لهم، وليس بظلمهم وجمع الثروات والمال.

كلُّ الحروب التي نعيشها الآن يشنها حكامٌ ظالمون ومستبدون، يخدعون شعوبهم على أن حربهم تلك هي لإعلاء "كلمة الله"، وأنها حرب بين الهلال والصليب؛ لكن باطنها هو التمسكُ بالسلطة، التي أعمت بصيرتهم قبل بصرهم.

ما يردده أردوغان الآن مغزاه أنه يمثل الخلافة الإسلامية، وأن كل مَن يخالفه هو ضد إرادة الله ويحارب هذه الإرادة الإلهية. المصطلحات الدينية في أساسها، ما هي إلا تعابير يتم استخدامها من قِبل السلاطين والحكام لخداع الشعوب ودغدغة مشاعرهم لحماية سلطة الخليفة من الانهيار.

إن الإسلام السياسي، وبغض النظر عن داعميه ومموليه الإقليميين والدوليين، بات حصانَ طروادة؛ يتم استخدامه كأداة للقضاء على الشعوب والمجتمعات من الداخل، مستغلين بذلك مشاعر الناس وعواطفهم. وخير من يقوم بهذه الوظيفة هم الإخوان المسلمون، الذين يفعلون أي شيء لأجل الوصول إلى السلطة، والتي تعتبر بنفس الوقت المكان المفضل لديهم لتمرير عقليتهم الاستبدادية وإنكار الآخر.

كلنا نعرفُ أن الصليبيين هم مَن أوصلَ أردوغان إلى السلطة منذ نعومة أظافره، وجعله يترأس بلدية إسطنبول، وأنهم هم مَن قاموا بحمايته ودعمه حتى وصل إلى ما هو عليه الآن. لكنها حقيقةُ كل من رضخ لمنطق الإسلام السياسي: إنه ينقلب على كل مَن سانده ودعمه حينما يصل لمبتغاه ويشتد عوده ويخرج من القمقم، فيكون المارد المتمرد على أصحابه، ويصدق نفسه أنه يمتلك كل القوة والجبروت للقضاء على كل من يخالفه وإن كان أقرب المقربين. وما مثال أردوغان إلا تمثيل حقيقي لهذه الشخصية.

رسائلُ رمزية تسعى القوى الغربية لإيصالها إلى الكثير من الجهات. وكما يُقال: فإن "اللبيب من الإشارة يفهم"؛ وهي أنه بإعدام صدام حسين كانت الرسالة أنه انتهى زمن الدولة القومية الواحدة من المحيط إلى الخليج، والذي كان يرفع رايتها "صدّام" منافسًا بها حافظًا وعبد الناصر. وها نحن نعيش المرحلة الثانية من

الرسائل، والتي ستبدأ مع القضاء على أردوغان؛ والتي مفادها هو أنه انتهى زمن الدولة أو الخلافة الدينية المتزوجة عرفيًا مع الدولة القومية.

بسقوط أردوغان، لن تسقط تركيا فقط، بل وكلّ من كان يدور في فلك الإسلام السياسي. وسيكون هذا السقوط مشابها نوعًا ما لتساقط أحجار الدومينو تباعًا، وإن كان على فترات متفاوتة. لكن المهم هو أن عملية السقوط قد بدأت، وكل ما سيَليها سيكون مرحلةَ إعادة الترتيبات والاصطفافات والتوازنات من جديد.

يمكن الإسهاب أكثر في أسباب سقوط مشروع أردوغان وعدم نجاحه بعكس المشروع العثماني. وبكل تأكيد، يمكن اعتبار هذا الفشل بأنه ليس حالة عرضية، بل نتاجَ عوامل أعمق بكثير. فتحوُّل طبيعة السلطة والشرعية واضح جدًا بين الطرفين؛ حيث أن العثمانيين قدموا نموذج "الخلافة الجامعة" في عصرٍ كانت فيه الشرعية الدينية كافية. بينما أردوغان يحاول استنساخ ذلك النموذج في عصرٍ سقطت فيه شرعية "الخلافة" لصالح الشرعية الشعبية (الديمقراطية)، والحقوق الفردية والمجتمعية. كذلك، فموازين القوى الإقليمية تغيرت كثيرًا. فالعثمانيون حكموا في فراغ إقليمي (ضعف المماليك، انهيار التتار)، بينما أردوغان يصارع ويقارع دولًا قوية (إيران، مصر، السعودية). وأهم عامل هو تطور الوعي المجتمعي كثورة ذهنية في القرن الحادي والعشرين. ذلك أن الشعوب لم تَعُد تقبل بـ"الوصاية" تحت أية ذريعة. وقد كُشِف النقاب عن زيف خطاب "الأخوّة الإسلامية"، بعد تجارب دعم تركيا للإخوان، والذي كان كنايةً عن (استغلال، لا تضامن)، والتدخلات في ليبيا وسوريا (مصالح، لا مبادئ).

لا يمكن التغافل عن براغماتية وتناقض أردوغان مطلقاُ. فقد كان إسلاميًا في الداخل (لشرعنة الاستبداد)، وعلمانيًا في الخارج (للتعامل مع الغرب)، وقوميًا تركيًا تارةً (لإثارة المشاعر الوطنية)، وعثمانيًا تارةً أخرى (للتوسع الإقليمي).

العالم تغير، ولم يَعُد "الاستعمار الجديد" ممكنًا بنفس الأدوات. الأردوغانية فشلت لأنها لم تفهم درس التاريخ (الشرعية لم تَعُد دينية فقط)، واستهانت بوعي الشعوب، واعتقدت بإمكانية استنساخ الماضي بدون وجود شروط موضوعية. والدرس الأهم هو أن الشعارات الدينية لا تكفي لبناء إمبراطورية في عصر الثورة المعلوماتية وفي عصرٍ انتصرت فيه دولةُ المواطنة على أوهام الخلافة المعاد تدويرها.

العباءة العثمانية

- **لماذا يصمم أردوغان على ارتداء العباءة العثمانية رغم انكشاف مخططاته التي تهدف إلى تقسيم المنطقة، وتحطم هذا المخطط أمام الإرادة المصرية؟**

لا يمكن فهم أردوغان، إن لم يُنظَر إليه على أن عقليته مبنية على أوهامٍ يسعى لتحقيقها. وهذه الأوهام مستمَدة من التاريخ، ومرتبطة بشكل وثيق بمعتقداته الدينية الإسلاموية السلفية، التي من خلالها يجهد لاستعادة المرحلة العثمانية، وإنْ كان بلبوس جديد ووفق آخر إصدار ممهور بإرادة أردوغان نفسه. كل محاولاته في أن يكون خليفة إسلامويًا ونحن في القرن الحادي والعشرين، باءت بالفشل ولم يكتب لها النجاح. لكن، وبكل تأكيد، فهذا لا يعني أن أردوغان قد تخلى عن مشروعه ذاك، بل على العكس تمامًا، ربما أنه يزداد جنونًا وطيشًا وعنجهيةً بعد كل فشلٍ يلاحقه.

أردوغان يُصرّ على ارتداء "العباءة العثمانية" رغم فشله الذريع في إحياء المشروع العثماني الجديد، بسبب مزيج من الوهم التاريخي والحسابات السياسية الداخلية والفشل في قراءة التحولات الإقليمية. أما فشله أمام الموقف المصري الصلب، فيكشف نقاطَ ضعفٍ جوهرية في استراتيجيته. والسؤال الذي يطرح نفسه دائمًا هو؛ لماذا يُصرّ أردوغان على اللعب بالورقة العثمانية؟ الكثير من الباحثين والكُتّاب كتبوا حول هذا الأمر وحللوه من الكثير من الجوانب الشخصية والفكرية والخلفية

العقائدية. لكن، يمكن دراسة بعض الخصائص الأخرى، التي تدور حول إصرار أردوغان على هذه الورقة بالذات.

ربما أنه أراد استخدام هذا الوهم التاريخي كأداة لشرعنة الاستبداد الداخلي. لكن، بكل تأكيد، فخطاب إحياء المجد العثماني يخفي فشله في الاقتصاد (تضخم 85٪ عام 2023) وتراجع الديمقراطية. وبنفس الوقت، ربما كان ذلك نابعًا من أمراضٍ نفسية يعاني منها أردوغان. فتضخيم "الأنا" يعتبر من الأمراض التي تتم دراستها كثيرًا الآن، والتي تصيب مَن يحملون بذور الغرور والغطرسة في أعماقهم. فهو يتصور نفسه كـ"سلطان جديد"، وأن من أهم مهامه تغذيةَ قاعدة أنصاره الإسلاميين والقوميين.

الأمر الآخر هو إلهاء الشعب التركي وتحويل الأنباه عن الأزمات الداخلية التي يعيشها. فكلما تفاقمت الأزمات الداخلية، كلما زاد تصدير الأزمات عبر المغامرات الخارجية (ليبيا، سوريا، أذربيجان). ومثلما ذكر ميكافيلي في كتابه "الأمير"؛ فصناعة العدو الخارجي تُعتبَر من أهم الأعمال التي ينبغي أن يقوم بها الحكام المستبدون. إن صناعة العدو الخارجي وهوس التوسع العثماني الوهمي يُستخدمان لتحقيق تماسكٍ وطني مصطنع، أو أن هذا يمثل الوجه الآخر لعمليات تصدير الأزمة وإلهاء الشعوب.

النقطة الهامة الأخيرة هي أن أردوغان لطالما استثمر المشاعر الدينية في حسابات انتخابية بسيطة، إذ عمل على استقطاب المشاعر الدينية وخاصة الخطاب العثماني الذي يخاطب قطاعًا واسعًا من الشعب التركي، الذي ما زال يحنّ للزمن "العثماني الذهبي". والذي من خلاله كسب أردوغان أصوات الأتراك المتدينين، الذين يرون في العثمانية رمزًا للعزة الإسلامية.

بكل تأكيد، فأردوغان هو حالةُ مشروعٍ غربي، وهو نتاجُ الرأسمالية العالمية التي أنتجته ليكون المعتمَد الحصري لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير/الجديد. هذا ما قاله أردوغان في بداية تسلمه السلطة في بداية الألفية الثالثة. ومنذ ذلك الوقت

بات الاعتماد على الإسلام السياسي هو الركيزة الأساسية لقوى الغرب، التي عملت على تعويمهم بشكل كبير، وعلى دعمهم بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال ما سمي بعد ذلك بثورات الربيع العربي. ربما يكون السبب الأساسي في ذلك هو امتصاص حالة النقمة الشعبية حينما تثور، وسرقة ثورات الشعوب الحقيقية المتطلعة إلى الكرامة والحرية، وقطع الطريق على الشعوب لاستلام السلطة، وتسليمها للجهاديين من الإخوان المسلمين على أنهم النتاج الطبيعي لهذه الثورات. وعليه، لم يكن اعتباطيًا خروجُ كل المظاهرات التي كانت تهتف لأسقاط الأنظمة من أمام الجوامع، وتحديدًا بزخم كبير في أيام الجمعة. لذا، يمكن النظر إلى أردوغان بنفس الوقت على أنه أداة بيد قوى الرأسمالية العالمية. ويمكن من خلال هذه السردية البناء على كل ما قام به أردوغان. حتى إن سبب فشله في مصر مرتبط بهذا، بكل تأكيد. لكن، وبنفس الوقت، لا يمكن إخفاء العامل الشعبي المصري في هذا الأمر.

من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل أردوغان أمام مصر، هي القوة الناعمة المصرية، حيث تمتلك مصر عمقًا تاريخيًا ودينيًا (الأزهر) يفوق بكثير الخطابَ العثماني المُفتعل وليد اللحظة. مع أنه يمكن أن نَعتبر ما جرى في جانبه الآخر على أنه صراع ما بين القاهرة والآستانة في قيادة العالم الإسلامي السني. هذا الأمر لا يزال يحزّ في صميم أردوغان لاسترجاع هذا الحق القديم. هذا ولا ننسى الشرعية الدولية التي يتمتع بها الموقف المصري المدعوم من الاتحاد الأوروبي وأمريكا في ملفاتٍ مثل شرق المتوسط وليبيا؛ والرد العسكري الحاسم الذي اتخذته مصر في أوقات محددة وبلهجة صارمة، والتي كانت كنايةً عن رسائل وصلت لهدفها بكل تأكيد. وهذا ما حصل حينما لم تتردد مصر في استخدام القوة لحماية حدودها (مثل تحذيراتها في ليبيا).

بعد أكثر من خمسة عشر عامًا، هل ما زال المشروع العثماني خطرًا؟ بالنظر إلى المستجدات الدراماتيكية والمأساوية التي ضربت سوريا وليبيا ولبنان وغزة، وما

يدور في أوكرانيا، والتطورات في القضية الكردية، وإعلان السيد أوجلان عن ندائه التاريخي في وقف الكفاح المسلح لصالح النضال الساسي، ومدى استجابة الطرف التركي لهذا النداء؛ كل ذلك يقودنا إلى جوابٍ مفاده "نعم".. إن تركيا ما تزال تشكل خطرًا، وإن كان بشكل جزئي ومحدود. فهي ما تزال تستخدم الميليشيات والجماعات المسلحة (كما في ليبيا وسوريا). ويُبقي أردوغان على الخطاب العثماني كأداة بيده، على الأقل لتعبئة الشارع التركي.

بالطبع، إن أطماع وأوهام أردوغان في استرجاع العثمانية الجديدة، والتي فشل في تحقيقها، حتى الآن على الأقل؛ يمكن اعتبارها "فانتازيا" انكشف زيفها وعدم صلاحيتها لهذا الزمان. إن أردوغان يرتدي عباءة العثمانيين لأنه ليس لديه ما يقدمه لتركيا غير الأساطير والأوهام، لكنه يفشل لأن عصر الإمبراطوريات الوهمية قد انتهى، ولأنه تجلى بكل وضوح أن القوة الحقيقية إنما تكمن في الشرعية الشعبية والتحالفات الذكية، لا في النزعات التوسعية البائدة؛ وأنه لا يمكن استنساخ الماضي ولصقه على الحاضر وفرضه على المجتمعات. وعليه، فمحاولات أردوغان ستبقى مجرد دُمى في مسرح السياسة، بينما شعوب المنطقة تكتب فصلاً جديدًا من الصمود والمقاومة والإرادة والنهضة.

السبي العثماني

- **هل عنوان" السبي العثماني" مناسب لحالة الشرق الأوسط تحت السيطرة العثمانية؟**

إذا ما تناولنا مصطلح الـ"سبي" من حيث المنطق، فقد يكون هذا التوصيف قليلاً بالنسبة لعصر نفوذ الخلافة العثمانية على المنطقة. فلا نقصد فقط بالسبي هنا هو أخذ النساء بالقوة وبيعهن في أسواق النخاسة أو تشغيلهن كـ"إماء"؛ بل نذهب أبعد من ذلك بكثير. ذلك أن العثمانيين حوّلوا كل شيء في المنطقة إلى سلعة يمكنهم شراؤها وبيعها كيفما أرادوا ومتى شاؤوا. المشكلة هي أن السلاطين العثمانيين قاموا

بسببي الإنسان وعقله وثقافاته ومعتقداته، ولم يتركوا المجتمع إلا وهو يعوم في بحر الجهل والغباء والتدين الشكلي. ولا تزال المنطقة تعاني من ارتدادات وتداعيات تلك الحقبة المشؤومة التي شهدتها. فما نسمعه أو نقرأه بشأن ما فعله العثمانيون في المنطقة، ما هو إلا النادر القليل مما وصل إلينا، وما أُخفي من التاريخ ربما يشكل القسم الأكبر مما عانته الشعوب والعامة. ذلك أن ما وصلنا هو كنايةً عن حياة الملوك والسلاطين وحاشيتهم وحروبهم وانتصاراتهم، التي لم تكن سوى احتلالات وغزوات شُنّت باسم الدين، لكن هدفها وجوهرها هو الغنائم والسبايا، لا شيء آخر. وكما نعلم جميعًا، فالتاريخ الرسمي قد كُتب لصالح الملوك أو بوحي منهم أو لمواراةِ ريائهم؛ ولم يُكتَب لصالح الأمم والمجتمعات. لقد كُتب التاريخ الرسمي لتمجيد أشخاصٍ تارة، ولتقليل دور أشخاص تارة أخرى. لقد زُيّفَ التاريخ بهدف سرقة أراضٍ وربما أمم. وعليه، فإن ما وصلنا هو كناية عن تاريخ الحكّام، كُتب بأمرهم أو بوحي منهم، ولم يكن بتاتًا تاريخَ المحكومين والشعوب. إنه تاريخ السلطات، لا تاريخ الشعوب والأمم. تلك الشعوب والأمم، هي التي بَنت الحضارات، ولكن، لم تذكرها كتب التاريخ الرسمي عن قصد؛ تزييفًا وتحريفًا للحقائق والوقائع، وإرضاءً للحكام والظالمين.

أما التاريخ الحديث، فسخَّرَه المستشرقون لخدمة أهل الساسة، فأوردوا بأن شعوب المنطقة هم أقوام رحَّل وليسوا من المنطقة الشرق أوسطية. بل غالى المستشرقون بوصف شعوب المنطقة ممن صنعوا التاريخ والحضارة، سواء كانوا كردًا أو سريانًا أو عربًا، بالزعم بأنهم نازحون تارة، وبأنهم من العرق الهندوأوربي تارة أخرى؛ غافلين أو متغافلين عن حقيقة أساسية، وهي أن الكرد والعرب ومَن سواهم في المنطقة، هم شعوب أصيلة الطبع والطابع ويشكلون أساس الفسيفساء التاريخية الأنثربولوجية للمنطقة.

الحقيقةُ الغائبة قد وضّحها ابن خلدون في "مقدمته"، حيث يقول: "إن التأريخ فنٌ عزيز المذهب، جمّ الفوائد، شريف الغاية، إذ يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم". ثم يتحدث عن "القراءة المستقبلية"، وفي كتاب آخر بعنوان "العبر وديوان المبتدأ والخبر"، قال: "أنها قراءة تقوم على تأمل التاريخ لفهم قوانين الحاضر من أجل تلافي أخطاء السابقين واستقراء المستقبل والاستعداد الفعّال له". وبين المقولتين أبدى تحذيره وكأنه يستشرف قراءة المستقبل، حين تحدث للسلطان المملوكي "برقوق" في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي مرددًا عبارته الشهيرة: "لا تخشوا على مَلك مصر إلا من أولاد عثمان"، في إشارةٍ إلى مؤسس الدولة العثمانية. فلم يكن ابن خلدون وحده أوّل المحذرين من توسع الدولة العثمانية. بل كثيرون غيره من المؤرخين الذين عاصروا بدايات نشأة تلك الإمبراطورية على يد عثمان بن أرطغرل (عثمان الأول) عام 1299م، وحتى بداية ما يثار من جدل هل هو "غزو أم فتح؟" للمنطقة العربية. والتي كانت بدايتها من الشام ومصر (الدولة المملوكية) على يد السلطان العثماني، سليم الأول في عام 1517م.

فما حقيقة حكم العثمانيين للمنطقة العربية؟ هل كانوا غزاة أم فاتحين؟ وماذا جنَت المنطقة العربية ودولها طيلة قرون خضوعها لحكمهم؟ هذا ما حاول المؤرخ المصري، محمد بن إياس الحنفي، عرضه في المشاهد الأولى لدخول السلطان العثماني سليم الأول (توفي 1520م) إلى مصر منتصرًا على آخر سلاطين الدولة المملوكية طومان باي، عام 1517م، مقرًا بإعدامه. لقد روى ابن إياس، وهو مَن عاصر تلك المرحلة (توفي 1523م) في كتابه "بدائع الزهور في وقائع الدهور"، فقال: "كان الناس في القاهرة قد خرجوا ليُلقوا نظرة الوداع على سلطان مصر، ولَمّا شُنق طومان باي على باب زويلة، وطَلعت روحه، صرخ عليه الناس صرخة عظيمة، وكثر الحزن والأسف عليه"، مشيرًا إلى أن "السلطان المشنوق ظل ثلاثة أيام معلّقًا حتى جافت رائحته". هذا الشنق الذي وصفه المؤرخ المصري ابن زنبل الرمال، في كتابه

"انفصال دولة الأوان واتصال دولة بني عثمان" بأنه "أشأم الأيام على أهل المملكة حيث بكت عليه الأرامل والأيتام"، شبَّهه بن إياس باليوم الذي "شهدته بغداد، في عهد الدولة العباسية، على أيدي جند هولاكو (المغول) عام 1258م".

لذا، ينطبق مصطلح "السبي" هذا على الحكم العثماني، الذي استمر طيلة أربعة قرون ونيّف. حيث إن العثمانيين "استعبدوا" شعوب المنطقة بشكل عام، وجنّدوهم في حروبهم العبثية، وفرضوا اللغة التركية في الإدارة، واستمروا في سياسات التتريك القسرية حتى في القرن التاسع عشر. وقد كان الكرد والمسيحيون أكثر مَن عانوا منهم جراء المذابح وعمليات الترحيل (مثل إبادة الأرمن 1915 ومجازر ديرسموآغري بحق الكرد).

الفصل الثالث
(الواقع السوري)

نجاح السوريين

- لماذا ينجح السوريون في أي مكان يهاجرون إليه؟

ثمة أسبابٌ كثيرة لذلك، ويمكن البحث فيها ودراستها؛ ربما ينبع ذلك من التأثير النفسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي. والأهم، حسب اعتقادي، هو العاملُ الجغرافي، الذي له التأثير الأكبر على تشكُّل شخصية السوري بشكل عام. إذ تلعب الجغرافيا دورًا لا يمكن الاستهانة به في عملية بناء الشخصية، لِما لهذه الجغرافيا من تأثير على الحالة البنيوية والفكرية ومستوى الوعي عند الشخص؛ حيث إن تمازج الشخصيات العديدة ضمن شخصية السوري جعلت منه شخصية مركبة تحتوي بداخلها العديد من الشخصيات، والتي تتغلب على الأخرى وفق المكان والزمان والجغرافيا. بكلمة أخرى، يمكن وصف الشخصية السورية بأنها سريعة التأقلم في المحيط الذي تتموضع فيه، بل حتى إنها تتطبع بنفس الخصال والطبائع للمكان الجديد. هذا لا يعني البتة أنها شخصية مائعة أو هلامية أو بلا شخصية، بل على العكس، فالشخص السوري بمقدوره التأقلم في أية بيئة يصل إليها، ويبدأ في التفكير بدراسة هذا المكان من كافة النواحي وبسرعة؛ وعلى ضوء ذلك، ينضج في فكره بدايةً مشروعٌ اقتصادي أو ثقافي أو فني، ويبدأ العمل على تنفيذه، رغم العراقيل التي ربما تعترضه.

لا تحبذ الشخصية السورية الاعتمادَ على الآخر في تأمين لقمة الخبز. بل يحبذ السوري أن يأكل من كده وجهده، حيث تعزُّ عليه كرامته أن يمدَّ يده للآخر كي

يمنحه الفتات. لذلك تراه يشغّل عقله في كيفية توظيف مهاراته والمهن التي يعرفها، أو يعمل على تعلم أية مهنة في وقت قصير، ليبدأ مشروعه الخاص. كذلك، فالعامل الآخر الذي يميز الشخصية السورية، هو عقليته التجارية، التي تعرف كيف توظف عملها في الربح، ولو بشكل بطيء لكنه مضمون، ولا يبحث عن الثراء السريع والغنى من دون أرضية تجارية، متأثرًا بذلك بجغرافية سوريا التي كانت عبر التاريخ ممرًا للتجارة من آسيا وإفريقيا وأوروبا. كما كانت هذه الجغرافيا طريق انتشار الأديان والفتوحات والحروب الدينية على اختلافها. هذا الكم من الثقافات المختلفة التي اجتمعت في الجغرافيا السورية، طبعت الشعبَ بكثيرٍ من الثقافات المختلفة. لذا، نرى الثقافة السورية كنايةً عن نتاجِ تمازجِ ثقافاتٍ عدة تُكَوِّن الثقافة أو الشخصية السورية.

في العقود الأخيرة، برز السوريون في دول الاغتراب كمجتمع ناجح ومؤثر في مختلف المجالات، سواء الاقتصادية أو الأكاديمية أو الفنية. فرغم الحرب والتهجير القسري، استطاع السوريون أن يكسبوا سمعة مميزة ويذيع صِيتُهم في بلدان اللجوء، من أوروبا إلى أمريكا والخليج العربي وخاصة مصر. ثمة عوامل جعلت من السوريين ينجحون خارج وطنهم.. وعلى سبيل المثال؛ فظاهرة الهجرة ليست جديدةً على السوريين، فمنذ القرن التاسع عشر هاجر العديد منهم إلى الأميركيتين وإفريقيا، حيث بنوا مجتمعات مزدهرة (مثل الجالية السورية في البرازيل والأرجنتين) وشمالي إفريقيا وخاصة مصر. هذا التاريخ الطويل من التكيف، منحَهم خبرة في الاندماج دون فقدان الهوية. كما ولا يمكن إنكار تحصيل التعليم العالي والمهارات المتنوعة التي يمتلكها السوري أينما حلَّ، إذ كان النظام التعليمي لا بأس به قبل الأزمة في سوريا، وكانت سوريا تتمتع بمعدلات تعليم عالية نسبيًا، خصوصًا في الطب والهندسة والصيدلة. كذلك ثقافة الاجتهاد والحث على الدراسة وتعلم أية مهنة أخرى أثناء العطل المدرسية، إذ دأبت الأسر السورية على تشجيع أبنائها على التفوق الدراسي، مما يجعلهم ذلك مؤهلين للنجاح في الجامعات العالمية.

كذلك، لا يمكن إنكار روح المبادرة وريادة الأعمال عند السوريين، إذ يتمتعون بالذكاء التجاري، سواء في إدارة المطاعم أو التجارة؛ والتكيف السريع الذي يمتاز به الكثيرون الذين بدؤوا من الصفر في بلاد الاغتراب وبنوا مشاريعًا ناجحة.

دائمًا الهجرة تعلم الإنسان ثقافةً إضافية إلى جانب الموجودة أجلاً. وعليه، فالهجرة القسرية علمتهم الصبر، وهناك كثيرون فقدوا كل شيء، لكنهم أعادوا البناء والقدرة على العمل تحت ضغطٍ وظروف الحرب، والصعوبات جعلتهم أكثر تحملاً للمشاق. ولا يمكن أن ننسى الإصرار على إثبات الذات.

بمقدورنا إيجاز كل ذلك في بضعة كلمات، من حيث أن السوريين لم ينجحوا لأنهم "محظوظون"، بل لأنهم تحلَّوا بتعليم جيد، إرادة قوية، ومرونة في التكيف، وتعلموا الإبداع من ضرورات الحاجة. وكما يُقال أن (الحاجة أم الاختراع)، فكان هذا نموذجًا للسوريين تحت وطأة النظام السابق، الذي حاول إفقار المجتمع وجعله يبحث عن لقمة العيش أو الانتقال إلى المدن تزامنًا مع تبييض الريف. هذه السياسة جعلت من الحالة النفسية لدى السوري تتجلى بأن يعتمد أكثر على نفسه أينما حلَّ، وأن يبدع في عمله كي يضمن الاستمرارية.

رغم المأساة، فإن السوريين أثبتوا أنهم قادرون على البناء من جديد حيثما حلّوا. واليوم، أصبحت قصص نجاحهم مصدر إلهام للكثيرين حول العالم.

أشقاء، لا لاجئين

- **بم تفسر معاملة مصر للسوريين في مصر كأشقاء، وليس كلاجئين؟**

سؤالٌ يمكن اعتباره من السهل الممتنع، بحيث يمكن الإجابة عليه ببضعة كلمات أو جمل أو حتى فقرات. فالعلاقة ما بين الشعبين المصري والسوري ليست وليدة العقد الأخير، أي ما بعد الأزمة التي عصفت بعموم المنطقة تحت ما سمي (الربيع العربي)، بل هي علاقات موغلة في القِدم والتاريخ الممتد لآلاف السنين؛

بل ويمكن ابتداؤها من الفراعنة والميتانيين وأول زواج دبلوماسي وسياسي بين الشعبين، والذي هو موثق في رسائل تل العمارنة والميتانيين، إلى جانب التجارة بين الشعبين منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا. وليس عبثًا أنْ كانت أولُ وحدة بين الدول العربية، هي تلك التي قامت بين مصر وسوريا، والتي استمرت لثلاث سنوات، فكان اسم سوريا "الإقليم الشمالي" واسم مصر "الإقليم الجنوبي". بل حتى إن الجيش السوري كان الجيشَ الأول والجيش المصري كان اسمه الجيش الثاني والثالث. ولا زالت العلاقة بين الشعبين حتى الآن عميقة بعمقِ هذا التاريخ، ووطيدةً لا يمكن لأحد أن يزحزحها؛ بدءًا من السياسة إلى الجيش ومرورًا بالثقافة والفن والعلاقات الاجتماعية. كل ذلك جعل العلاقة بين الشعبين السوري والمصري تتسم بمكانة خاصة عندهما.

لذا، فإن مصر، وبحكم مكانتها وقيمتها المعنوية في وجدان المنطقة بشكل عام، ورغم الظروف الصعبة التي تعاني منها؛ إلا إنها رفضت أن تنظر إلى السوريين أو غيرهم على أنهم لاجئين. بل اعتبرتهم مواطنين، وكان يتم التعامل معهم سواسيةً وكأنهم مصريون. وهذا ما جعل كثيرين من أبناء دول المنطقة يتوجهون إلى مصر، لأن الفردَ منهم كان يشعر هناك بأن كرامته مصانة ولا يمكن لأحد أن يعبث بها، على عكس ما كان يحصل في دول الجوار السوري، إن كان في تركيا أو الأردن أو العراق أو لبنان.

تتميز مصرُ بموقفٍ فريد تجاه السوريين القادمين إليها منذ بداية الأزمة السورية عام 2011، حيث تُعاملهم كـ"ضيوف" و"إخوة"، وليس كلاجئين. هذا النهج يعكس خصوصية العلاقة التاريخية والثقافية بين الشعبين، بالإضافة إلى اعتبارات سياسية وإنسانية.

فمِصرُ ترى في السوريين إخوة، لأن التاريخ المشترك بينهما يعود إلى آلاف السنين (من الحضارة الفرعونية والتجارة مع بلاد الشام إلى العصر العربي الحديث).

كما لا يمكن إهمال التأثير الثقافي المتبادل، حيث الفنّ السوري (مثل المسلسلات والأغاني) كان ومازال جزءًا من الحياة اليومية في مصر، والعكس صحيح. كذلك العلاقات الاجتماعية والزواج المختلط ما بين الطرفين؛ فهناك عشرات الآلاف من الأسر المصرية لديها أصول سورية، مما يعزز الشعور بالأخوة.

وإلى الآن، لم تعتمد مصرُ على مصطلح "لاجئ". وللعلم، إن مصر لم توقّع على اتفاقية جنيف للاجئين 1951، لذا فهي تتعامل مع السوريين ضمن سياسة "الضيافة" بدلًا من إدراجهم كلاجئين، مما يمنحهم حرية أكبر، حيث يُسمح للسوريين بالعمل والدراسة في مصر دون قيود صارمة، ويتمتعون بخدمات صحية وتعليمية مماثلة للمصريين (رغم التحديات الاقتصادية). وفوق كل ذلك، رفضت مصر بشكل قاطع أن تبني معسكرات أو مخيمات لجوء، إذ لا توجد فيها مخيمات لجوء، بل يعيش السوريين بين أشقائهم المصريين في المدن.

دائمًا كان وما زال شعار مصر هو "الأخوّة فوق كل اعتبار". إن موقف مصر من السوريين يعكس رؤية استراتيجية وإنسانية فريدة، حيث تجنَّبت تحويلهم إلى "أرقام" في ملف اللجوء، وحافظت على كرامتهم كشركاء في الوطن العربي. ورغم التحديات الاقتصادية، تبقى مصر من أكثر الدول التي قدمت للسوريين فرص الاندماج دون فقدان الهوية، وهو ما يفسر استقرار عدد كبير من السوريين على أراضيها حتى اليوم.

إضافةً إلى أن الشخصية المصرية قريبة جدًا من الشخصية السورية في تركيبتها وأسلوب تفكيرها، فهناك الكثير من العوامل المشتركة التي تجمعهم مع بعضهم بعضًا في العديد من الخصال. لذا، لا عجب أن ترى أنّ ما يجمع السوري والمصري هو أكبر بكثير مما يفرقهما، على عكس شعوبِ دول أخرى عربية حتى.

ربما هذا ما يدفعنا للبحث أكثر في هذا الجانب وسبر أغوار هذه العلاقة التاريخية وتأثيرها السيسيولوجي على الشخصيتين السورية والمصرية. يمكن التأكيد بلا شك على أن ما يجمع الشعبين اليوم مع بعضهما بعضًا هو حالةٌ تراكمية ليست وليدةَ

الفترات الأخيرة، بل هي ممتدة لآلاف السنين من التاريخ المشترك والثقافة المشتركة، وكذلك المصير المشترك بكل تأكيد؛ وهو ما أكد عليه "جمال حمدان" في كتابة شخصية مصر بأن: "الأمن القومي المصري الذي تَشكّل عبر التاريخ، يبدأ الدفاع عن مصر شمالًا من جبال طوروس جنوب الأناضول، مرورًا بسوريا وهو خطّ دفاعها الأوّل، ثمّ تُشكّل فلسطين خطّ دفاعها الثاني، ثمّ تأتي سيناء لتمثّل خطّ الدفاع الأخير عن مصر، فمن يُسيطر عليها يُهدّد الوادي، أو العُمق المصري".

مستقبل سوريا

- **كيف ترى مستقبل سوريا بعد رحيل النظام السوري؟**

سؤال فلسفي يحمل في طياته الكثير من الأجوبة، التي لا يمكن القفز عليها. وإذا ما أردنا أن نجيب باختصار، من حيث سؤال سوريا ما بعد الأسد، أي مستقبل ينتظرها؟ فهذا السؤال بحدِ ذاته، وللإجابة عليه، ينبغي علينا أن نسأل أنفسنا سؤالين مهمين وجوهريين؛ الأول: كيف كانت سوريا ما قبل عائلة الأسد؟ والثاني: كيف أمسَت مع سيطرة عائلة الأسد؟ الإجابة على هذين السؤالين ستمنحنا الأريحية للإجابة على السؤال الرئيسي الأول بكل تأكيد. سنحاول جاهدين الإجابة عنهما في سياق الكلام في الصفحات الآتية.

مستقبل سوريا ما بعد رحيل الأسد، سيكون عسيرًا ومليئًا بمخاضاتٍ لولاداتٍ ستَرسم ذاك المستقبل الذي نتمناه جميعًا. الأمر الهام في عملية المخاض هذه هو؛ مَن هو الطبيب الذي سيشرف على هذه المرحلة؟ لأن كل ما سيكون بعدها سيتطبع بخصال المشرف العام على عملية المخاض.

إن سيطرة الجماعات المصنفة بـ"الإرهابية" وفق لائحة الأمم المتحدة، ونقصد هنا هيئة تحرير الشام، على مقاليد السلطة بهذه السرعة، يجعل الشكّ يَحوم فوق أية رؤية مستقبلية يمكننا توقعها. ربما كانت هناك اتفاقيات إقليمية ودولية تمخض عنها ما رأيناه في سيطرة الجولاني على دمشق في فترة زمنية لا يمكن قياسها بعمر الأزمة

السورية. حيث توسعت إمارة الجولاني من إمارة إدلب لتنتشر في سوريا، وتتحول بذلك سوريا إلى إمارة إسلامية يتحرك على جغرافيتها كل شذاذ الآفاق ومَن لا يُعرف لهم أصل ولا تاريخ، سوى أنهم يحملون السيوف ويتوعدون الشعب بـ(الفتح أو الذبح) العظيم.

سوريا، صاحبة التاريخ والحضارة المعمرة منذ آلاف السنين، تم اختصار هذا التاريخ وابتداؤه من بني أمية، وكأن كل ما كان قبله لم يكن سوى سحابة صيفية عابرة! إن هؤلاء هم أصحاب اللحى، الذين لا يعني التاريخ لهم سوى أنه يبدأ من استيلاء معاوية ويزيد على دمشق.

بهذه العقلية الإسلاموية الضيقة، لن يكون هناك مستقبل لسوريا سوى أن يكرر التاريخ ذاته، ولكن هذه المرة بعد أن يتخذ وضعية السكون وعدم الحراك.

ذلك أن سوريا التنوع والاختلاف لا تقبل أن يُفرض عليها الفكر أو العقلية الأحادية الإقصائية، أكانت قومجية إثنية أو متعصبة دينويةطائفوية. فقد جربت الحكومات السورية ذلك على مدى أربعة عقود، لكن سوريا لفظَت هذه العقلية القومجية الاستعلائية، التي كانت تسمى (البعث)، ولم تتقبلها بتاتًا. والآن، بكل تأكيد، لن يتقبل الشعب اللونَ الديني المتعصب تحت أية نزعة طائفية كانت.

سيبقى مستقبل سوريا بعد رحيل بشار الأسد موضوعًا معقدًا يتشابك فيه السياسي بالاقتصادي بالاجتماعي بالثقافي، مع تدخلات إقليمية ودولية عميقة. ثمة سيناريوهات عديدة يمكن تصورها لمستقبل سوريا.

السيناريو الأول: هو أنْ تدخل سوريا مرحلةَ الفوضى العمياء إثر ظهورِ أطرافٍ عديدة تعبِّر عن نفسها بعد سنوات القمع والكبت القومجي البعثي العروبي. حيث تم حلّ الجيش والأجهزة الأمنية وأحزاب الجبهة الوطنية وإغلاق الستار عن العمل السياسي الحزبي، وما بعد كل ذلك ستكون الفوضى والانتقام الانتقائي على أساس الطائفة والمذهب والقومية. وعليه؛ فقد نشهد مجازر بحقّ مكوناتٍ أخرى في أماكن أخرى على غرار ما حصل بالساحل السوري. وبذلك سيحوم شبح التقسيم الفعلي

وكأنه أمر واقع، لتَغدو سوريا كنايةً عن كيانات طائفية/مناطقية (علوية في الساحل، كردية في الشمال، إسلاموية في دمشق، معارضة في الجنوب). وهذا ما سيفتح البابَ على مصراعيه لتدخلات عسكرية مفتوحة، حيث ستعمل تركيا على توسيع مناطق نفوذها جراء الفراغ الذي حصل عقب انسحاب إيران وفصائلها؛ بينما روسيا ستعمل بكل جهدها لإبقاء موطئ قدم لها في المياه الدافئة على شواطئ المتوسط.

يمكن التحدث أيضًا عن التحديات الهيكلية التي ستواجه سوريا المستقبل. فالاقتصاد المدمر، والدَّين العام الذي يتجاوز بنسبة 300٪ من الناتج المحلي، مع تدمير 80٪ من البنية التحتية، والعقوبات الغربية المستمرة حتى مع رحيل الأسد، ما لم يتم إجراء إصلاحات سياسية جذرية.

الأمر الآخر المهم هنا هو الملفّ الإنساني الذي قد يتفجر في أية لحظة، حيث ثمة 6.7 مليون نازح داخلي و5.5 مليون لاجئ خارجي يحتاجون عودةً آمنة. وهناك المشكلة المحلية والإقليمية في آنٍ واحد، ألا وهي مشكلة أو أزمة المخدرات في سوريا، التي أصبحت مركزًا لإنتاج الكبتاغون (90٪ من المضبوطات العالمية في 2023 مصدرها سوريا)، حسب مصادر وتقرير نشرته قناة الحرة تحت عنوان (سوريا عاصمة الكبتاغون).

وأكثر ما يؤرق الشعبَ السوري هو الصراع المستقبلي على الموارد وخيرات سوريا، حيث القوة والنفوذ لَمَن يسيطر على هذه الموارد. وأهم هذه الموارد هي المياه والزراعة والبترول. فمنذ سنوات وتركيا تقطع مياه نهرَي الفرات ودجلة عن سوريا والعراق، وتستخدمها كسلاح ضدهما في مسائل سياسية. كما إن نقص المياه نتيجة بناء المزيد من السدود التركية قد قلص حصة الفرات، وأدى إلى الجفاف الذي دمر الزراعة.

العنصر الهام الآخر هو النفط والغاز، حيث مناطق النفوذ تقسّم الثروات (الكرد يسيطرون على حقول الرميلان، والنظام على حقول حمص).

في ظل هذه الصراعات على النفوذ والبترول والمياه، ربما يتم استغلالها في أمور سياسية، خاصة من قبل تركيا أو دول إقليمية أخرى. بالتالي، فإن المكونات السورية تعيش مخاوف وجودية، جرّاء السياسات التي طُبِّقَت عليها في ظل النظام السابق. لذا، فقد يواجه العلويون انتقامًا، وهو ما شاهدناه جميعًا، وهذا ما سيدفعهم إلى الانكفاء على الساحل والداخل، وطلب الحماية الدولية أو الهجرة. كذلك المسيحيون الذين تزايدت هجرتهم بسبب مخاوف صعود الإسلام السياسي. والكرد الذين يشكلون نسبة 15 – 20٪ من سكان سوريا، وبسبب موقعهم ومكتسباتهم التي حققوها خلال الأزمة السورية، سيبقون متمسكين بها حققوه، وسيسعَون لأن يكونوا شركاء في بناء سوريا المستقبل، وهو ما رأيناه في الاتفاق الذي سمي لاحقًا بـ(اتفاق عبدي-الشرع)، مما سيمنحهم وضعيةً خاصة تحافظ على ثقافتهم وقوتهم، وربما يتوَّج ذلك بإدارة ذاتية ديمقراطية، مثلما يحلمون هم.

النقطة الأخيرة التي يمكن التوقف عليها قليلاً، هي المقاربات السطحية لسلطاتِ الأمر الواقع في سوريا بخصوص الإعلان الدستوري ولجنة مؤتمر الحوار الوطني وإعلان الحكومة. فكل ذلك كان ينّم عن عقلية إقصائية أحادية لا تعترف بالآخر، وهو ما سيمهد الطريق لصراعاتٍ عنيفة في المستقبل.

الموقف العربي

- **ما تعليقك على الموقف العربي إزاء الوضع الحالي في سوريا؟**

مرحلةٌ عصيبة مرت وتمرّ علينا جميعًا ونحن نتابع مجريات الأحداث في سوريا وليبيا والعراق والسودان؛ ومحاولات أردوغان وجيشه الإنكشاري والمرتزقة الذين معه ممن تبقى مما يسمى المعارضة السورية، ومساعدته على الاحتلال ونشر الفوضى في أي مكان يحلون فيه. محاولات أردوغان بالتدخل في الشأن السوري ليست وليدة اللحظة بالطبع، بل كانت وما زالت قائمة منذ بداية الأزمة السورية، التي دخلت

عامها الرابع عشر، وما زالت مقصلة وتراجيديا قتل الشعب وتدمير المدن وتهجير السكان تسير على قدم وساق.

هذا التدخلُ الأردوغاني لم ينحصر في الجغرافيا السورية ومناطقها المتفرقة، بل تعدى ذلك بكثير ليشمل العراق وليبيا والسودان والصومال والخليج، وطبعا مصر. يحاول أردوغان أن يطبق أوهامه في عثمنة المنطقة من جديد، وتوسيع حدود جمهوريته الأردوغانية على حساب دول الجوار والشعوب، وذلك عبر الهندسة الديموغرافية والتغيير الديموغرافي الذي تبرعُ فيه تركيا لِما لها من تجارب أثناء تشكُّل تركيا على أنقاض الدولة العثمانية. ففي حينها عملت جمعية الاتحاد والترقي، الوليدة من جمعية تركيا الفتاة، على تنفيذ أكبر عملية تغيير ديموغرافي في المنطقة، فقامت بتهجير السكان الأصليين وتوطين شعوب أخرى بدلًا عنهم، للوصول بتركيا إلى دولة وشعب متجانس يتكلم اللغة الواحدة ويؤمن بهذه الثقافة بعد دمجهم ومن ثم توطينهم. هذا كان في بدايات القرن الماضي، والذي تعمل عليه تركيا الأردوغانية مجددًا بتهجير السكان وتنفيذ التغيير الديموغرافي أمام أنظار العالم، الذي لا يسمع ولا يرى ولا يتكلم؛ وكأن الكل مشاركٌ في هذه الجرائم، وإنْ تحت مسميات كثيرة، دينية كانت أو قوموية.

مصرُ التي لها مكانتها وثقلها في المنطقة، كثيرًا ما دعت إلى اجتماعات على المستوى الوزاري لبحث الاحتلال والعدوان التركي على الشمال السوري. وكذلك أوضحت مصر موقفها بأنها مع مقاومة هذا العدوان، وأنها ضد الاحتلال التركي. طبعًا، هذا ما كان له التأثير المباشر على اجتماع الجامعة العربية وبياناتها الختامية معظم الأحيان.

كم نتمنى أن تكون هذه الاستفاقة بدايةً لأنْ يشمّر العرب عن سواعدهم ويعملوا على تحجيم المخاطر المحيطة بهم، والتي وصلت عقر دارهم، بعد أن انتشر إرهاب أردوغان وإرهابييه في معظم الدول العربية بشكل رسمي ومباشر، مع وجود حاضنة إخوانية له، وإن بنسب متفاوتة، في ما تبقى من الدول الأخرى.

استفاق العربُ من نومهم الذي كانوا فيه ينعمون بأوهامٍ يرسمها لهم أردوغان على الرمال بأنه الزعيم الذي ينبغي أن يُحتذى به، وبأنه السلطان الذي سيحرر فلسطين ويرمي العدو في البحر.

أكاذيبُ رَوَّجَ لها أردوغان بكل براعة خلال العقدين الأخيرين، إن كان بشكل مباشر عبر خطاباته الرنانة، أو عبر الدراما التركية، التي غزت عقول الجماهير العربية، وكذلك عبر إسلامه المزيف. وكم من القادة العرب انبهروا بنموذج أردوغان هذا، وعقدوا معه علاقات وصلت لمستوى من الحميمية بحيث بات الكل يحسدهم عليها!

إنها الغفلة التي كانت بمثابة ذرّ الرماد في عيون البعض ممن راحوا يَصِفون أردوغان بأنه الخليفة المنتظر والسلطان الفاتح. ومع ما سمي "الربيع العربي" سقط القناع عن وجه أردوغان، وبانت حقيقته الاستبدادية العثمانية، وأنه ليس إلا المتعهد الرسمي للمشروع الغربي في نشر الفوضى في المنطقة بهدف تدمير الدول وتهجير سكانها.

فبدأ بجلب آلاف الإرهابيين من جميع أصقاع العالم ليُدخِلهم إلى سوريا كي يعيثوا فيها دمارًا وخرابًا وقتلاً ونحرًا وحرقًا لكل شيء من الشجر والحجر والبشر. لم يسلم من أردوغان وإرهابييه أي أحد في سوريا. فالكل كان عدوه الذي ينبغي أن يُقتَل، بغض النظر عن قوميته ودينه وطائفته.

واحتل المدن الكردية، وهجَّر أهلها باسم الدين، وراح شيوخ السلطان يقرؤون سورة الفتح على أسوار عفرين، وقبل ذلك كوباني وسري كانية وكري سبي؛ ومعظم العرب كانوا يتفرجون على ما يحدث.

كما أنشأ أكثر من عشرين قاعدة عسكرية واستخبارية ولوجستية في إقليم كردستان العراق تحت حجة محاربة الإرهاب، ومعظم العرب ما زالوا ينظرون وينتظرون ما ستؤول إليه الأوضاع!

وساعد داعش في احتلال الموصل وارتكاب مجازر الإيزيديين وما حلَّ بهم بعدها من سبي وقتل وبيع في أسواق النخاسة في الموصل والرقة، ومعظم العرب ما زالوا ينظرون ويشاهدون!

واستثمر باللاجئين السوريين، فراحَ يبتز بهم أوروبا ويهددها إنْ لم يمنحوه الأموال، ويفرض عليهم أن يصمتوا عمّا تقترفه أيادي مرتزقته من جرائم شنيعة في الشمال السوري؛ ومعظم العرب يتفرجون حتى دون أن يبدّلوا من وضعية جلوسهم متّكئين على أوهام أردوغان، الزعيم الحقيقي لداعش والاخوان المسلمين.

وبرع في استثمار حادثة جمال خاشقجي، فراح يهدد ويعربد هنا وهناك، وكأنه حامي حقوق الإنسان، أو كأنه المكلف من الله برعاية عباده؛ وهنا أيضا بقي معظم العرب ينظرون ويشاهدون المسرحية الهزلية.

وهكذا على مرَّ عقدٍ من الزمن تقريبًا، ومعظم العرب نائمون حالمون تائهون، وأفضلهم حالًا كان يشاهد وينظر؛ حتى حطَّ أردوغان رِحالَه في ليبيا، ونقَلَ إليها عشرات الآلاف من الإرهابيين الأجانب والمرتزقة السوريين، لينشروا الفوضى فيها وينهبوا ويسرقوا ويقتلوا ويحرقوا ويغتصبوا كل شيء حيّ.

هنا كانت الرعشة والصدمة، حينما اقترب الإرهاب منهم، واستيقظ هذا المعظم من العرب من سباتهم الذي كانوا فيه ينعمون، وكأن لسان حالهم يقول "أردوغان بعيد عنّا ولن يصلنا" وبلهجة أشقائنا المصريين "وِاحنا مالنا"!

الآن بانَ الخطرُ الحقيقي لأردوغان ولمشروعه التوسعي في المنطقة على حساب شعوبها ودولها، واتّضح أن أردوغان لم ولن يكون الزعيم النموذجي في المنطقة، بقدر ما أنه الزعيم الشاذ والمنافق الذي ينبغي على الكل رجمه والتخلص منه.

ربما استفاق معظمُ العرب على جعير أردوغان في هجماته الأخيرة على إقليم كردستان العراق بحجة محاربته حزب العمال الكردستاني، وكذلك احتلال ما تبقى

من هذه المنطقة لربطها في المستقبل بتركيا وفق مشروعه "الميثاق الملي"، والذي ينظر إليه أردوغان على أنه جزء من مشروع عثمنة المنطقة؛ خاصة وأن عينه على احتلال إيالة الموصل (التي تضم مدن الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية)، والتي ما زال أردوغان يعتبرها جزءًا مهمًا من سلطنته.

على ما أعتقد، فإن العربَ بحاجة ماسة جدًا لتحطيم الأصنام الفكرية، التي ما زالوا يعتقدون بها، والتي جعلتهم فريسةً لأطماع القوى الغربية المهيمنة كما للقوى الإقليمية، لاسيما إيران وتركيا. فلا فرق بينهما؛ فكل منهما تحتل عدة عواصم عربية، وبقي القليل منها يقاوم هاتين الدولتين اللتين تسعيان لقضم المنطقة برمتها، إحداهما تحت مسمى "الهلال الشيعي" والأخرى تحت مسمى "البدر السني".

في ظل كل هذه التحولات السياسية والجغرافية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، يبرز ملف القضية الكردية كواحدٍ من أعقد الملفات التي تؤثر على استقرار المنطقة. بالمقابل، فإن المبادرة الأخيرة للسيد عبد الله أوجلان بإعلانه الانتقال من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي لأجل حل القضية الكردية، تمثل خطوة تاريخية قد تفتح آفاقًا جديدة لمعالجة هذا الصراع المستمر منذ عقود. مع ذلك، فإن التجارب السابقة مع تركيا تشير إلى أن التزامها بالسلام غالبًا ما يكون مشروطًا بمصالحها القومية الضيقة، مما يجعل احتمالية تجدد الاشتباكات قائمة، إذا لم يتم وضع ضمانات دولية وإقليمية قوية.

يمكن اعتبار وقف إطلاق النار هذا فرصةً تاريخية لإحلال السلام بين شعوب المنطقة. وعليه، فإن إعلان حزب العمال الكردستاني عن وقف إطلاق النار، والانتقال إلى النضال السياسي، يمثل تحولًا مهمًا في تاريخ القضية الكردية. وهذا القرار يأتي في إطار فلسفة السيد عبد الله أوجلان، الذي يدعو فيها إلى اعتماد مشروع "الأمة الديمقراطية" والتعايش السلمي بين الشعوب. مع ذلك، ولنجاح هذه الخطوة، ينبغي أن يكون ثمة تأييد دولي لوقف إطلاق النار من قوى نافذة مثل الولايات المتحدة وألمانيا والأمم المتحدة، والضغط على تركيا لاحترام هذه الخطوة.

كما بمستطاع الدول الأوروبية أن تلعب دورًا في دعم الحلول السياسية، من خلال تقديم ضمانات أمنية واقتصادية.

في هذا السياق، يصبح الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول العربية حاسمًا في ضمان نجاح وقف إطلاق النار، وكبح جماح التدخلات التركية في سوريا والعراق، بما يعزز الاستقرار الإقليمي ويقلل من التوترات. إن العراق ومصر والسعودية، باعتبارها دولًا فاعلة في المنطقة، تمتلك مقومات مؤثرة بمقدورها أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف.

إن إعلان حزب العمال الكردستاني (PKK) وقفَ إطلاق النار، يعكس تحولًا استراتيجيًا في طريقة تعامل الأطراف الكردية مع القضية، حيث يتم الانتقال من الخيار العسكري إلى الخيار السياسي. هذا القرار يأتي في وقت حساس للغاية، إذ تُواجِه تركيا تحديات داخلية وخارجية متزايدة، بما في ذلك الضغوط الاقتصادية والسياسية الدولية.

إن الدعم الدولي لهذا الإعلان، كما أبدته الولايات المتحدة وألمانيا والأمم المتحدة والعراق وغيرها، يعكس رغبة المجتمع الدولي في إنهاء الصراع التركي-الكردي، الذي يُعَدّ أحد أهم أسباب زعزعة الاستقرار في المنطقة.

سيكون لنجاحِ وقف إطلاق النار أو فشله تأثير مباشر على سوريا والعراق، اللتين تشهدان تداخلاً كبيرًا بين القضايا الكردية والتدخلات التركية. فتركيا تَعتِبر وجودَ الكرد في شمال سوريا وشمال العراق تهديدًا لأمنها القومي، وهو ما دفعها إلى تنفيذ عمليات عسكرية متعددة في هاتين الدولتين.

إذا تمكنت الأطراف المعنية من ضمان استمرار وقف إطلاق النار، فقد يؤدي ذلك إلى:

1) تقليل التوترات في سوريا والعراق: ستتمكن الحكومتان السورية والعراقية من التركيز على إعادة الإعمار والاستقرار، بدلًا من الانشغال بالنزاعات المسلحة.

2) تعزيز الحوار السياسي: يمكن للكرد أن يشاركوا بشكل أكبر في العملية السياسية في البلدين، مما يساهم في بناء نظام سياسي أكثر استقرارًا.
3) تقليص النفوذ الإيراني والتركي: سيتيح ذلك فرصة لإعادة التوازن في المنطقة وتقليل التدخلات الخارجية.

بكل تأكيد، فإن الدول العربية، وعلى رأسها العراق ومصر والسعودية، تمتلك أدوات نفوذ قادرة على أن تسهم في تعزيز فرص نجاح وقف إطلاق النار وتقليل التدخلات التركية في المنطقة.

يمكن تقسيم هذا الدور إلى عدة محاور:

1) العراق: الجسر بين الأطراف

باعتباره الدولة التي تضم الجزء الجنوبي من كردستان، يلعب العراق دورًا محوريًا في هذا الملف. بمقدور الحكومة العراقية، بالتعاون مع إقليم كردستان، أن تكون وسيطًا فعالًا بين تركيا والكرد. بمقدور العراق أن:

- يستضيف محادثات مباشرة بين الأطراف المعنية لضمان استمرار وقف إطلاق النار.
- يعمل على تقديم ضمانات لتركيا بأنه سيتم احترام حقوقها الأمنية، دون الحاجة إلى التدخل العسكري.
- يعزز التعاون الاقتصادي والسياسي مع تركيا لتقليل التوترات.

2) مصر: الدبلوماسية الإقليمية

مصر، وباعتبارها واحدة من أقوى الدول العربية دبلوماسيًا، يمكنها أن تلعب دورًا مهمًا في الوساطة والضغط على الأطراف المعنية. فبمقدور مصر أن:

- تعمل على حشد الدعم الدولي والإقليمي لوقف إطلاق النار.

- - تقدم نفسها كوسيط موثوق به بين تركيا والكرد، مستفيدةً من علاقاتها الجيدة مع كل من أنقرة وبغداد.
- - تدعو إلى عقد مؤتمر إقليمي يجمع الأطراف المعنية لبحث سبل حل القضية الكردية بشكل شامل.

3) السعودية: القوة الاقتصادية والسياسية

السعودية، باعتبارها لاعبًا رئيسيًا في المنطقة، تمتلك موارد اقتصادية وسياسية يمكنها أن تستخدمها لدعم الاستقرار. المملكة السعودية يمكنها أن:

- تقدم دعمًا ماليًا وإنسانيًا لمناطق النزاع بهدف تحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز الثقة بين الأطراف.
- تضغط على تركيا عبر القنوات الدبلوماسية لضمان التزامها بوقف إطلاق النار.
- تعمل على تعزيز التعاون الخليجي-العربي لمواجهة التدخلات الخارجية في المنطقة.

ولضمان نجاح وقف إطلاق النار، وتحقيق استقرار إقليمي مستدام، ينبغي على الدول العربية أن تتبنى استراتيجية شاملة تقوم على:

1) التنسيق المشترك: العمل بشكل تكاملي بين العراق ومصر والسعودية لتقديم رؤية موحدة حول الملف الكردي.
2) الضغط الدبلوماسي: استخدام العلاقات الدولية والإقليمية للضغط على تركيا لالتزام السلام.
3) تعزيز التنمية: تقديم مساعدات اقتصادية وإنسانية لمناطق النزاع لتحسين الأوضاع المعيشية وبناء الثقة.
4) الدعوة إلى الحوار: تحفيز جميع الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات لحل القضية الكردية بشكل شامل وعادل.

إن نجاح الدول العربية في لعب دور الضامن لوقف إطلاق النار، لن يحقق فقط الاستقرارَ في المنطقة، بل وسيؤكد دورَها كقوة مؤثرة في صياغة مستقبل الشرق

الأوسط. وإذا ما تمكنت هذه الدول من تكرار النجاح الذي حققته مع إيران في بعض الملفات، فقد يكون ذلك بدايةً لمرحلة جديدة من التعاون الإقليمي والسلام المستدام.

القضية الكردية ليست قضية محلية فقط، بل هي قضية إقليمية ودولية تحتاج إلى تعاون جميع الأطراف المعنية. وعلى الدول العربية أن تكون في طليعة تحقيق هذا التعاون من أجل السلام والتنمية في المنطقة. ولدى الدول العربية الفرصة لتلعب دورًا محوريًا في ضمان نجاح وقف إطلاق النار في كردستان، وكبح جماح تركيا وإيران في سوريا والعراق. ومن خلال الوساطة السياسية، والضغط الاقتصادي، ودعم الاستقرار، باستطاعة الدول العربية أن تسهم في نشر السلام والاستقرار في المنطقة. هذا الدور ليس مسؤولية أخلاقية فحسب، بل ومصلحة استراتيجية، ذلك أن استقرار سوريا والعراق يعزز الأمن القومي العربي، ويقلل من النفوذ الخارجي.

إلى الآن يمكن وسم الموقف العربي من الأزمة التي تضرب المنطقة بشكل عام والأزمة السورية على وجه الخصوص بأنه موقف يتذبذب ما بين التردد والانتهازية. إن إخفاقات الموقف العربي كانت ولا زالت واضحة المعالم في حل الأزمة في سوريا. حيث إنهم وإلى الآن لا يحملون مشروعًا عربيًا للتصدي للمشروع الغربي، ناهيك عن امتلاكهم مشروعًا لحل الأزمة السورية. لم يُقدّم العرب خطة سياسية واضحة (التذبذب بين الإطاحة والمصالحة)، وتركوا الساحة للتدخلات الخارجية (روسيا، إيران، تركيا). حتى إنهم -أي العرب- لم يضغطوا بشكل جاد لرفع العقوبات عن الشعب السوري. وهذا ما يؤكد حالة الانقسام العربي وغياب موقف موحد يعكس أزمة النظام العربي ككل.

السياسة العربية المتَّبعة تجاه الأزمة السورية في مرحلة الأسد وما بعد هروبه وتسلم هيئة تحرير الشام لمقاليد السلطة في دمشق، هي سياسة اللاموقف. والموقف العربي من سوريا يعكس انعدام الرؤية الاستراتيجية، وذلك بسبب خشيتهم من إيران. فمالت الأنظمة العربية للتعايش مع الأزمة السورية، وبذلك أصبح المواطن

العربي يدفع ثمن هذا التخبط، بينما النخب تبحث عن مصالحها الضيقة. وحال العرب هذه أكَّدَها مركز كارنيغي في تحليل له بأن: "العرب لم يَعودوا يملكون حتى رفاهية الفشل، بل صاروا مجرد متفرجين على تقاسم الآخرين لسوريا".

ويبقى السؤال الأكبر، الذي يراود الكثير من المثقفين والسياسيين، ألا وهو: هل كان بإمكان العرب فعل شيء مختلف؟ إن التاريخ سيثبت أن الانقسام والتبعية للخارج جعَلا الموقف العربي في المعادلة السورية مجرد "ردة فعل"، لا "فعلاً"؛ مما فتح الطريق أمام تغوّل تركيا واحتلالاتها في سوريا والعراق، دون ظهور حتى رد فعل إيجابي.

الفصل الرابع
(اوجلان وفكره)

الثورة الذهنية

- **في إحدى مقالاتك ذكرت بأن المنطقة في حاجة إلى ثورة ذهنية.. ألا ترى أن هذا يتوافق مع الفكر الأوجلاني... نريد توضيحًا أكثر؟**

المعضلةُ الرئيسة التي نواجهها هي في تعاملنا مع ذاتنا، والمعضلة الأخرى تنبع من تجاهلنا للحقيقة التاريخية، التي كانت يومًا ما أساسَ تطور كافة الثقافات المجتمعية مع بعضها بعضًا على هذه الجغرافيا. إن الانقطاع عن التاريخ سيوَلِّد معه، بكل تأكيد، مجتمعات مسخ لا تعي حاضرها، وتسير في المجهول نحو مستقبلها، رغم كافة ما تقوم به من طفرات صناعية وعمرانية.

الأساسُ في بناء المجتمعات البشرية المتقدمة يبدأ من النظر إلى الحالة الذهنية لها، والعمل على تنقيتها من الشوائب، وحقنها بالمقويات المعرفية والإدراكية؛ لبناء مجتمع سياسي وأخلاقي، والذي يُعتبَر جوهر بناء الإنسان الحر، كما يقول أوجلان.

تطورُ البشرية يعتمد أساسًا على تطور الحالة الفكرية لدى الإنسان. وكل ذلك بدأ بأُمّ العلوم الإنسانية، والتي هي "الفلسفة" المرتبطة بشكلٍ وثيق بالسوسيولوجيا المجتمعية.

إننا ننطلق من هذه المعطيات، التي هي غيضٌ من فيض، عن واقع التفاهة المنتشرة في المجتمع، جرّاء الأساليب التي تتبعها الأنظمة الحاكمة لفرض سيطرتها على المجتمع من دون رقيب. حيث عملت، ولا تزال، على تجهيل المجتمع وإبعاده

عن كل ما يمت بالوعي من صلة، حتى وصل الأمرُ بالأنظمة أنها حرّمت على المجتمع التعاملَ مع السياسة، لتجعلها حِكرًا عليها فقط. بذلك ابتعد المجتمعُ واغترب عن ذاته، وراح يلهث وراء لقمة العيش، التي باتت أكبر همٍّ وأمنية لدى أفراد كثُر من المجتمع. كما وعلينا ألاّ نغفلَ عن الجيش العاطل عن العمل، والذي تحوَّل إلى قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار بوجه الأنظمة في أي لحظة.

انطلاقًا من هذا الواقع، ولكي نعيد المجتمع إلى ذاته، ونُخرجه من مستنقع الاغتراب الذي تمرّغ به؛ علينا أن نحثّ هذا الإنسان على قبول الواقع المزري الذي هو فيه، كأول خطوة في مسيرة الثورة الذهنية. إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار والنمو والتنمية بعيدًا عن تنمية الإنسان، والتي بدورها لا تتم من دون الثورة الذهنية بطبيعة الحال. ذلك أن الفقر لوحده لا يوَلّد الثورة، بل إن أقصى ما يمكن للفقر أن يفعله هو خلق حالة من عدم الرضى عن الأنظمة. لكن إدراكَ وجودِ الفقر ومسبباته، يُعتبَر من الأسس الأولية التي ينبغي قيام الثورة الذهنية عليها. من هنا، أصرّ السيدُ أوجلان على البدء بالثورة الذهنية والتنظيم والالتزام بخلق هذا المجتمع.

لا يمكن هنا إنكار دور الفكر، والبحث عن الحقيقة النسبية، التي أمَّنت الطمأنينة للإنسان ليفكر بمستقبله. فحينما ينقطع الإنسان عن هذه الثوابت، نراه يتخبط يُمنة ويُسرة، لا يستطيع تثبيت أقدامه خلال المسيرة التاريخية.

المشكلة الكبيرة هي أننا نبدأ تاريخنا من بعض الأرقام التي حفظناها، وننسى بعضها أو ما قبلها؛ وكأن التاريخ بدأ من هذه اللحظة، وأن كل شيء قبلها لا يعنينا مطلقًا، أو أننا نثرثر فيه وكأنه فانتازيا نخبوية لا طائل منها. إن اللحظة التي نعيشها، هي نفسها، وبعد ثوانٍ معدودة، ستكون التاريخَ بحد ذاته، والتي من خلالها سيتم رسم المستقبل الذي أمامنا في هذه اللحظة. ولكن، بعد برهة، سيتحول هذا المستقبل أيضًا إلى تاريخ، وهكذا دواليك.

من هنا، نرى أنّ عمليةَ الفصل بين اللحظة والتاريخ والحاضر والمستقبل لا يمكن أن تتم إلا بشكل نسبي، فهي علاقة مترابطة مع بعضها البعض، ولا يمكن تجزئتها أو تقسيمها. كذلك الكوني والجزئي لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، لأنّ الكوني والعام يتألف من الجزئي بحد ذاته، ولا يمكن أن يتواجد الكوني من غير الجزئي، والعكس صحيح أيضًا.

حينما يتم تحليلُ الحالة التي نعيشها، نُدرك جيدًا أن السببَ الرئيس لِما نعانيه من تشتت وتخبط، هو عدمُ استيعابنا للتاريخ بشكل جيد، وإن كنا نحفظه عن ظهر قلب. إن تلقين التاريخ لا يكفي للنهوض بالمجتمع نحو المستقبل، بل علينا أن نعيشَ التاريخَ بروحه، وأن نبني المستقبل وفق التطورات الحديثة، لنُبعَث من جديد.

تاريخُ المنطقة يمتد لآلاف السنين من الحضارة والمدنيات التي كانت معمرة يومًا ما، إلا إننا نبدأ التاريخ من بداية تشكل الدول، وبالتحديد من القرن العشرين، ونَعتبره أساسًا في علومنا ومنهج تفكيرنا، ونتناسى ما قبله، وكأنه صفحات من كتاب التاريخ نتذكره على شاكلةِ أنه "حدث في مثل هذا اليوم من الماضي الحدث الفلاني".

إن بداية القرن العشرين وحتى الآن لم تَكُن سوى انحدارًا أكثر نحو الهاوية التي نعيشها الآن. فما نراه ورأيناه لم يكن سوى قرنًا كاملاً من الصراعات والحروب والنكسات والنكبات والتقسيم والتهجير والدمار والخراب والانقلابات، مع بعض الفترات الزمنية القصيرة التي كانت فترة استراحةٍ لم تشهد سوى بعض التطورات الشكلية التي لا تُغْني عن الواقع الأليم الذي ما زلنا نتخبط فيه.

مع العلم أنه طيلة آلاف السنين قبل القرن العشرين، كانت المجتمعات والشعوب وكل الثقافات تعيش مع بعضها البعض، دون أن يفني أحدها الآخر. وهذا هو التاريخ الذي علينا الارتباط به ليكون الأساس في بناء المستقبل.

الأنانية الفجَّة هي المتحكمة في انفعالاتنا وأهوائنا أكثر من الروح الجماعية، التي هي أساس التطور المجتمعي عبر التاريخ. كل شخص لا يفكر إلا بنفسه، ويسعى لأن يوصلها إلى أفضل معيشة، حتى ولو كانت على حساب أقرب المقربين إليه. هكذا هي أيضًا حال العائلات والجماعات وصولًا إلى الدول.

الكل يفكر بنفسه، ولا يهتم بما يجري من حوله، وكأن الأمر لا يعنيه بتاتًا، وأن الحدود السياسية للدول التي جعلت منها ملكيات خاصة للنظم المسيطرة عليها، باتت من المقدسات التي لا يمكن لأي كائن أن يتناولها فكريًا أو ينتقدها. فقد أصبحت من المحظورات التي ستُبرِزُ كلَّ مَن يفكر تجاوزها ولو فكرياً على أنه من الروافض أو زنديقًا أو خائنًا وعميلاً؛ وإقامة الحد هي الفاصل لإنهاء أية حالة فكرية يمكن أن تكون عنوانًا للتمرد. فمن خلال هذه العقلية المتحجرة، يتم بناء المجتمع النمطي المخصي فكريًا وذهنيًا.

الهوياتُ القاتلة هي نفسها الحدود القاتلة، التي تم رسموها لنا خلال الحروب المقدسة في بدايات القرن العشرين، ولا زلنا مؤمنين بها وكأنها مُنزَّلة من السماء؛ إلى أن أضحت هذه الحدود والهويات وبالًا على الشعوب والمجتمعات بدلًا من أن تكون عوامل قوة وتطور.

إن التحرر من التاريخ النمطي هو الأساسُ في تغيير منظومة تفكيرنا، وكذلك الاعتراف بأنه لا يمكن أن أكون موجودًا إلا بوجود الآخر. وهذا ما يلزمه تغيير الخطاب الفكري من الأساس، والذي يبدأ بدوره من تنقية الفكر من كافة الشوائب والطفيليات العالقة به، والنهوض به نحو الفضاء الأوسع، الذي يُخفي بين جنباته الحقيقة والحرية.

من هذا كله أؤكد ما توصَّل إليه السيد أوجلان حينما قال: "من دون ثورة ذهنية، لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي وإنسان حر". وكل ما خرج عن هذا التعريف البسيط يُعتبَر سفسطة وديماغوجية. فما أكثر الثورات التي ادّعت أنها انتصرت، ولكنها حينما اعتلَت عرش السلطة، ظهرت حقيقتها بأنها باتت أسوأ من النظام

السابق. لذا، فالثورة الذهنية هي الطريق الوحيد للتخلص من كل شوائب وعقليات ومفاهيم النظم السلطوية والاستبدادية الذكورية. وأي ثورة لا يكون هدفها التغيير المجتمعي، فلن يُكتب لها النجاح مطلقًا، بل وستتحول إلى ثورة مضادة بطبيعة الحال. ينبغي أن يتحول هدف أي ثورة من اعتلاء كرسي السلطة إلى تحقيق التغيير الاجتماعي في بنية العقلية المجتمعية السائدة.

الأوجلانية والشرق الأوسط

- هل ترى في الأوجلانية حلولًا لمشكلة الشرق الأوسط؟ كيف ذلك؟

على الأقل في الوقت الحاضر، ربما تكون أفكار السيد أوجلان قريبة جدًا من إيجاد الحلول لكثير من مشاكل وأزمات المنطقة من كافة النواحي، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. ذلك أن معظم الحلول المطروحة من قبل القوى الإقليمية والدولية، لم تخرج عن المألوف وتجريب المجرب، مع بعض التغييرات الشكلية هنا وهناك، ليبقى جوهر الحلول هو هو، ويتم إلباسه للشعوب حتى وإن كان ليس على مقاساتهم أو بعيدًا عن حقيقة ثقافاتهم المجتمعية.

ما يطرحه السيد أوجلان مثير للانتباه، ويداعب خيال الإنسان نوعًا ما، وينبش عن الحلول من واقع المنطقة وتاريخها وحقيقتها، ولكن بأسلوب مبتكر وخارج الصندوق. لذا، فحين قراءة أفكار وفلسفة السيد أوجلان، فإن أفكاره تجعلك تعوم في التاريخ والحاضر والمستقبل، ويرشدك إلى الحقيقة المخفية في دواخل الإنسان بحدِ ذاته. إلى جانب تحليل القضايا التي تعاني منها المنطقة وشعوبها بأسلوب سديد ومنهجية سليمة، وتشخيص الأمراض التي تفتِك بها؛ كلّ ذلك يمنحك المعرفة والوعي، ويُخرجك من عالم الأفكار التي كنت تؤمن بها على أساس أنها من المُسَلّمات.

وبالنظر إلى الفوضى التي تضرب المنطقة منذ قرابة العقد ونيّف، وما خلّفته من دمارٍ هائل في الإنسان والمجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والنفسية

والاقتصادية والثقافية، والأكثر من ذلك في مسألة الولاء والانتماء؛ كل ذلك يجبرنا على البحث عن حلول لهذا القضايا التي تحيط بنا من كل جانب.

حتى الآن صدرت الكثيرُ من الكتابات والمقالات والدراسات حول نظرية الفوضى التي نعيشها، مُقرِنة إياها بالتدخلات الدولية والإقليمية في المنطقة، وذلك لتقسيمها وتشتيتها وفق مشروع أو مشاريع غربية تسعى للنيل من شعوب المنطقة وبلدانها.

هذه المقارباتُ من الفوضى جعلت ممّن يدّعون الثقافة، أو النخبة المثقفة عندنا، ترى أن الخطرَ المحدق بالمنطقة يأتي من الخارج الغربي، الذي ينبغي أن نعترضه ونعارضه مهما كلف ذلك من ثمن.

وفي نفس الوقت، يتم تأجيلُ جميع القضايا والمشاكل حتى إشعار آخر، ريثما يتم الانتهاء من صدّ هذه التدخلات والانتهاء منها، ربما حينها فقط، وبعد استراحة محارب، سيكون بمقدورنا أن نلتفت إلى المعضلات الداخلية التي نعاني منها، هذا إن وُجدت طبعًا في رؤيتنا.

إن عدم تحصين الداخل من جميع النواحي، والاهتمام فقط للتصدي لأي مؤامرة أو تدخلات خارجية، لن يجلب معه، بالتأكيد، الحلولَ النهائية لأية معضلة نعاني منها. فالقوة الداخلية لأي جسد هي الحصن المنيع، وهي خندق الدفاع الأول لأي هجمات خارجية تتم على أي كائن كان، إنسانًا أو دولةً أو مجتمعًا أو مؤسسة. لكن إيلاء الاهتمام فقط بالهجمات الخارجية، قد يجعل الإنسان يستنزف كل ما لديه، موهمًا نفسه بالممانعة والتصدي والجهوزية لأي طارئ كان. لكن على أرض الواقع، نرى أن ما يحدث وما نعيشه هو العكس تمامًا، وأننا نحلم بأن تطأ أقدامنا أرضَ من يدبّر لنا المؤامرة، وذلك وفق الدلالات التالية:

1) منذ قرن من الزمن تقريبًا ونحن نلعن من قَسّم المنطقة، من الاستعمار الإنجليزي والفرنسي والأمريكي والإيطالي وغيرهم من المستعمرين. لكننا في

نفس الوقت نعمل كل ما في وسعنا للوصول إلى دول الاستعمار تلك، إما للدراسة أو لنيل شهادة أو حتى استحصال الإقامة وأخذ الجنسية فيها.

2) نلعن الغرب الذي رسم حدودَ وخطوط دولنا السياسية وصدَّرها لنا على أنها الفردوس التي لا غنى عنها، وأنها دواء لكل متعطش للحرية والكرامة والسيادة الوطنية. لكننا في نفس الوقت نسعى بكل ما لدينا للهروب من هذا الوطن والفردوس إلى دول الاستعمار الذي قَسّم منطقتنا إلى مزارع وحدائق خلفية لمصالحه.

3) نلعن الغرب الذي شكّل جماعة الإخوان المسلمين في عشرينيات القرن الماضي بغرض زرع الفتنة بين شعوب المنطقة وتأليبها على بعضها البعض. لكننا مِن أكثر المدافعين عن تلك الجماعات والمنضمّين إليها تحت أي اسم كان، ونحمل السلاح لهدم الدولة والوطن المقدس من أجل الاستحواذ على السلطة.

4) نلعن الغرب الذي يُصدّر لنا مؤامرةَ تقسيم المنطقة في راهننا، وأنه سبب الشقاء والحرمان والفقر والاقتتال فيما بيننا. لكننا بنفس الوقت نهرع إليه متوسلين كي يجد لنا حلاً للمعضلات والمشاكل التي نعيشها. هذا تمامًا ما يحدث من خلال المبعوثين الأمميين، إن كان في سوريا أو اليمن أو ليبيا أو لبنان أو غيرها من الدول.

حالة من الفصام أو ازدواجية الشخصية نعيشها بنفس الوقت، وهذا ما يؤدي بنا إلى أننا لا نعرف ماذا نريد، وننتظر ما سيعطيه لنا ذاك الغرب المستعمر!

نرى أن الغربَ هو سببُ المشاكل والقضايا التي نعاني منها، ولكننا في نفس الوقت ننظر إليه على أنه صاحب الحلّ الوحيد لأي مشكلة نعانيها. أي، وبما أن المشكلة أتت من الخارج، فهذا يحيلنا دون بد إلى الاعتقاد بأن الحل أيضًا يكمن في الخارج.

على ما أعتقد أنّ منطقنا هذا هو سببُ ما نعانيه من حالة التشتت الفكري وغير المنطقي لمجمل ما يعترضنا من خيبات أمل في أي شيء نواجهه ولا نحسن معالجته.

ما تعيشه الشعوبُ ما هو إلا انعكاسٌ واقعي لشخصيةِ وسلوك حكامنا في المنطقة، لا أكثر. وكما قيل: "الناس على دين ملوكهم أو حكامهم". فكيف أن حكامنا لا حول لهم ولا قوة، ويعيشون الفوضى؛ فنحن أيضًا كذلك. حينها، فإن النتيجة التي سنتوصل إليها، هي مزيد من الفوضى، ومزيد من التشتت، والمشاكل التي ستتفاقم أكثر من قبل.

هذا ما نلاحظه أو سبب ما نعيشه الآن من تفاقم حالة الفوضى وعدم إيجاد الحلول لما نعانيه من مشاكل لا تُحصى تعصف بنا. إذ إن معظم الحلول الموضوعة حتى الآن لم تتجاوز التنظير، وفي أحسن أحوالها تكون الحلول بالعودة للماضي والبحث عن المجد هناك، ووضع الرأس بين الرمال لعدم رؤية المستقبل.

ثمة حلاّن نعيشهما منذ القرن الماضي وحتى الآن لأي مشكلة تعيشها المنطقة، يمكن تلخيصهما كالتالي:

الأول: إما أن يكون "الإسلام هو الحل"، وعليه، يجب تكفير أي أحد يعارض هذا المشروع الذي ينادي بالعودة بالإنسان إلى الماضي، على الأقل للحفاظ على ما تبقى من وجود وثقافة يمكن حمايتها حتى يحين وعد الله؛ أو أن يكون الحل في "أمة عربية واحدة"، أي في التوجه العروبي؛ وعليه، فكل مَن يعارضه هو خائن وعميل ينبغي التخلص منه مهما كان الثمن، كي لا يوهن من عزيمة الأمة والصراع مع العدو الذي سنرميه في البحر. مع أن كِلا المنطقين لا يختلفان عن بعضهما البعض سوى بالشعارات، إن كانت دينية أو قومجيةعصبوية، وكِلاهما يدعو إلى السلفية، إن كانت دينية أو قومجية. وما زال هذان التياران هما الممسكان بزمام الأمور نوعًا ما.

الثاني: والذي هو معاكس لهذين التيارين شكلاً، ولكنه لا يختلف عنهما مضمونًا، ومغزاه المناداة بالانفتاح على الغرب والتطبيع الكامل وقبول الثقافة الغربية على أنها المهيمنة والمتطورة، على عكس ثقافتنا التي عفا عنها الزمن، والتي هي رجعية وسبب البلاء الذي نعانيه.

كِلا الطرفين، إن كان الديني والقومجي من ناحية، أو الليبرالي من ناحية أخرى؛ لم يقدما أية حلول لأية مشكلة نعاني منها منذ أكثر من خمسة عقود، لأنهما لم يفكرا بحل جديد، ولم يتجاوزا الأطر الموضوعة بالأساس من قبل المستشرقين والمثقفين الغربيين.

عدمُ رؤية المشكلة، أو نفي وجود المشاكل، والمقاربة وكأنه لا مشاكل نعاني منها؛ قد يكون هذا بحد ذاته الطامّة الكبرى التي نعاني منها، والتي تسبب لنا كل هذا الوهن الفكري والتشتت. ذلك أن الاعترافَ بوجود المشكلة بحد ذاته يعتبر الخطوة الأولى نحو حلها. أما عدم الاعتراف بوجود المشكلة، فيوَلّد معه عشرات المشاكل الأخرى التي نحن جميعًا بغنى عنها.

كمثالٍ على ذلك؛ حالة أردوغان حينما قال أنَّ "حلّ القضية الكردية يكمن في ديار بكر". حينها ساد الاستقرار في عموم تركيا، وبدأ الطرفان؛ عبد الله أوجلان من طرف والحكومة التركية من طرف آخر، الحوار من أجل إيجاد حل لكل القضايا والمشاكل التي كانا يعانيان منها.

لكن بعد ذلك، وحينما أنكر أردوغان وجود قضية أو مشكلة كردية في تركيا؛ استؤنف الصراعُ بين الكرد والدولة التركية، والذي ما زال مستمرًا بعنفٍ شديد، مما زاد من حِدة الاشتباكات والاقتتال وحصد المزيد من الضحايا من الطرفين.

كذلك مثال الإدارة المؤقتة في سوريا. فرغم ما وصلت إليه الأمور هناك، إلا أنها حتى الآن لا تريد الاعترافَ بشيء اسمه "كُرد" في سوريا، اللهم سوى أنهم ضيوف. والحال كذلك في إيران أيضًا. لذا، نرى أن أفضل حل عند هذه الأطراف هو الحل الأمني والعسكري، لا غير.

التفكيرُ خارج الصندوق، مثلما يقال، قد يكون أحدَ الطرق التي ستُخرجنا مما نحن فيه ومما نعيشه من أزمات من جميع النواحي. وهذا ما عمد إليه المفكرُ عبد الله أوجلان، حينما تناول القضية الكردية، ليس فقط كمشكلة تخص الكرد وحدهم، بل كمشكلة إقليمية ودولية، ولكن أساس الحل فيها يبدأ من الداخل. هكذا فكَّر

أوجلان بمقاربته للقضية الكردية، فلم يرَ أن الحل يكمن في إقامة دولة كردية قوموية خاصة بالكرد، لأنه يرى أن سببَ المشاكل هو ما نجم عن تشكيل دول عديدة في المنطقة بُعيد الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ وأن عدمَ اعتبار تشكُّل هذا العدد الهائل من الدول على بعقة جغرافية على أنه مشكلة، يعتبر مشكلة بحد ذاتها.

وللتخلص من المعرفة المسبقة الصنع من قِبل الغرب والمستشرقين، زعموا أنه لا بد من أن يكون هناك شعب حتى يستحق دولة، وبما أن الكرد ليسوا بشعب فهذا يعني أنهم لا يستحقون دولة، وتم الخلط ما بين الدولة والوطن والسلطة والأمة والقوم والحدود والسيادة الوطنية والمواطنة، حتى تحولت هذه المصطلحات إلى لُبَّان يتم مضغها بين الحين والآخر لتهييج الشعوب أو إسكاتها.

من هنا بدأ المفكرُ أوجلان ثورته وصراعه الداخلي مع إعلان ثورة ذهنية تُنقّي شخصية الكرد من الشوائب الفكرية الغريبة عن المنطقة من جهة، وتصقل من جهة ثانية ثورته وصراعه الخارجي مع الدولة التركية، التي لا تريد الاعترافَ بالوجود الكردي كشعبٍ له كل الحق في أن يعيش على أرضه بثقافته ولغته وكرامته، لا مستسلمًا خنوعًا.

من المهم التفكيرُ خارج الصندوق الذي صنعته ووضعته لنا القوى المهيمنة الناهبة وفق المعلومات والمصطلحات التي تم تقديمها على أنه ينبغي البحث عن أي حل لأي مشكلة ضمن إطارها فقط، وأن أي شخص يفكر خارجها سيكون ملعونًا وينبغي التخلص منه بأي شكل كان.

ونتيجة البحث في أساس المشكلة الكردية، وتحليل الأسباب النفسية والفلسفية والاجتماعية والسياسية؛ رأى المفكر أوجلان أن الحل ينبغي أن يبدأ من الداخل بالتزامن والتداخل مع التصدي للهجمات الخارجية التي تتم من قبل القوى المحتلة لجغرافية كردستان.

لكن، لم يتوقف أوجلان عند هذه النقطة. بل رأى أن المشكلة الكردية مرتبطة بشكل وثيق مع مشكلة العرب والآشور والتركمان والأرمن وغيرهم من شعوب

وإثنيات وهويات المنطقة؛ وأنه لا يمكن حل مشكلة الكرد من دون حل القضايا التي تعاني منها الشعوبُ الأخرى في المنطقة، وأن هذا نابع من حالة الاندماج الثقافي والاجتماعي لجميع شعوب المنطقة مع بعضها البعض. أما الحل الإقصائيوالاستعلائي، فلن يكون الحل الدائم بقدر ما سيوَلّد معه عشرات المشاكل الأخرى.

علينا أن ندرك أن سببَ اعتقال أوجلان إلى الآن، ليس لأنه يطالب بحقوق الكرد، بقدر ما لأن أوجلان فكّرَ خارج الصندوق الذي وضعته ورسمته قوى الهيمنة العالمية.

أسير إمرالي

- لماذا الإبقاء على القائد أوجلان أسيرًا في إمرالي كل هذه الفترة؟

بكل تأكيد، فإن سببَ اعتقال أوجلان كل هذه الفترة، وكما أوضحنا سابقًا، ليس لأنه ينادي بحقوق الشعب الكردي، بل بسبب تفكيره خارج الصندوق، والبحث عن حول في حقيقة المنطقة المجتمعية والتاريخية. فالسيدُ أوجلان استفاد من التطور الفكري والفلسفي الغربي بكل تأكيد، لكنه لم يستنسخ تجربتهم كي يطبقها على الواقع الكردي. بل رفض أوجلانُ هذه المقاربات جملة وتفصيلاً. ولهذا انتقد الأحزابَ اليسارية التي كانت تقلّد كل ما تعيشه موسكو، بعيدًا عن الحقيقة السوسيولوجية الشرقية؛ وحتى أن أفكاره جعلت الغربَ يحسب لها ألف حساب في سياق تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير/الجديد. فالمشروع الذي طرحه أوجلان، ربما يكون البديل لكل ما يتم طرحه في الأوساط. أي أن الثورة الذهنية التي أنجزها السيد أوجلان في القيم والمفاهيم والمصطلحات، هدمت كل ما كانت تتكيء عليه القوى الغربية من أجل تنفيذ مخططاتها في المنطقة. فقد كانوا يريدون تحويل الشعوب إلى قطيع ورعاع يسيرون وراء الأوهام التي تُصدّرها الآلة الإعلامية الغربية، أثناء ثورات الربيع العربي. وقد كشف أوجلان حقيقة هذه

المقاربات، وكيفية إفراغها من جوهرها، وأنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تقسيم المنطقة على أساس أن الكل يحارب الكل، لكي يتمكنوا بعد ذلك من إخضاع الكل دون استثناء. وهذا ما أصبح واضحًا بشكل كبير في روج آفا (شمال وشرقي سوريا). فقد أصبحت المنطقةَ الوحيدة التي بمقدور الكل أن يعيشوا مع بعضهم البعض، على عكس المناطق الأخرى في سوريا، التي كان يحدث فيها القتل على الهوية الطائفية والإثنية.

ازدواجية المعايير الغربية

- **لماذا يجري احتجاز القائد أوجلان في إمرالي؟ ولماذا الازدواجية في المعايير الغربية تجاه قضية أوجلان؟ وهل فتح ملف أوجلان في هذا التوقيت قد يشير إلى انقسامات داخلية سياسية في تركيا؟ لماذا تخشى تركيا من إطلاق سراح أوجلان؟**

لماذا؟ هذا هو السؤال الإشكالي، الذي من الصعوبة بمكان وضعُ الجواب له ببضعة كلمات مصفوفة، ولا يمكن اختزال الجواب بسردِ حالةٍ من المعلومات. إذ إن الفلسفة بكل ماهيتها انطلقت من هذا السؤال بالتحديد: لماذا؟ لأنه إنْ لم تُصِبك الدهشة من معلومةٍ ما، فبكل تأكيد، لن تسأل هذا السؤال. وبمعنى من المعاني، فإن هذا السؤال يحمل بين طياته أهم عنصر من عناصر الفلسفة، التي منها انطلقت كافة العلوم، وخاصة الاجتماعية منها.

للجواب على سؤال: لماذا جرى أو يجري اعتقال أوجلان؟ ينبغي الرجوع إلى سرد الحكاية من أعماق المأساة التي عاشها الكردُ طيلة المراحل السابقة. ولسرد تلك المأساة، ينبغي علينا الإلمامُ بمعظم التفاصيل المخفية في تاريخ هذا الشعب. وللتعمق في التفاصيل تلك، ينبغي أن نعيشَ ما عاشه الكردُ من كل تفاصيل تلك المأساة. حينها فقط يمكننا أن نعرف لماذا اعتقل أوجلان؟

الظروفُ التي اعتقل فيها أوجلانُ كانت معقدة جدًا، وينبغي فكّها بكل تمهل لمعرفة التفاصيل التي أدت إلى ذلك. لأنه في التفاصيل يكمن الشيطان، كما يقال.

نعم إنه الشيطان الذي يقودنا إلى المأساة وأسبابها الحقيقية، التي من خلالها يمكننا معرفة حياة شعب (الكرد) من خلال شخص (أوجلان). وحاضر هذا الشعب، وما يتعرض له من مجازر وقتل وتهجير على يد الجيش التركي ومرتزقته، إن كان في تركيا أو العراق أو سوريا؛ لا يمثل إلا القليل القليل من الحقيقة التي عاشها الكردُ عبر قرن كامل بسبب قُربه الجغرافي من الأتراك. وكيف أن أسلافَ الأتراك استغلوا الدين بكل تفاصيله من أجل الاستحواذ على السلطة والنفوذ، فإن الأتراكَ حتى في يومنا هذا يَستغلون رجالَ الدين، بل وحتى الدين، في احتلالاتهم وجعل الشعوب مرتزقة وبنادق مأجورة عندهم، كما فعلها سلاطينهم مسبقًا في الفرق الحميدية.

كثيرة هي الأحداثُ والآلام التي يمكن كتابة مجلدات حولها وحول ما حلَّ بالشعوب والمجتمعات التي مرَّ عليها جيش ومرتزقة أردوغان، الذين كانوا يُكبّرون ويُسبّحون باسم الله وأردوغان في كل سرقةٍ يقومون بها أو عند رأسٍ ينحرونه أو فتاةٍ يَسبُونها. كل ذلك حدث تحت مسمى "غنائم الحرب"، التي كانوا يوعدون بها من قِبَل شيوخ السلطان أردوغان، من أمثال القرضاوي والقرة داغي ومَن لفّ لفيفهم وتَوَشّح بجلباب الدين نفاقًا وكذبًا، من أجل سلطة أو جاه أو مال.

إن الاحتلال العثماني للمنطقة جرى على غرار ما يفعله اليوم أردوغان ومدى استغلاله للدين وللسذج من الشعوب بدغدغة مشاعرهم الدينية ببضعة آيات قرآنية وأحاديث نبوية. إنها نفس السياسة التي كان يتّبعها السلاطين العثمانيون حينما احتلوا المنطقة على أنقاض الخلافة العباسية كخطوة أولى، حتى استمرت مع آل عثمان بعد الدولة الأيوبية في القرن العاشر، واكتملت في القرن الخامس عشر بعد القضاء على المماليك. من احتلال إسطنبول في 1453 على يد محمد المحتل (الفاتح)، وحتى الاحتلال الثاني لها على يد أردوغان، وتحويلها إلى مسجد؛ مَرَّت خمسة قرون ونيف، وما زالت شعوب المنطقة تعاني ظلم واحتلال العثمانيين والأتراك.

بكل تأكيد، كان هناك مَن يدعو بالنصر للعثمانيين، مثلما فعل الشاعر المصري أحمد محرم، حينما كانت تعيش الخلافة العثمانية سَكَرات الموت؛ حين دعا الشعب إلى الالتحام مع العثمانيين لإعلاء راية الإسلام؛ إذ قال:

يـا آلَ عـثمانَ مـن تـركٍ ومـن عـرب
وأيُّ شـعبٍ يسـاوي الـتركَ والعربـا

صـونوا الهـلالَ وزيـدوا مجـده علـمًا
لا مجـدَ بعـده إن ضـاع أو ذهبـا

الآن وبعد حوالي قرن من الزمن، يخرج علينا مَن هم على شاكلة أحمد محرم ويدَّعون الدين، أمثال القرضاوي والقرة داغي، يُفتون ويُحرّضون بسطاء الشعوب لحمل راية الإسلام التي ينادي بها أردوغان، والذي تم نعته بالخليفة الذي سيحرر الأراضي المغتصبة من المحتلين، وسيُعلي راية الإسلام خفاقةً بعد تخاذل النظم والحكام. إنها مأساة بكل معنى الكلمة، وما زلنا نصدقها مِن بعض رجال الدين، الذين تحوَّلوا إلى كهنةٍ لا يهمهم من أمور الدين إلا مصالحهم وعائلاتهم، وليذهب عامة الشعب ويضحوا بأنفسهم نصرةً للدين.

لا داعي لأن نبحثَ في التاريخ كثيرًا لمعرفة كيفية قيام وانتشار الاحتلال العثماني، الذي استمر لمدةٍ تزيد عن أربعة قرون. فقط يكفينا ملاحظة ومتابعة ما يقوم به أردوغان في المنطقة، إن كان في سوريا والعراق وليبيا وأرمينيا والصومال وما يُقال عن كشمير واستفزاز مصر، وكل ذلك باستنهاض وتحريك مشاعر القطيع من الذين يتم تحريضهم بعدة آيات وأحاديث دينية، ليكون الجهاد عنوانًا لمرحلة تشتيت الدول والمجتمعات ونشر الفوضى بها وفيها.

لا تسألوا المرتزقة والإرهابيين، الذين ما هم إلا عبارة عن أدوات صغيرة في مشروع الفوضى المنتشرة. من الصعوبة بمكان محاسبة هؤلاء المرتزقة على أفعالهم أو

عما اقترفته أيديهم من جرائم واغتصاب وقتل؛ لأنهم -حسب رأيي- ما هم إلا أصنام صغيرة يفعلون ما يؤمرون به من خليفتهم أو "إلههم" الكبير.

إنه التاريخُ الذي يكرر نفسه منذ آلاف السنين. فحينما حطّم سيدنا إبراهيم الأصنامَ التي كان يتعبدها نمرود؛ الكل هاج وماجَ واعتبر ما قام به سيدنا إبراهيم عملاً يستحق لعنة آلهتهم. لذلك قرر نمرودُ، الذي أعلن نفسه إلهًا، أنه ينبغي حرق سيدنا إبراهيم، عقابًا على ما اقترفته يداه من تحطيم لأصنامهم وآلهتهم التي كانوا يعبدونها. كانت العبرة في الحوار الذي دار بين عبَدة الأصنام من الكهنة وسذّج القوم وبين سيدنا إبراهيم، متسائلين: "مَن فعل بآلهتنا هذا؟ أأنت يا إبراهيم؟"، فكان جواب سيدنا إبراهيم الفلسفي: "قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَافَسْئَلُوهُمْ (الأنبياء - 63)".

كثيرة هي الأصنامُ التي صنعوها لنا، وحاولوا إجبارنا على عبادتها والسجود لها، كالحكام والأنظمة الديكتاتورية في البداية، ومن بعدها أدواتٌ مثل الأخوان المسلمين والقاعدة وطالبان وداعش والنصرة وباقي الفصائل بمختلف مسمياتها. لقد جعلوا منها أصنامًا، وفرضوا على المجتمعات والشعوب تنفيذ ما تطلبه منهم والسجود لها. وكل من يرفض السجود، ما هو إلا إبليس وشيطان وكافر وجَبَ قتله وجزّ رأسه وحرقه مع داره وقريته وسبي نساء مجتمعه.

لقد انتشروا في البلاد يعيثون فيها فسادًا وسرقة وقتلاً وتهجيرًا للشعوب، وكل ذلك تحت اسم الدين والتكبير باسم الله، إن كان في عفرين وسري كانيه/رأس العين وكري سبي/تل أبيض وليبيا والعراق وسيناء وأرمينيا، وذلك بأمر من الصنم الكبير أردوغان، خليفتهم المزعوم.

كان الكردُ وغيرهم من العرب والسريان والآشور ممّن يسيرون على نهج سيدنا إبراهيم، هم أولَ من حطم هذه الأصنام الصغيرة، وكسر أسطورتهم التي روجوا لها على أنهم لا يُقهَرون. المقاتلون/ات الكرد/يات من حزب العمال الكردستاني هم القوة الأولى التي حطمت أسطورة داعش التي لا تقهر، والتي انهزمت من أمامها

جيوشُ دول في الموصل والرقة ودير الزور. كذلك قواتُ سوريا الديمقراطية قد أسدلت الستار على هذه الفئة المجرمة في الرقة والباغوز، وبذلك بقي فقط الصنمُ الكبير أردوغان، الذي بدأ يتصدع. وانهياره ليس ببعيد، بل هي فقط مسألة وقت، لا أكثر.

إذا أراد كل مَن يسأل "مَن حطم هذه الأصنام؟" أن يعرف الحقيقة بعيدًا عن الرياء الإعلامي والتهريج الشعبوي، فليسأل أردوغان، الصنم الكبير، الذي يعرف حقيقة تلك القوة التي حطمت هذه الأصنام الأسطورة. إنهم الكرد، الفوبيا التي باتت تقض مضجع أردوغان وغيره ممّن بقي من الأصنام والأدوات الصغيرة الآيلة للسقوط بمجرد انهيار أردوغان. وكل من يتحالف بشكل مباشر أو غير مباشر مع أردوغان، ويصبح أداة بيده، فبكل تأكيد سيكون مصيره مماثلاً لمصير كبيره.

نصيحة لكل مَن لم يقرأ أو يدرك روح الجغرافيا والتاريخ، وما زال يَعتبِر أردوغان الصنمَ الأكبر ويعبده؛ فليسأله: مَن فعل بك هكذا؟ بكل تأكيد، حينها سيدرك ويعرف مَن هم الكرد، وما هي حقيقتهم وتاريخهم؟ أولئك الذين كانوا دائمًا روّاد التعايش الأخوي المشترك على أساس الأمة الديمقراطية، وهم أحفاد سيدنا إبراهيم وصلاح الدين الأيوبي وأوجلان.

لهذا تمّ اعتقالُ أوجلان من قِبَل آلهة الحداثة الرأسمالية وتسليمه لتركيا، كي يتم التلاعب بالطرفين كيفما يريدون وتشاء مصالحهم. اعتُقل أوجلانُ بسبب نشره فضائحهم وأكاذيبهم وإفشاله مخططاتهم في المنطقة. فهو الوحيدُ الذي كان وما يزال يقول "لا" للمشروع الرأسمالي الناهب لمقدرات وخيرات وثقافات الشعوب.

رويدًا رويدًا تتكشف حقائقُ الحرب التي تعيشها المنطقة في بدايات القرن الحادي والعشرين، والتي بدأت بالحرب على أفغانستان ومن بعدها العراق، والآن مستمرة بشكلها المكثف في ليبيا واليمن وسوريا، وبانت بشكلها الأخير في السودان. وما زالت كرة النار الملتهبة للحرب العالمية الثالثة تتدحرج وستصيب

دولًا أخرى، كلٌ حسب وقتها وزمانها ووفق حسابات القوى الرأسمالية الناهبة التي تقتات على الفوضى بكل تجلياتها.

معظمُ حروب الأطراف ليس لها ذاك التأثير في مجرى الحروب القائمة، ويبقى ما يدور الآن في سوريا والعراق، ولو بعد حين في ايران. وتركيا هي مركز الحرب العالمية الثالثة، والتي ستحدد مصير المنطقة للقرن القادم. حيث أن جغرافية كردستان، التي تتوسط هذه الدول الأربعة، هي التي ستعطي وضعَ الحدود المستقبلية للدول شكلَها النهائي. فكما أن هذه الجغرافيا كانت أساسَ التقسيم الأول في بدايات الحرب العالمية الأولى، وحددت شكل المنطقة في القرن العشرين؛ فكذلك ستلعب الدور ذاته في الحرب العالمية الثالثة، التي نعيش بداياتها الآن.

كانت الحربُ العالمية الأولى في شكلها حربَ تقسيمٍ لمناطق النفوذ بين القوى الرأسمالية الغربية الصاعدة على حساب الخلافة العثمانية، وحربًا على المواد الخام ومنابع البترول، والأهم على السوق المستهلكة لإنتاج الشركات الرأسمالية لصناعة الأسلحة.

لكن مضمون تلك الحرب كانت فكرية وأيديولوجية بامتياز، من حيث القضاء على ما تبقّى من عقيدة (دينية) كانت توحد هذه الشعوب والمنطقة فيما بينها، وزرع فكرة بناء الدولة القوموية بدلًا عنها في بعض الدول؛ وكذلك في دول أخرى كانت هناك عملية تزاوج بين الفكرة الدينية والقوموية المتعصبة الشوفينية، أو أن القوى الرأسمالية تركت بعض الدول تنمو على أسس دينية تتحارب فيما بينها، إن كانت سنية أو شيعية، وهذا كان آخر إصدارات القوى الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في أعوام السبعينيات.

استطاعت القوى الرأسمالية أن تعتاشَ على ما بنته من دول قوموية–دينية خلال القرن العشرين، من خلال الصراعات الإثنية والمذهبية والطائفية فيما بينها، والتي كان الضحية فيها هي الشعوب المغلوبة على أمرها.

حيث إن معظمَ الأنظمة التي تربّعت على السلطة في تلك الدول المصطنعة على أساس اتفاقيات بين الدول المنتصرة في الحربين الكونيتين الأولى والثانية، كانت تنفذ ما يُطلَب منها لتسهيل نهب الثروات في دولها، والأهم تغييبُ الشعوب عن حقيقتها المجتمعية بطرق شتى ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وأخلاقيًا، حتى باتت الشعوبُ منقطعة عن حقيقتها تتصارع فيما بينها لأجل مصطلحاتٍ أضفَوا عليها هالة من القداسة ليخدعوا الشعوب بها، وكأن الحقيقة تكمن فيها وحدها، وأن كل ما هو خارج هذه المصطلحات ما هو إلا خداع ونفاق وعمالة للآخر.

وصلت الأزمة الاقتصادية والفكرية في الدول الرأسمالية إلى أوجِها في الألفية الثالثة، لأنها تمثل أيديولوجيةَ وفكر القرن العشرين. ولا يمكن السيطرة على الدول والشعوب بنفس الأسلوب في القرن الحادي والعشرين، نظرًا للطفرات الهائلة في التطورات التكنولوجية، التي لم تُبقِ أي معنى للحدود السياسية للدول التي صنعتها بأيديها.

لذا، أيقنت الدولُ الرأسمالية، وخاصة الشركات العابرة للحدود وللقوميات، أن عليها أن تعملَ على تغيير الأنظمة التي صنعتها بأيديها في القرن العشرين، وكذلك تغيير شكل الدول القوموية–الدينية التي رسمتها بنفسها، والتي أصبحت العائق الوحيد أمام خروج الرأسمالية من أزمتها التي باتت تَفتِك بها من الداخل.

فكان مشروعُ الشرق الأوسط الكبير المخرجَ الأساسي للرأسمالية، التي وصلت أوج قوتها فيما بعد الحداثة الرأسمالية وما بعد النيوليبرالية. هذا المشروعُ سيغير شكلَ المنطقة من الأساس، وسيزيل الحدودَ السياسية بين الدول، وسيعمل على تقسيمها إلى دويلات صغرى؛ أي أنه يهدف إلى تقسيم المقسم بالأساس وتشتيت المشتت وخلق فوضى أخرى؛ علَّها تطيل من عمرها قرنًا آخر.

العقبة الوحيدة التي اصطدمَ بها مشروعُ الشرق الأوسط الكبير، كانت وما تزال "مشروع الشرق الأوسط الديمقراطي"، الذي رسم ملامحَه السيدُ أوجلان منذ بدايات التسعينيات، وأخذ شكلَه شبه النهائي في أعوام الألفين، بعد اعتقاله من

قِبَل استخبارات القوى الرأسمالية وتسليمه لتركيا لإشعال حرب الثنائيات التي كانت متواجدة في المنطقة بالأساس وفق الاقتتال التركي–الكردي، العربي–الكردي، الفارسي–الكردي وكذلك السني–الشيعي، العربي–السرياني... الخ. هذا أرادته القوى الغربية من إدامة الصراع وخلق الفوضى في المنطقة لتحقيق أطماعها ومصالحها.

هذا ما خططت له أيضًا في ما يسمى بثورات "الربيع العربي" وإشعال الحروب في تونس وليبيا واليمن، وجعلها تدور في رحى الحروب اللانهائية. أما في سوريا، فلم تنجح مخططاتهم كما كانوا يتخيلون. إذ كان الكردُ يمتلكون مشروعهم الخاص بهم في تسيير ثورة بكل معنى الكلمة؛ ثورة يكون أساسها التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي والأخلاقي، وفق فكر جديد، بعيدًا عما هو مألوف في أدبيات الثورة في القرن العشرين، والذي تبنّته ما تسمى "المعارضة" المرتمية في أحضان تركيا.

اتّخذ الكردُ مشروعَ بناء المجتمع الديمقراطي المبني على أخوة الشعوب والعيش المشترك في ثورتهم، والذي جوهره الأمة الديمقراطية، البديل الحقيقي لما هو موجود أو مطروح لأجل حل القضايا المعاشة في المنطقة، من قبيل الأمة القوموية أو الأمة الدينية.

السببُ الحقيقي وراء عداء تركيا لشعوب شمالي سوريا، وخاصة الكرد منهم، هو لأنهم أصروا على بناء مشروعهم الديمقراطي في الإدارة الذاتية الديمقراطية المعتمدة على أخوة الشعوب، والذي هو أساسُ بناء مشروع الشرق الأوسط الديمقراطي. بل حتى أنه يمكننا القول أن موقف روسيا وإيران وحتى النظام السوري، وكذلك تغريدات ترامب؛ لها علاقة وطيدة بهذا الأمر. ذلك أنه لهذه الدول مشاريعها الخاصة التي تعمل عليها. فمنهم مَن يرفض هذا التغيير تحت مسمى الحفاظ على ما كان قديمًا، وهذا ما تتزعمه روسيا وإيران وتركيا والنظم القوموية–الدينية في المنطقة، والتي ترفض التغيير وتستميت للحفاظ على سلطتها؛

والمشروع الذي تتقدم به الدول الرأسمالية في الشرق الأوسط الكبير، والذي يسعى إلى تفتيت المنطقة إلى دويلات تتناحر فيما بينها. لكن يبقى الصراع بين القديم الهادف إلى الحفاظ على عقليته القوموية–الدينية الشوفينية المتطرفة وبين ما تسميه الرأسمالية بالجديد، والذي يخدم أطماعها ومصالحها في نهاية المطاف.

هذان المشروعان المتناحران لم يكونا الحلّ في القرن العشرين، ولن يكونا كذلك ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين. ذلك أن المشروعين لا يحملان الجديد في جوهرهما، ولن يؤديا إلا إلى زيادة وطأة المشاكل على المجتمعات والشعوب، وجعلها ضحية لمشاريعهما العبثية. أما مشروع الشرق الأوسط الديمقراطي، الذي وُضِعَت لبناته في شمال وشرق سوريا، فيبقى الأمل الجديد لإخراج المجتمعات من دوامة الاقتتال والخراب والدمار المستمر منذ قرون عدة.

صراعُ الأفكار هو أساسُ كل الصراعات عبر التاريخ بين ما هو محافظ وقديم وبين الجديد الذي يسعى إلى إخراج المجتمعات من الحالة المزرية التي تعيشها. هذا ما رأيناه في معظم الثورات التي كان لها التأثيرُ الكبير، والتي لا يمكن إمحاؤها من ذاكرة الشعوب.

الأمة الديمقراطية وأخوة الشعوب هي الفكرُ الجديد المنبعث من نفس المنطقة والجغرافيا، التي كانت يومًا ما مهدَ الحضارة البشرية، والتي انتشرت منها نحو الأطراف في مصر الفرعونية والصين الكونفوشيوسية والهند البوذية. لعلّ التاريخَ يعيد نفسه ويسعى للنمو من جديد على جذوره في نفس الجغرافيا، لنشر قيم الديمقراطية والسياسة الأخلاقية الهادفة إلى بناء مجتمع حضاري تكون فيه أخوة الشعوب أساسًا.

إذًا، هي حربٌ فكرية وأيديولوجية تلك التي نعيشها في القرن الحادي والعشرين، وليست فقط حربًا اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، كما يتم وصفها من قبل الكثير من الأوساط، لأن كل ناحية من هذه النواحي يلزمها فكرة كي تنجح. والذي يمتلك الفكرة إنما يمتلك قيادة الثورة.

لهذا السبب أيضًا تم اعتقالُ أوجلان وتسليمه لتركيا، ليبق رهن الاعتقال منذ أكثر من ربع قرن. أي، بعد أن نجح في تشهير وفضح مخططاتهم ومشاريعهم في المنطقة، وطرح البديل في نفس الوقت. هذا البديلُ الذي لم يرُق لقوى النهب الرأسمالي، التي تهدف إلى نشر "الفوضى القاتلة، وليس "الفوضى الخلاقة" كما أرادوا وصفها. إنها الفوضى القاتلة التي تعتمد على سياسة "الكل يقتل الكل"، على نقيض مشروع أوجلان في العيش المشترك، والتي تعتمد أن يكون "الكل مع الكل ومن أجل الكل". نعم، إن فلسفة الأمة الديمقراطية التي صاغها أوجلانُ بشكلها النهائي بعد اعتقاله، هي التي كانت السبب وراء اعتقاله. أي أن أوجلان قد برهَنَ، ولو بكلمة، أن أساسَ الحرب في المنطقة ليست فقط اقتصادية، بل هي أساسًا حربٌ فكرية بين مشروعين لا ثالث لهما وهما؛ مشروع الشرق الأوسط الكبير/الجديد، الذي تحمل لواءه الرأسمالية الغربية؛ ومشروع الشرق الأوسط الديمقراطي، الذي تحمل لواءه الشعوبُ المؤمنة بفلسفة الأمة الديمقراطية.

يعيش أردوغانُ، الممثل الرمزي لآخر من ادَّعى خلافة الإسلام السياسي، بدايةَ احتضار مشروع الإسلام السياسي، الذي ولِدَ منذ قرونٍ عديدة في أعقاب معركة صفين، والمستمر حتى راهننا مستغِلاً جميع الأساليب والطرق للبقاء في السلطة تحت حجة أنهم هم مَن يمثلون الله على الأرض، مستغِلين مقولاتٍ دينية لإقناع البسطاء من الناس ممن اعتنقوا الدين بفطرتهم، على أنهم من "أولي الأمر" ويجب طاعتهم مهما كانوا ظالمين، مع العلم أن جميعَ الأديان نزلت من أجل محاربة ظلم واستبداد الأمراء والأباطرة، والتي ابتدأها سيدنا إبراهيم في تحطيم جميع الأصنام التي كانت تُعبَد.

يمكننا القول أن إبراهيمَ الخليل هو أولُ حركة معارِضة لنظام الظلم والطغيان وجبروت الحكام، الذين جعلوا من أنفسهم آلهة ونماردة عصرهم. ومِن بعده كان سيدنا موسى، الذي حمل لواءَ معارضة ظلم وجور الفراعنة. واستمرت عملياتُ

مقاومة ومعارضة هذا الاستبداد مع سيدنا عيسى (المسيح) ضد ظلم الرومان، وكذلك فعل سيدنا محمد (ص) من بعدهم.

وما زالت حركاتُ المعارضة ومقاومة الظالمين مستمرة حتى يومنا هذا ضد كل من أراد أن يجعل نفسه من الخالدين وأنه وكيل الرب على الأرض. ولم تكن النسخة الأخيرة منهم متجسدةً في النظمِ المتسلطة على رقاب الشعوب في منطقتنا، إلا مسخًا من الذين سبقوهم في الظلم والتمرد على المجتمعات والشعوب وجعل نفسها نمرود عصره.

ويبقى مشروعُ الشرق الأوسط الديمقراطي، الذي خطه السيد أوجلان هو المشروعُ البديل لحل جميع قضايا ومشاكل المنطقة، ومنافسًا جذريًا لمشروع الشرق الأوسط الجديد، بل ومنافسًا وحيدًا في هذه المرحلة لمشاريع الأمة القومويةوالدينوية.

بسقوط أردوغان سيسقط مشروعُ الإسلام السياسي، وسينجح بالمقابل مشروع الإسلام الديمقراطي. وشتّان ما بين الاثنين من أهداف ووسائل وأدوات. فالأول بحاجة إلى راعٍ ورعية، بينما الثاني الديمقراطي يحتاج إلى إنسانٍ ومواطن حر. ومن هنا يبدأ بناءُ المجتمع، الذي يبتغي الناس أن يعيشوا فيه بكرامتهم أحرارًا وبعيدًا عن إملاءات الحاكم.

لهذا تم اعتقال أوجلان وتسليمه لتركيا، ولا زال رهن الاعتقال حتى الآن. ذلك أنه فضح مشروعَ قرن كامل تمّت تغذيته وتسمينه لاستخدامه كحصان طروادة لتحقيق أطماعهم. فضحهم أوجلان وكشفَ كيف أنهم جيّروا الدين الحنيف في خدمة اللصوص والمنافقين، على حساب الشعوب التي لم تر منهم سوى القتل والمجازر باسم الدين والجهاد. فبكل تأكيد، فالدين قد جاء لخدمة الإنسان، وليس العكس.

تتصدر الأحداثُ المرافقة للحرب العالمية الثالثة بعد دخولها مرحلتها الثانية، والتي ستشهد الكثيرَ من الأحداث الدرامية والمأساوية، وربما تتجاوز ما رأيناه

وعشناه حتى الآن، إن كان في ليبيا أو اليمن أو العراق أو في سوريا على وجه التحديد. والتي ستكون نتائجها محدِّدة لشكل المنطقة برمتها، حيث تتسابق القوى المهيمنة العالمية على عقد الاجتماعات المتكررة في عواصم عدة، إن كان في جنيف أو أستانة أو سوتشي أو الرياض، ولكل منها رمزيتها الخاصة بها، لكنها في نفس الوقت تتشارك خاصية واحدة وهي أنه "لا حل قريب في الأفق المنظور".

الـ"لاحل" هي الشيفرة المخفية تحت قناع الآلهة المقنَّعة للحداثة الرأسمالية الجشعة، والتي من خلالها تنشر الدمار والخراب بين الشعوب والدول بغية تحقيق أطماعها ومصالحها. هذه هي السياسة التي تُعتمَد بشكل رئيس للقضاء على أية فكرة يحملها أي شخص أينما كان إذا ما طرَح مشروعًا لحل القضايا التي تعصف بالمجتمعات والدول.

لذا، يكمن جوهر استمرارية العقلية الإقصائية والاستبدادية والديكتاتورية والسلطوية في عدم إيجاد أية حلول لِما تعانيه المجتمعات من حالاتِ ضياع واغتراب عن حقيقتها. ذلك أن أساس الـ"لاحل" يكمن في خداع المجتمعات والشعوب بالحلول الوضعية، التي تضعها القوى المهيمنة لهم على أساس أنها أفضل الحلول لكل ما تعانيه الشعوب من أمراض مجتمعية أو دولتية. لكن الأمر في حقيقته هو أنه ليس ثمة طرف يبحث عن حلول. بل كل ما يجري الحديث عنه هو كيفية إزالة العوائق التي تصنعها المجتمعات أمام سلطوية الدولة والنظم الحاكمة، التي تدور في فلك القوى الرأسمالية، التي لا همَّ لها سوى الربح الأعظم، حتى ولو كان ذلك يستلزم القضاءَ على الشعوب.

إن الأزمة التي تعانيها قوى الحداثة الرأسمالية الجشعة، فرضت عليها إجراءَ بعض التغييرات الشكلية على النظم الحاكمة في منطقتنا، مع الاحتفاظ بحق الانتفاع الكامل دون قيود، والانقياد الأعمى لاسترضاء القوى، الغربية منها والشرقية الرأسمالية، بغية إبقاء الوضع على ما هو عليه، من دون تغيير؛ وأنهم –أي النظم السلطوية– مستعدون لأن يخدموا أسيادهم بكل تفانٍ واخلاص.

أمريكا وأوروبا وكل مَن يدور في فلكهما من طرف وروسيا والصين، وكل مَن يعقد الآمال عليهما؛ لا فرق بينهما لأن كل فريق أو جبهة يبحث عن مناطق نفوذه وهيمنته وأطماعه ومصالحه، ولو اقتضى الأمر أن تذهب الشعوب إلى الجحيم.

هنا في هذه النقطة بالذات، يكمن أساس القضايا والمشاكل التي يعانيها الكل من دون استثناء، إن كانت أمريكا ومَن معها أو روسيا ومَن يقف خلفها وكذلك دولنا الشرق أوسطية ومعها الأفريقية. الكل يبحث عن مصالحه وأطماعه الأنانية والفردية والسلطوية على حساب الشعوب التي تعاني الأمرَّين من كِلا الطرفين، إن كان من قِبل القوى الرأسمالية أو النظم المتسلطة على رقابهم كـ"سيف ديموقليدس"، مع أنَّ الكل يتكلم باسم الشعب، ومع أن السلطة هي للشعب وأنهم يمثلون إرادة الشعب، وإلى الآن ما زلنا نبحث عن الشعب الذي يمثلونه، لكن من دون جدوى.

ذاك الشعب، الذي بالفعل يجب أن يكون هو مصدر السلطات والإرادة الحقيقية، والذي يبحث عن حقيقته الأخلاقية في زمنٍ هيمنت فيه المصالح على الأخلاق والأنانية الفردانية على الروح الجماعية ومنطق السلطة الدولتية على المجتمعات.

في هذا الزمن، ظهر أوجلان كي يقول "كفى" للعقلية السلطوية التي تهيمن على الشعوب عبر خداعها مرات ومرات بشعارات قوموية زائفة أو دينوية منافقة. لأن كِلا المنطقين يكملان بعضهما البعض في إلهاء المجتمعات بالأمور الثانوية وإبعادها عما تعانيه من أمراض فكرية حقيقية جعلتها تسير وتعيش في مجتمع نمطي كالقطيع.

إنه أوجلان، الذي استوعب التاريخ بكل معانيه وبروحه السامية، وراح يبحث عن الحقيقة فيه، علَّه يتوصل للحقيقة النسبية التي تزود الإنسان بإرادته وقيمته وتُرجعه إلى ذاته كي يكون "هو" وليس "الآخر"، وأن الحل يكمن في العيش المشترك على أساس الاحترام المتبادل لأخوة الشعوب و"الكل مع الكل" والتي

تعني "الديمقراطية"، بعكس العقلية الإقصائية والأنانية والجشع و"الكل يقتل الكل" والتي تعني "الديكتاتورية".

إنَّ تكالُب القوى الرأسمالية الدولية ومَن معها من النظم الذيلية الإقليمية على اعتقال أوجلان قبل أكثر من خمسة وعشرين عامًا، إنما يأتي ضمن هذا السياق التاريخي والمجتمعي للحقيقة التي ما زلنا نبحث عنها. فهذه القوى لا همَّ لها سوى المصالح الأنانية. بينما أوجلان لا همَّ له سوى الحقيقة المجتمعية. في هذه النقطة بالذات يبدأ التناقض بين المشروعين: مشروعُ الشرق الأوسط الجديد/الكبير ومشروع الشرق الأوسط الديمقراطي.

وبين "الجديد" و"الديمقراطي" بدأ تحالف القوى الرأسمالية الجشعة مع زبانيتها الإقليميين لحبك المؤامرة على السيد أوجلان، علَّهم يُبعدونه جسديًا عن المشهد المحتمل في المنطقة. لكنهم تناسَوا أن أوجلان تم تقييده جسديًا، إلا إن أفكاره ما زالت تعوم بكل حرية بين الشعوب الباحثة عن حقيقتها المجتمعية، بحيث أثبت أوجلان أنه لا يمكن حبس الأفكار مهما عظمت قوة القوى الرأسمالية.

بعد عقدين ونيّف، يمكننا القول أنه ربما ينبغي على نفس القوى التي عملت على اعتقال أوجلان أن تُراجع نفسها ولو قليلاً على أساس أنَّ مبدأ الأخلاق أهم من المصالح، وأنه تقع على الأخلاق مسئولية مراقبة المصالح والسياسة والاقتصاد والثقافة... إلخ، وأنه لا ينبغي التضحية بالأخلاق من أجل المصالح الأنانية.

يقول أوجلان: "إن ما ساعد على اعتقالي هو "الصداقة المزيفة، والرفاقية الناقصة". بالتالي، وبعد عشرين عامًا، ألا ينبغي على كل مَن كانت له يد في اعتقاله أن يراجع نفسه ولو قليلاً كي يريح ضميره على الأقل، ويعمل على حرية أوجلان؟ إنه أضعف الإيمان كي نكون أصدقاء بكل ما للكلمة من معنى مع هذا الإنسان الذي ما زال يفكر بشعوب المنطقة بعيدًا عن الأنانية والمصلحة الذاتية. حينها فقط ربما قد يكون للحرية والحقيقة طعمٌ آخر.

حقيقة ينبغي علينا قبولها وإن كان لها طعم المرارة، وهي أنه بعدما كان الشرق الأوسط منبع الثقافات والأديان والعلوم ومهد البشرية، والتي كان يقصدها كل طالبِ فلسفة وعلم؛ فقد تحولت هذه المنطقة بفعلِ عوامل ذاتية وموضوعية إلى مسرح سيرك يُضحك فيها المهرجُ الحضورَ علَّهم ينسون الماضي، ويجعلهم يعيشون حالة هستيرية من الفرح والمرح حتى ينتهي العرض الذي يتم تقديمه، ليقوم مهرج آخر بمتابعة المهمة وإلهاء الجمهور بأمور ليست لها أية روابط مع الواقع والحقيقة المجتمعية، بل هي فقط لإضحاك عيِّنة ممّن يدّعون أنهم وحدهم الذين يفهمون الحياة بكل متطلباتها وما الذي يقع على عاتقهم.

هذا هو الواقع الأليم الذي نعيشه منذ قرونٍ عدة؛ لا ننتج أي شيء مفيد لنا أو للآخر، اللهم سوى المزيد من المصائب والويلات وظواهر اللطم والبكائيات على ماضٍ ولّى ولن يعود كما نريده سوى في مخيلتنا التي تم نسجها من قِبل النظم المتحكمة في هذا المسرح والسيرك الشرق أوسطي.

آخِرُ المهرجين الهزليين وأفضلهم ممن لعب دوره بإتقان لأسياده من ناهبي ثقافات وخيرات الشعوب، والذي كان بلا منازع طيلة أكثر من عقدين من الزمن؛ هو المهرجُ السيد رجب طيب أردوغان، الذي جاء إلى الحكم في بدايات الألفية الثانية، ليقوم بما أُوكل إليه من مهام في القضاء على أي فكرة تنمو بشكل حر أينما كانت. حيث إنه استمر وبشكل أشدّ وحشيةً وإن اختلفت الأساليب في هجماته على الكرد في الداخل. ولم يَسلَم منه المدنيون ولا السياسيون الكرد، حتى وصل به الأمر بعد لعبة الانقلاب للقضاء على كل مَن يخالفه الرأي، إن كان كرديًا أو تركيًا. فالمهم بالنسبة له هو أن يبقى هو متربعًا على كرسي السلطة لأطول فترة ممكنة، بغية تحقيق أوهامه في استرجاع ما يمكن تسميته مهزلة الخلافة العثمانية.

بل حتى يمكننا القول أنه في فترة حكم أردوغان تم بناءُ مئات السجون لتستوعب المخالفين بالرأي، وأَغلق مئات وسائل الإعلام، وشكَّل مؤسسات

أخرى حسب أهوائه مثل القضاء والدين والاقتصاد والبناء والسياسة وغيرها من المؤسسات التي تحولت إلى فروع خاصة تخدم وتطيع أوهام أردوغان. ليس فقط الكرد لم يسلموا من عنجهية وظلم وخداع أردوغان. فحتى ما سميت بثورات الربيع قد عمل على تمييعها وإفراغها من أهدافها الحقيقية التي لأجلها خرجت، ألا وهي الكرامة والحرية. وبات جلُّ ما يفكر به هو كيفية بيع الشعوب في سوق النخاسة لكسب المزيد من المال والشهرة والسلطة. هكذا كان المعلم المهرج أردوغان. وقد تَشبَّه به مرتزقته وأقزامه ممن كانوا يقودون الثورة المضادة، إن كان في سوريا أو العراق أو ليبيا أو الصومال وغيرها.

لم يسلم الفلسطينيون أيضًا من خداع أردوغان، الذي قال لهم أنه هو الذي سيحررهم من الصهاينة. وتبقى المشكلة ليست في أردوغان بقدرِ ما أنها أيضًا في مَن كانوا وما يزالون يُصدّقون بأنه خليفة المسلمين والإخواني الذي سيحقق لهم كل ما يتمنونه. لكن في الحقيقة، كانت وما زالت له وظيفة واحدة، وهي حماية أمن اسرائيل، حتى أكثر من أمريكا وبريطانيا أنفسهما. وها نحن نرى الآن بأم أعيننا ماذا حلَّ في قطاع غزة بسبب أردوغان وغيره ممّن يدّعون نصرتهم لغزة.

المهرج أردوغان لعبَ لعبته الشهيرة في دافوس، وبعدها كانت سفينة مرمرة وكأنه راح يفتح القدس من البحر ويحرر غزة من الحصار الذي كانت تعيشه. لكن الحقيقة كانت عكس ذلك تمامًا، وكأن مشكلة الفلسطينيين وشعب غزة هي فقط بإيصال الغذاء والدواء لهم، وأنها ليست مسألة أرض وشعب تم تهجيره والقضاء على أحلامه بالعيش في وطن مشترك يتسع للكل.

إن اختزال قضية شعب مقدسة وتصييرها مسألة أكل ودواء، هو أكبر خداع في التاريخ المعاصر، الذي قامت به الرأسمالية المتوحشة للقضاء على أي فكرةِ كرامة وحرية. هذا ما فعلوه في الفلسطينيين. والآن يفعلون الأمر ذاته على الشعب السوري في المخيمات والداخل، وكذلك في ليبيا واليمن. ولا ننسى الحصار المطبّق

من كل الجهات على روج آفا والشمال السوري، لإركاع الشعب وجعلهم يتوسلون العدو بسَلّة غذائية أو قطرة دواء أو تحميلة "كبسولة" يشفي بها المريضُ مرضه؛ متناسين أن أسباب المرض هم أنفسهم أولئك الذين يجوّعون الشعوب لإذلالها وكسر إرادتها.

وتبقى جغرافية ميزوبوتاميا، التي كانت مهد الحضارات البشرية، وكذلك الشعوب التي تقطنها، هي السبب في فضح أردوغان ومدى خداعه للشعوب، وهي السبب وراء القضاء على أوهامه في أن يصبح سلطانًا عثمانيًا بإصدار جديد. فالثورة الفكرية التي يقودها الكرد والعرب والتركمان والآشوريون على هذه الأرض، هي التي ستدقّ المسمار الأخير في نعش السيرك الهزلي للشرق الأوسط، وستُعَرّي المهرجين في هذا السيرك وتقضي عليهم.

الدكتاتورية والشوفينية وداء العظمة، هذه هي الأمراض التي أصابت النظم المتسلطة على الشعوب، والتي أكثر ما تخشاه هو أن تكون هناك ثورة فكرية مضادة لها تعمل على لملمة ما تبقّى من ثقافات مجتمعية، لجعلها النواة للعيش المشترك وأخوة الشعوب؛ بعكس ما يعمل عليه المهرجون منذ مئات أو آلاف السنين. وعليه، فقد يكون مشروع "الأمة الديمقراطية"، الذي طرحه السيد أوجلان، الأملَ الأخيرَ لإنقاذ الشعوب من مهزلة المهرجين والملوك العُراة.

ما نعيشه الآن في منطقة الشرق الأوسط من حالاتِ قتل وتدمير وتقسيم وتهجير للإنسان والجغرافيا ومجموع الثقافات المجتمعية للمنطقة، إنما يمثل الصراع المكثف الذي طالما تم تأجيله عشرات القرون، ما بين عقلية الجشع والسرقة والأنانية الفظة للرأسمالية المتوحشة التي أصبحت كاللوثايان، وبين سعي الإنسان للبحث عن كينونته والعيش بكرامة ضمن حالة تكاتف مجتمعي يشكل جوهر التطور الحضاري.

إنه صراعٌ يحمل بين طياته الكثيرَ من المصطلحات المتداخلة والمتناحرة، والتي يتم الترويج لها بأساليب شتى لتُزيد من القتل والدمار والسير على درب الجحيم الذي يقول "هل من مزيد!". إنه صراعٌ بين الطبيعة الأولى الولاَّدة للثقافة والحضارة، والتي وصلت لمرحلة الانفجار؛ وبين الجشع والفردية الولاّدة للمدنية، والتي لا يهمها سوى الربح الأعظم على حساب الإنسان والطبيعة. إنه صراعُ الآلهة؛ فيما بينها على السلطة والنفوذ، وفيما بينها وبين الإنسان العبد والمتنمل والنمطي، الذي يبحث عن ذاته كي يعيشها كما يريد هو، لا كما يريد له الآخرون.

لطالما تُذكِّرنا هذه الصراعات ونحن في بدايات الألفية الثالثة بما عاشه الإنسان قبل آلاف السنين وعلى نفس الجغرافيا. إنه صراع يدغدغ ذاكرتنا الثقافية المغبرة بين دفتَي كتب الأساطير والملاحم السومرية "جلجامش" والأكادية "لعنة أكاد" واليونانية "الألياذة وهوميروس وأوديسا"، والتي رسمت الخطوط العريضة لما نعيشه الآن ونكرره بكل سطحية وغباء على أنه البحث عن الفردوس المفقود، وما هو في الحقيقة إلا صراع الآلهة على السلطة. أما الشعب، فلا حول له ولا قوة، فهو يمثل العُشب في صراع الثيران، على حد المثل الشعبي: "إن تصالحَت الثيران أكلت العشب، وإن تصارعت حوَّلت المرعى والعشب إلى مستنقع من الطين".

قد يكون هذا التوصيفُ هو الأقربُ لما نعيشه ونراه الآن من صراع بين أمريكا وروسيا وإيران وتركيا وأوروبا فيما بينها من أجل السلطة والنفوذ، وبنفس الوقت للقضاء على أي أمل للشعوب التواقة إلى الكرامة، والتي ما زالت تسعى بكل إرادتها للحفاظ على ما تبقّى من أمل في العيش المشترك فيما بينها.

الرأسمالية تعيش الآن أوحشَ مراحلها وأفظعها، وربما تشهد نهايتَها أيضًا، نتيجة الأزمات الخانقة التي تضرب الآليات (العكازات) التي كانت تتكئ عليها فيما مضى، والتي لم تعد بمقدورها تحمُّل ثِقل طمعها وترهل أفكارها وموت أخلاقها وقوانينها التي وضعتها.

حينما يلتهم التطورُ المعلوماتي الثقافةَ الإنسانية المجتمعية، وحينما يَقتل التطورُ التكنولوجي أسلحةَ الإنسان، وحينما يتحول المالُ من وسيلةٍ للعيش إلى إلهٍ معبود، وحينما يتحول العلمُ إلى تجارة رابحة؛ حينها علينا أن ندرك جيدًا أننا نعيش مرحلة عدميةِ الأخلاق والضمير والوجدان المجتمعي الذي هو أساسُ التطور الحضاري والثقافي.

وللخروج مما نعيشه، لا بدَّ لنا من ثورة ذهنية وأخلاقية قبل أي شيء، لأنه لا يمكن لأية ثورة، سياسيةً كانت أو اقتصادية أو ثقافية أو تعليمية، أن تنجح، إن لم تُشَكِّل الأخلاقُ الغلافَ أو الوعاء الذي يحفظها من سماسرةِ وسارقي الثورات ومُحَوِّليها إلى فوضى لجني الثروات.

وبناءُ المجتمع السياسي والأخلاقي هو الدرعُ الحصين الذي يمكننا من خلاله الحفاظ على وجودنا وهويتنا المجتمعية والثقافية تجاه جميع هجمات التوحش الرأسمالي الغربي منه والشرقي.

إن الصراعَ بين المجتمع الطبيعي السياسي والأخلاقي للشعوب وبين مدنية القوانين الوضعية لسماسرة الحروب والبعيدة عن روح الأخلاق، سيبقى مستمرًا كالصراع بين الخير والشر وبين الليل والنهار؛ حتى يرجع الإنسانُ إلى ذاته ويتخلص من حالة الاغتراب المجتمعي التي يعيشها بحثًا عن القوة التي لا يراها سوى في المال الذي تحول إلى "سلطة وقوة وقانون وإله" على حساب الجغرافيا والوطن والمجتمع والشعب والثقافة والأخلاق.

ابتُلِيَت شعوبُ المنطقة بداءٍ يفتك بكل ما هو حيّ وجامد، ولم يسلم منه شيء، لا البشر ولا الشجر ولا الحجر، ولا حتى عقولنا التي ما زالت تحلل وتفسر وتستنبط عن أسباب ظهور هذا الداء وماهية الدواء للقضاء عليه.

إننا نعيش في مجتمعٍ استهلاكي وسريع، حتى أننا اقتنعنا وأقنعنا أنفسنا بل ونقنع الآخرين بأن العالمَ أصبح قرية صغيرة نتيجة التطور التكنولوجي والمعرفي، الذي أصاب عقولَ البشر في المنطقة، وخاصة مَن ادّعى ويدّعي الثقافةَ والعلم والمعرفة؛ مع العلم أنّ ثقافة الاستهلاك وتنميط المجتمع هو أساسُ هذه القرية الصغيرة، وأن الانسان بحد ذاته لم يُكتَشَف لحدّ هذه اللحظة في الكثير من النواحي.

إن كنا قد اقتنعنا أو أقنعونا عبر الغزو الإعلامي أن العالم بات قرية صغيرة، فهذا يقودنا إلى طرح بعض الأسئلة والاستفسارات التي لم نرَ لها أجوبة إلى هذه اللحظة. أسئلة بديهية مثل: من أين جاء داعش؟ ولماذا تمدد في هذه القرية الصغيرة؟ في لحظةٍ كنّا فيها في غفلةٍ من الزمن وحالةٍ من الهيجان وسكرة التكنولوجيا الافتراضية، التي جعلتنا نعيش بعيدًا عن الواقع، ونبحث عن الحقيقة في واقع افتراضي غير موجود إلا في حواسيبنا وهواتفنا، التي باتت إلينا أقرب من حبل الوريد، ومرتبطين بها أكثر من الذي هو بالفعل أقرب إلينا من حبل الوريد، ألا وهو الله.

لقد أقنعَتنا قوى الحداثة الرأسمالية في أدبياتها بأنها نهاية التاريخ، وأنها هي التاريخ والحاضر والمستقبل، وأنه لا حياة لمن يخرج عن مسارها وطاعتها؛ ولذلك راحت تُلقِّننا عبر الكثير من طرقها وأساليبها أن الحياة مجرد تقسيمٍ للمجتمع إلى قسمٍ يُشَجّع هذا النادي الرياضي أو ذاك، وقسم يُقلّد هذا الفنان أو تلك الفنانة، وقسم يكون هدفه في الحياة تأمين لقمة عيشه ولا يعرف من الرياضة والفن شيء لأنه وهو تحت خط الفقر يبحث عن لقمة خبز يأكلها، وكأنه يقول للآخرين إني ما زلت على قيد الحياة، ولكن أي حياة!

داعش، هو صناعة عقولنا السطحية والساذجة عبر التاريخ، والتي لا تعي منه سوى التكرار الأعمى لِما كان عليه آباؤنا وأجدادنا، من دون سؤال أو تفسير. فبقدر تقليدك لهم فإنك تكون الابن الصالح، وبقدر سكوتك واقتناعك بأن العالم بات قرية صغيرة وأن مختار القرية أو الآغا أو رئيس العشيرة أو حتى الرئيس

المفدى الخالد هو العالِم بكل شيء وهو الحكيم وهو مَن يفكر عنّا وما نحن سوى دمى ننفذ ما يُطلب منّا؛ بقدر ما نكون ضحايا لنظامٍ أقنعونا أنه من دونه لا يمكننا أن نعيش.

داعش هو صنيعة ثقافتنا وموروثنا وعاداتنا التي لم نطورها وأبقيناها على ما هي لأنها من التابوهات المقدسة منذ آلاف السنين وحتى راهننا. إنه صناعة القوى المركزية للحداثة الرأسمالية، التي هي من أنتجت وروّجت لداء السرطان والإيدز وجنون البقر وأنفلونزا الطيور حتى أقنعونا بأنها الحقيقة، وذهبنا نحن السذج بنحر الأبقار وحرق الطيور.

داعش، هو صناعة قوى الحداثة الرأسمالية المركزية، التي لا همَّ لها سوى الاستحواذ على كل شيء، وجعل الشعوب عقيمة ومستهلكة ونمطية كي تستمر في ديمومتها. هو كنايةً عن مخلّفات قوى الحداثة الرأسمالية، وهو شركة متعددة الجنسيات وعابرة للحدود. وهذا ما يثبت أنه وُلِد من رحم قوى الحداثة الرأسمالية وأذيالها في المنطقة.

داعش، حالة وظيفية ظهرت وستختفي لتظهر في جغرافيا أخرى بنفس الجوهر ولكن بشكل آخر، حاله كحال القاعدة والنصرة وما فرّخته من فصائل مرتزقة عديدة في العراق وسوريا ومصر والأردن واليمن وإفريقيا.

منطقتنا كانت، أقولها وبكل حزن، كانت مهدَ الحضارة الإنسانية التي علَّمت العالمَ الثقافةَ والفنّ والفلك والطب وكل شيء، والآن أصبحنا نقتل بعضنا البعض ونشرب كأسَ النصر ونغني نصرةً لله.

القضاءُ على داعش يبدأ من الذات والداخل، وذلك بالقضاء على أسبابه؛ وكلنا يعلمها وهي المعرفة والعلم واحترام الآخر مهما كان، وأساس كل هذا هي

الأخلاق، فبدونها لن نستطيع عمل شي. علينا بناء مجتمع أخلاقي وسياسي يعتمد أخوةَ الشعوب أساسًا له.

أجل، الحل يكمن فينا، وليس بالاستنجاد بالآخر كي يأتوا بأسلحتهم ويقتلوننا تحت مسمى محاربة داعش، وهم الذين رعوه بحقن هرمونات الرأسمالية الأنانية فيه، ولا نستطيع لومهم لأننا كنا التربة الخصبة لإنتاشهم.

لذا علينا أن نغيّرَ من قناعاتنا بعض الشيء، وإن كانت الحقيقة مرّة، لكنها ذاك الدواء المرّ الذي لا بد من تناوله، عاجلاً أم آجلاً. وهذا تحديدًا ما فعله أوجلان في تغيير الذهنية والإعلان عن ثورة ذهنية ينبغي القيام بها من أجل القضاء على التخلف الذي نعيشه ليكون بمقدورنا نيل حريتنا. ولهذا قامت قوى النهب الرأسمالي باعتقال أوجلان وتسليمه لتركيا ليكون رهنَ الاعتقال حتى الآن.

وبكل تأكيد، فإن احتجازَ السيد عبد الله أوجلان، مؤسس حزب العمال الكردستاني (PKK)، في سجن جزيرة إمرالي منذ عام 1999؛ إنما يأتي في سياقٍ معقد يجمع بين السياسة والأمن والرمزيّة. أوجلان يُعتبر رمزًا للحركة الكردية في تركيا وخارجها، وله تأثير كبير على الكرد، سواء من الناحية السياسية أو الثقافية. واحتجازه في مكان معزول مثل إمرالي إنما هدفه الأساسي هو تقليلُ قدرته على التواصل مع العالم الخارجي، ومنعه من ممارسة أي دور سياسي مباشر.

جزيرة إمرالي نفسها هي موقعٌ سري ومعزول للغاية، مما يجعل من الصعب على أي جهة خارجية الوصول إليه أو التواصل معه. هذا الاحتجاز يعكس استراتيجية تركية تهدف إلى "عزل" أوجلان كرمز، لمنع تحوّله إلى نقطة جذب للتنظيمات الكردية أو بالمقابل لاستخدامه كأداة ضغط سياسي.

ما نلاحظه من ازدواجية في المعايير الغربية تجاه قضية أوجلان واضحة وتتجلى في عدة أمور، أهمها هي أن معظم الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبي، قد صنفت حزب العمال الكردستاني "منظمة إرهابية". هذا التصنيف يجعل دعم أوجلان أو اعتباره زعيمًا سياسيًا أمرًا غير مقبول رسميًا. مع ذلك، فإن العديد من هذه الدول تدعم قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية عندما تكون موجهة ضد أنظمة أخرى، وهو ما يؤدي إلى انطباعٍ عن ازدواجية المعايير.

بالمقابل، نجد أن هناك تعاطفًا غربيًا مع الشعب الكردي بشكل عام، وخاصة بعد دورهم في محاربة تنظيم "داعش" في سوريا والعراق. هذا التعاطف يخلق تناقضًا بين دعم الحركات الكردية المسلحة وبين انتقاد تركيا بسبب احتجاز أوجلان. وأيضًا تركيا عضو في حلف الناتو ولها أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للغرب. هذا ما يجعل الدول الغربية أكثر ميلاً إلى تجنب الضغط على تركيا بشأن قضية أوجلان، ولو أنها كانت تنتقد سياسات أخرى لأنقرة. الازدواجية الأخرى المهمة هي أن الغرب غالبًا ما يفصل بين دعم الحركات السياسية السلمية وانتقاد الأنظمة القمعية، لكنه يتردد في الدفاع عن شخصيات تعتبر مرتبطة بحركات مسلحة، مثل السيد أوجلان.

هل فتحُ ملف أوجلان في هذا التوقيت قد يشير إلى انقسامات داخلية سياسية في تركيا؟ بكل تأكيد نعم. فتحُ ملف أوجلان في هذا التوقيت قد يكون مؤشرًا على وجود انقسامات داخلية في تركيا، خاصة في ظل التوترات السياسية والاجتماعية التي تشهدها البلاد. هناك عدة عوامل تجعل هذا الملفّ حساسًا ومثيرًا للجدل، حيث أن تركيا تواجه تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات بين الحكومة التركية والمعارضة.

استخدامُ ملف أوجلان قد يكون وسيلة لتعبئة الدعم الشعبي أو لتخفيف التوترات مع الكرد. واستمرار العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا والعراق يُزيد من تعقيد العلاقة بين الحكومة التركية والمجتمع الكردي. فأي خطوة تتعلق بأوجلان قد تكون محاولة لإعادة ترتيب

الأولويات أو البحث عن حلول وسط. وبكل تأكيد فالتطورات في سوريا والعراق، حيث يتمتع الكرد بنفوذ كبير، قد تدفع تركيا إلى إعادة النظر في استراتيجيتها تجاه القضية الكردية. وإطلاقُ سراح أوجلان أو تحسين ظروفه قد يكون جزءًا من هذه الاستراتيجية، وهو ما نشهده الآن من تطورات كبيرة في القضية الكردية، خاصة بعدما أطلق السيدُ أوجلان نداءه، والذي من خلاله أعلن عن انتهاء حقبة الكفاح المسلح والانتقال إلى النضال السياسي. وأيضًا إذا كان هناك انتخابات قريبة، فقد يكون فتح ملف أوجلان محاولةً لكسب أصوات الكرد أو لتهدئة التوترات مع المعارضة.

بالمقابل، تخشى تركيا من إطلاق سراح أوجلان لأسباب كثيرة، حيث أن أوجلان ليس مجرد شخص، بل هو رمز للحركة الكردية في تركيا وخارجها. وإطلاق سراحه قد يعزز موقف حزب العمال الكردستاني والمجموعات المؤيدة له، مما قد يؤدي إلى زيادة الضغوط على الحكومة التركية. كذلك، إذا أُطلق سراح أوجلان، فقد يعود إلى لعب دور سياسي نشط، سواء عبر التفاوض مع الحكومة أو عبر تحريك الشارع الكردي. وهذا بدوره قد يؤدي إلى تصعيد التوترات أو فرض شروط جديدة على الحكومة. كما قد ينظر القومويون الأتراك إلى إطلاق سراح أوجلان على أنه خيانة أو تراجع أمام "الإرهاب"، مما قد يؤدي إلى انقسامات داخلية وتوترات سياسية. بنفس الوقت، فالحكومة التركية تخشى أن يؤدي إطلاق سراح أوجلان إلى تصعيد جديد في الصراع مع حزب العمال الكردستاني، خاصة إذا تم استخدامه كأداة لتجديد النشاط المسلح. وإطلاق سراح أوجلان قد يُفسَّر على أنه تراجع أمام الضغوط الدولية، ما قد يؤثر على صورة تركيا كدولة ذات سيادة قوية.

قضية أوجلان ليست مجرد قضية قانونية أو أمنية، بل هي قضية سياسية معقدة، تجمع بين التاريخ والرمزية والصراعات الداخلية والدولية. وفتح ملف أوجلان في

هذا التوقيت قد يكون محاولة لمعالجة التوترات الداخلية أو الإقليمية. لكنه أيضًا يعكس المخاوف التركية من التداعيات السياسية والأمنية لأي خطوة تتعلق به. والازدواجية في المعايير الغربية تجاه القضية تعكس تعقيد المصالح والسياسات الدولية، بينما تظل تركيا في موقف حذر يحاول الموازنة بين الأمن القومي والضغط الدولي.

حل القضية الكردية

- **هل من الممكن توضيح مضمون مشروع السيد أوجلان بخصوص حل القضية الكردية وقضايا الشرق الأوسط؟ لماذا يركز أوجلان على أهمية التحرر الفردي والجماعي كوسيلة لتحقيق التعايش والسلام؟ كيف ترون شعوب الشرق الأوسط التي تعيش تحت سقف وعقيدة "الدولة القومية"، وأولئك الذين يقبلون بفكرة "الأمة الديمقراطية"؛ إذ تمثل الأمة الديمقراطية الثورة ضد الدولة القومية وهي جزء من البنية الاجتماعية والثقافية لشعوب المنطقة؟ كيف يمكن تجاوز مفهوم الدولة كفكرة وتطوير مفهوم المجتمع؟**

كثيرة هي القضايا، التي تواجه البشرية اليوم بشكل لم يَعد ممكنًا لكثيرين إدراكُ ما يدور حولنا من مداخلات إقليمية ودولية تساعد بشكل أو بآخر على انتشار الفوضى، التي باتت عنوانًا لكل باحث أو دارس لمعرفةِ إلى أين نحن متجهين في خضم الأحداث الجسام، التي تضر بالبلدان عمومًا وبالمجتمعات على وجه الخصوص.

قضايا ومشاكل باتت جزءًا رئيسيًا من متابعاتنا اليومية لِما يدور. والكل ينتظر الحل، علَّنا نخرج من عنق زجاجة الفوضى العمياء. صراعات ومعارك أثنية ومذهبية وطائفية وقوموية، وبالتالي هويات قاتلة تنخر في جسم المجتمع مثل دود الشجر، الذي يقضي عليها من الداخل، في وقتٍ يبحث فيه الكل عن حلول خارجية.

عقود مرت والمنطقة لم تسترِح من حال الحروب الداخلية والخارجية، المنتشرة في كل مكان تقريبًا، وفيها "الكل يقتل الكل" من أجل رفع حالة الهوية، التي يقتنع بها، على أنها هي الأفضل، وأنها الحقيقة، وأن ما دونها مجرد هويات ثانوية. حالة الاغتراب الفكري الذي نعيشه منذ عقود، قد حوَّلت شعوبَ المنطقة إلى بيادق وبنادق تتقاتل فيما بينها، تارةً باسم الطائفة والمذهب والدين، وتارةً أخرى باسم القومية والأثنية. لكلٍّ منها مشاريعها الخاصة والضيقة، والتي تسعى بكل ما لديها لتطبيقها على أرض الواقع، ولكن بعيدًا عن حقيقة الجغرافيا والتاريخ، بل وبعيدًا حتى عن الواقع!

منذ آلاف السنين وشعوب المنطقة من عرب وكرد وآشور وأرمن وكلدان، ومسلمين ومسيحيين، وسنَّة وشيعة وعلويين وإيزديين وزيديين وإسماعيليين، وغيرهم الكثير من قطع الفسيفساء، ظلت تمثل حقيقة وواقع مجتمعات وشعوب المنطقة. فعلى مرّ آلاف السنين بقيت هذه الشعوب تعيش مع بعضها البعض في مجتمعات متكاملة، وشعارهم "الكل مع، ومن أجل الكل"، وهذا الشعار كان الهوية الجامعة لكل شعوب المنطقة. ومن خلال هذه الشعوب غدت منطقتنا مهد الحضارة البشرية في فجر التاريخ، وأغنت العالم بعلومها وفنونها وثقافاتها المتنوعة، وصارت فلسفة العيش المشترك تُشكل الوعي والإدراك الجمعي للجميع في مقارعة الطبيعة لتذليلها ووضعها في خدمتهم.

أما لاحقًا، فمرّت قرون عدة والمنطقة تعيش مرحلة الركود فيها، منذ الاحتلال العثماني الذي استمر قرابة الخمسة قرون، وبعدها كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية، اللتان أكلمتا نشر غبار الجهل والتخلف على المنطقة، من خلال بعض الجماعات التي ظهرت في بدايات القرن العشرين، والتي أطلقت على نفسها تسميات قومية ودينية متعصبة ومنزوية على نفسها، فوصلت لمرحلةِ إقصاء الآخر الذي كان على طول آلاف السنين جزءًا أصيلاً منها. من هنا كانت المأساة التي ما زلنا نعيشها بشكل مكثف وعنفي، بظهور جماعات متطرفة، هدفها فقط تكفير

الآخر، أيًا كان هذا الآخر، حتى وإن كان مسلمًا مختلفًا في العقيدة. فبحسب هذه الجماعات، فإن الكل كافر ومن الخوارج، ويجب قتله لرفع اسم الله عاليًا!

يرفعون راية الدين، وباسم الله يَقتلون، والله منهم بريء، وحتى الإنسانية بريئة منهم ومن جرائمهم وأفعالهم التي ارتكبوها بحق الشعوب، إن كان في العراق أو سوريا أو ليبيا أو اليمن أو أرمينيا. لم يفلت أحد من جرائمهم البشعة التي تندى لها الإنسانية. فما فعلوه بالإيزيديين في شنكال/سنجار ما زال ماثلاً أمام أنظارنا؛ وكذلك ما فعلته مرتزقة أردوغان في الشمال السوري باحتلالها عفرين وسري كانية/رأس العين وكري سبي/تل أبيض من تهجير لسكانها وحرق لبيوتهم وقتل لِمَن تبقّى فيها واغتصابٍ وسرقة لكل ما طالته أيديهم. وما حصل في ليبيا واليمن وأرمينيا لا يقل بشاعة عما حصل في الشمالَين العراقي والسوري.

إننا أمام ظاهرة انتشار الشوفينية والفاشية الطورانية بشكل معاصر، والتي راحت تعيث فسادًا في المنطقة بهدف استرجاع الماضي بلبوس معاصر، أي إعادة عثمنة المنطقة. وفي الطرف المقابل، نواجه مشروعًا صفويًا لا يقل خطورة عن المشروع العثماني. وبغياب مشروع مناهضٍ لهذين المشروعين، ساد الفراغ الذي استغلته تلك الأطراف. وللتصدي لذلك، لا خيار أمامنا سوى السير على نهج سيدنا إبراهيم، عليه السلام، حينما تصدى لنمرود في أول محاولة له بتحطيم الأصنام، التي كانوا يتعبدونها. فتلك الأصنام التي حطمها سيدنا إبراهيم، لا تختلف كثيرًا عن الأصنام التي نراها اليوم منتصبةً أمامنا. إن الإيمان بوحدانية الإله على نهج سيدنا إبراهيم هي الخطوة الأولى للتوجه نحو الإيمان السليم بالله عز وجل، الذي يمثل كل القيم النبيلة التي سارت وتسير عليها الإنسانية.

العدل والرحمة والمحبة، ثلاث كلمات خفيفة على اللسان وثقيلة في العرف والميثاق الإنساني، لكنه من خلالها فقط يمكن للشعوب والثقافات أن تتعايش مع بعضها البعض تكامليًا، وبعيدًا عن الأغلبية والاقصائية مثل نحن "خير أمة" أو نحن "شعب الله المختار". فلا هذا ولا ذاك. ذلك أن أكرَمَنا عند الله هو أتقانا.

لا يمكن العيش من دون التنافس الفكري، لأنه السبب في التطور الإنساني والتقني. بشرط أن يكون هذا التنافس من أجل مصلحة المجتمعات وغايتها. لذلك ينبغي الابتعاد عن حالات الاحتراب لإنهاء الآخر، والارتقاء عوضًا عن ذلك إلى مرحلةٍ من الفكر أنه لولا الآخر لَما كنتُ موجودًا. وليَكُن شعارنا "أنت موجود، إذن فأنا موجود". أعتقد أن وثيقة الأخوّة الإنسانية تقوم على هذه الفلسفة، التي تمنع الحروب بين الأديان والقوميات مهما كانت الأسباب.

يمكننا تعداد عناوين أخرى وتوسيعها أكثر، لكن المهم هو أنّ تحقيق ذلك مرتبط بتطبيق أخوة الشعوب أو الأخوة الإنسانية اعتمادًا على وحدة المجتمع الأخلاقي والسياسي. ولا يمكن الحديث عن تحقيق ذلك، بدون اعتماد جميع البنى الاجتماعية، سواءً كانت صغيرة أم كبيرة، وعلى وحدة المجتمع الأخلاقي والسياسي كمًا ونوعًا. إن الأخوة الإنسانية التي لا تعتمد على المجتمع الأخلاقي والسياسي، لا يمكنها مقاومة وتصدي هجمات التيارات الفكرية الرجعية؛ لأنها حينها، إما أنها ستخدمها بأسوأ الأشكال أو أنها ستكون محكومة بالفناء. إن المجتمع الأخلاقي والسياسي، الذي يُعبِّر عن نفسه كقوة مجتمعية قادرة على تعيين قوانينها وتنفيذها، هو السبيل الوحيد لتحقيق ذاته وكينونته ولفرض سيادة الحضارة الإنسانية. هذا ويمكن بناء المجتمع الأخلاقي والسياسي من خلال تلبية متطلبات جميع الوحدات، التي تشكل الأخوة الإنسانية مهامها الفكرية والأخلاقية والسياسية.

يمكننا تعريف أخوة الشعوب والأخوة الإنسانية على أنها أخلاقية وسياسية عندما تحدد وتنفذ وحداتُها كلَّ ما يتعلق بحياتها من قوانين. وستضمن كل وحدة غنى الأمة بنقل خصائصها الذاتية وثقافتها إلى الأخوة الإنسانية الجديدة، ولن يكون هناك وجودٌ لمفهومٍ أحادي النمط أو لهيمنةِ طبقة أو معتقد أو أثنية على أخرى في المجتمع ضمن الأخوة الإنسانية.

ينبغي إعادة إعداد وبناء المجتمع وفق أسس علمية، مع توفير التدريب اللازم ضمن مؤسسات علمية وفلسفية وفنية ودينية، وتأمين متطلبات ومستلزمات ذلك

من تأسيس المعاهد والمدارس والجامعات ومراكز الأبحاث. مع ضرورة إيلاء كل الأهمية اللازمة للأبعاد التاريخية والاجتماعية، وخلق تصوُّراتٍ سليمة مفادها أن الحاضر هو الحيز الوحيد والمجال الذي يتشكل فيه الوعي بالمستقبل وإدراك ما يمكن تصوره من معالم وفق هذه الذهنية وما سيتم توفره من وعي مشترك بالثقافة الاجتماعية التي يحددها العصر الحالي.

بناء المجتمع الديمقراطي الذي يؤمن بوجود الآخر مهما كان مختلفًا، هو أساس الأخوة الإنسانية وأخوة الشعوب، والتي تقوم وفق العيش المشترك بين الثقافات المختلفة. ويمكن النظر إلى تشكيل مؤسسات توعوية تنشر هذه الأفكار على أنها أهم وظيفة تقع على عاتق القائمين على هذا النشاط القيّم. وبكل تأكيد، يلزمنا ثورة ذهنية تنفض غبار الجهل الذي علق بذهنيتنا جرّاء المعلومات المغلوطة التي تشرّبنا بها عل مدى عقود وربما قرون.

الأخوة الإنسانية تبدأ ببناء المجتمع والإنسان الحر، وذلك بعيدًا عن الحسابات السياسية القائمة على المصلحة الضيقة. وكلنا إيمان بأن أخوة الشعوب ترتكز إلى الأخلاق المجتمعية لجميع ثقافات المنطقة المختلفة والغنية.

قد لا يختلف الكثير من العقلاء على أن الوظيفة الأساسية للدين هي خدمة الإنسان والرقي به إلى حالةٍ من التجرد المادي وإعلاء القيم المعنوية والروحية لديه. بل حتى ويمكننا القول أن الدين هو كناية عن وسيلة للرقي بالمجتمع إلى مكانة من الاحترام المتبادل، وإبداء الرأي بكل حرية، والعيش المشترك بين الشعوب على أساس "إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم".

كذلك، فالقومية تعني اعتزاز الشخص بقوميته التي ينتمي إليها، والتي تشكل له في الوقت نفسه الهويةَ الإنسانية في العيش المشترك مع الآخرين من قوميات أخرى. فالقومية ما هي إلا وسيلة للوصول بالمجتمع المتنوع إلى حالة من التوافق المشترك لبناء مجتمع تكون قوته ووحدته في التنوع والتعددية، لا في الإقصاء، وذلك انطلاقًا من مبدأ "ومِن آياته اختلاف ألسنتكم". وكِلا المصطلحين ليسا من اختيار

الإنسان بحد ذاته، بقدر ما أنهما اختيار اضطراري وضروري لسيرورة الحياة بمعناها الجميل والأسمى.

يؤدي التعصب والتطرف في الدين والقومية إلى خروج الإنسان من طبيعته الإنسانية المجتمعية، التي هي أساس تطور الحضارات عبر التاريخ، وإلى تَوَجّهه نحو التوحش والعيش في مجتمع الغاب، والذي يؤكده داروين من خلال نظريته أنَّ "البقاء للأقوى". هذه النظرية التي يمكن اعتبارها الحجر الأس في بناء العقلية المتعصبة للدين والقومية، والتي من أهم إفرازاتها هو اعتبار الشخصِ الحاكم نفسَه "ظل الله" على الأرض، وأنه الآمر الناهي في كل شيء، وأنه لا ينطق عن الهوى بل يوحى إليه؛ فتظهر مع مرور الوقت الدكتاتوريةُ بكل تجلياتها القومويةوالدينوية، والتي تُعَدّ السبب الرئيسي وراء ما نعانيه اليوم.

إن العلوم الوضعية شَوَّهت العلم، وأخرجته من مضمونه الاجتماعي، وصيَّرته آلة في يد القوى الرأسمالية الناهبة للإرث الانساني الممتد منذ آلاف السنين، والتي تَعتبِر نفسها بأنها صاحبة العلم دون سواها. فهي تقوم على حقن الإنسان بمعلومات هو بغنى عنها وبعيدة كل البعد عن طبيعته الإنسانية والمجتمعية. إذ ينبغي على كافة العلوم أن تدخل في خدمة الإنسان؛ لكننا نرى أن الإنسان بات يَعبد العلم من أجل جني المال والربح الأعظم. الرأسمالية الحداثوية سرقت كافة العلوم، ووضعتها في خدمتها فقط، وباتت تسرق جهد الإنسان من أجل الربح ثم الربح.

عملية تزاوج الدين مع القومية تمَّت منذ زمن بعيد، وتجلت بكل وضوح في أوروبا بعد الثورة الصناعية، فخرج بعض الفلاسفة للتأكيد على أنه من دون هذه المصطلحات لا يمكن للإنسان أن يعيش. وتم إقناع الناس بهذه العلوم على أنها الحقيقة الكاملة، وأن أي شيء من دونها ما هو إلا كذب ورياء أو خيال ووهم بعيد عن الحقيقة. يقول الفيلسوف الألماني هيغل أنَّ "الدولة ما هي إلا ظل الله على الأرض"، وأنَّ "الدولة دائمًا على حق"، وغيرها الكثير من الأفكار الفلسفية التي

أثرت بشكل مباشر على المجتمع، وأخضعته لسلطة الزعيم الذي هو الحاكم المطلق، وأن طاعته واجب لا غبار عليه؛ وأنه يمثل الرب لأنه يمثل الدولة.

عملية التزاوج هذه بين الدين والدولة القوموية نجني ثمارها السلبية الآن أكثر من أي وقت مضى. فتغيير المصطلح من كونه "وسيلة"، ووضعُه بدلًا من ذلك في خانة الغاية؛ هو أساس المشاكل التي نعاني منها كمجتمعات بشرية تتطلع نحو العيش الكريم والبعيد عن الاستبداد.

وما الأطروحات التي تظهر في الآونة الأخيرة، والتي تنادي بتجديد الخطاب الديني، ما هي إلا محاولة للخروج من عنق الزجاجة. لكنها لن تنجح أبدًا، إذا لم تتخذ من تجديد الخطاب القوموي أيضًا وفض الارتباط بينهما كوظيفة مهمة؛ لأنه حينها لن يكون لدينا سوى حمامة عرجاء لا فائدة منها، ستتَّكل على الغير ليتم إعادة وتعويم السابق بلبوس جديد. فالدولة في النهاية ما هي إلا وسيلةٌ لحفظِ أمن واستقرار المجتمع البشري، وليس لاستغلاله والحط من شأنه تحت حجج كثيرة.

كلما كانت سلطة الدولة خفيفة على المجتمع، كلما اتجه المجتمع نحو الديمقراطية وخلق الإنسان المبدع، الذي يكون هدفه الأول والأخير هو خدمة المجتمع، لا استغلاله. وعلينا أن ندرك جيدًا أن كل شيء هو في خدمة الانسان، لأنه هو هدف الحياة ومبتغاها. وعكس ذلك يعني التعصب القوموي والتطرف الدينوي، ولن تكون نتيجته سوى المزيد من القتل والاعتقال والنحر والاستبداد.

فلا القومية العربية، ولا القومية التركية، ولا القومية الفارسية، ولا القومية اليهودية جلبت الحلول لشعوبها ولمجتمعاتها. بل تسببت في سيطرة حالة العداء والتنافر والاقتتال على المجتمعات المتنوعة. علينا حينها القيام بإعادة التفكير في هذه المصطلحات، للخروج من الوضع المتأزم الذي نعيشه، والبحث عن حلول خلاقة تجمع الكل من قوميات وأديان وإثنيات ومذاهب، في بوتقة العيش المشترك على أساس أخوة الشعوب، وأن يعيش الكل مع الكل، وليس الكل ضد الكل.

ربما تكون فلسفة السيد أوجلان هي الخطوة الأولى في الخلاص من الوضع الذي نعيشه، وذلك عبر فلسفة "الأمة الديمقراطية"، التي تحتوي وتحتضن الكلَّ بعيدًا عن التعصب القومويوالدينوي. وهذا ما تم ويتم تطبيقه في فيدرالية شمالي سوريا، التي باتت محط أنظار الكثيرين ممن يبحثون عن حلول للقضايا المجتمعية. وهذا ما سيؤكده لنا قادم الأيام.

لم يكن قرار سيدنا إبراهيم في مواجهة نمرود بذاك القرار الهيّن والبسيط، نظرًا لأن نمرود أعلن عن نفسه إلهًا يُحيي ويُميت من يشاء، وفَرَضَ السجود على البشر من دونِ الله. والبشر في ذاك الوقت كانوا يؤمنون بنمرود على أنه حقًا ذاك الإله الذي له مُلك الأرض كلها وسلطانه عليها ولا يمكن لأحد منازعته عليها. لذا، حينما قرر سيدنا إبراهيم الخروج عن المألوف والواقع الذي كان الشعب يعيشه، كان قد فكر مليًا وحسبَها آلاف المرات لكيفية البدء بهذه الثورة ومواجهة نمرود. هنا جاء دور الرب، الذي لازم سيدنا إبراهيم، وكان معه في كل لحظة يفكر فيها في هذه المواجهة الخطيرة النتائج.

فبدأ أولًا بمواجهة أبيه، ودعاه لعدم صنع الأصنام وعدم عبادتها لأنه لا فائد مرجوة منها ولأنه ليس بمقدورها عمل أي شيء سوى في أوهامهم. وأول ما قام به هو تحطيم تلك الأصنام. بهذا المعنى، فقد بدأ إبراهيم عمليًا بالثورة الفكرية والمجتمعية والأخلاقية في آنٍ معًا، ومنها واجَهَ نمرود من خلال القصة الشهيرة التي نعرف تفاصيلها وكيفية إلقائه بالنار، وكيف أن الرب تدخّل وجعلها بردًا وسلامًا، إلى أن قرر إبراهيم الهجرة من أورفا نحو القدس وسيناء ومنها إلى مكة، ليغدو بذلك جد الأنبياء من موسى والمسيح عيسى وحتى محمد عليهم جميعًا السلام.

رغم أن قصة سيدنا إبراهيم مليئة بالمغامرات والعواقب الوخيمة جراء تمرده على الواقع الذي كان مجتمعه يعيشه، ورغم الشك الذي كان يدغدغ عواطفه؛ إلا

إن اليقين لديه كان أقوى من الشك في أن ما قام به هو عين اليقين وعلم اليقين. وهنا يكمن سر خلود سيدنا إبراهيم، واستحقاقه بأن يكون "جد الأنبياء".

الآن وفي ظل النماردة الذين لا يمكن حصرهم وعَدّهم، والذين جعلوا من أنفسهم آلهة، كلٌ في دولته وضمن الحدود التي رسمتها لهم القوى المهيمنة العالمية؛ نرى أنهم أكثر ظلمًا وبطشًا وجبروتًا وطغاةً حتى من نمرود ذاته. وربما لو عاد نمرود ورأى ما نعيشه في ظل زعمائنا وملوكنا وقاداتنا، وكيف أنهم تكبروا واستكبروا على البشر؛ لربما أعلن الثورة عليهم، وتبرأ منهم ومِن ظلمهم، الذي تخطى ما كان يفعله نمرود ذاته.

في ظل حكم هؤلاء النماردة، ومن نفس الجغرافيا، سار أوجلان على نهج سيدنا إبراهيم، فراح يحطم الأصنام التي جعلت من نفسها آلهة على رؤوس البشر. تلك الأصنام التي توزعت في كل شارع، وعلى حائط كل مدرسة عُلِّقت صورهم، ويُذكَر اسمهم في اليوم آلاف المرات تسبيحًا وحمدًا. فبدءًا من أتاتورك وحتى أردوغان؛ ثمة آلهة كثُر ما زال كثيرون من الأتراك وحتى العرب منبهرين بهم؛ وبخاصة أردوغان، وكأنه السلطان خليفة محمد الفاتح، لأنه حوَّل كنيسة آية صوفيا إلى مسجد! أصنام توزعت بين الدول المحتلة لجغرافية كردستان، بيدها تُحيي وتُميت مَن تشاء مِن عبيدها وخاصة الكرد. وكلهم في الظلم عادلين، ولا يمكن التفريق بينهم ببطشهم ووحشيتهم.

مئات الآلاف من الضحايا الكرد كانوا قربانًا بيد تلك الأصنام، بحجة القضاء على العدو، ووحدة الوطن وسيادته، ورمي العدو والشيطان الأصغر في البحر. الإله الصنم يبقى صنمًا، إن كان يتكلم التركية أو الفارسية أو العربية. فاللغة لا تقف عائقًا أمام الدكتاتوريين ليتّحدوا ويقضوا على شعوبهم كي يبقوا أصنامًا يخشاها البشر؛ من تدمير آلاف القرى والمجازر في تركيا، إلى حلبجة والأنفال في العراق، والإعدامات اليومية في إيران، والقتل الرحيم وعدم الاعتراف في سوريا؛ لا فرق

بينهم، حتى وإن كانت خلافاتهم تاريخية وعميقة. فالطغاة يتحدون حينما يكون الكرد هم المستهدفين.

الكثير من الأصنام الأوروبيين والروس والأمريكيين والإسرائيليين لا يختلفون عن بعضهم بعضًا في منطقتنا. فالكل لهم مصالحهم وأجنداتهم وأطماعهم الخاصة بهم في المنطقة. الكل مذنب في اعتقال أوجلان، ولا نستثني منهم أحدًا. فجميعهم خائفون من أفكار السيد أوجلان وفلسفته في الحياة، والتي طرحها من خلال مجلداته الخمسة، التي يدعو فيها إلى التعايش السلمي بين الشعوب على أساس الأمة الديمقراطية. إنه أوجلان الذي كشف عورة هذه الأصنام، وحطمها بمعول قلمه وهو في قبضتهم رهينة معتقلاً في ذلك السجن، الذي أرادوا أن يجعلوه محرقة جميع الكرد.

فمثلما كان موسى قد ترعرع في قصر فرعون الذي أهلكه، فكذلك أوجلان أيضًا يتواجد في عقر سجن شبكة الغلاديو التابعة للناتو، التي تدير هذا السجن مباشرة كقصر فرعون، يتحكمون من خلاله على العالم؛ إلا إن أوجلان حوَّله -كما سيدنا موسى- إلى مرتكز للقضاء على صنوميتهم وألوهيتهم التي يفتخرون بها، وذلك بأفكاره وفلسفته. لقد أسقط أوجلان القناعَ عن الملوك الآلهة، وحوَّلهم إلى ملوك عُراة تضحك عليهم الشعوب وتتمرد ببساطتها وعفويتها، بالرغم من حملات البطش والاعتقالات والقتل والاغتصاب والتدمير والحرق والتهجير التي تتم بحق كل من سار على فلسفة أوجلان. هذا ما نراه في شمالي سوريا وشمالي العراق، بل وحتى في ليبيا والبحر المتوسط. فعلى رغم الحدود المصطنعة التي رسمتها تلك الأصنام، إلا أنه لا يمكن حجز الأفكار والفلسفات أبدًا.

أوجلان، يستحق منّا أكثر من ذلك بعد سجنه أكثر من ربع قرن بسبب أفكاره، التي حوّلت النماردة والفراعنة إلى دُمى لا حول لها ولا قوة. فحرية السيد أوجلان ليست موضوعًا معنيًا بحرية الكرد فقط، بل هي حرية لكل شعوب المنطقة كي تنعم معًا بأخوة الشعوب والتعايش السلمي الذي ينادي به أوجلان، بعيدًا عن

التعصب القومويوالدينوي؛ ولتكون فلسفة الأمة الديمقراطية هويةَ المنطقة الخلاقة بكل معنى الكلمة لبناء المجتمع السياسي الأخلاقي والإنسان الحرّ.

ثمة تعريفات كثيرة للثورة والمثقف تم تناولها من قِبل الكثير من الكُتّاب والمثقفين في الفترة الأخيرة، وخاصة لِما تعانيه المنطقة من فوضى. لذا عملنا على إعادة تعريف الثورة بمفهومها وتعريفاتها البسيطة. فالثورة هي العمل المكثف من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي في مجتمع ما، والذي منه يكون العمل بشكل منسق مع وبنفس الوقت لإحداث التغيير الاقتصادي والسياسي نحو الأفضل. وكل ذلك يهدف إلى أمر واحد، ألا وهو بناء المجتمع السياسي والأخلاقي الحر، وكذلك بناء الإنسان الحر. كما يمكن تعريف المثقف أيضًا بشكل مبسط وبعيدًا عن التعقيدات، على أنه الشخص الذي يمتلك ذاك الحس والإرادة المتوافقة مع متطلبات التغيير التي تطمح إليها الثورة.

فالذي يحدد أجندات المجتمع والتغييرات التي ينبغي أن تحصل للوصول إلى أهداف الثورة، هو بكل تأكيد، المثقف المعني بشكل مباشر بها، والذي يُعتبَر أحد العوامل المهمة والرافعة والدافع لعملية التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي.

بكل تأكيد، يمكننا القول إن فشل هذه الثورة أو تلك مَرَدُّه إلى الفراغ الثقافي والفكري التغييري. إنه السبب الرئيس لفشلها في بعض الدول أو تحوُّلها في حالات أخرى إلى ظاهرة ارتزاق بكل ما للكلمة من معنى، كما يحدث في سوريا وليبيا. لكن، في مصر وتونس، تَنَبّه الشعب لهذا الأمر، وكيف أن جماعة الإخوان المسلمين أرادت استغلال هذا الفراغ الفكري واستثماره لأهدافها في التمكين والسيطرة، إلا أن محاولتهم تلك فشلت بفضل وعي الشعب، الذي عاد إلى ساحات الاعتصام رافضًا تواجد هذه الجماعة في سدة الحكم. فكانت الثورة الثانية في يونيو، والتي قضت على الثورة المضادة التي تزعمتها جماعة الإخوان المسلمين.

إن تحديد الهوية عند المثقف بات عملاً مهمًا. إذ تقع على عاتق المثقف مهمة أساسية في ذلك، وهي أن يحدد هويته بشكل واضح وعلني وفق المفاهيم والمصطلحات المنتشرة في المجتمع. فالمشكلة الأساسية التي نعانيها في المجتمع الآن، هي إعادة تعريف تلك المفاهيم والمصطلحات، مع العلم أن هذه الوظيفة هي من مهام علم الاجتماع؛ لكن، بالنظر إلى حالة المجتمعات، وكيف أن سلطة الدولة في التعليم هي الحاكمة على كافة أدوات تطوير المجتمع ومنها التعليم، نرى أن مؤسسة علم الاجتماع قد أصابها الوهن والترهل، جراء تدخل السلطة في أمورها، حتى جعلت من علم الاجتماع يهتم بكل شيء ما عدا وظيفته الأساسية في إنتاج المصطلحات الجديدة وإعادة تعريف البعض منها وفق التطور الحاصل في المجتمع والعالم.

يمكن للمثقف أن يرصد: أين هو موقعه مما يحصل في بلده أو مجتمعه؟ وهل يقوم بما يقع على عاتقه من مهام ومسؤوليات؟ أم أنه ما زال يفكر أين سيتخذ مكانه ضمن هذه الفوضى، التي تضرب المجتمعات في عموم المنطقة؟ طبعًا يمكن إسقاط هذه الأمور على معظم المناطق، إن كانت في روج آفا (شمال شرقي سوريا) أو في المناطق التي هي تحت سلطة الحكومة السورية. مع العلم أن المناطق التي هي تحت سلطة الاحتلال التركي ومرتزقته من الفرق الأردوغانية، لا يمكننا القول أن ثمة مثقفين فيها، لأن معظمهم من مثقفي (مسَخَّفي) حريم السلطان، الذين يدورون في فلك خليفتهم أردوغان، فتحوّلوا إلى أبواق يتم النفخ فيهم وقت الحاجة، ليتم التخلص منهم لاحقًا، إما بتهميشهم أو بإسكاتهم ببضعة من الدولارات، أو بتصفيتهم حتى.

إعادة النظر في مهام ووظيفة المثقف هي حالة جماعية تقع على عاتق الجميع، وليس فقط على المثقفين. إذ إن للمجتمع أيضًا دورًا مهمًا في تحديد مكانة كل مَن يدّعي أنه مثقف. ذلك أن المجتمع في نهاية المطاف يشكل الوعاء الذي سيتم صب الأفكار والمفاهيم الجديدة فيه، وتوجيهه نحو المستقبل المنشود، الذي يعمل عليه

الكل، وليس فئة معينة فحسب. فكيف أنه للمثقف دوره الذي ينبغي عليه أن يقوم به، فكذلك على المجتمع أن يكون الميزانَ والمقياسَ السليم والوجداني لمساعدة المثقف على القيام بمهامه المنوطة به. ففي النهاية، فإن نجاح المثقف في وظائفه يعني أيضًا نجاح المجتمع في إعادة بناء ذاته، والعكس صحيح. وإلا، لَتحوّلت الثورة إلى بطة عرجاء لا يمكن لها الطيران ولا حتى السير على الأرض المنبسطة.

مصطلح الدولة القومية يُعَدّ من أكثر المصطلحات التي استخدمتها الرأسمالية، لذَرّ الرماد على المجتمع، وإيهامهم بأنها الشفرة التي من خلالها يمكن للمجتمع الولوج في مجتمع الرفاه والعيش الرغيد والاستقرار.

مع أننا لو سبرنا حقيقة هذا المصطلح، لَرأينا كيف أنه تحت قناع الدولة القومية لا يوجد شيء سوى إنهاك مكوّنات المجتمع في أمور ثانوية ليس لها علاقة البتة بما يمثل مستقبلاً وطموحًا بسيطًا لإنسانٍ لا يأمل سوى أن يعيش بكرامة في وطنٍ يحميه من الاستغلال.

فإذا نظرنا إلى واقع الشرق الأوسط وحقيقته، نرى أن شعوبه (عربًا، كردًا، آشورًا، سريانًا، تركمانًا، شيشانًا، أتراكًا، فُرسًا) كانت تعيش مع بعضها البعض، ولا تعرف الدولة القومية كظاهرة. بل على العكس، فكافة شعوب المنطقة كانت تعيش معًا دون حدود سياسية، ولا سيادة وطنية، ولا نشيد قومي، ولا لغة واحدة تُفرض على الجميع. بل تعيش الشعوب مع بعضها بعضًا ضمن قوانين عامة ومحدّدة للعيش المشترك. لكن المرحلة التي عاشتها أوروبا، والتي دفعت كل غالٍ لديها للخروج منها، قد صدّرتها للشرق الأوسط بكل أوساخها وأدرانها وأفكارها البنيوية التعصبية الشوفينية.

ما عاشته ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، تعيشه منطقة الشرق الأوسط الآن بكل ما للكلمة من معنى. الشعوب الأوروبية جربت العيش في الدول القومية المتعصبة، فكانت النتيجة تلك الحروب الأوروبية، والتي نعرف جيدا ماذا كانت حصيلتها من ملايين القتلى والجرحى والمفقودين والذين تمت محاكمتهم. هنا السؤال يطرح

نفسه؛ ولماذا نجرّب المجرَّب؟ مع أن هذا المجرب كان قيحًا بكل معنى الوصف، وبلاءً على الشعوب، وقد ضحّت أوروبا بالملايين من سكانها لأجل التخلص من هذا السرطان الخبيث الذي فتك بالمجتمع.

التحجج بالشرعية ما هي إلا التفاف على المجتمع، لإقناعه بأن هذه النظم تمتلك الشرعية، وأن لها الحق في عمل كل شيء تحت هذا المسمى.

إنها نفس الشرعية التي أتت بهتلر إلى الحكم عن طريق الانتخابات الشرعية للحزب الاشتراكي الديمقراطي. إذ تولى هتلر مقاليد الحكم في ألمانيا بانتخابات شرعية، وكانت الآلاف تقف احترامًا لهتلر. ولكن، ماذا كانت النتيجة؟ إنها الحرب العالمية الثانية، وتدمير أوروبا، والملايين من الضحايا. كل ذلك تم بمصطلح الشرعية والانتخابات.

من هنا، بمقدورنا القول أن "الشرعية" كمصطلح برجوازي وليبرالي، يتم من خلاله تخدير المجتمع، وإبعاده عن الحقيقة التي يتخفى داخلها وخلف الشعارات البراقة. وهذه كانت حال شعوب المنطقة الشرق أوسطية من خلال الأحزاب التي توالت على الحكم منذ تأسيس معظم الدول بعد الحرب العالمية الأولى واتفاقية سايكس بيكو.

لطالما تمنت الشعوب تحقيق أمانيها وطموحاتها من خلال الانتخابات والأحزاب المتبنية لشعارات جميلة في العيش الكريم، مع أنه الأسلوب السليم في قيادة المجتمع. ولكن، كلنا ندرك كيف يتم تسيير الانتخابات "الشفافة" في منطقتنا، وكيف يصل هذا أو ذاك الشخص إلى الحكم، وكيف أن نتيجة الانتخابات معروفة حتى قبل أن تذهب إلى الصندوق؛ وهي نجاح الحكّام بنسبة 99،99٪!

هنا تكمن المصيبة الكبرى التي عشناها في القرن العشرين، ونحن نكرر ذاتنا وحياتنا وأملنا وطموحاتنا، لكن دون جدوى. حتى وصل الأمر أنه حينما تجري الانتخابات، كنا نضحك في سريرتنا لأن النتيجة معروفة سلفًا. أي أنها انتخابات صورية لرئيس صوري ينفذ ما يُطلب منه من القوى الرأسمالية.

تحرص الدولة القومية دائمًا على إظهار نفسها كدولة قانون. بل وحتى إنها تقدم نفسها كحالةٍ يتحقق فيها القانون كليًا لأول مرة. لكنّ وراء حقيقتها هذه يكمن إنكار المجتمع الأخلاقي والسياسي. كثيرًا ما يقال أن الدولة القومية هي الإطار الأمثل للقانون، لكننا ندرك تمامًا أنه لا الدولة القومية ولا القانون بمقدورهما تحقيق وتشكيل المجتمع السياسي والأخلاقي. بل على العكس تمامًا، إذ تعمل الدولة القومية من خلال شرعية القانون على إنهاء المجتمع الطبيعي وتصييره مجتمعًا صوريًا نمطيًا لا يفكر إلا بالماديات. فتَحتَ اسم القانون يتم القضاء على أية ذرة من الإبداع في المجتمع، ويصل الإنسان مرحلةً يكون طموحُه الوحيد فيها هو الهرب من وطنه نحو الدول الغربية على أنها الفردوس الذي يبحث عنه الجميع.

والحال هذه، كيف يمكننا التخلص من هذا المرض المستشري في جسد المنطقة، والذي بات من المقدسات التي لا يمكنك النقاش عليها؟ يمكن ذلك بالوعي والمعرفة، لأنهما أساس التخلص من الجهل، وبهما يكون الإنسان حرًا وبمقدوره البحث عن الحقيقة. لكن، حينما يكون الإنسان عبدًا، فلا يمكنه القول أنه يحاول البحث عن الحقيقة. لأن البحث عن الحقيقة يقتضي الإنسان الحر. وهذا لن يتحقق ما لم يرتبط الإنسان بحقيقة مجتمعه الغائرة في التاريخ، والذي يُعَدّ في نفس الوقت حاضرًا، ويشكل المستقبل أيضًا.

تزداد حالة الفوضى تعتيمًا وهي تنتشر على المنطقة كسحابة ملبدة تنبئنا بأيام عجاف وتلتحفها أعاصير ورياح صرصر. حالة تعيد ذاتها بشكل دقيق وبكل تفاصيلها، وترسم ملامح القرن الذي نعيشه؛ تمامًا مثلما حدث في بداية القرن المنصرم، والذي كانت من نتائجه أهوال ودمار حل على المنطقة، نتيجة جشع ونهم القوى الناهبة لخيرات المنطقة لتزداد ثروة وثراء على حساب شعوب المنطقة. كان التقسيم والحربان العالميتان وما تبعهما من حالة خنوع وذل للمجتمعات تحت مسمى الدولة القومية بشقَّيها القومويوالدينوي، والتي ما هي إلا الولد الشرعي

للمذهب الليبرالي، الذي يُعَدّ بدوره الدينَ الرسمي للحداثة الرأسمالية، والتي نعيش بين مسننات المصطلحات التي أفرزتها وحقنتنا بها حتى باتت من المقدسات.

إن البحث عن الحقيقة في حالة الفوضى التي نعيشها يلزمه ثورةً بحد ذاتها، ثورة تحطم ما كنا نؤمن به ونَعتبره من مُسَلّمات الحياة وبديهياتها اليومية، لكنها في حقيقة الأمر لم تكن إلا جرعات مخدرة تم تحضيرها بعناية فائقة في مختبرات الحداثة الرأسمالية، فراحت تجربها علينا وهي تتفنن في كيفيةِ وزمنِ تحنيطنا وتقزيمنا وإخصائنا ثقافيًا وأخلاقيًا ومجتمعيًا، وقبل كل شيء فكريًا.

وها نحن الآن ندفع فاتورة حُسنِ نوايانا في تصديق النظم المتربعة والمتسلطة على رقاب الشعوب في المنطقة، والتي –أي النظم– ما هي إلا أدوات وظيفية تنفذ ما يُطلب منها بكل دقة من أجل سلب ونهب خيرات الوطن وجعل الشعوب فقيرة لا همَّ لها سوى تأمين لقمة العيش وبعض من الكرامة. وحين ينتهي دور هذه النظم، تعمل القوى الرأسمالية على البحث عن بديل لها، يكون أكثر طاعة وولاء وخنوعًا. هذا ما نراه ونعيشه تحت ما سمي زورًا بـ"الربيع العربي"، والذي لم يكن سوى شتاءً قاسيًا وزمهريرًا على شعوب المنطقة، التي لم تكن مستوعبةً لِما كان يُحضَّر لها من ويلات ودمار وخراب تحت شعار نيل الحرية والكرامة.

قطر وتركيا مَوَّلتا الإرهاب والإرهابيين، وقامتا على دعمهم لوجستيًا وعسكريًا وعتادًا منذ سبع سنوات، ولم تتوانيا البتة عن قتل الشعوب تنفيذًا لأوامر آلهة الحداثة الرأسمالية. ها هي الدولتان ستدفعان ثمن ما اقترفتاه من جرائم بحق المدنيين الأبرياء من تهجير وقتل وتخريب ودعم للإرهاب والإرهابيين.

لن نبكي أبدًا على ما سيحصل لقطر وتركيا من زلزال سيزعزع أركان هاتين الدولتين الإرهابيتين. فكل ما سيحصل بهما هو نتيجة ما زرعوه في جغرافية الغير والآخر. ومؤكدٌ أنهما لن تحصدا سوى العلقم والشوك والحنظل، وأن التاريخ سيقول كلمته يومًا ما، حتى وإن طال الأجَل.

ستدور مسننات التاريخ الحقيقي، وستحطِّم كل مَن جار على شعبه وظَلَمهم إرضاءً لحفنة من سماسرة الدم والحروب، الذين تكالبوا على الشعوب وجعلوهم يعيشون جهنم وهم أحياء. ستذهب النظم والآلهة التي نَصَّبت نفسها ظلَّ الله على الأرض، وستسقط الأقنعة وتظهر عوراتهم في آخر المطاف. لأن الحقيقة لم تكن أبدًا بيد الحكام المتسلطين على رقاب الشعوب، بل كانت وما زالت مخبأة في النظام المجتمعي الذي هو أقدم بكثير من نظم الآلهة المدنية.

البحث عن الحقيقة لا يمكن القيام به بالأساليب القديمة التي وضعتها لنا العلوم الوضعية، التي جزأت المجتمع إلى أشلاء متناثرة، كما فعلت بالعلوم التاريخية والعلمية والاجتماعية. علينا أن نبحث عن الحقيقة في نفس المكان الذي فقدناها فيه، وليس في جغرافيا أخرى.

لن نجد الحقيقة في أوروبا، ولا في أمريكا، ولا في أي مكان آخر. ذلك أن الحقيقة مخفية في تاريخنا وحاضرنا ومجتمعنا. بالتالي، علينا أن نعيد دراسة التاريخ من جديد، ليس على أنه مجرد أرقام في أيام حدث فيها شيء ما، بقدر ما أنه علينا أن ندرك الحقيقة المجتمعية في ذاك التاريخ.

ومثلما قال السيد عبد الله أوجلان: "التاريخ مخفي في حاضرنا، ونحن مخفيون في بداية التاريخ". وعليه، فالحقيقة مخفية في تاريخنا وفي ذواتنا التي اغتربنا عنها وذهبنا نبحث عنها عند الآخر، تمامًا كما فعل جلجامش في ملحمته، حينما ذهب يبحث عن سر وحقيقة الخلود عند أتونبشتم، فعاد بخفي حنين بالرغم من كل محاولاته. لقد أدرك جلجامش الحقيقة، ولو بعد حين، وأنها مخفية في خدمة المجتمع والإنسان. وعليه، ذهب جلجامش وعمل على إعمار مدينته أوروك، ووهب للشعب كل مستلزمات العيش الرغيد والكرامة. وبهذا لمع اسم جلجامش حتى راهننا، لأنه أدرك أن الحقيقة المجتمعية هي الباقية، بينما حقيقة التسلط زائلة فانية.

التاريخ ليس شيئًا من الماضي لكي ننساه. بل التاريخ هو حاضرنا ومستقبلنا، وهو اللحظة التي نعيشها. وما عدا ذلك، ليس إلا هراءً ومضيعة للوقت وخداعًا للذات.

إن الفوضى التي نعيشها الآن، والتي ضربت منطقة مشرق المتوسط، بقدرِ ما لها دوافعها الموضوعية المرتبطة بأجندات قوى الهيمنة الغربية العالمية، إلا أنه لها أيضًا حقيقتها الذاتية المرتبطة بواقع المنطقة وبمستوى التردي في كافة أشكال الحياة، من النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الفكرية والنفسية. فلا يمكن لأية قوة خارجية أن تفرض نفسها على أي مجتمع، إن لم تكن ثمة أرضية خصبة جاهزة لاستقبال تلك الأجندات الخارجية، لتنمو وتتبرعم على تلك الأرضية، فتغدو نبتة شوكية تقض مضاجع الشعوب والحكام في الوقت ذاته.

هذا ما نعيشه، بكل معنى الكلمة، في حالة الفوضى المستشرية في المنطقة عمومًا، وكذلك تداعياتها المأساوية على المجتمعات والشعوب، دون أية تفرقة بين هذا المجتمع أو ذاك. الكل ضحية لهذه الفوضى، التي ارتضينا بها وسكتنا عنها منذ عقود من الزمن، وحان الوقت لكي ندفع ثمن صمتنا وسكوتنا عن الحالة التي كنا نعيشها ونحسب أنها ستدوم.

هل هي فوضى أم مؤامرة تُحاك علينا أو ضدنا؟ لا يهم! لأن النتيجة واحدة، وهي أننا أصبحنا كبش فداء وأضحية لكل المقدسات التي كنا نؤمن بأنها من التابوهات. فها نحن الآن هجَرنا معظم تلك المقدسات بعدما باتت بلا معنى بالنسبة لنا. فقد اكتشفنا بعد فوات الأوان أنّه لا مقدس سوى الإنسان ذاته، وكل ما هو عدا ذلك، ليس سوى بدعة بلا قيمة.

مجموعة القيم الأخلاقية التي كانت السبب يومًا ما في نهوض الحضارة من منطقتنا وانتشارها في كل مكان، كانت سببًا لجعل المنطقة مهدًا للبشرية، تُعلِّمهم معنى الأخلاق والكدح والجهد والاحترام والمحبة والارتباط بالبيئة والطبيعة. وحينما ابتعدنا عن قيمنا تلك، وقعنا في مستنقع الثقافة الاستشراقية الغربية، وصرنا

أسرى لها، نردد ما يقولونه لنا على أنه الحقيقة، لكنه رياء مغلّف بألف خديعة، كي يوهمونا أننا متخلفون وجهَلة وأن علينا مواكبة العصر والحضارة الغربية كي نصبح بشر! إنه اغتراب عن الذات، وفقدان للهوية الثقافية والمجتمعية لمشرق المتوسط، إذ بدأنا نقلّد كالعميان ثقافةَ شمال المتوسط الأوروبي وغربه البعيد الأمريكي.

تقاتلنا على الهوية والمذهبية والطائفية والأثنية والدولة والقوموية. كلها باتت هويات قاتلة نتصارع عليها وبها، من أجل أن نثبت أننا الأفضل والأنقى و"خير أمة أخرجت للناس"، وأن الباقين كفرة ومرتدين وزنادقة يجب رميهم بالبحر. قرن من الزمن ونحن نتقاتل على أحقية العيش، وعلى إثبات الوجود والدولة والسيادة والأيديولوجيا والمذهب. وملايين الضحايا لمصطلحاتٍ اخترعناها. والآن، في ظل الفوضى، ما زلنا نتقاتل على الهوية وإثبات الوجود، وعلى التاريخ والجغرافيا والهويات المهيمنة القاتلة.

كيف لنا أن نبني فلسفة مغايرة، للخروج من هذه الفوضى التي لم تستثنِ أحدًا من الموت والقتل؟ معظم المشاريع التي تم تجربتها في القرن المنصرم لم تُجدِ نفعًا، بل باتت مقصلةً لنحر رقاب معتنقيها. فلا الأيديولوجيا البعثية، ولا الناصرية، ولا حتى الدينية حلَّت، ولو بعض القضايا التي كانت وما زالت تعيشها المنطقة.

ها نحن نرى كيف أن تلك الأيديولوجيات تتصارع على أحقية قيادتها للمشروع الوحدوي، حتى باتت الوحدة مجرد أوهام. كذلك المشاريع الدينية الأحادية، التي حوّلت المجتمع إلى مجتمع نمطي واهن لا يستطيع التطور ولا حتى حماية نفسه، باتت من الماضي. لقد تم القضاء على الاختلاف والتباين والغنى المجتمعي تحت مسمى الحزب والمذهب، حتى أصبحنا نحارب طواحين الهواء عبثًا. فالتقدم لا يحصل في مجتمعاتٍ تعيش الفوضى والاضطرابات المتنقلة، وإنما يحصل في المجتمعات المستقرة، التي لا تعاني من مشكلات بنيوية في طبيعة خياراتها، أو في شكل العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع والعكس.

إن استخدام وسائل القهر والعنف يفضي اجتماعيًا وسياسيًا إلى تأسيسٍ عميق لكل الأسباب المؤدية إلى التباعد بين الدولة والمجتمع، وإلى بناء الاستقرار السياسي على أسس هشة وضعيفة، سرعان ما تزول عند أية محنة اجتماعية أو سياسية. فلا استقرار بلا عدالة. ومَن يبحث عن الاستقرار بعيدًا عن قيم العدالة ومتطلباتها الأخلاقية والمؤسسية، فإنه لن يحصد إلا المزيد من الضعف والهوان.

الفلسفة التي نطرحها هنا هي فلسفة التعايش المشترك وأخوة الشعوب. وربما هي التي ستُخرجنا من حالة الفوضى التي تعيشها مجتمعاتنا في مشرق المتوسط. إن التعايش المشترك يَفرض علينا العودةَ إلى القيم المجتمعية، التي اغتربنا عنها وهجرناها، نتيجة انبهارنا المزيف بشعاع الثقافة الغربية الواهن كبيتِ العنكبوت. القيم الأخلاقية المجتمعية هي الأساس في العودة لحقيقتنا المجتمعية، التي يمكننا بها إعادة بناء مجتمعاتنا على أساس التعايش المشترك.

التعايش المشترك كفلسفة طرحها السيد عبد الله أوجلان من خلال مجلداته، يُعَدّ رؤية وبوابة للخروج من الفوضى التي ضربت المنطقة. إذ يرى السيد أوجلان أن الأمة الديمقراطية التي أساسها العيش المشترك وأخوة الشعوب، ستكون فلسفة الحياة في القرن الحادي والعشرين. والتعايش الذي قصَدَه لا يعني الذوبان أو النسف القسري للاختلافات والتباينات أو تجميدها؛ إنما يعني ببساطة الاعترافَ بحق الاختلاف وواجب المساواة. فحينما نتحدث عن (التعايش بين أبناء الوطن الواحد)، فإننا نتحدث عن السياسات التعليمية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي ينبغي أن تساهم في تعزيز خيار التعايش، وتُنهي كل المفردات والقضايا المضادة لمشروع التعايش على مستوى المناهج أو الأداء والممارسة.

وهذا بطبيعة الحال يقودنا إلى مشاريع الدمج والتكامل بين المكونات الوطنية المتعددة، لأنه وببساطة شديدة، المجتمع في منطقتنا متعدد ومتنوع، ولا يمكن بناء هوية وطنية مشتركة، إلا على قاعدة الاعتراف بحقيقة التنوع في المجتمع، والعمل على بناء مشروع متكامل للاندماج الوطني.

مظاهر العنف والفوضى التي تشهدها بعض البلدان، هي ليست من تداعيات حقيقة التنوع والتعددية الموجودة في هذه البلدان، إنما هي جراء غياب صيغة حضارية تجمع بين حقيقة الاختلاف، الذي لا يمكن نبذه وإنهاؤه من الوجود الإنساني، وبين ضرورات العيش المشترك. لذا، فإن الوصول إلى صيغة سياسية وثقافية ومجتمعية لهذا الأمر، هو الذي سيحدد شكل المستقبل السياسي للمنطقة. فكيف يمكننا بناء رؤية وطنية في كل منطقتنا، بحيث لا تغفل حقيقة التعدد والتنوع والاختلاف، ولا تتجاوز متطلبات الوحدة والعيش المشترك؟

نحن بحاجة إلى أن نبحث في صياغة أخرى للحل والمعالجة، بحيث لا تلغي حق الاختلاف والتنوع والتعددية، ولا تشرعن للانحباس والعزلة أو للفوضى. ولفهم هذه الظاهرة، كما يعبر جوزيف ياكوب في كتابه "ما بعد الأقليات، بديل عن تكاثر الدول"، إذ يقول: (وما تنبئ به، لابد من إدراك معنى الانقلاب التاريخي الذي تشتمل عليه. فبعد حركة توحيد طويلة أدت إلى انتصار الدولة-الأمة في القرن العشرين، سيكون القرن الواحد والعشرون، دون شك، قرنَ تحطيمها، لأن السعي إلى الدمج المتعارض مع التفتيت، يدفع، من الآن فصاعدًا، التمايزَ قُدُمًا أمامه).

إذًا، فهذا المنعطف التاريخي الحقيقي، المترافق بشكل متناقض مع تحركٍ نحو الكونية، يفرض تقلبًا في مفهوم الدولة القومية، والاعتراف بإمكانية توزيع سلطة الدولة، والحكم الذاتي في إطارها، والتمايز المحلي.

ومن خضم المعاناة الإنسانية في مناخات عولمة وطموحات غربية لا تُقيم للفرد قيمة، يبقى السؤال الذي ينبغي طرحه: هل يمكن أن يعيش الإنسان حياة مشتركة مع الآخرين بغض النظر عن هويته؟ إذا كان الجواب بالسلب، فهذا يعني أن كوكبنا يضم في مواقع كثيرة في تضاريسه حياة آدمية يلزمها الكثير لتغدو إنسانية.

بناءً عليه، وإذا أردنا أن نوضح على عجالة جوهر المشروع الأوجلاني في المنطقة ورؤيته لحل القضية الكردية وقضايا شعوب المنطقة في الشرق الأوسط؛ يمكننا التأكيد أن أوجلان قدّم رؤية بديلة للشرق الأوسط تقوم على الأمة الديمقراطية،

التي هي كنايةً عن مجتمعات متعددة الثقافات تعيش معًا دون الحاجة إلى حدود قومية صارمة، وترفض الدولةَ القوميةَ المركزية لصالح إدارةٍ ذاتية ديمقراطية (على غرار الكانتونات في شمالي سوريا).

لَطالما دعا أوجلان إلى الحل السلمي للقضية الكردية. حتى إن نداءه الأخير كان بهدف التخلي عن الكفاح المسلح لصالح النضال السياسي والثقافي، وضمان الحقوق الكردية في إطار "سوريا موحدة ديمقراطية".

وبنفس الوقت، انتقد أوجلان كثيرًا الحلولَ التي تقدمها الرأسمالية العالمية المبنية على العقلية الدولتية المركزية. لقد نقَدَ الرأسمالية والدولة القومية، لأنه يرى أن النظام العالمي القائم على الدولة القومية هو مصدر الصراعات في الشرق الأوسط.

وإلى الآن يركز أوجلان على التحرر الفردي والجماعي. ولا يفصل بينهما أبدًا. وفي هذه النقطة بالذات، انتقد أوجلان العقلية الأوروبية، التي تتخذ الفردية أساسًا على حساب الجماعة. ولَطالما ركز أوجلان على التحرر كشرط أساسي للسلام. إذ اعتبَر أن القمع الداخلي (الفردي والجماعي) يولّد عنفًا سياسيًا بكل تأكيد، وأنه بدون تحرر المرأة والمجتمعات المحلية، لا يمكن تحقيق ديمقراطية حقيقية.

ثمة فروق شاسعة ما بين عقلية الدولة القومية وذهنية الأمة الديمقراطية. فالدولة القومية حدودها مقدسة وجامدة وتعتمد على الهوية الأحادية. بينما في الأمة الديمقراطية ثمة هويات متعددة تتعايش بشكل مشترك تحت سقف تتفق عليه. في الدولة القومية تكون البيروقراطية مركزية ومزعجة جدًا، بينما الأمة الديمقراطية تعتمد على نظام الكانتونات أو الأقاليم. في الدولة القومية ثمة تاريخ من القمع العرقي، بينما في الأمة الديمقراطية هناك اعتراف بالتنوع الثقافي والديني والإثني.

لهذا نرى أنه ثمة انتشار واسع لفلسفة الأمة الديمقراطية، رغم كل التحجيم والتهميش والهجمات وحملات التشويه التي تطالها. فالسبب يكمن في أنها تعكس التركيبة المجتمعية للشرق الأوسط (التعددية العرقية والدينية)، وتؤكد فشل الدولة القومية في تحقيق الاستقرار (كما في سوريا والعراق).

ولتجاوز عقلية ومفهوم الدولة، يقترح السيد أوجلان عدة خطوات ينبغي القيام بها؛ والتي تبدأ من الانتقال من "الدولة" إلى "المجتمع السياسي"، وذلك باستبدال الهيمنة المركزية بالمجالس المحلية المنتخبة؛ وتقليص دور الجيش والأجهزة الأمنية لصالح قوات محلية للدفاع الذاتي؛ والاعتماد على الاقتصاد التشاركي والتعاونيات بدلًا من الرأسمالية الاحتكارية. وفي فلسفة الأمة الديمقراطية، فإن دور المرأة محوري ولا يمكن إغفاله مطلقًا. وهذا واضح في مشاركة المرأة على جميع مستويات القرار (نموذج "الرئاسة المشتركة" في إدارة شمال وشرق سوريا).

إذن، فمشروع أوجلان هو ثورة فكرية قبل أن يكون ثورة سياسية؛ وهو ليس حلاً للقضية الكردية فحسب، بل نقد جذري لفكرة الدولة في الشرق الأوسط. ونجاح هذا المشروع يتطلب ثورة ذهنية وتغييرًا ثقافيًا، ويعتمد على قبول التعددية بدلًا من الهويات الأحادية، وعلى بناء تحالفات جديدة بين الحركات الديمقراطية في المنطقة. بالتالي، فالشرق الأوسط أمام خيارين: إما الاستمرار في نموذج الدولة القومية أو الدينية الفاشل، أو المجازفة بتجربةٍ ديمقراطية جذرية. التاريخ سيحكم أيهما أكثر واقعية ونجاعة.

الاتفاقيات الإبراهيمية

- **الاتفاقيات الإبراهيمية، ما مدى قبولها في المنطقة؟**

ثمة رسائل أو مشاريع توحيدية كبيرة تم الإعلان عنها منذ فترة ليست بالقصيرة، من قِبَل أطراف وجهات عدة، إن كانت مشرقية أو غربية؛ ومعظمها يصبّ في خانة أننا سئمنا القتل والاقتتال والتشتت والنفور الممتد منذ أكثر من ألفين سنة، وأنه حان عصرُ التوافق بين فرقاء وخصوم العقائد الدينية التي كانت تَعتَبِر نفسها الفرقة الناجية وما عداها في النار. على مرّ تلك السنوات الطويلة جدًا والحبلى بآلاف الغزوات والمعارك والحروب، فإن الرسائل السماوية تدعو كلها إلى

وحدانية الله، وتختلف فقط بالأسلوب، وجميعها مرتبطة بالزمكان (الزمان والمكان) الذي يُعتبَر أحد أهم قوانين وركائز الطبيعة.

حروبٌ أكلت الأخضرَ واليابس -كما يقال- ضمن المجتمعات المتناحرة على أحقيتها بتمثيل هذه الطريقة أو ذاك الأسلوب في العبادة، وأخرى ترى أنها على صواب، وما بين الصوابين المطلقين اللذين يحتكرهما كل طرف لنفسه دون الآخر، كانت نارُ الحروب لا تخمد لهيبها، إن كانت داخل الدين الواحد (الاقتتال الداخلي) أو ما بين الأديان والرسائل السماوية. والأمثلة التاريخية على ذلك لا يمكن حصرها أو عدّها، بدءًا من الإخبار عن سيدنا المسيح عيسى بن مريم، على يد يهوذا الاسخريوطي اليهودي، والمعارك التي دارت وما زالت بينهما حتى الآن، مرورًا بالحروب الصليبية بين المسلمين والمسيحيين، وليس انتهاءًا بالحروب بين المسلمين واليهود، والتي تستمر حتى الآن تحت أسماء شتى، وإنْ غلب عليها سمة الصراع العربي–الإسرائيلي أو الفلسطيني–الإسرائيلي.

حروبٌ ومعارك لم تنتهِ حتى يومنا الراهن، أو مستمرة تحت الرماد بكل قوتها وعقيدتها الأيديولوجية. إذ ترى كل واحدة أنها على حق وأن الطرف الآخر هو الباطل. هكذا كانت أو هكذا ما تم رسمه لنا وإقناعنا أنَّ الله خصّنا نحن فقط للدفاع عن دينه في رسالته: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ "آل عمران 110". بهذه الآية الكريمة أو تحت رايتها، تم خوضُ الكثير من الغزوات والمعارك، التي راح ضحيتها ملايينُ البشر من كِلا الطرفين المتصارعين على إحقاق كلمة الحق وأن مَن يُقتل في المعارك فهو شهيد وحَيٌّ عند الله. والطرف المقابل أيضًا لا تخلو رسالته من نفس الآية التي تحرضه على إعلاء كلمة الحق في كتابهم: "لأَنَّكَ شَعْبٌ مُقَدَّسٌ لِلرَّبِّ إِلهِكَ، وَقَدِ اخْتَارَكَ الرَّبُّ لِكَيْ تَكُونَ لَهُ شَعْبًا خَاصًّا فَوْقَ جَمِيعِ الشُّعُوبِ الَّذِينَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ" سفر التثنية (2:14)؛ والتي حثّتهم على التقوقع على ذاتهم، ليجعلوا من رسالة الله تخصهم فقط دون العالمين. وما بين هاتين الرسالتين ثمة رسالة أخرى توافقية متسامحة مع الكل، تدعو للسلام وفق ما جاء في

رسالة سيدنا المسيح عيسى: (سَمِعْتُمْ أَنَّهُ قِيلَ: عَيْنٌ بِعَيْنٍ وَسِنٌّ بِسِنٍّ. وَأَمَّا أَنَا فَأَقُولُ لَكُمْ: لاَ تُقَاوِمُوا الشَّرَّ، بَلْ مَنْ لَطَمَكَ عَلَى خَدِّكَ الأَيْمَنِ فَحَوِّلْ لَهُ الآخَرَ أَيْضًا. وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُخَاصِمَكَ وَيَأْخُذَ ثَوْبَكَ فَاتْرُكْ لَهُ الرِّدَاءَ أَيْضًا. وَمَنْ سَخَّرَكَ مِيلاً وَاحِدًا فَاذْهَبْ مَعَهُ اثْنَيْنِ)، إنجيل متى الاصحاح 5: 39.

رسائل ثلاث كانت ربما سببًا لِما نحن عليه الآن من اقتتال وصراع فيما بيننا بسبب فهمنا إياها وفق أهوائنا وآفاقنا الضيقة، إذ تقبّلناها كما هي حتى بعد قرون من نزولها. إن عدم إيلاء الأهمية لعامل الزمكان (الزمان والمكان) في أسباب نزول الآية، قد أدخلَنا في مرحلةِ إيقاف العقل واتّباع النقل، والذي ما نزال نعيش تداعياته المأساوية حتى الآن.

كثيرة هي المحاولات التي هدَفَ من خلالها بعضُ الفلاسفة "ابن رشد، الفارابي، ابن سينا، ابن خلدون... الخ"، إلى تجديد الخطاب أو الفكر الديني على مرّ التاريخ. لكن كل محاولاتهم لم تنجح أمام إصرار مَن جعلوا مِن أنفسهم وكلاء الله على الأرض.

السؤال المهم الذي يطرح نفسه في راهننا هو؛ هل ما عجِزَ عنه الفلاسفة والمثقفون الأوائل يمكن أن يُصلِحه السياسيون اليوم؟ إنه سؤال موجه بكل تأكيد للذات. وقد يحثنا على النبش في جوابٍ له بين جنباتِ ما يتم الترويج له في الإبراهيمية الجديدة البارزة وفق اتفاقات تتم إعلاميًا بسرعة وكأنه كان يتم التجهيز والتحضير لها منذ فترة طويلة من خلال جلساتٍ سرية خلف الستار أو تحت الطاولة.

لدى البحث عن حقيقة الإبراهيمية الجديدة، التي يتم الترويج لها أو طرحها على أنها ستكون بداية عصر جديد للتعايش بين الشعوب المتناحرة، والمقارنة بينها وبين الإبراهيمية الحقة التي دعت إلى وحدانية الله دون غيره؛ نجد ثمة معطيات غير متوافقة بينهما، خاصة وأن سيدنا إبراهيم ما كان ليتحولَ إلى عقيدة ونهج إيماني لولا

تحطيمه الأصنام، وكذلك حواره العقلاني مع نمرود بعد أن خاض معركة "اليقين والشك" مع الله.

بمعنى آخر؛ إنّ مَن يدعو للإبراهيمية الجديدة قد انتقصَ أهمَّ فعلٍ قام به سيدنا إبراهيم قبل آلاف السنين، عندما أعلن عن تحطيم الأصنام التي كان يتم عبادتها من قِبَل تلك المجتمعات، وأن هذا التحطيم ما كان ليَكون لولا اليقين الذي وصله سيدنا إبراهيم خلال حواره مع الله القدير.

إننا نرى أنّ مَن يدعو للإبراهيمية الجديدة لم يقم بتحطيم الأصنام المنتشرة في المجتمعات لدرجة لا يمكن تعدادها. فكلّ زعيم أو رئيس أو ملك أو أمير جعلت الشعوبُ منه صنمًا يتعبدونه، على أنَّ الله أرسله لهم على وجه الخصوص لينقذهم من الدرك الأسفل. كذلك صنمُ المال والعلم والفن والتكنولوجيا والدولة والحدود السياسية والعلم والقومجية المتعصبة... الخ. كلها أصنامٌ نتعبدها وأزهقنا أرواحَ ملايين البشر من أجلها، وما زلنا على هذا الدرب سائرين.

أين نحن من تحطيم هذه الأصنام قبل البدء بما سَمَّوه "الاتفاقات الإبراهيمية الجديدة"، التي يُزعَم أنها ستكون سببًا ليعمّ الاستقرار والخير والكرامة والأمن على شعوب ومجتمعات المنطقة؟ لا زال المالُ هو الصنمُ الأكبر، الذي يسجد له أكبرُ زعيم أو رئيس من أجل الاستحواذ عليه؛ فما بالك بالناس العاديين، الذين بات كلّ همّهم هو الحصول على المال بأية وسيلة كانت! كذلك العلمُ الذي تحوَّل إلى علمويةٍ محتكَرة بيد حفنة من تجار العلم لِيُمنَع على العامة حتى الحصول عليه. هذا ما نراه بكل وضوح فيما نعانيه من شحّ معرفتنا بفيروس كورونا، على سبيل المثال، والذي راح يفتك بالشعوب والمجتمعات، بينما محتكِرو العلم لا همّ لهم سوى التجارة به، حتى وإن كانت نتيجةُ هذا العلم هو لقاحٌ يخلّص الشعوبَ من الموت الذي يلاحقهم في كل مكان.

التعصبُ القومجي أيضًا ما نزال نعيشه بكل تجلياته حتى جعلنا منه صنمًا نتعبده ليل نهار، وكل مَن يقترب منه يُعرّض حياته للخطر والفناء. مع العلم أن ثورة

سيدنا إبراهيم لم تكن لعِرقٍ أو أثنية محددة، بل كانت لكل الناس، اللهم إلا إذا أخذ المتعصبون قوميًا فكرَهم وعقيدَتهم وأيدولوجيتهم من اليهود، الذين لا زالوا يُصرّون على أن ديانتهم خاصة بهم لوحدهم من دون العالمين. في هذه النقطة تحديدًا يلتقي القومجيون العرقيون، إن كانوا من "العرب أو الترك أو الفرس أو الاسرائيليين، مع اليهود.

طبعًا، لن نتحدث عن الحدود أو الوطن أو سيادة الدولة، والتي تم تحويلها لصنم نسجد له منذ قرن من الزمن، ونتغنى له على أنه المكان الوحيد الذي يمكن العيش فيه بكرامة، وأنه لولا الوطن والدولة لكنا نعيش المجهول والذل، وأنه علينا أن نشكر سايكس وبيكو، اللذين رسما لنا حدودنا وشكّلا لنا دولنا! على ما أعتقد، فإن الإبراهيمية الجديدة متفقة مع سيدنا إبراهيم في هذه النقطة فقط، من حيث الفضاء والجغرافيا الواسعة، التي لا تقسمها الأسلاك الشائكة ولا الألغام تحت مسمى الوطن. إذ تعمل هذه الإبراهيمية الجديدة على تجاوز الحدود السياسية، بل وحتى سيادة الدول، لكي تعمّ وتنتشر في عموم المنطقة. وبهذا الشكل تكون إسرائيل قد وصلت لمبتغاها ومُناها في رسم حدودها القديمة الجديدة من الفرات إلى النيل.

مآل القولِ هو أنه ينبغي ألاّ نتسرعَ كثيرًا في ما يتم الترويج له على أنه ثمة حقيقة كانت غائبة عنا. لأنه إلى الآن، لم يغير أحدٌ من جِلده حتى نوليه الأهمية. فما زال الذئبُ على وضعه، وما زالت الغربانُ كما هي، وكذلك الفئران؛ لتبقى المجتمعاتُ الطبيعيةُ والديمقراطيةُ هي الحقيقةَ الوحيدةَ المتواجدة، والتي لا تقبل الثقافات الدخيلة أيًا كانت. فمنذ آلاف السنين ومجتمعات المنطقة محافظة على نفسها. ورغم غزو الثقافة الليبرالية واليمينية واليسارية، إلا أن المجتمعات بقيت على طبيعتها، تُسيّر أمور حياتها غير عابئة بكل السياسات والسياسيين الذين يرحلون وتبقى المجتمعات.

الإبراهيمية الحقة تبدأ من اليقين العقلي والعيني بأن كافة شعوب المنطقة بحاجة إلى أن تتجاوز مرحلة الصراع على السلطة ونفوذ الهيمنة لطرف على آخر. ينبغي أن يكون هدفُ أي إدارة أو سلطة معنية بهذا الأمر هو التعايش الأخوي بين الشعوب، وأن يعمل الكلّ من أجل الكل، وأن نخرج من الثنائيات القاتلة والهويات المنفّرة، التي حوَّلت الشعوب لمجرد قطيع يُذبَح في معابد الأصنام المصنوعة بأيدينا.

إن الإبراهيمية الحقة تعني رجوعَ الإنسان إلى طبيعته الإنسانية، والتي يكون فيها الإنسانُ هدفَ الحياة ومبتغاها، وأنه لا يمكن بناء هذا الإنسان إن لم نعمل على إنتاج ثقافة جديدة تهدف لبناء مجتمع وإنسان حرّ وصاحب إرادة ويعشق الحياة ويمنحها المعنى المقدس. فالقداسة تبدأ من جعل الإنسان صاحب إرادة خاصة به وتعمل من أجل الكل، وإلا فستكون اللعنة والعبودية، التي من خصائصها أن يعمل الإنسان من أجل نفسه فقط ويهجر مجتمعه الذي احتضنه وكان سببًا في وجوده. القداسة تعني الارتباطَ بالمجتمع والحفاظ عليه من أيّ هجمات دخيلة تسعى لتشتيته وتقسيمه على أساسٍ طائفي ومذهبي وأثني وجنسوي. القداسة تعني أن تكون للمرأة مكانتها المرموقة، والتي تمثل محورَ الحياة التشاركية والندّيّة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز، وأن تكون المرأةُ ذاتَها وتعيش ذاتها وألاّ تكون مُلكيةً خاصة لأحد.

حينما يكون العقلُ والعلم أساسَ تطور مجتمعاتنا، والذي من خلاله يكون بمقدورنا الحوار مع الله لنبلغ عقل اليقين وعين اليقن؛ حينها يمكننا القول أننا نسير على درب سيدنا إبراهيم، ونطبق عقيدته التي تدعو إلى إخراج الإنسان من العبودية ليصيرَ حرًا في مجتمعه.

الفصل الخامس
(التخبط السياسي والفكري)

التخبط السياسي في الشرق الأوسط

- **لماذا تعيش المنطقة حالة من التخبط السياسي والفكري؟**

المنطقةُ منذ زمن بعيد تنتظر معجزةً إلهية تنتشلها مما هي فيها. حيث نحفر بأظافرنا قعر الجبّ، علَّنا نخرج منه، متناسين أننا نغوص أكثر فأكثر نحو الأعمق والأسفل والعتمة، التي هي الجهل بحدِ ذاته. "محكومون بالموت مع وقف التنفيذ"، قالها أمين معلوف في روايته (التائهون)، نعيش ما بين الحياة والموت، ما بين الحرب والسلام، ونعيش المستقبل بقناع الماضي. نعيش كما ألفينا عليه آباءنا المتصارعين ما بين الشرق والغرب وما بين الدين والقوموية، حتى بتنا كخراف تنتظر جزارها لتكون ضحيةً لهذا التيار أو ذاك، والمهم هنا هو أننا ضحية لهذا الفكر أو ذاك ولهذا الحلف أو ذاك.

وبين هذا وذاك ما زلنا نتصارع فيما بيننا على أن كلّ طرفٍ يمثل الحقيقة وأن الآخر كافر وعميل وخائن. ثنائياتٌ باتت جزءًا من شخصياتنا وتكويننا الفكري الهزيل، المبني على علوم المستشرقين الخواجة، الذين يسبقوننا بسنوات ضوئية في علومهم ومعارفهم، كما نحن نتخيلهم. مستشرقون كتبوا لنا تاريخنا وعلومنا ودساتيرنا، وشكّلوا أوطاننا، ورسموا أعلامنا، وأوهمونا أنه لا بدّ من برلمانٍ كي نكون ديمقراطيين. برلمانٌ شبيه بحلبة المصارعة الإسبانية، أو كما يسمونه

(كولوسيوم)، يتصارع فيه العبيد لحساب الملوك، لتكون المصارعة احتفالًا سنويًا لا جديد فيه سوى أن العبيد يتصارعون ليفوزوا بحياة وهمية حتى جولة أخرى.

اختزلوا الديمقراطيةَ في انتخابات برلمان العبيد، الذي يستمر حتى راهننا بنفس الجوهر والوظيفة، ليسنَّ لنا تشريعات وقوانين ليس لها علاقة بواقع حياة الشعوب والمجتمعات. وتناسَوا أن الديمقراطية ثقافة، وتعني احترام الآخر وقبوله كما هو، وليس كما نريد له أن يكون. هكذا أصبحنا مجتمعًا متنملاً استهلاكيًا مخصيًا، ينتظر العناية الإلهية لتخلّصه مما هو فيه. من هنا كانت بدعة المخلّص والمهدي المنتظر، الذي سيأتي ليخلّصنا من الظلم الذي نحن فيه. وما علينا إلا الانتظار! هنا تكمن اللعبة الحقيقية التي وقعنا فيها، كي لا نعمل أو نجتهد أو نتعلم كي نُخرج أنفسنا من الجهل الذي نحن فيه. بل علينا أن ننتظر الآخرين كي يخلّصونا، فنقع في فخ الاتكالية والانتظار وقبول العبودية، لأننا نؤمن بأن المخلّص سيأتي يومًا ما.

متى ما تخلّصنا من هذه العقدة، التي أصبحنا أسرى لها؛ حينها سنتحرر من الكثير من الموروثات، التي تكبلنا وتمنعنا من مقاومة الجهل. فبالعلم والمعرفة والإصرار وحده يمكننا القضاء على الجهل. وبه فقط يمكننا الاعتماد على الذات، التي هي قوة جبارة لا تعرف المستحيل. وحينها فقط سنعرف حقيقتنا وحقيقة العدو الذي نصارعه، والذي يمكننا كشف حقيقته الزائفة المستورة.

كثُرٌ أولئك الذين يختفون وراء أقنعتهم التي تواري زيف ونفاق هؤلاء الأشخاص الذين جعلوا من ذاتهم سلاطين على الشعب، لكن حقيقتهم هي أنهم ليسوا إلا دُمى تتحرك وفق ما يُقال لهم أو الوظيفة التي تم توكيلها لهم.

ثنائياتٌ مثلها كمثل الهويات القاتلة لأمين معلوف، لا يمكن الاعتماد عليها لبناء الإنسان ولا حتى المجتمعات أو الأوطان. إن البحث عن الهويات الجامعة هو السبيل الوحيد للخروج من مستنقع الاقتتال الطائفي والمذهبي والإثني، الذي نغرق فيه يومًا بعد يوم. بيروت هي ضحية تلك الثنائيات والهويات القاتلة، تمامًا كما

عفرين وترهونة والموصل والبصرة وطرابلس. وغدًا لا نعرف أية مدينة ستكون ضحية هذه الهويات الثنائية القاتلة.

ثنائية المشرق والمغرب ما بين أمريكا وروسيا والصين؛ الشيعي والسني، حزب الله والإخوان المسلمون، المسلم واليهودي، المطبِّع والمقاوِم... وبين هذه الثنائيات الهوياتية القاتلة يختفي المنافقون السلطويون وراء أقنعتهم، ليُقنعوا السذج بالتضحية بذاتهم من أجل الوطن والدولة والسيادة، بينما هم يسرقون قوت الشعب والبلاد.

وكأن كل شيء مكتوب على الجبين، وفُرضت على بني البشر القدَرية تحت مسميات كثيرة، منها ما هو تاريخي، ومنها ما هو ديني أو قومي. وقيل أنها هي فقط الأطر التي يمكن للإنسان أن يعيش بداخلها ليرسم لوحته التي يتمنى أن يعيشها في مخيلته، لأن القوى الحاكمة على المجتمع هي التي بيدها إمكانية تحديد الواقع والحقيقة.

هم ونحن، مصطلحان لا يمكن التفريق بينهما البتة، لأنه من دونهما لا وجود لنا. هذا ما تم تلقيننا إياه على مدار السنوات العجاف التي عشناها ونعيشها مرتبطين بأحلام نعيشها في مخيلتنا ولا يمكنها أن ترى النور أبدًا. أما الوجه الآخر من هذين المصطلحين (نحن وهم)، فلا وجود له في قواميس "هم" أبدًا، لأننا غير موجودين في نظرهم أو أننا مجرد أدوات تم صنعها من كراماتهم "هم"، ولا يمكن أن نطلب منهم أي شيء لأنهم يعلمون ما لا نعلم.

هم الذين يحددون يومنا ومستقبلنا، وحتى أحلامنا ومأكلنا وملبسنا. و"هم" طبعًا مَن سيقومون بحمايتنا من كل شيء. فلا داعي أبدًا بأن نفكر بهذه الأمور، لأنها ليست من اختصاصنا ووظيفتنا كبشر.

"هم"، طبعًا الحكام وأرباب العمل والآباء والرؤساء ورجال العلم والدين ووجهاء القبيلة والعشيرة والمنطقة وكذلك الآلهة. وما على بني البشر سوى الطاعة العمياء وقبول كل شيء حتى نكون محترمين وعلى خُلق ومؤدبين، وليس صعاليك القوم وشواذهم.

مفارقات ملفتة للانتباه كثيرًا، لأنه عبر هذا الكم من العادات والتقاليد والموروث الديني وأسلوب العلم يتم تحديد هويتنا وانتمائنا ضمن المجتمع. هذه الأمور التي باتت من التابوهات المقدسة، التي لا يمكن لأحد الاقتراب منها ولو لمجرد التمحيص أو الشك، هي التي تحدد مَن نكون، الآن وفي المستقبل، وكذلك في الماضي الذي لم نعشه كما نريد، بل كما أرادوه هم.

الفلسفة التي تعتبر أم العلوم، باتت شيئًا مجهولًا في عقلنا وذاتنا وشخصيتنا، حتى أننا لم نَعد نعرفها على أنها أساس تطور الإنسان والمجتمع. غياب الفلسفة من حياتنا جعل منّا مجرد روبوتات تكرر ما يُطلب منها حتى من دون تحديث، فنعيش على الإصدار القديم الذي عفا عنه الزمن.

الفلسفة التي تعتبر أساسَ تطور الفكر الإنساني والمجتمعي، باتت مغتربةً وغريبة وغير مرغوب بها، لأنها تعمي القلوب والعقول، ولأنها كما قيل لنا "بدعة"!

ما دامت الفلسفة غائبةً ومجمدة وميتة سريريًا في كينونتنا، فإننا لن نخرج من القوقعة التي تم وضعنا فيها أبدًا. فأول خطوة ينبغي القيام بها هي العودة لأساس تطور الفكر الإنساني والمجتمعي، ألا وهو التفكير وإعادة تشغيل الفكر بما يخدم الإنسان المجتمعي.

يُعتبر الشرقُ الأوسط منبعَ الحضارات ومستودع الثقافات، حيث يملك رصيدًا ثقافيًا يمثل تراكم آلاف السنين من الخلق والإبداع. لكن آثاره وإبداعاته تعرضت للطمس ولمحاولات القتل عبر مختلف المفاهيم اللاإنسانية.

أي أنّ عدمَ تناول التاريخ والدين والقوموية بشكل جديد، وعدم التخلص من الدوغمائيات والأفكار الخاطئة، والإصرار على مقولات آلاف السنين السابقة وكأنها حقائق أبدية لا تقبل النقاش؛ إنما يسد كلّ السبل أمام إمكانية تحقيق التطورات. وإلا، فإن التراكم الثقافي والمعرفي في الشرق الأوسط يشكل أرضية خصبة، ويعطي فرصة رائعة لتحقيق أوسع وأرقى أشكال التطور. لكنها تبقى مجرد

أرضية، إذا لم يَجرِ استخدامها بدقة وإبداع. وهذا بالأصل لا يشكل إنكارًا أو ابتعادًا أو تخليًا عن الأصالة قط، بقدر ما يمثل حماية وتجديدًا لها.

هذه الأفكارُ محاوَلة جادة في هذا الطريق الصعب والوعر والشائك، المليء بالحروب والقتل والدمار. وإذا لم تكن قادرة على الإجابة عن كل التساؤلات، فهي بالتأكيد ستمهد السبيل أمام محاولة لبناء الإنسان الجديد بمقاييسه الثقافية والحضارية والديمقراطية، وستكون مساهمة فكرية في دفع النقاش حول قضايا إنسانية مهمة، كالدين والثقافة والتاريخ والقومية والوطن والعلم والفلسفة، وكذلك أنبل شيء ألا وهو الإنسان.

فراغ فكري نعيشه بشكل كبير، أوصلَنا لحالة من الضياع والبحث عن أية فكرة تُنجينا من الموت الذي نحن فيه. والبحث عن أفكار في أماكن أخرى، ربما لن يُنجينا بقدر ما سيجعل منا أناسًا خانعين لتلك الثقافة، وكأننا نتمسك بقشة الموت، لا الحياة. ينبغي البحث في تاريخنا العميق ذي الحضارة الضاربة في جذور تاريخ الإنسانية. من جغرافيتنا وتاريخنا وثقافتنا، يمكننا بناء حاضرنا والانطلاق به نحو المستقبل.

الأمة الديمقراطية قد تملأ الفراغَ الذي نعيشه فكريًا، في وقت ما زال الآخرون فيه متمسكين بالماضي. فلسفةٌ اعتمد عليها أوجلان لإخراج المنطقة من حالة الفراغ والموت التي تعيشها، نحو الانطلاقة القوية لبناء المجتمع الحر المعتمد على أخوة الشعوب والتعايش السلمي، بعيدًا عن المناطحات الطائفية والمذهبية والإثنية التي كانت ولا تزال أكبر أداة حفارة لقبور الشعوب.

الأمة الديمقراطية، التي تحتضن كل القوميات والأديان والطوائف لتتعايش فيما بينها على أساس الاحترام المتبادل، هي على النقيض تمامًا من الدولة الدينية والدولة القومجية، واللتين تعتمدان على الدين الواحد والقومية الواحدة والعَلَم الواحد. التنوع هو مصدر القوة لأي مجتمع يتطلع نحو بناء المستقبل، بعكس المجتمع المتجانس النمطي، الذي لن يُكتَب له النجاح؛ ولنا في التاريخ عبرة.

بكل تأكيد، إن المنطقة تعيش حالةً من التخبط السياسي والفكري نتيجة تفاعلٍ معقد لعوامل تاريخية واجتماعية وسياسية. يمكن إرجاع ذلك لأسباب ذاتية جوانية كما ذكرنا آنفًا، أو لعوامل خارجية برانية نتيجة تدخلات قوى وصفناها يومًا ما بالاستعمار. هذه القوى عملت على تنصيب أنظمة سياسية هشة على مقاس المصالح الغربية (اتفاقية سايكس-بيكو 1916)، ورسم حدود مصطنعة قسّمت المجتمعات المتكاملة وجمعت بين المتنافرين، وعملت على بناء مؤسسات دولة ضعيفة تكرّس التبعية بدلًا من التنمية.

يمكن اعتبار سياسات القوى الكبرى (أمريكا، روسيا، أوروبا) التي تفضل "الفوضى الخلاقة"، من الأسباب التي نشرت الجهل والفوضى "العمياء" في المنطقة، وكذلك التدخلات الإقليمية (إيران، تركيا، إسرائيل) التي غذّت الانقسامات. ولا ننسى اقتصاديات الريع والنفط، التي شوهت مسار وشكل التطور السياسي.

وطبعًا لا يمكن ربط الفشل كليًا بالخارج وتناسي دور الأنظمة المتعاقبة في عموم المنطقة. إذ كانت ولا زالت معظمُ الأنظمة تعمل على فصل النخب عن شعوبها، وتعتمد على القمع بدلًا من الشرعية، وهو ما أوصلها إلى الفشل في تأسيس عقد اجتماعي عادل.

وللخروج من هذا النفق ولو كان مكررًا، ثمة خطوات لا بدَّ من القيام بها. يمكن اعتبار أول خطوة هي؛ إعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس: العدالة، والإصلاح الجذري للحدود والمؤسسات، وإعادة الاعتبار للفكر النقدي والعقلاني، وبناء تحالفات إقليمية متوازنة بعيدًا عن التبعية.

بكل تأكيد حالة، التأزم أو الأزمة التي نعيشها ليست وليدة الفترة الأخيرة، أو أنها من نتاج النظام الأخير، بقدر ما هي نتيجة تراكم قرن من الإخفاقات. وللخروج منها يحتاج الأمر إلى جرأة في مراجعة كل المُسَلّمات، وبناء نموذج أصيل يجمع بين الأصالة والحداثة.

الحروب لا تبني سوى القبور

- **ماذا تعني بمقولة: "الحروب لا تبني سوى القبور"؟**

منذ أن بدأ الإنسان بقتل أخيه الإنسان، تم بناء كافة المدنيات والإمبراطوريات والدول الدينية والقومية بجماجم ملايين البشر وبأنهار من دمائهم التي ارتوت بها الأرضُ العطشى لأبنائها الذين ولدوا منها. كلُّ الحروب كانت تشرعَن باسم الإله ومن أجل إعلاء كلمة الله في الحق ونشر المحبة. وتحت ظلِّ رماح وسيوف المحبة هذه، كانت تُزهَق أرواح البشر، وهي نفسها التي كانت تُزهَق تحت رايات الدولة القومية والسيادة الوطنية والأمة العربية.

إذا ما تتبعنا حروبَ القرن العشرين فقط، سندرك حينها أنّ مَن تم تقديمهم كقرابين في الحرب هم أكثر بكثير من قرابين مجمل الحروب التي شهدها التاريخ البشري. لذا، فالحروبُ لا تبني الأوطان بقدر ما أنها تبني القبور. ولا يَعرف جوهرَ هذه الكلمة إلا الأم التي فقدت ابنها والزوجة الثكلى والطفل اليتيم. وإذا ما تتبعنا ما يجري من حولنا الآن، إن كان في سوريا أو العراق أو اليمن أو ليبيا أو السودان أو أوكرانيا، فسندرك بكل تأكيد أن نهمَ الرأسمالية العالمية لم يَشبع من دماء البشر، وأن لسان حالها يقول كما قالت جهنم: "هل من مزيد!". فقد حوّلت الأوطان إلى مزرعة حيوان، كما قالها جورج أورويل في رائعته التي كتبها.

نحن ما زلنا نشاهد المسرحية التراجيدية في سوريا، والتي تحولت إلى حديث الساعة في العالم، لما يصيبها من دمار وخراب وتهجير للسكان تحت أعين بل وبتنسيق ضامني السلام، الذين اجتمعوا في أستانة للمرة الثالثة عشر. وهاهم الضامنون يُمطرون سوريا أو اليمن أو غيرها من الدول المستباحة، بكل صنوف الموت والترهيب. وعين أردوغان مغموسة في رمال المستنقع السوري، لا يرى ولا يسمع ولا تصدر عنه سوى بعض التمتمات المنددة والشاجبة. رحل الأسد، ولكن عقليته لا زالت متمسكة بالسلطة، وإن تغيرت الأسماء والشخوص.

أعلَنوها حينما دخلوا دمشق "فاتحين"، أن الثورة انتهت ووصلت لمبتغاها، وفق فتواهم وهدفهم. أي، بمجرد دخول الشخص البديل إلى القصر الجمهوري، يتم الإعلان عن انتصار الثورة وانتهائها. يا لها من تراجيديا مهزلية مستمرة منذ آلاف السنين، والناس يأكلون الطُّعم ثانيةً وثالثةً وتكرارًا ومرارًا.

لطالما يكون التاريخُ هو المعلّم الحقيقي للإنسان في توجيهه وتوعيته وهو يسير نحو المستقبل الذي ينشده. هذا صحيح بالنسبة لِمَن يقرأ التاريخ ويستوعب روحه ووجدانه. ولكن بالنسبة للذين لا يقرؤون التاريخ، فسيكون حاضرهم وبالًا عليهم، ومستقبلهم مجهولًا، وسيكررون ما كانوا يعيشونه من ذل وإهانة وكأنها الحياة الجديدة التي كانوا ينشدونها ويرمون لتحقيقها بعد تضحيات كبيرة.

الكاتب جورج أورويل، الذي كتب رواية "مزرعة الحيوان" قبل 76 عامًا تقريبًا، أي أثناء الحرب العالمية الثانية؛ كان قد كتبها لأنه قرأ التاريخ جيدًا، وكتبها لجيلِ المستقبل كي تكون لهم درسًا وعبرة. إلا أن الطامة الكبرى تكمن في أن الكثيرين ممّن يدعون الثقافة وقرؤوا الرواية، لم يستوعبوها جيدًا حتى بعد كل هذه السنين. مزرعة الحيوان هي رواية توثيقية توصيفيةللدوغمائية التي أصابت ثورات الشعوب في تلك الفترة، ورفضت التجديد في قراءتها للواقع، وراحت تتمسك أكثر بالماضي الذي تولى ولن يعود البتة.

هي نفس المرحلة التي نعيشها الآن بكل تفاصيل تلك الرواية، في سوريا التي حوّلها أردوغان والسيد بوتين إلى مزرعة الحيوان، كما فعلها قبلهما ستالين وهتلر. ما أَشبَهَ أحداث هذه الرواية بحاضرنا ونحن نعيشها بكل تفاصيلها الدقيقة، وكأننا نعيش عام 1945 والسيد أورويل ينظر إلينا ويكتب الرواية وهو يضحك على حالنا.

ولَمَن لم يقرأ هذه الرواية القيّمة جدًا، لا حرج عليه مطلقًا، وليس عليه أن يكلّف نفسه عناء البحث عنها في المكتبات أو النت. بل يكفيه متابعة ما يدور من أحداث دراماتيكية وتراجيدية على مسرح سوريا. ذلك أن كل تفاصيل الرواية بشخوصها

الرمزية وتفاصيلها تسري هناك. لقد أبدع أورويل في سرد تفاصيل ثورة الحيوان على البشر، الذين كان هدفهم تحقيق حياة أفضل وكرامة ورفض العبودية، إلا أن مَن قاد الثورة هم ذاتهم مَن باع رفاق دربهم وتحولوا إلى دكتاتوريين لا فرق بينهم وبين مَن كان يستعبدهم ويُهينهم ويذلهم.

هم أنفسهم الشخصيات المدّعية للثورة والكرامة، والذين باعوا أنفسهم لأردوغان، الذي هو نفسه شخصية "فردرك" في الرواية، والذي يقدم لهم المال المزيف لسرقة الثورة. وما زال قادة الفصائل يقدمون واجب الطاعة والعبودية لأردوغان، بالرغم من كل ما فعله بهم. ولكن، للتاريخ مسيرته الخاصة، التي لا ترحم مَن لا يستوعبها جيدًا.

تحولت سوريا إلى مقبرة كبيرة تضم كل مكونات الشعب السوري، الذي لم يسلم أحد فيه من المحرقة والمقصلة. فالحرب الدائرة منذ حوالي العقد ونيّف، لم تعطِ الشعب من الكرامة إلا قليلاً، ولكنها أعطتهم من القبور ما يكفي لدفنهم جميعًا.

نفس الأمر ينطبق على غزة في حربها العبثية من أجل حريتها. وفيها، كما باقي الدول، نرى كيف أنه حينما يخطئ القادة والزعماء في تقدير الموقف واتخاذ القرارات، يتحول الوطن إلى مقبرة كبيرة وخراب. فالقرار الخاطئ، وإن تم إلباسه هالةً من القداسة الدينية والقومجية، لن يشفع لأحد أبدًا.

نتابع منذ حوالي نصف السنة المأساةَ التي تحل على الشعب الفلسطيني، والتي لم تكن جديدة عليهم رغم أنها تكرار لِما هو معروف بالنسبة لهم، رغم الضجيج العربي الذي يملأ المكان صدىً، ولكنه من دون أي جدوى.

بكل تأكيد، همجية الطرفين المتصارعين أعمت بصيرتهم، ولم يعد تفكيرهم مُنصَبًّا سوى على الانتقام من الطرف الآخر بأي شكل من الأشكال. كل طرف يتوعد الطرف الآخر بإنهائه والقضاء عليه ورميه بالبحر أو دفنه في أنفاقه. من حيث الوعيد لا جديد عند الطرفين سوى استمرار آلة القتل حتى حين. طبعًا لذلك

أسبابه التاريخية والذهنية المجتمعية المتشكلة عبر قرون وعقود من الزمن المنفكئ على ذاته والبعيد كل البعد عن الإبداع في إيجاد الحلول.

البحث في هذه الأسباب يعتبر بوابة الخروج من هذا المستنقع الذي يغوص فيه الكل، والذي لن تكون نتيجته سوى المزيد من تعبيد طريق جهنم بالجثث والجماجم من قبل كِلا الطرفين، وبنفس الذهنية الدينية المتكررة منذ آلاف السنين.

أساسُ الصراع يكمن في داخلهما، والبحث في جوانية الموضوع يحل معظم القضايا، بدلًا من البحث أو انتظار الخارج ليأتي ويضع حلاً لها. "كنتم خير أمةٍ..." و"شعب الله المختار"، ما بين هاتين الجملتين تستمر آلة القتل في عملها وتغذيتها بحماسية، مع وعود الرب لكل طرف بالنصر المؤزر والقريب. وما دام الحل لم يخرج من دائرة الكهنة (المتدينين والقومجيين) والمستفيدين من هذا الصراع، فلن تهدأ النفوس، وستستمر الدموع بالانهمار من العيون التي تنتظر الفرجَ من عند الله.

منذ سبعة عقود والنظم الإقليمية لم تخرج من دائرة الشجب والتنديد الإعلامي، ولا زالت مستمرة بعملها هذا الذي أتقنته بكل معنى الكلمة. بكل تأكيد، يعرف الفلسطينيون هذا الأمر، وهم يدركون ألّا شيء ينتظرونه من أشقائهم، لأنهم لا حول لهم ولا قوة. لكن الاستغاثة هي لأجل غسل العار الذي يعيشونه، ولتذكيرهم على الأقل بواجباتهم الاخلاقية، أو كما يُقال؛ لغسل ماء الوجه، لا أكثر.

حينما يقوم العُدوان وآلة القتل بعمله على أكمل وجه، أكان في روج آفا أو فلسطين، فالكل يلعب دور (القرود الثلاثة): صمٌّ، بكمٌ عُميٌ ولا يفقهون. ما تفعله آلة القتل الصهيونية هي نفسها تلك التي تحوم في سماء روج آفا من طرف الطورانية، الحفيد الشرعي للذهنية الصهيونية. لا فرق كثيرًا بين الذهنيتين سوى أنهما تغذيان بعضهما البعض. فالصهيونية غير قادرة على العيش من دون الطورانية، والعكس صحيح تمامًا. الذهنيتان مكملتان لبعضهما البعض، وتتشابهان في سلوكهما الفريد

من نوعه في جرائم القتل والتشريد والتهجير وقلب الحقائق والكذب واستخدام القوة المفرطة من دون أخلاق لترهيب الطرف الآخر.

ما يعانيه الشعبُ الفلسطيني الآن، يعانيه أشقاؤهم الكرد أيضًا من حيث الصمت العالمي والإقليمي. فلا أحد يفكر أو حتى يحاول أن يغيّر من سلوكيات اللعبة. الكل صامت لأن مصالحه ومنافعه تقتضي ذلك، ولأن صوت بكاء الشعب تحت الأنقاض لن يصل لآذانهم المشغولة بالاستماع لأناشيدالمصالحالتلمودية.

أخي وعزيزي الفلسطيني، لا جديد بالنسبة لنا، لأننا نعيش ما تعيشه الآن منذ حوالي القرن، وبالتحديد منذ تشكل الجمهورية التركية التي تراها أنت صديقة لك، لكنها عدوة لنا. فالذي يقتل شعبه لن يتوانى عن قتل الآخر وذرف الدموع عليه. فلا تصدقوا دموع الأتراك كثيرًا، فنحن نعرف رياءهم ونفاقهم جيدًا، وليس لهم أي علاقة بالدين. ولن يقدموا لكم أي شيء تنتصرون من خلاله. إنهم أول مَن اعترف بعدوكم الإسرائيلي. وأول وظيفة يقومون بها، هي حماية هذا الكيان، وليس إنهائه. عودوا للتاريخ قليلاً، واعرفوا عدوكم مِن صديقكم.

لقد حدث ما كنا نخشاه، والأيام القادمة ستكون حبلى بالتطورات والتوجه نحو المجهول بالنسبة لشعوب المنطقة الشرق أوسطية، وكأنه قَدرٌ كُتب عليهم بأن لا يخرجوا من معركةٍ حتى يدخلوا في أخرى، أكان بإرادتهم أم مجبرين.

كل المنطقة تعيش الفوضى العارمة، وكل طرف يبكي على ليلاه. الوضع في غزة هو نفسه ما يعيشه الشعب في سوريا ونفسه في العراق واليمن وليبيا وأوكرانيا، والله أعلم أين سيكون في قادم الأيام. فها نحن نرى العراق وسوريا، الجغرافيا التي كانت مهد الحضارة الإنسانية والحضارة الميزوبوتامية، تئن الآن وكأنها تستغيث بأبنائها أن يتركوها وشأنها لتعيش ما تبقّى من عمرها. السومريون هم سكان العراق وسوريا الأوائل، الذين علّموا البشرية كيفية بناء المدن والتجارة والري والزراعة والعلوم والفلك والتنجيم والرياضيات، والذين كانوا أول مَن اخترع الكتابة المسمارية، التي كانت بمثابة الثورة الأولى نحو بناء الإمبراطوريات عبر

التاريخ. ولكن، هاهم أحفادهم يتسولون على أبواب القوى الرأسمالية الناهبة لجهد الإنسان، علَّهم يحصلون على كسرة خبز مما تبقّى على موائد الجشع والنهب للقوى الغربية.

إنها التراجيديا بحد ذاتها، نعيشها اليوم بكل تفاصيلها، وتُقدَّم القرابين إرضاءً للآلهة. إنها "لعنة بابل"، الملحمة التراجيدية الأولى التي أخبرَتنا يومًا ما بأن العراق وسوريا لن يعيشا الرفاهية والكرامة بعدما غضبت منهم الآلهة.

صراع الآلهة بين "إنانا" إلهة الحب و"آنكي" إله السلطة الذكورية والاستبداد والجشع على أرض العراق، واللذين كانا يمثلان بنفس الوقت الصراع بين المجتمع المتعايش وبين السلطة التي لا همَّ لها سوى الحكم والنهب. تستمر "لعنة بابل" بكل فصولها التراجيدية منذ آلاف السنين وحتى راهننا، وكأننا نعيش التاريخ بلحظته، أو كأننا لم نتخلص من هذه اللعنة لكي تعود الحقوق لأصحابها الحقيقيين.

علينا هنا أن نؤكد أنه، وبالرغم من حق الكرد في تقرير مصيرهم، إلا أنَّه وبالنظر للحقائق التاريخية، لا يمكن فصل التاريخ المشترك لهذين الشعبين وكذلك الثقافة المشتركة رغبةً في تحقيق غايات هذا الطرف أو ذاك. فلا الفوضى المنتشرة بالعراق وإنكار حق الكرد بهذا الشكل سيجلب السلام والرفاهية، ولا إعلان الانفصال وتشكيل الدولة الجديدة على أنقاض القديمة سيجلب السلام للطرف الآخر. إذ لا يمكن لمكونات وشعوب المنطقة من كرد وعرب وأرمن وسريان وتركمان أن تعيش منفصلة عن بعضها البعض بأي شكل من الأشكال. ونحن بذلك سوف نبلغ مرحلة الفوضى بكل ما تعنيه الكلمة. وهنا لن يكون أحد من هذه الشعوب مستفيدًا بقدر ما أنه سيكون آلة ومطية بيد هذه أو تلك من القوى الناهبة الرأسمالية، التي لا تبحث عن الاستقرار بقدر تأجيجها للفوضى وفق سياسة "فرق-تسد".

الحكمة والمنطق يجب أن يتحكما بالغرائز العاطفية، وألاّ يتم تغليب إحداهما على الآخر. وإلا، فسنبلغ حالة من التناحر والاقتتال، بحيث أن كافة الشعوب ستحفر

قبرها بيدها وستعزف لموسيقى ملحمة "لعنة بابل" وهي مستمرة في النحيب واللطم والبكاء.

الدستور والحدود السياسية والقانون الدولي وحق تقرير المصير والكثير من المصطلحات يتم التلاعب بها على حساب الشعوب ووفق مصالح القوى الناهبة الدولية، التي أعطت لنفسها الحق في شرعنة ما تراه مناسبًا لمصالحها هي. تغيير الخطاب يعتبر من المهام الرئيسة بالنسبة للإخوة العرب. إن وَسم كردستان على أنها "إسرائيل ثانية" ما هو إلا غباء يُراد به إشعال الفتنة بين الكرد والعرب، لتستمر المذبحة ولتتحول المنطقة إلى مقبرة للجميع. إن شيطنة وأبلسة الكرد ليست من مصلحة العرب أبدًا، خاصة وأن التاريخ يشهد للكرد بأنهم أول وآخر من حرر القدس. وحتى الآن يتمنى الأخوة العرب ظهور الأيوبي المنتظر لتحرير القدس ثانية. على الجميع التخلص من عقلية التخوين وأنه مَن لم يكن معي فهو ضدي.

هذه الحدود لم يَختَرها أحد، وإنما فُرضت على الجميع. يجب أن نعلم أن العرب محتاجون للكرد، والكرد محتاجون للعرب وكذلك لباقي المكونات والشعوب، بسبب الثقافة المتداخلة والتاريخ المشترك والمصير المشترك. لا يمكن لأي كان أن يشيطن الكرد أو العرب، فهما توأمان فُرِضَ عليهما التقاتل. لذا، يجب أن تكون الحكمة والتعقل هما السائدين، لا عقلية التخوين والاستعلاء. فهل من متّعظ قبل فوات الأوان؟ هل علينا أن نصرخ بأعلى صوتنا أنه يكفينا حفر القبور، ولنتّجه إلى بناء القصور!

مقولة "الحروب لا تبني سوى القبور" تحمل تحذيرًا عميقًا من الوهم القائل بأن العنف يمكن أن يحقق انتصارات دائمة أو يبني مجتمعات مزدهرة. في الحروب الموت هو المنتصر الوحيد. لأن الحروب تُزهق الأرواح وتُدمّر الأسر، حتى عندما تُقدَّم تحت شعارات "التحرير" أو "الدفاع". اللهم إلا إذا كانت تستخدم كحق للدفاع المشروع بكل تأكيد. علينا أن نكون متيقنين أن الحروب لا تُنشئ الحضارات، بل تهدم ما بنته قرون من التطور، إذ يتم تدمير البنى التحتية (المدارس،

المستشفيات، الطرق)، وتهجير وتشريد الكفاءات (هجرة العقول بعد الحروب). وحتى عندما يكون هناك انتصار، فإنه غالبًا ما يكون وهميًا، لأنها تورّث كراهيةً تدفع إلى تمردات مستقبلية، وتُنفق مواردها على التسلح بدلًا من التنمية.

الحربُ بمعناها الفلسفي هي فشل الحوار وانعكاس مباشر لهشاشة العقل. إن الإعلان عن اللجوء إلى العنف يعني العجز عن حل الصراعات بالحوار والإبداع السياسي.

السلامُ فقط يبني الدول القوية. وأكبر مثال على ذلك هو اليابان وجنوب أفريقيا اللتان مرَّتا بتجربة صادمة. بينما في الحرب يكون الكل خاسرًا فيها. أما مقولة (العين بالعين والسن بالسن) التاريخية من بابل، فليس جديرًا بنا في وقتنا الحاضر أن نتخذها شعارًا. وكما قال المهاتما غاندي: "العين بالعين تجعل العالم كله أعمى". فالسلام، رغم صعوبته، هو الطريق الوحيد لبناء مستقبل يُكتب بالأحياء، لا بالأموات. لذا، ينبغي أن نرفع شعار "كفى لحفر القبور (الحرب) وعلينا ببناء القصور (السلام)".

إنقاذ الأجيال المقبلة من الحروب

- **رغم مقولة "إنقاذ الأجيال المقبلة من الحروب" والتي كانت الدافع الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة، إلا أنها فشلت في منع الحروب.. ما تعليقك على ذلك؟**

معروفٌ كيف تم تشكيل المنظمات والمؤسسات الدولية والأممية بعد الحرب العالمية الثانية. حيث كانت عصبة الأمم، التي تحولت إلى الأمم المتحدة، وبعدها تم تشكيل معظم المؤسسات الأخرى من مجلس الأمن وغيره. بكل تأكيد، إن الدول المنتصرة في الحرب أرادت تشكيل هذه المنظمات بهدفشرعنة سيطرتها على العالم تحت غطاء القرارات الدولية والشرعية الدولية، والتي تحولت إلى شماعة أو مظلة تستخدمها تلك الدول في تنفيذ أجنداتها وأطماعها عبر العالم، وذلك من خلال احتلالها لدول ما، أو منح الشرعية للأنظمة التي تمتثل لأوامر الدول العظمى، أو

لحجب الثقة أو سحب الشرعية منها تحت حجج لا أساس لها من الصحة. كل ما نراه اليوم يمثل استمرارية لِما كان سائدًا طيلة السبعين عامًا الماضية من تشكيل هذه المنظمات الدولية. ونرى إلى اليوم كيف أن مجلس الأمن بدوله الخمسة الدائمي العضوية يمكنه الاعتراض على أي قرار أممي بحقأي دولة باستخدام حق "الفيتو". بشكل عام، فهذه المنظمات تُدار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مع الحفاظ على ماء وجه باقي الأعضاء طبعًا، وخاصة الصين وروسيا. وما التجاوزات والمجازر والحروب التي ارتُكبت بحق الكثير من الدول والشعوب، والتي كانت معظمها بقرارات هذه المنظمات الدولية ومقرراتها، سوى لإخضاع كل "دولة مارقة" حسب توصيف الدول المتحكمة بهذه المنظمات.

رأينا سابقًا والآن كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت مظلة الأمم المتحدة، عملت على احتلال العراق وشرعنة تدخلها في سوريا واليمن وليبيا وأوكرانيا ولبنان وغيرها من الدول. هناك أيضًا "منظمة العفو الدولية" المعنية بحقوق الانسان، وكيف أنه عن طريقها يتم ابتزاز الدول التي لا تنصاع للهيمنة الرأسمالية العالمية. وطبعًا في ما يخص ما طال الكرد من مجازر وتهجير وإعدامات، إن كان في تركيا أو العراق وإيران والآن في سوريا، لم نسمع بأي بيان أو تصريح يناصر مظلومية الكرد وحقهم في تقرير مصيرهم.

بشكل عام، فإن المنظمات الدولية تلعب لعبة القرود الثلاث الحكيمة "لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم". ترجع قصة هذه القرود إلى الحكمة اليابانية، القردة الثالثة هي "ميزارو" الذي يغطي عينيه فلا يرى الشر؛ و"كيكازارو" الذي يُغطي أذنيه فلا يسمع الشر؛ و"إيوازارو" الذي يُغطي فمه فلا يتكلم عن الشر.

منذ تأسيسها، عانت الأمم المتحدة من شللٍ بسبب حق النقض (الفيتو) الذي تمارسه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. لم تكن الحقبة الاستعمارية قد انتهت بحلول عام 1945، وكانت القوى الاستعمارية، بما فيها المملكة المتحدة

وفرنسا وروسيا والصين، تسعى للحفاظ على إمبراطورياتها. أما الولايات المتحدة، الدولة الأقوى، فقد سعت إلى الحفاظ على هيمنتها العسكرية والاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، فشلت الأممُ المتحدة في منع الحروب والإبادة الجماعية لأنها مبنية على نظام الدولة القومية القديم، الذي يسمح للحكومات الوطنية بالادعاء بالحق في ارتكاب جرائم ضد مواطنيها وتبرير الإبادة الجماعية تحت مزاعم السيادة.

كان من المفترض أن يتغلبَ مبدأ مسؤولية الحماية على ادعاءات السيادة الوطنية. ويَفترض هذا المبدأ أن السيادة لا تنبع من الحكام، بل من الشعب. ويرتكز هذا المبدأ على مفهوم "السيادة الشعبية" الذي ورثه لوك وروسو وجيفرسون من عصر التنوير، والذي ينص على أنه عندما تُستبد دولة ما بحكومتها، يحق لمواطنيها الإطاحة بها. وبموجب هذا المبدأ، يحق للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة التدخل في الدول التي تقتل مواطنيها. مع ذلك، فإن قلة قليلة من الدول مستعدة للتضحية بأرواح جنودها لتنفيذ مثل هذه التدخلات.

لم تُصبح مسؤولية الحماية قانونًا دوليًا نافذًا بعد. وكما هو الحال مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهي مبدأ طموح. ولا تزال ترفضه دول الإبادة الجماعية. علاوة على ذلك، ترى العديدُ من الدول الآسيوية والأفريقية، بالإضافة إلى روسيا والصين، أن مسؤولية الحماية محاوَلةٌ من أوروبا والولايات المتحدة لإعادة فرض الحكم الاستعماري.

ومما يعيق جهود منع الإبادة الجماعية أيضًا، عدم امتلاك المحكمة الجنائية الدولية قوة شرطة لاعتقال الأشخاص الذين توجه إليهم الاتهامات. وبالمقابل، فلا يمكن للمحاكم العمل بدون قوات شرطة لتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عنها.

لا توجد اليوم قوة شرطة دولية فعّالة لاعتقال الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم من قِبل المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الدولية. عادةً ما ترفض قوات الشرطة الوطنية اعتقال مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، لأنها غالبًا ما تعمل تحت إمرة القادة أنفسهم الذين تُوجّه إليهم المحكمة الجنائية الدولية اتهامات.

في الوقت نفسه، يقتصر دور الإنتربول على تبادل المعلومات الاستخبارية بين قوات الشرطة الوطنية. وهو ليس قوة شرطة دولية بحد ذاتها. ولا تزال الأمم المتحدة تفتقر إلى مثل هذه القوة لمنع الإبادة الجماعية من خلال اعتقال القادة الوطنيين الذين يُخططون لها أو يرتكبونها.

يَرتكب الإبادةَ الجماعية أناسٌ غفلوا عن إنسانيتنا المشتركة. فرغم أننا نولد في آلاف الجماعات العرقية التي تتحدث آلاف اللغات وتنتمي إلى مئات الأمم وعشرات الديانات، إلا أن جميع البشر ينتمون إلى عائلة واحدة. يظن البعض أن هناك أعراقًا متعددة، لكن في الحقيقة هناك عرق واحد فقط: الجنس البشري.

تُرتكب الإبادة الجماعية عندما نصبح متعصبين عرقيًا، أو عنصريين، أو قوميين، أو متعصبين دينيًا. الإبادة الجماعية تعني عبادة الأصنام: أن نعبد عرقنا، أو أمتنا، أو ديننا بدلًا من الله؛ وأن نبني مذابح من ذهب ونضحي بالبشر عليها، بدلًا من أن نبارك جميع البشر باعتبارهم مخلوقات الله.

لا بد من اتخاذ عدة خطوات للتغلب على هذه القوى الطاردة التي تفرق بين البشر وتؤدي إلى الحروب والإبادة الجماعية. ولإنهاء الإبادة الجماعية والحرب، لا بد من تمكين المرأة. تُضفي المرأة بُعدًا مختلفًا على النزاعات وعمليات حلها مقارنةً بتلك التي يهيمن عليها الرجال. وقد لعبت المرأة دورًا إيجابيًا ثابتًا عبر التاريخ في تعزيز الحوار، والتوصل إلى اتفاقيات سلام، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

أغلب شعوب العالم ينظرون الى مؤسسة الأمم المتحدة بكثير من الشك والتأويلات، فهي بيد مجموعة من القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي تريد السيطرة والهيمنة على العالم، ومن خلالها تعاقب مَن تريد. فهي أصبحت أداة عقاب تستعمله واشنطن من أجل السيطرة على العالم وفرض العقوبات.

كما إن الفشل الكبير للأمم المتحدة، وخاصة ضمن هيكل مجلس الأمن، هو الذي أصبح يثير العديد من الانتقادات. فهذا الهيكل لم يعد يحظى بمصداقية، بل أصبح سببًا في التوترات الدولية وسياسة "الكيل بمكيالين". بالتالي، فأغلب زعماء

العالم المحبين للإنسانية والسلام يرون مدى تحيز مجلس الأمن وارتكابه أخطاء هدامة بحق الشعوب المستضعفة، حتى أنه هناك مَن يطالب بحل هذه المؤسسة الدولية، التي لم تَعُد شعوب العالم تثق بها ولا بتدخلاتها.

من الأمور الأساسية التي أدت إلى فشل الأمم المتحدة في تحقيق هدفها الأساسي في "إنقاذ الأجيال من ويلات الحرب"، هو التناقض التأسيسي ما بين المثالية والواقع الجيوسياسي ومصالح الدول.

وبين الوهم والواقع، فإن الأمم المتحدة لم تُخلَق لإنهاء الحروب، بل لإدارتها بما يخدم مصالح القوى العظمى. وتحولت إلى شيء أشبه بـ"إسعاف سياسي" يُعالج الأعراض دون أن يشفي المرض. وكما قال عَرّاب السياسة والدبلوماسية الأمريكية هنري كيسنجر: "لو كانت الأمم المتحدة موجودة في 1939، لَما أوقفت هتلر، بل لَكانت أصدرت قرارًا يُدين غزو بولندا!".

الفصل السادس
(الدور السعودي والمصري)

دور السعودية ومصر في المنطقة

- **ما هو دور المملكة العربية السعودية في قيادة المنطقة نحو الاستقرار والنهضة؟**

المملكة العربية السعودية كقوة إقليمية صاعدة تُعد قوة سياسية إقليمية وعالمية ذات تأثير كبير على المستويين الإقليمي والدولي. يتميز دورها بمحوريته في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، وبتأثيرها الواسع على الاقتصاد العالمي، حيث تتمتع بثقل سياسي واقتصادي فريد، يجمع بين الأثر الاقتصادي النابع من ثرواتها المعدنية، والأثر السياسي المتمثل في وجود الحرمين الشريفين على أرضها، واعتبارها قبلة لأكثر من ملياري مسلم حول العالم.

تتطلع المملكة إلى بناء شرق أوسط مستقر وقوي يكون له ثقل اقتصادي وسياسي عالمي، خاصة في ظل إعادة تشكيل النظام الدولي. حيث تعكس رؤية المملكة للشرق الأوسط كـ"أوروبا جديدة" طموحًا جيوسياسيًا عميقًا يتجاوز مجرد الاستقرار الإقليمي. هذا المفهوم يشير إلى تحول المنطقة من بؤرة صراعات إلى نموذج للتعاون والتكامل الاقتصادي، على غرار ما حققته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. هذا الطموح يضع المملكة في موقع المهندس الرئيسي لهذا التحول، مما يعيد تعريف دورها العالمي من مجرد لاعب إقليمي إلى قطب اقتصادي وسياسي عالمي يجذب الاستثمارات والمواهب. هذا التوجه يشير إلى استراتيجية طويلة الأمد تتجاوز الهيمنة الإقليمية لتشمل بناء نفوذ عالمي مستدام، مما يتطلب استقرارًا داخليًا وإقليميًا غير مسبوق.

تُجسد رؤية السعودية 2030، التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في عام 2016 بتوجيه من الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، خارطة طريق طموحة للمملكة. هذه الرؤية هي رحلة تنموية شاملة منحت المملكة مرونة وقدرة على التكيف مع التحديات، ومكنتها من مواصلة تحقيق أهدافها بثبات. تتمحور الرؤية حول تمكين الإنسان من القيادة والابتكار والنمو، واستثمار إمكاناته الهائلة، وتوليد الفرص النوعية أمامه.

تاريخيًا، كان العقد الاجتماعي في المملكة قائمًا على مبدأ "النفط مقابل الرفاهية". ومع ذلك، فإن التحول الذي تشهده المملكة اليوم يشير إلى عقد اجتماعي جديد قائم على الأداء، حيث تصبح مشاركة المواطنين وابتكارهم وإنتاجيتهم أساسًا للرخاء الوطني، بدلًا من الاعتماد الكلي على سخاء الدولة. وبدلًا من جلب العمالة الأسيوية على حساب السعوديين الشباب، الآن مع التحولات التي طرأت في السعودية، فُتح الباب أمام الشباب السعودي بأن يكون هو الذي يقود بلاده في كل المجالات وذلك بالتقليل من الاعتماد على العمالة الاسيوية. هذا التغيير الجذري يهدف إلى بناء مجتمع أكثر مرونة ومشاركة، وهو أمر بالغ الأهمية للاستقرار طويل الأمد وتجاوز الاعتماد على إيرادات النفط، ويمثل تحولًا أيديولوجيًا عميقًا يهدف إلى تعزيز القدرة الذاتية للمجتمع السعودي.

ركائز القوة السعودية ودورها في الاستقرار الإقليمي تستند مكانة المملكة العربية السعودية ودورها القيادي في المنطقة إلى عدة ركائز قوة جوهرية، تُمكّنها من المساهمة في الاستقرار الإقليمي وتشكيل المشهد الجيوسياسي. حيث أن السلطة الروحية ومكانة المملكة في العالم الإسلامي تمنح المملكة بمكانة دينية بارزة في نفوس المسلمين. هذا الارتباط الروحي يترجم إلى شكل فريد من النفوذ، مما يسمح للمملكة بالاستفادة من "الأدوات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية" داخل العالم الإسلامي. وهو ما يمنحها شرعية أخلاقية ودينية لمطالباتها بالقيادة الإقليمية. يمكن لهذه القوة الناعمة أن تكون عاملاً حاسمًا في الوساطة في النزاعات، وتعزيز

الوحدة، والترويج لرؤيتها للاستقرار الإقليمي، حيث إنها تستند إلى هوية دينية مشتركة وشعور بالمسؤولية بين الدول الإسلامية. كما أنها تساعد في مواجهة الروايات المتطرفة من خلال تقديم تفسير معتدل للإسلام تقوده الدولة.

والعامل الهام أيضًا هو ما تتمتع به المملكة العربية السعودية من استقرار داخلي، الذي هو ليس مجرد ظرف محظوظ؛ بل هو شرط مسبق للمملكة لمتابعة رؤيتها الطموحة 2030 وتوسيع نفوذها الخارجي. فبدون قاعدة داخلية مستقرة، ستُحوّل الموارد والاهتمام نحو الداخل، مما يعيق تطلعاتها للقيادة الإقليمية. يسمح هذا الاستقرار للمملكة بالتركيز على الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل بدلًا من التهديدات الداخلية الفورية. رؤية السعودية 2030: محرك النهضة والإصلاح تعد رؤية السعودية 2030 بمثابة محرك شامل للنهضة والإصلاح في المملكة، حيث تهدف إلى تحويل جذري في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحوكمية.

الأهداف والمحاور الرئيسية للرؤية هي أنها ترتكز الرؤية على ثلاثة محاور أساسية: "مجتمع حيوي" يهدف إلى توفير الرفاهية والازدهار للمواطنين وتعزيز هويتهم الثقافية، مع توفير نمط حياة صحي ورعاية اجتماعية وترفيه عالمي. "اقتصاد مزدهر" يسعى لبناء اقتصاد متنوع يوفر فرصًا للنجاح للجميع من خلال بيئة عمل داعمة والاستثمار في التعليم. و"وطن طموح" يركز على تحقيق الكفاءة والمسؤولية في الحوكمة، بحكومة فعالة وشفافة.

كما أطلقت المملكة مشاريع ضخمة مثل نيوم (بتكلفة تقديرية 500 مليار دولار)، و"ذا لاين" (بتكلفة 100-200 مليار دولار)، ومشروع القدية، ومشروع البحر الأحمر، ومدينة أوكساجون الصناعية. تهدف هذه المشاريع إلى خلق مدن مستقبلية، ومراكز ترفيه، ووجهات سياحية عالمية. التركيز على هذه المشاريع الضخمة هو سمة مميزة لرؤية 2030، حيث تهدف إلى جذب الاستثمار، وتنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل، وإنشاء مراكز عالمية جديدة. الحجم الهائل والطبيعة

المستقبلية لهذه المشاريع مصممة لجذب الانتباه العالمي وإظهار صورة التحول السريع.

ولا يمكن إهمال الإصلاحات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها المملكة، حيث أنها إصلاحات جذرية في مجال تمكين المرأة، بما في ذلك رفع الحظر عن قيادة المرأة، وإنهاء الجانب الأعظم من نظام ولاية الرجل عليها (مثل حق استخراج جواز سفر والسفر دون قيد عند بلوغ 21 عامًا) ، وتعيين أول سفيرة سعودية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في سوق العمل من 17٪ إلى 31.8٪، متجاوزة بذلك المستهدف المحدد لعام 2030 (30٪)، ووصلت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا إلى 30٪. الإصلاحات الاجتماعية، وخاصة تمكين المرأة، ليست مجرد قضايا حقوق إنسان؛ بل هي مرتبطة استراتيجيًا بالأهداف الاقتصادية. تهدف رؤية 2030 صراحة إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهو هدف تم تجاوزه بالفعل. هذا يعالج مباشرة الحاجة إلى تنويع القوى العاملة وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة مع الاستفادة من مجموعة كبيرة من المواهب المحلية. هذه الإصلاحات حاسمة لزيادة الإنتاجية المحلية، وتعزيز الابتكار، وجعل المملكة أكثر جاذبية للمواهب والاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم صورة أكثر حداثة وشمولية. إنها مكون ضروري لخلق "مجتمع حيوي" يدعم "اقتصادًا مزدهرًا".

الدور الدبلوماسي السعودي في حل النزاعات الإقليمية التي تتبنى نهجًا دبلوماسيًا نشطًا كان يهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال حل النزاعات وتوسيع الشراكات. وتبنّت المملكة العربية السعودية سياسة "تصفير المشكلات" وتوسيع الشراكات الاستراتيجية إقليميًا، مع التركيز على التهدئة ودعم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تتبع المملكة سياسة تنويع الشراكات الاستراتيجية مع القوى الكبرى (الشرق والغرب)، مع الحرص على الحفاظ على التوازن الجيوسياسي. هذا التوجه ينعكس في تعزيز العلاقات مع الصين وروسيا والجنوب

العالمي، إلى جانب الحفاظ على التحالفات التقليدية مع الغرب. التحول إلى سياسة "تصفير المشكلات" ليس مجرد تفضيل دبلوماسي، بل هو ضرورة استراتيجية مرتبطة برؤية 2030. فالأهداف الاقتصادية الطموحة للرؤية، مثل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير السياحة والمشاريع الضخمة، تتطلب بيئة إقليمية مستقرة. الاضطرابات والصراعات تثبط الاستثمار وتعطل طرق التجارة. لذلك، فإن سياسة "تصفير المشكلات" هي ضرورة براغماتية لخلق بيئة مواتية للتحول الاقتصادي. تُظهر هذه السياسة فهم المملكة بأن ازدهارها الداخلي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار الإقليمي، وأنها مستعدة للتعامل مع خصوم سابقين (مثل إيران) لتحقيق ذلك. كما أنها تعزز مكانتها كشريك موثوق به للقوى العالمية التي تسعى إلى الاستقرار في المنطقة.

حتى أن التطبيع مع إيران كان له الكثير من النتائج والتحديات. حيث تمت إعادة فتح القنوات الدبلوماسية بين المملكة وإيران بوساطة صينية في مارس 2023 بعد 7 سنوات من القطيعة، بهدف تخفيف التوترات وإعادة فتح قنوات الحوار. شملت النتائج إعادة فتح السفارات، وتخفيف الخطاب الإعلامي بين الطرفين، ونجاح المملكة في تحييد إيران والفصائل المرتبطة بها عن استهداف أراضي المملكة، وتخفيف الضغوط على الحكومة الإيرانية، وتسارع خطوات إعادة العلاقات السعودية-السورية، وتخفيض تصعيد حزب الله اللبناني. التقارب مع إيران يمثل تحولًا كبيرًا، لكن البيانات تسلط الضوء أيضًا على التحديات المستمرة. إعادة العلاقات الدبلوماسية بعد قطيعة طويلة، بوساطة صينية، هو نجاح دبلوماسي كبير. أدى ذلك إلى تقليل التهديدات المباشرة للأراضي السعودية وتخفيف حدة الخطاب. هذا يقلل من المخاطر الأمنية الإقليمية، وهو أمر بالغ الأهمية لجذب الاستثمار في إطار رؤية 2030. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، منها استمرار تعارض المصالح، وجمود الملفات الخلافية مع سوريا (مثل تهريب المخدرات)، وعدم حدوث تقارب اقتصادي ملموس، ووجود قضايا

حدودية عالقة (مثل حقل الدرة)، وتباين أهداف الدولتين في حرب غزة (حيث استثمرت إيران الأزمة للترويج لميليشياتها). هذا يشير إلى أن التقارب هو في المقام الأول مناورة استراتيجية لتخفيف المخاطر بدلًا من توافق كامل في المصالح. تسعى المملكة إلى إدارة واحتواء النفوذ الإيراني من خلال الحوار والدبلوماسية، بدلًا من المواجهة، لحماية أجندتها للتحول الاقتصادي. إنها خطوة محسوبة لتقليل الاحتكاك الإقليمي، مما يسمح للمملكة بالتركيز على التنمية الداخلية.

وبخصوص سوريا، حيث لعبت المملكة العربية السعودية دورًا كبيرًا في عودة سوريا للجامعة العربية، كي تقوم بمسؤولياتها في حل الأزمة السورية وفق منظور عربي، بعيدًا عن التدخلات الإقليمية والدولية. إلا أن النظام السابق لم يستطع الخروج من تحت العمامة الإيرانية ولا روسيا، وكان الهروب من نصيبه في النهاية. وبعد مجيء أحمد الشرع، أيضًا لعبت المملكة العربية السعودية دورًا كبيرا في نشر الاستقرار النسبي نوعًا ما في سوريا مع الأمل بإعادة الاعمار في سوريا من خلال المستثمرين الذين يتوجهون لسوريا بدعم وتوجيه من السعودية. وحتى أنه بمقدور المملكة العربية السعودية من القيام بدور كبير في حل الكثير من القضايا الداخلية بين مكونات سوريا. حيث ترك الفصائل الجهادية المختلفة من دون ضبط، سوف تتحول إلى غول ووحش يقتل الكل، وسوريا ستتحول إلى غابة بكل ما للكملة من معنى. هنا يمكن للسعودية من الضغط على هذه الفصائل عن طريق أحمد الشرع أو بطرق أخرى كي يتم ضبطها وعدم التقرب من المكونات الذين يتم تهديهم بين الفينة والأخرى. فما حصل في الساحل السوري وكذلك السويداء من مجازر وقتل ودمار وسبي وحرق، لا يمكن نسيانه ويعمل على تقسيم سوريا في نهاية المطاف. كذلك يمكن للسعودية ان تلعب دورًا محوريًا في تقريب وجهات النظر بين الكرد (قسد) في شمال شرقي سوريا وبين السلطة المؤقتة في دمشق، وتعمل على إيقاف إراقة الدماء وعدم فتح المجال للفصائل المنفلتة في تهديد الكرد وباقي المكونات في سوريا.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإن المملكة تولي أهمية قصوى لتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية بشأن أزمة غزة، وإنهاء الاحتلال، ودفع حل الدولتين. وقد قادت إطلاق التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين في سبتمبر 2024، بهدف إيجاد مسار نحو سلام واستقرار دائمين. هذا يؤكد أن المملكة تسعى إلى ترسيخ دورها كقوة دبلوماسية مسؤولة تسعى إلى حل النزاعات الكبرى، مما يعزز مكانتها كقائد إقليمي وعالمي.

وعلى الرغم من الطموحات والإنجازات إلا أن المملكة تواجه تحديات ومخاطر متعددة قد تؤثر على مسارها القيادي والنهضوي. تتضمن التحديات الداخلية لرؤية 2030 جوانب مثل الحاجة إلى آليات تمويل قوية للمبادرات الضخمة، وتأخر ظهور نتائج التحول على مستوى أفراد المجتمع، ونقص الكوادر القيادية، وعدم القدرة على قياس الأداء بفعالية. كما أن هناك تحديات تتعلق بكفاءة سوق العمل المتطلب للتحول المستهدف. على الرغم من الإصرار الحكومي على تطبيق البرامج، فإن هناك حاجة مستمرة لرفع كفاءة وفاعلية وسرعة الحكومة في اتخاذ القرار للحد من الهدر المالي والإداري. أما التحديات الخارجية، فتشمل المنافسة الإقليمية الشديدة، خاصة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، في جذب الاستثمارات والمواهب وتحديد الزعامة الاقتصادية. هذا التنافس قد يؤثر على التماسك السياسي لمجلس التعاون الخليجي وعلى التعاون في قضايا مثل حصص إنتاج النفط. كما أن عدم الاستقرار الإقليمي، لا سيما في اليمن، يظل يمثل خطرًا على ثقة المستثمرين.

وفي النهاية يمكننا القول أن المملكة العربية السعودية تُظهر مسارًا تحوليًا طموحًا بقيادة الأمير محمد بن سلمان، يهدف إلى إعادة هيكلة الدولة وتغيير وجهتها من خلال رؤية 2030. تستند هذه الرؤية إلى ركائز قوة فريدة تتمثل في السلطة الروحية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والموارد الاقتصادية الهائلة، والاستقرار الداخلي. هذه الركائز تُمكّن المملكة من لعب دور محوري في قيادة المنطقة نحو

الاستقرار والنهضة. لقد أظهرت المملكة قدرة تنفيذية ملحوظة في تحقيق العديد من مستهدفات رؤية 2030 قبل الموعد المحدد، خاصة في مجالات تمكين المرأة، وخفض البطالة، وزيادة أعداد المعتمرين، وتحسين كفاءة الحكومة الرقمية. هذه الإنجازات، المدعومة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وحوكمية شاملة، تعزز الثقة في جدوى الرؤية وتؤكد التزام القيادة بتحقيق أهدافها. دبلوماسيًا، تبنت المملكة سياسة "تصفير المشكلات" وسعت إلى توسيع شراكاتها الاستراتيجية، بما في ذلك التقارب مع إيران، بهدف خلق بيئة إقليمية مستقرة مواتية للتحول الاقتصادي. وعلى الرغم من التحديات المستمرة في ملفات مثل اليمن، فإن جهود الوساطة والمبادرات الإنسانية تعكس التزام المملكة بدورها كقوة مسؤولة تسعى إلى حل النزاعات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، أبرزها الحاجة إلى استدامة التمويل للمشاريع الضخمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية في بيئة تنافسية، ومعالجة الانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان. إن قدرة المملكة على التعامل مع هذه التحديات ستكون حاسمة في تحديد مدى نجاحها في ترسيخ مكانتها كنموذج للنهضة والاستقرار في المنطقة والعالم.

الدور المصري

- **ما الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر من أجل إصلاح العطب الذي أحدثه الإنجليز في المنطقة وترك تأثيراته السلبية منذ مائة عام؟ وهل ترى أن مصر قامت بهذا الدور؟**

من المعلوم أن العطبَ الذي أحدثه البريطانيون والفرنسيون في المنطقة لا زالت تأثيراته قوية بشكل كبير. فهذا الإرث الذي خلّفوه وراءهم، قد أَفرَز معه ثقافة مغايرة وغريبة عن حقيقة المجتمع وشعوب المنطقة. حتى إنه يمكننا توصيف الحالة كمِثل جرّاحٍ تدَخّل لإجراء عملية (قصّ جزئي في الأمعاء نتيجة انتشار خلايا سرطانية فيه)، والعملية كانت احترازية لتخليص الجسد من هذا المرض الخطير،

الذي إذا تم إهماله وعدم علاجه فسينتشر ويصيب الجسد كله، وحينها ستكون كلفة العلاج مرتفعة جدًا بل وقد تكون كلفتُه الروحَ بحد ذاتها. لكن (الجَرّاح البريطاني والمخدر الفرنسي)، اللذين تدخّلا لاستئصال السرطان العثماني، تركاه كما هو مع بعض إجراءات وتدخلات تنظيفية مُسَكّنة بسيطة للداء. وراح البريطانيون والفرنسيون يقنعان المريض (شعوب المنطقة)، بأن أساس ما يعانيان منه حلُّه موجودٌ عندهم وأنه لا داعي للخوف مطلقًا. الدواءُ هو إجراء بعض عمليات التجميل، التي من خلالها سيراكم الآخرين بأنكم في صحة جيدة، وأن كل ما يقال عنكم، ما هو إلا افتراء وليس له أي أساس من الصحة.

غرفة العمليات بكل تأكيد كانت في فندق سمير أميس، على ضفاف النيل في القاهرة. توقيت العملية هو شهر آذار/مارس من عام 1921، وسميت العملية "مؤتمر القاهرة"، الذي كان من أهم مخرجاته تشكيل العراق العظيم بحدوده السياسية وتشكيل أول حكومة عراقية. أي أن القاهرة هي مَن أعطت شكلَ المنطقة الجديد، بعد أربعة قرون ونيّف تقريبًا من السواد العثماني الحالك، الذي كان جاثمًا على صدر شعوب المنطقة بكاملها.

مصرُ قبل حوالي القرن من الآن، أي في زمن مؤتمر القاهرة، لا تختلف كثيرًا عن مصر الحالية. إذ ثمة الكثير من مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتوازنات الإقليمية والدولية لم تتغير كثيرًا. فالفوضى هي نفسها التي تضرب المنطقة بأكملها، والسبب والمسبب هو نفسه؛ سابقًا كان الاحتلال العثماني، والآن وبعد قرن من الزمن هي تركيا، الوريث الشرعي لعقلية العثمانيين. كذلك هي نفسها حال العرب، لم تتغير كثيرًا. فقد كانوا وما زالوا أدوات بيد البريطانيين والأمريكان، يتقاتلون فيما بينهم ويخونون بعضهم البعض، وأمريكا تنهبهم وتحلبهم وتسرق خيراتهم وهم غافلون وملتهون باتهام بعضهم البعض لأسباب تافهة.

أما مصر، فالعقلية هي نفسها لم تتغير مع تغير الشخوص. كانت ذاك الوقت هي الوحيدة التي تدير نفسها بعيدًا عن السلطة المركزية العثمانية، وقد نالت شرف ذلك من خلال محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا، الكرديين من أصول دياربكرلية. مصر ذاك الوقت كانت غارقة في الديون والعوز والفقر، وبنفس الوقت كانت الأسرة العَلَوية تولي الاهتمام بالعمران، ووسط البلد شاهد على ذلك من طراز العمران البلجيكي والفرنسي. والآن هي نفسها بالمدن الحديثة والعاصمة الإدارية والجسور، والشعب في حالة من الفقر والعوز كما السابق. قبل قرن كان التنافس ما بين إسطنبول والقاهرة على أولوية قيادة المنطقة دينيًا، والآن هي نفس مرحلة التنافس، وإن كان بأسماء مختلفة، لتبقى كفة الميزان راجحة لصالح مصر أكثر، بعد انتهاء دور تركيا.

وتبقى مصرُ، بموقعها الجيوسياسي وثقلها التاريخي، قادرةً على لعب دورٍ محوري في معالجة الإرث الاستعماري البريطاني، الذي تَرَكَ جراحًا عميقة في الشرق الأوسط منذ اتفاقية سايكس-بيكو (1916) ووعد بلفور (1917). ويمكن أن تلعب مصرُ أو أن تقود هذا الأمرَ عبر تصحيح الخرائط السياسية المشوهة، ودعم الحلول للقضايا الحدودية المصطنعة. والأهم من ذلك، هو أنه بمقدور مصر أن تلعب دورًا في تعزيز التكامل الإقليمي، وذلك من خلال مشاريع الربط الاقتصادي، وإحياء دور الجامعة العربية، وتحويلها من منظمة شكلية إلى منصة فاعلة لحل النزاعات.

ولكي يكون بمقدور مصر القيام بهذه الأمور الصعبة، عليها مواجهة الإرث الثقافي والهوياتي الممزق، وذلك من خلال إعادة كتابة التاريخ المشترك، وأيضًا فتح المجال أمام إنشاء مبادرات أكاديمية، وإنشاء مراكز أبحاث مصرية-عربية لدراسة التأثير الاستعماري على الهوية (مثل تشويه الهوية الكردية أو الأمازيغية). إضافة إلى ضرورة التشهير بالسياسة البريطانية القائمة على مبدأ "فرق-تسد"، وذلك من

خلال إنتاج محتويات إعلامية قوية ووثائقيات؛ وأيضًا دعم اللغات والثقافات المهمّشة، والتعاون مع الكرد والأمازيغ، لتعزيز الاعتراف بهويتهم دون تمزيق الدول (كما فعل الاستعمار)؛ وإحياء التراث المشترك بين شعوب المنطقة، مثل المشروع المصري لترميم الآثار في العراق وسوريا.

ومن الناحية الدبلوماسية الرسمية والشعبية، بمقدور مصر أن تلعب دورًا كبيرًا لإصلاح النظام الإقليمي، وذلك من خلال تصحيح نظام "الدولة القومية" المفروض من قبل الغرب. وأيضًا دعم مطالب شعوب المنطقة بشكل عام ومطالب الفلسطينيين والكرد بشكل خاص، كالحكم الذاتي أو الفيدرالية أو نظام الإدارة الذاتية الديمقراطية، بعيدًا عن الانفصال، لضمان حقوق كافة مكونات المنطقة دون تمزيق الدول.

بكل تأكيد، لدى مصر كافة الإمكانيات والأدوات لقيادة إصلاح إقليمي، وذلك عبر القيادة الفكرية وإعادة تعريف الهوية العربية الجامعة دون إقصاء. وكذلك عبر القوة الناعمة، كالتعليم والإعلام لمواجهة التقسيم الثقافي. وأيضًا عبر الدبلوماسية النشطة، الرسمية منها والشعبية، وبناء تحالفات تعيد التوازن للشرق الأوسط.

التحدي الأكبر الذي يواجه مصر، هو التخلص من التبعية النفسية للخارج، والتي جعلت بعض النخب العربية تكرر أخطاءه. مصر، بتاريخها العريق، مؤهلة لقيادة هذه الثورة ضد إرث مائة عام من الفوضى. قد تكون ثمة تحديات كثيرة تواجه مصر، كالتبعية الاقتصادية للغرب (قروض صندوق النقد الدولي)، والضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وتنامي النفوذ التركي والإيراني في المنطقة. إلا إن مصر تملك المقومات لقيادة الإصلاح، لكنها تحتاج لإرادة أقوى لتعويض قرن من التشوهات الاستعمارية.

مؤتمر الـ40 حرامي

- لماذا وصمتَ مؤتمرَ القاهرة عام 1921 بمؤتمر الـ40 حرامي؟

معرفةُ خبايا هذا المؤتمر تُعتبَر خطوةً مهمة في إدراك وفهم الحالة التي نعيشها الآن. فكل شيء تم التخطيط له بشأن المنطقة، كان قد حصل في ذاك المؤتمر. معرفة وضع المنطقة بكل تفاصيلها، يُعتبَر أمرًا مهمًا، لاستيعاب كيف فكَّر الإنكليز، ولماذا قسّموا المنطقة لدويلات عربية، بدءًا من العراق. مَن حضر هذا المؤتمر؟ وما هي مخرجاته؟ وما هو دور العرب فيه؟ كل ذلك قِلّة هم الذين يعرفون ما دار في كواليس ذاك المؤتمر.

قراءةٌ سريعة لا بدَّ منها عن الوضع في تلك الفترة. فنتيجة حالة التشتت التي تضرب المنطقة في كافة بلدانها بسبب التدخلات الإقليمية والدولية، وكذلك انزلاق بعض دول المنطقة نحو تنفيذ أجندات تلك القوى، بات من الضروري البحث عن مشاريع فكرية توحيدية تعتمد النسيج المجتمعي للمنطقة أساسًا على الأقل، لتكون الرد المناسب تجاه الأطراف التي ارتهنت على التشتت المجتمعي للوصول لأوهامها.

الخيطُ الواهن للمنطقة هو اللعبُ على النزعة الإثنية والمذهبية، والتي برعت فيها القوى الدولية منذ قرنٍ من الزمان في السيطرة على المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر، وخاصة بعد أن نشرت الأفكار الغريبة عن المنطقة وبأسلوب مغاير للواقع وبعيد عن الحقيقة المجتمعية للمنطقة. فالعصبويةالقوموية وتعاملها مع باقي القوميات والإثنيات في المنطقة بشكل إقصائي، زاد من حالة التفكك المجتمعي بشكل كبير. كذلك التطرف في طرح الأفكار الدينية لصالح مذهب معين على حساب مذاهب ومعتقدات أخرى، زاد من حالة الاحتقان ضمن المجتمع بشكل كبير وملحوظ، وإن بدا في بعض الأحيان أنه خبا، لكن أية رياح، ولو كانت خفيفة، كان بمقدورها رفع الرماد عن جمر التعصب الديني والمذهبي، لتتحول المنطقة إلى حلبة صراع عبثي بين شعوبها، فتزيد حالة التشرذم والاقتتال وكأننا أصبحنا مثل

"الأوس والخزرج". والنقطة الأخيرة كانت للتيارات السياسية، اليمينية منها واليسارية، إذ لم تختلف فقط في طرح نظرياتها من أجل لملمة الجراح وتضميدها، بل ولم تتجاوز أطروحاتُها حالةَ التنظير الشفوي على حساب المقاربات العملية.

قبل قرن من هذا التوقيت تم عقد مؤتمر القاهرة في 1921 في فندق سمير أميس، وسط القاهرة وعلى ضفاف النيل. وفيه تم اتخاذ الكثير من القرارات، التي كان لها وقعها الكبير على مستقبل المنطقة حتى راهننا. لا نريد الدخول في تفاصيل هذا المؤتمر، لأننا أوضحناه سابقًا ببعض التفاصيل. المهم بالنسبة لنا هو: الآن بعد مائة عام من ذاك المؤتمر، وما تمخض عنه. إذ يبقى السؤال المطروح؛ ما المطلوب مصريًا؟ وما الذي يمكن أن تلعبه مصر من أجل إصلاح ما تم تعطيبه قبل قرن على يد الإنكليز؟ وهل آن الأوان لأن تلعب مصر دورها الريادي في المنطقة وتعود كما كانت تاريخيًا قوةً لها وزنها ورؤيتها للمنطقة عامة؟ أم أنها ستبقى كما كان مطلوب منها تابعةً للآخر أو منكفئة على نفسها؟ طبعًا، ثمة الكثير من الأسئلة التي يمكن طرحها والاستفسار عنها للتوصل إلى بعض الأجوبة، التي ستكون المحدد لدورها في المستقبل. خاصة وأنَّ المنطقة تشهد نوعًا من بوادر حرب عالمية ثالثة، سيكون هدفها تغيير الكثير من الحقائق، التي كنا يومًا ما نؤمن بأنها من المُسلّمات.

في القاهرة تم عقد هذا المؤتمر، نظرًا لِما كانت تتمتع به من أهمية كبيرة بالنسبة للإنكليز في ذاك الوقت من حيث موقعها الجيوسياسي، وكذلك مكانتها التاريخية والمعنوية وحتى الاجتماعية والاقتصادية. إذ كانت إنكلترا تنظر لمصر على أنها المركز الثاني بعد مركزها الأول، الذي كان في الهند وهي شركة الهند الشرقية. "كانت إليزابيث الأولى ملكة إنجلترا قد أصدرت مرسومًا بإنشائها في 31 ديسمبر 1600 مانحةً لها سلطات احتكارية على تجارة الهند وجميع مستعمراتها في جنوب شرق آسيا لمدة 21 عاما. وذلك بأن تنفرد هذه الشركة بتولي جميع المعاملات التجارية. وبذلك تحولت هذه الشركة من مشروع تجاري إلى مؤسسة تحكم جميع الولايات الهندية

وجميع مستعمرات التاج البريطاني في المنطقة، وذلك بدعم سياسي وعسكري من بريطانيا".

وعليه، تم تشكيلُ المكتب العربي في القاهرة 1916، والذي كان يعتبر "أحد أقسام المخابرات البريطانية في القاهرة أثناء الحرب العالمية الأولى، وأغلق سنة 1920. كان الغرض منه جمع ونشر الدعاية والاستخبارات حول المناطق العربية في الشرق الأوسط. ووفقًا لورقة لجنة الدفاع الإمبراطوري المؤرخة في 7 يناير 1916، تم إنشاء المكتب العربي لتنسيق النشاط السياسي البريطاني في الشرق الأدنى... وإبلاغ المكتب الخارجي ومكتب الهند ولجنة الدفاع ومكتب الحرب والأميرالية وحكومة الهند في وقت واحد بالميل العام للسياسة الألمانية التركية".

بهذا الشكل تحولت القاهرة إلى مركز أساسي لإنكلترا بعد افتتاح المكتب العربي، تدير من خلاله أنشطتها التجارية شكلاً والاستخباراتية جوهرًا. لعب هذا المكتب دورًا حاسمًا في تحريض العرب على ما أطلق عليه اسم "الثورة العربية الكبرى"، وكذلك تقديم الدعم اللامحدود للعرب من أجل محاربة العثمانيين وألمانيا تحت نزعة النعرات القوموية العربية!

في نفس المكتب العربي هذا، في القاهرة، تم عقد مؤتمر القاهرة عام 1921، والذي تم النقاش فيه على ثلاثة محاور أساسية، أعطت المنطقةَ تقريبًا شكلَها بعد الحرب العالمية الأولى. بالإضافة طبعًا لمقررات سان ريمو، التي حدثت فيها بعض التعديلات على الحدود (خط) في الرمال، كما سماها جيمس بار في كتابه المذكور. وكان مقرُّ المكتب العربي البريطاني، والذي تحوّل عمليًا أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، ليصبح "مقر القيادة العامة للشرق الأوسط"، هذا المكتب موجود في فندق سمير أميس بوسط القاهرة على ضفاف النيل كما هو معروف. لهذا الأمر تم عقد مؤتمر القاهرة في نفس الفندق، أي ليس بعيدًا عمّن يخططون لتقسيم المنطقة بالأساس. وحتى أنه يُذكر أنَّ ("مونتجمري" كان يدير معركته في العلمين؟ من الطابق الثالث من المبنى القديم للفندق. إذ ظل ثلاثة أيام بلياليها لا يغادر غرفته

يفكر في المعركة، وخرج منها إلى العلمين ليحقق انتصاره الشهير. بعد انتهاء الحرب جُدد الفندق بالكامل وبدأ يعمل على مدار العام مرة أخرى).

وإن كان البحث في التاريخ بعض الشيء قد يوصلنا لمعرفة سبب اختيار هذا المكان بالذات لعقد مؤتمر القاهرة 1921، فهل له علاقة بالتاريخ أم أن الموقع الجغرافي وموقع المكتب العربي هو فقط ما لعب تلك الصدفة ليكون المكان الذي يتفق فيه الأربعون حرامي، كما وصفه تشرشل في مذكراته؟ إنهم بالفعل أربعون حرامي كما تروي السردية العراقية عن كهرمانة والأربعون حرامي. لصوص جاءوا من وراء بحر الظلمات، ليقَسّموا منطقةً ليست لهم، وينهبوا خيراتها وعقولها، ويبيعونا هراء الدولة القوموية. هكذا كان التقسيم الأولي للمنطقة، وخاصة العراق وضم ولاية الموصل له وكذلك الأردن وفلسطين. ولربما أيضًا هو رسالة مفادها أنه في المكان الذي يعتبر رمزيًا لملكةٍ وحدت بلاد ما بين النهرين يومًا ما قبل الميلاد، ها هم البريطانيون نراهم وكأنهم يسعون لكتابة التاريخ وفق أجنداتهم ومصالحهم الخاصة في ذلك الوقت من حالة الحرب التي كانت تعيشها المنطقة، وتقسيم المنطقة وخاصة "العراق المصغر بحدوده الحالية" والقضاء على بلاد الرافدين، الذي كان يومًا مهدًا للبشرية على زمن سمير أميس ومَن قبلها وبعدها بنفس الوقت. سمير أميس، التي وحدت الآشوريين والبابليين في إمبراطورية واحدة ترامت أطرافها على عموم المنطقة، جاء تشرشل ليقضي على هذه الوحدة الثقافية والاجتماعية، وذلك من القاهرة، ومن الفندق الذي حمل اسم الملكة سمير أميس.

بالنظر إلى تاريخ مصر بشكل عام، بعيدًا عما حصل في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبعيدًا عن إرادتها الطبيعية، بل رغمًا عنها، وذلك من قبل الإنكليز الذين كانوا يحتلون مصر وهم الآمرون والناهون فيها، بعيدًا عن رغبات المصريين بحد ذاتهم وحتى من دون علمهم. يمكن اعتبار هذه المرحلة بأن مصر كانت تعيش فيها حالة من الاغتراب الذاتي عن حقيقتها التاريخية والمجتمعية، وكذلك حالة من

الفطام والفصام على البعد الجغرافي عن باقي المناطق المجاورة والاهتمام بالداخل على حساب ما يتم التخطيط له في الخارج بيد المحتلين.

وتبقى علاقةُ مصرَ بشعوب بلاد ما بين النهرين وميزوبوتاميا أكبرَ وأعمقَ بكثير مما حدث خلال القرن المنصرم، الذي أدى إلى ابتعاد واغتراب الكل عن بعضهم البعض. فهذه العلاقات الممتدة في عمق التاريخ، إن كان منذ الهكسوس ونفرتيتي الميتانية الأصل وكذلك الحيثيين والآشوريين ومرورًا بصلاح الدين الأيوبي ومِن بعده مرحلة الحكم الخديوي "ذوي الأصول الكردية" التي ابتدأت بمحمد علي باشا وانتهت بالملك فاروق؛ يمكن اعتبار كل هذه المراحل من التلاقح والتزاوج الثقافي والاجتماعي والسياسي بين شعوب هذه المنطقة، على أنها الأساس الذي نهض بعموم المنطقة لتكون بالفعل مهدًا للإنسانية جمعاء.

فما قدّمَته شعوب ميزوبوتاميا من معارف وعلوم وحضارة، لا يقل أهمية أبدًا عما قدمته مصر القديمة من علوم للعالم. وبكل تأكيد، هاتان المنطقتان يمكن اعتبارهما مكمّلتين لبعضهما البعض، ولا يمكن أن تعيشا بعيدتين ومغتربتين عن بعضهما البعض، وإلا لَنال الوهنُ والضعف كِلتَيهما، وهذا ما تثبته وأثبتته الأيام التي نعايشها الآن في وقتنا الحاضر. حتى أنه لا يستطيع أي أحد أن يتجاوز هذه الحقائق التاريخية، مهما غيّر من الأسماء أو المسميات أو كَتَب التاريخ كما يريد، لأن الحقائق لا يمكن محوها أو إنكارها، وإن تم إخفاؤها لبعض حين.

هذا التاريخُ المشترك هو الذي يحتّم على الكل أن يتّحدوا لمناقشة المصير المشترك بشكل مطلق. ولا يمكن القفز على هذه الأمور، مهما كانت التحديات التي تواجهها المنطقة أو شعوبها كبيرةً أو صغيرة. حتى في التاريخ القريب وليس البعيد، كانت مصر مأوىً لكل المضطهَدين والمقاوِمين بنفس الوقت، والذين حاولت سلطات بلدانهم القضاء عليهم أو نفيهم، فكانت مصر دائمًا هي الترجيح الوحيد وليس فقط الأول. ففي الخمسينات والستينات من القرن المنصرم كانت مصر في

زمن عبد الناصر المحطةَ الوحيدة التي توجَّه إليها الكرد، الذين كانوا يهربون من بطش العثمانيين والدولة التركية.

الآن وبعد قرن من الزمن، ونحن في خطواتنا الأولى في القرن الحادي والعشرين وما تعيشه المنطقة من حالة فوضى الحروب والمعارك والتشتت الذي ضرب معظم دول المنطقة بالإضافة لشعوبها؛ ما هو الدور المطلوب من مصر أن تلعبه كي تُخرِج المنطقة عمومًا من عنق الزجاجة التي هي محصورة فيه منذ قرن تقريبًا؟ المطلوب باعتقادي هو تعزيز اتفاقها مع شعوب ميزوبوتاميا وبلاد الرافدين، وإعادة إحياء التاريخ من جديد، ولكن بشكله المعاصر والبعيد عن التبعية وإملاءات طرف على حساب طرف آخر؛ بل بشكل ندِّي وتكاملي على أساس أخوة الشعوب والتعايش السلمي بين كافة شعوب ومكونات المنطقة.

حتى إنه من الممكن النقاش حول بناء منظومة جديدة تحافظ على دول المنطقة، ولكن بشكلٍ جديد بعيدًا عن المركزية المفرطة؛ والتحول إلى نظام قائم على كونفدرالية الأمم والشعوب الديمقراطية في المنطقة؛ وإخراج مَن يتم تسميتهم بالأقليات من الزاوية التي حوصروا بها، واعتبارهم من الشعوب الأصيلة والأصلية في المنطقة، بعيدًا عن منطق وتفكير الأقليات والأكثرية الطاغية تحت مسمى القوموية أو الدينوية. فالأمة الديمقراطية البعيدة عن التعصب القومي والديني، بمقدورها احتضان كافة القوميات والإثنيات والمذاهب والطرق مهما كانت، على أساس أن "الكل مع الكل"، لبناء مجتمع ديمقراطي وإنسان حر، مع احترام كل قومية لهويتها الذاتية وكذلك لهوية القومية الأخرى.

نلاحظ حجمَ التدخلات الإقليمية والدولية على المنطقة، ونعيشها بكل تفاصيلها، الواضحة منها والخفية. وهذا ما يحتم على الكل أن يتضامنَ ويتّحد، على الأقل للخروج بأقل الخسائر، جرّاء الحروب المنتشرة بيد القوى الإقليمية التي تسعى لفرض نفوذها الديني، إن كانت تركيا عن طريق أردوغان الذي يعمل على نشر مذهبه السني لاستعادة العثمنة من جديد، أو إيران التي تسعى لنشر مذهبها

الشيعي شكلاً لتفريس المنطقة من جديد؛ ولكل من هذين المشروعين أجنداته ومصالحه مع تنفيذ ما هو مطلوب منها للمشروع الأسّ، ألا وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير/الجديد.

بتدمير العراق وسوريا وليبيا بالإضافة إلى اليمن ولبنان، تكون المنطقة قد دخلت حالة من الموت السريري نوعًا ما، وإن لم تتم حالة الوفاة لحدِّ الآن، فهذا مرتبط بعامل الوقت ليس أكثر لحين استكمال بقية عناصر المشروع.

مصرُ التي تم القضاء فيها على مشروع الإخوان المسلمين خلال ثورة يونيو 2014، كانت الضربة القاصمة التي زعزعت كيان أردوغان وقطر. لذا، نراهم يدعمون بشكل مباشر ويتدخلون في الدول المجاورة لمصر، إن كان في إثيوبيا وإثارة مشكلة سدّ النهضة تارة، أو في سودان البشير، الذي حاولت فيه تركيا إقامة موطئ قدم لها في جزيرة سواكن، والتي راحت أدراج الرياح بعد الثورة السودانية، وتارة أخرى في الصومال وتونس وتحالفهم مع الغنوشي.

أي أن الكثير من المحاولات تتم لفرض الحصار أو الاستسلام على مصر قيادةً وشعبًا. طبعًا مع تمويل تركيا وقطر للإخوان لأجل القيام بعمليات إرهابية بين فترة وأخرى، وخاصة في سيناء أو باقي المدن المصرية. هذا بالإضافة لعملية البناء في البنى التحتية والعمرانية، والتي يمكن القول أنها لا تقل ضراوة عن الحرب التي تشنها على الإرهابيين. أي أن مصر تعيش حالة من الحرب على الصعيدين الداخلي في بناء مصر الجديدة للقرن الحادي والعشرين، وعلى الصعيد الخارجي في التصدي لكل المحاولات التي تريد النيل من عزيمة مصر. وتبقى عزيمة وإرادة المصريين هي الأقوى حتى الآن في اتّسامها بثقة كبيرة بأنه من دون الخروج من مصر التي كانت شبه دولة نحو مصر المستقبل، لن يكون لها أي دور في المعادلة الاقليمية والدولية.

مقاربة القيادة المصرية من مشاكل المنطقة برجحان العقل والمنطق على العاطفة والنزوات قد ساعدت مصر كثيرًا في تجاوز الكثير مما كان يُحاك لها تحت الطاولة.

فمقاربتها من اليمن وسوريا والعراق وكذلك من ليبيا حتى الوقت الراهن، أعطى لمصر دورًا أكبر مما لو كانت تدخلت في تلك الدول بشكل مباشر ليتم حينها استنزافها من كافة النواحي.

الخطوة الهامة التي ينبغي البناءُ عليها لِما هو قادم، هي كيفية الانتقال من الحالة التنظيرية والشفهية نحو التنفيذ العملي لكل ما تم النقاش عليه من آراء وأفكار ومقترحات إيجابية، والتي معظمها معنية بالتطور المجتمعي من جهة، وبالخروج من القوقعة التي كنا نعيشها في حالة العنف والعنف المضاد من جهة أخرى. هنا يتحتم على كافة الأطراف بدون استثناء أن يقوموا بما يقع على عاتقهم من واجبات ومسؤوليات كبيرة، من أجل الانتقال الذي نتمناه جميعًا، بعيدًا عن الإملاءات الخارجية، التي هي أساس المشكلة. مع العلم أنه لا يمكن الاستغناء عن الدور المنوط بهم بنفس الوقت، ولكن على أن يتم اقتراح الحل من الداخل ووفق فلسفة نابعة من الحقيقة التاريخية المجتمعية لشعوب المنطقة ومن ثقافة المنطقة المشتركة والمتداخلة مع بعضها البعض.

تجربة الإخوان في مصر

- لماذا فشلت التجربة الإخوانية في مصر رغم الدعم الأمريكي والتركي؟

رغم أنّ مصرَ تُعتبر أهمَّ معقلٍ للإسلام السياسي أو الإخوان المسلمين منذ زمن طويل، إلا أن ظهورهم على المسرح السياسي في مرحلة الفوضى وما سُمي "الربيع العربي"، كان بدافعٍ خارجي أكثر منه ولادةً طبيعية داخلية. أي، يمكن القول إن الهدفَ كان نشرَ الفوضى في مصر عن طريقهم وتأليب الشارع على بعضه البعض، وهو ما كان إبّان حكمهم الذي لم يستمر طويلاً. ولكي نفهم صعودهم السريع ولماذا كان شبيهًا بزوالهم السريع، علينا أن ندركَ أنّ القوى الداعمة لهم قد تخلت عنهم لأسباب خاصة بهم. حيث كُشِفَ عن الكثير من المخططات التي كان يُراد نشرها في مصر عن طريقهم. فمخطط دعمهم للوصول إلى السلطة كان عن طريق

أمريكا، وهو ما ثَبُتَ في اعترافاتهم والوثائق التي تم نشرها فيما بعد، وكيف أن بعض المسؤولين الأمريكيين كانوا وراء دعمهم المباشر.

وفي البحث عن فشل تجربة الإخوان المسلمين في مصر (2012-2013) رغم الدعم الخارجي الأمريكي والتركي، فإنه يعود إلى مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية. يمكن القول أن أهمها كان الرفضُ الشعبي السريع، إذ إنهم فقدوا الدعمَ خلال عامٍ واحد بسبب محاولة أسلمة الدولة بالقوة (دستور 2012 المثير للجدل)، وتهميش مؤسسات الدولة لصالح التنظيم، وفشلهم الذريع في إدارة الاقتصاد (انهيار الجنيه، نقص الوقود). كذلك، من العوامل المهمة هي صعودهم المراهق البعيد عن السياسة والليونة، وكأنهم يريدون أكل الجمل بما حمل في لقمة واحدة، وهذا ما جعلهم وجهًا لوجه مع الدولة العميقة، حيث تصادموا مع الجيش والقضاء والأجهزة الأمنية، وحاولوا تهميشَ المؤسسات لصالح ولائهم التنظيمي. وكانت حالة (أنا/نحن) طاغية على (أنت/م). من هذه النقطة بدؤوا يقصون الآخر، وكان الصراع بين الأنا والآخر، والذي يمكن وصفه بالإدارة الكارثية للسلطة. كان نهجُ الإقصاء (حتى للمعارضين المدنيين) هو الحاكم، وكذلك الخطاب الديني المتشدد وغير المقبول للمجتمع المصري المتنوع، وهذا ما أوصلهم لحالة فشلٍ في تقديم أي إنجازات ملموسة للشعب.

وعليه، لا الدعمُ التركي ولا الأمريكي كان شفيعًا للإخوان كي يستمروا في حكمهم، بعد أن تحولوا إلى "حصان طروادة"، لإرادات خارجية، خليجية كانت أم غربية، وهو ما أثبت أن الدعمَ الخارجي بحدِّ ذاته كان مفضوحًا بشكل كبير، مما أثار حفيظة الكثير من المصريين الغيورين؛ وهو ما أدى إلى فشل تجربة الإخوان المسلمين في مصر، والذي شكَّل ضربة قاصمة لتركيا بشكل كبير.